مقدمة المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري المتوفى سنة 261هـ

تخريج عمر بن جبار بن سعيد الزهيري

تعريف مختصر بفوائد ومميزات مقدمة صحيح الإمام مسلم

جاء في مقال في بعض المنتديات في الشبكة العنكبوتية للأخ أبي بكر الغزي بعنوان (فوائد ودرر نفيسة من شرح مقدمة الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله للشيخ المحدث مشهور حسن آل سليمان حفظه الله) ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى آله وصحابته ومن سار على نهجه وسار على هديه ليوم الدين.

أما بعد.

فهذا بعض الفوائد والنفائس من شرح مقدمة الإمام مسلم للشيخ مشهور

ولقد جاء شرحاً على صغرِهِ حافلا بالفوائد والدرر ، أنقل إليكم فوائده لتعم الفائدة ويكثر النفع:

1- أول من كتب مقدمة لكتابِهِ من علماء المسلمين هو الإمام مسلم بن الحجاج المتوفى سنة 261هـ.

2- وقد سُبق بفعل شيخهِ الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي المتوفي سنة 255 هـ فإن في سننه مقدمة ولكن مقدمته ومقدمة ابن ماجة المتوفي سنة 273 هـ هى رواية أي كلها أسانيد وذكرت بمثابة التقديم لما يريدون.

3- أما مسلم فامتاز عن شيخهِ بذكر مقدمة علمية من قلمه وإنشائهِ.

4- أول من شرح مقدمة مسلم هو ابن المواق من المالكية المتوفي سنة 462هـ

5- أحتوت مقدمة مسلم على الأمور الأتية:

*- باعث الإمام مسلم لتصنيف صحيحهٍ

*- ضرورة القدح بالكذابين والتلقي والتحري والنظر في الأسانيد وأن ذلك ليس من الغيبة المحرمة.

*- تعرض فيها إلى أصناف الرواة من حيث الجرح والتعديل وقسَّمهم لثلاث طبقات:

أ- الثقات.

ب- من هم ذوو سوء في ضبطهم ولكنهم أهل دين وعدالة.

ج- على فرعين:

أحدهما: الكذابون

الثاني: من فحش خطأهم وأستحقوا الترك لذلك

6- ذكر رحمه الله أنه خرج لأهل الطبقة الأولى والثانية أما الثالثة فلم يعرج على أحد منهم.

7- كان عمل الأمام مسلم في صحيحه شاقاُ جداُ وتعب فيه كثيراُ اكثر من الإمام البخاري في تأليف صحيحهِ.

* وتعرض في مقدمة صحيحه إلى الإسناد المعنعن.

بشأن ما إذا قال الثقة الذي لم يتهم بتدليس: (عن) شيخه فإن هذه العنعنة تحمل على الإتصال وتصحح بها لأحاديث.

8- أول من تعرض لمسألة العنعنة وألف فيها:

الأمام ابن رشيد الفهري وسما تأليفه: (الثمن الأبين والموعد الأمعن في المحاكمة بين الأمامين في السند المعنعن).

وأنتصر فيه للإمام البخاري وبقوة.

9- لم يذكر الإمام البخاري أن من شروطه التصريح بالسماع في الحديث المعنعن ولو مرة واحدة.

10- قال بعض المتأخرين :" أن شرط السماع جعله - أي البخاري - خاصًّا بصحيحه فقط لأنه أشترط أعلى درجات الصحة ولم يجعله شرطاً للتصحيح. "

11- يقولون فلان المدني إذا كان من أهل المدينة، وفلان المديني إذا كان من خارجها وأستقر بها فنسب إليها.

*- وتعرض في مقدمته لمسألة- رواية الحديث بالمعنى -.

12- شرط مسلم في مقدمته ليس كشرطه خارجها، أي: أنه لا يلزم أن يكون الحديث صحيحاً كما لو كان في صلب الصحيح.

13- لم يسم الإمام مسلم صحيحهِ، ونُقِلَ عنه بالسند الصحيح أنه -رحمه الله- صرح بسم كتابهِ خارجه بذكره بإسم: (المسند الصحيح)

مكث الإمام مسلم في تصنيف صحيحهِ 15 سنة.

14- أحمد بن سلمة كان رفيق مسلم في رحلته في تصنيف الصحيح.

15- مكث البخاري في تأليف الصحيح 16 سنة.

16- قال ابن رجب-رحمه الله-: " قرر مسلم في مقدمة صحيحه أن الترغيب والترهيب لابد أن يكون من الأحاديث الصحيحة - فعنده - أحكام الدين ومسائله والترغيب والترهيب تعامل معاملة واحدة "أهـ

- الترغيب والتهريب أي أحاديث فضائل الأعمال. -

17- باعث مسلم لتأليف صحيحهِ أمرين:

أحدهما:طلب أحد طلابه النجباء منه ذلك.

الثاني: شعوره بحاجة الطلاب والعامة للأحاديث الصحيحة الخالية من الشوائب والضعف.

18- مسلم إذا سمع الحديث من الشيخ قال:(حدثني)، وإذا سمعه برفقة الطلاب على الشيخ يقول:(حدثنا)، وإذا قرأ تلمذ على مسامع الشيخ بحُضُور أخرين يقول:(أخبرنا)، وإذا قرأ مسلم وحده شيئا من النسخ والكتب الحديثية على الشيخ يقول:(أخبرني)

19- فمن هذه الناحية فَضلَّهُ جُلُّ من كَتَبَ في مصطلح الحديث على البخاري.

20- ملاحظة مهمة جداُ:

صحيح مسلم ومسند أحمد وسنن ابن ماجة، إن رواة هذه الكتب قد أدرجوا فبها شيئا من مروياتهم لم تقع لأصحابها.

21- كيف يميز طالب علم الحديث بين ما أخرجه أحمد في المسند وبين زوائد الرواة على المسند؟

إذا قال عبد الله حدثنا أبي فهذا من المسند.

وإذا قال حدثنا فلان ولم يذكر أباه فهذا من زوائده.

22- أدرج أبو إسحاق النيسابوري 19 رواية في صحيح مسلم، وجاء تلميذه الجلودي فأضاف 7.

فيصبح المجموع 26 رواية ليست من صنيع لمسلم.

وقد ذكر العلامة مشهور بن حسن آل سلمان في الدقيقة60 وما بعدها تلك الروايات المدرجة ومواضعها في الصحيح، فاليراجع للفائدة.

من فوائد هذه الزيادات:

*- قد يكون أبو أسحاق ومسلم أجتمعا بشيخ طبقة مسلم فحدَّثهم بحديث فلم يذكره مسلم فيدرجه أبو أسحاق.

*- قد يكون فيها راوٍ غامض فينبه عليه ويبينه.

*- يوضح معنًا غامض ويشرحه.

هذا والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى من تبعه إلى يوم الدين وسلم تسليما.

وكتبه- العبد الفقير أبو بكر الغزي.) إنتهى بتصرف يسير وإضافات توضيحية يسيرة.

قلت: ومن الجدير بالذكر أن المتوفر من شرح الشيخ المحدث العلامة مشهور بن حسن آل سلمان هو الشريط الأول فقط، وهو هذا الذي استخرج منه الأخ أبو بكر الغزي هذه الفوائد، وقد ذكر لي أحد طلابه أن الشيخ ذكر له أنه قد شرح جميع المقدمة، وما استطاع الأخ الحصول على شرحه ذلك صوتيا، ولا وجدتُه عند غيره.

متن مقدمة الإمام مسلم

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّكَ يَرْحَمُكَ اللهُ بِتَوْفِيقِ خَالِقِكَ، ذَكَرْتَ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ عَنْ تَعَرُّفِ جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الْأَشْيَاءِ بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي بِهَا نُقِلَتْ، وَتَدَاوَلَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَأَرَدْتَ، أَرْشَدَكَ اللهُ أَنْ تُوَقَّفَ عَلَى جُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُحْصَاةً، وَسَأَلْتَنِي أَنْ أُلَخِّصَهَا لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بِلَا تَكْرَارٍ يَكْثُرُ، فَإِنَّ ذَلِكَ زَعَمْتَ مِمَّا يَشْغَلُكَ عَمَّا لَهُ قَصَدْتَ مِنَ التَّفَهُّمِ فِيهَا، وَالِاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا، وَلِلَّذِي سَأَلْتَ أَكْرَمَكَ اللهُ حِينَ رَجَعْتُ إِلَى تَدَبُّرِهِ، وَمَا تَؤُولُ بِهِ الْحَالُ إِنْ شَاءَ اللهُ عَاقِبَةٌ مَحْمُودَةٌ وَمَنْفَعَةٌ مَوْجُودَةٌ، وَظَنَنْتُ حِينَ سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ ذَلِكَ أَنْ لَوْ عُزِمَ لِي عَلَيْهِ، وَقُضِيَ لِي تَمَامُهُ، كَانَ أَوَّلُ مَنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِيَّايَ خَاصَّةً قَبْلَ غَيْرِي مِنَ النَّاسِ لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ يَطُولُ بِذِكْرِهَا الْوَصْفُ، إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ أَنَّ ضَبْطَ الْقَلِيلِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ، وَإِتْقَانَهُ، أَيْسَرُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ مُعَالَجَةِ الْكَثِيرِ مِنْهُ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمْيِيزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ، إِلَّا بِأَنْ يُوَقِّفَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذَا كَمَا وَصَفْنَا، فَالْقَصْدُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ الْقَلِيلِ أَوْلَى بِهِمْ مِنَ ازْدِيَادِ السَّقِيمِ، وَإِنَّمَا يُرْجَى بَعْضُ الْمَنْفَعَةِ فِي الِاسْتِكْثَارِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ، وَجَمْعِ الْمُكَرَّرَاتِ مِنْهُ لِخَاصَّةٍ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ رُزِقَ فِيهِ بَعْضَ التَّيَقُّظِ، وَالْمَعْرِفَةِ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ، فَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ يَهْجُمُ بِمَا أُوتِيَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْفَائِدَةِ فِي الِاسْتِكْثَارِ مِنْ جَمْعِهِ، فَأَمَّا عَوَامُّ النَّاسِ الَّذِينَ هُمْ بِخِلَافِ مَعَانِي الْخَاصِّ مِنْ أَهْلِ التَّيَقُّظِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَلَا مَعْنَى لَهُمْ فِي طَلَبِ الْكَثِيرِ، وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَلِيلِ.

ثُمَّ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأْلِيفِهِ، عَلَى شَرِيطَةٍ سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ، وَهُوَ إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكْرَارٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنًى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍّ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفَصَّلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أَمْكَنَ، وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسُرَ مِنْ جُمْلَتِهِ، فَإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمُ، فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ

غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ، فَلَا نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى " فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا، وَأَنْقَى مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عُثِرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ، فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصِّنْفِ مِنَ النَّاسِ، أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، كَالصِّنْفِ الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السَّتْرِ، وَالصِّدْقِ، وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَّالِ الْآثَارِ، وَنُقَّالِ الْأَخْبَارِ، فَهُمْ وَإِنْ كَانُوا بِمَا وَصَفْنَا مِنَ الْعِلْمِ، وَالسَّتْرِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْرُوفِينَ، فَغَيْرُهُمْ مِنْ أَقْرَانِهِمْ مِمَّنْ عِنْدَهُمْ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِتْقَانِ، وَالِاسْتِقَامَةِ فِي الرِّوَايَةِ يَفْضُلُونَهُمْ فِي الْحَالِ وَالْمَرْتَبَةِ، لِأَنَّ هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ دَرَجَةٌ رَفِيعَةٌ، وَخَصْلَةٌ سَنِيَّةٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا وَازَنْتَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمْ عَطَاءً، وَيَزِيدَ، وَلَيْثًا، بِمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَسُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ فِي إِتْقَانِ الْحَدِيثِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِيهِ، وَجَدْتَهُمْ مُبَايِنِينَ لَهُمْ، لَا يُدَانُونَهُمْ لَا شَكَّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ، لِلَّذِي اسْتَفَاضَ عِنْدَهُمْ مِنْ صِحَّةِ حِفْظِ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلَ، وَإِتْقَانِهِمْ لِحَدِيثِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ عَطَاءٍ، وَيَزِيدَ، وَلَيْثٍ، وَفِي مِثْلِ مَجْرَى هَؤُلَاءِ إِذَا وَازَنْتَ بَيْنَ الْأَقْرَانِ كَابْنِ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، مَعَ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، وَأَشْعَثَ الْحُمْرَانِيِّ، وَهُمَا صَاحِبَا الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، كَمَا أَنَّ ابْنَ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ صَاحِبَاهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْبَوْنَ بَيْنَهُمَا، وَبَيْنَ هَذَيْنِ بَعِيدٌ فِي كَمَالِ الْفَضْلِ، وَصِحَّةِ النَّقْلِ، وَإِنْ كَانَ عَوْفٌ، وَأَشْعَثُ غَيْرَ مَدْفُوعَيْنِ عَنْ صِدْقٍ وَأَمَانَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَكِنَّ الْحَالَ مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا مَثَّلْنَا هَؤُلَاءِ فِي التَّسْمِيَةِ لِيَكُونَ تَمْثِيلُهُمْ سِمَةً يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهَا مَنْ غَبِيَ عَلَيْهِ طَرِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَرْتِيبِ أَهْلِهِ فِيهِ، فَلَا يُقَصَّرُ بِالرَّجُلِ الْعَالِي الْقَدْرِ عَنْ دَرَجَتِهِ، وَلَا يُرْفَعُ مُتَّضِعُ الْقَدْرِ فِي الْعِلْمِ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ، وَيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ فِيهِ حَقَّهُ، وَيُنَزَّلُ مَنْزِلَتَهُ، وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُنَزِّلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ مَعَ مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، مِنْ قَوْلِ اللهُ تَعَالَى: {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ} [يوسف: 76]، فَعَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوُجُوهِ، نُؤَلِّفُ مَا سَأَلْتَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ، أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ، فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ، كَعَبْدِ اللهِ بْنِ مِسْوَرٍ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيِّ، وَعَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، وَعَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الْمَصْلُوبِ، وَغِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ، وَأَشْبَاهِهِمْ مِمَّنِ اتُّهِمَ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ، وَتَوْلِيدِ الْأَخْبَارِ " وَكَذَلِكَ، مَنِ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ، أَوِ الْغَلَطُ أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ، وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ كَانَ مَهْجُورَ

الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ، فَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، وَالْجَرَّاحُ بْنُ الْمِنْهَالِ أَبُو الْعَطُوفِ، وَعَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ ضُمَيْرَةَ، وَعُمَرُ بْنُ صُهْبَانَ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ، فَلَسْنَا نُعَرِّجُ عَلَى حَدِيثِهِمْ، وَلَا نَتَشَاغَلُ بِهِ، لِأَنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثِّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمْعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُوَافَقَةِ لَهُمْ، فَإِذَا وُجِدَ كَذَلِكَ، ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ، فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ فِي جَلَالَتِهِ، وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ الْحُفَّاظِ الْمُتْقِنِينَ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ غَيْرِهِ، أَوْ لِمِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَحَدِيثُهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُوطٌ مُشْتَرَكٌ، قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثَهُمَا عَلَى الِاتِّفَاقِ مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ، فَيَرْوِي عَنْهُمَا، أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا الْعَدَدَ مِنَ الْحَدِيثِ مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِمَا، وَلَيْسَ مِمَّنْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ مِمَّا عِنْدَهُمْ، فَغَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ وَاللهُ أَعْلَمُ.

قَدْ شَرَحْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ بَعْضَ مَا يَتَوَجَّهُ بِهِ مَنْ أَرَادَ سَبِيلَ الْقَوْمِ، وَوُفِّقَ لَهَا، وَسَنَزِيدُ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى شَرْحًا وَإِيضَاحًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ وَالْإِيضَاحُ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، وَبَعْدُ، يَرْحَمُكَ اللهُ، فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرْحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرِّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الِاقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ مِمَّا نَقَلَهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ بِأَلْسِنَتِهِمْ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقْذِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْبِيَاءِ مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنْكَرٌ، وَمَنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيِّينَ مِمَّنْ ذَمَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ أَئِمَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِثْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ، لِمَا سَهُلَ عَلَيْنَا الِانْتِصَابُ لِمَا سَأَلْتَ مِنَ التَّمْيِيزِ، وَالتَّحْصِيلِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارَ الْمُنْكَرَةَ بِالْأَسَانِيدِ الضِّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَذْفِهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا، خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَى مَا سَأَلْتَ.

1 - بَابُ وُجُوبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الثِّقَاتِ، وَتَرْكِ الْكَذَّابِينَ

وَاعْلَمْ وَفَّقَكَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا، وَثِقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ الْمُتَّهَمِينَ، أَنْ لَا يَرْوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِهِ، وَالسِّتَارَةَ فِي نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ التُّهَمِ وَالْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الَّذِي قُلْنَا مِنْ هَذَا هُوَ اللَّازِمُ دُونَ مَا خَالَفَهُ، قَوْلُ اللهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} [الحجرات: 6]، وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: {مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ} [البقرة: 282]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: {وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ} [الطلاق: 2]، فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الْآيِ أَنَّ خَبَرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ، وَالْخَبَرُ وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي أَعْظَمِ مَعَانِيهِمَا، إِذْ كَانَ خَبَرُ الْفَاسِقِ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ، وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى نَفْيِ رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْأَخْبَارِ كَنَحْوِ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى نَفْيِ خَبَرِ الْفَاسِقِ وَهُوَ الْأَثَرُ الْمَشْهُورُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ» (1).

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، وَسُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ (1).

---

(1) صحيح.

صحح إسناده من طريق علي بن أبي طالب على شرط الشيخين شعيب الأرنؤوط في تحقيقه مسند أحمد ح 903، وصحح الحديث وخرجه من طريق المغيرة بن شعبة وذكر شاهده من طريق علي بن أبي طالب وطريق سمرة بن جندب في تحقيقه المسند ح 18184 و 18240 و 18241، وصحح سنده على شرط الشيخين من طريق سمرة بن جندب وخرجه في تحقيقه المسند ح 20163 و 20221 و 20224. وصححه الألباني في مقدمة السلسلة الضعيفة (1/ 50)، وصححه من طريق سمرة والغيرة في كتابه دفاعٌ عن الحديث النبوي (ص: 37) فقال: (أخرجه مسلم في مقدمة (صحيحه) (1/ 7) بإسنادين صحيحين عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة.) اهـ

وقد ورد من طريق آخر عن علي - غير الطريق السابق الصحيح - بسند طريق سمرة بن جندب! وهذا خطأ وإنما هو بذلك السند عن سمرة لا علي أنظر أحاديث معلة ظاهرها الصحة لمقبل بن هادي الوادعي (ص: 312 ح 339) فلقد نقل كلام الترمذي وأبي زرعة في بيان خطأ ذلك السند.

وهذه الطرق هي بعض طرق الحديث المتواتر الذي بلفظ (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) وللحافظ سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى: 360 هـ جزءٌ بعنوان (طرق حديث من كذب علي متعمدا) وهو مطبوعٌ بتحقيق الشيخ المحدث علي حسن علي عبد الحميد الحلبي وهشام بن إسماعيل السقا.

2 – بَابُ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

1 – وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَخْطُبُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ» (1).

---

(1) صحيح، متواتر.

أخرجه البخاري في الصحيح (1/ 33 ح 106).

وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير ح 7437 وصحح سنده على شرط الشيخين شعيب الأرنؤوط في تحقيقه المسند ح 629 و 630 و 1000 و 1001 و 1292.

وهذا الطريق هو أحد طرق الحديث المتواتر الذي بلفظ (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) وللحافظ سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى: 360 هـ جزءٌ بعنوان (طرق حديث من كذب علي متعمدا) وهو مطبوعٌ بتحقيق الشيخ المحدث علي حسن علي عبد الحميد الحلبي وهشام بن إسماعيل السقا.

2 – وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُلَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (1)

3 – وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (2).

4 – وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُغِيرَةُ أَمِيرُ الْكُوفَةِ، قَالَ: فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (3).

---

(1) صحيح، متواتر.

وهو في صحيح البخاري عن الزبير ح 107 وأنس ح 108 وسلمة ح 109 وأبي هريرة ح 110 و 6197 والمغيرة ح 1291 وعبد الله بن عمرو بن العاص ح 3461.

وهو في مقدمة صحيح مسلم عن أنس هنا وبعده رواه في المقدمة ص 10 عن أبي هريرة والمغيرة، وهو في متن صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري (4/ 2298 ح 3004).

ونص على صحته وتواتره الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (1/ 161 ح 31) وصحيح الجامع الصغير ح 6519.

وكذلك نص على صحته وتواتره شعيب الأرنؤوط في تحقيقه المسند ح 1413.

وللحافظ سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى: 360 هـ جزءٌ بعنوان (طرق حديث من كذب علي متعمدا) وهو مطبوعٌ بتحقيق الشيخ المحدث علي حسن علي عبد الحميد الحلبي وهشام بن إسماعيل السقا.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (فليتبوأ مقعده من النار) قال العلماء معناه فلينزل وقيل فليتخذ منزله من النار قال الخطابي أصله من مباءة الإبل وهي أعطانها]

(2) صحيح متواتر، مر الكلام عليه عند حديث أنس.

(3) صحيح متواتر، مر الكلام عليه عند حديث أنس.

وحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَسَدِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ» (1)

3 - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (*) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ» (2).

---

(1) زيادة (إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ) هي زيادة صحيحة فقد تابع أبو نعيم عند البخاري ح 1291 محمدَ بن عبد الله بنمير الذي في طريق مسلم عليه بالزيادة فقد أخرجه من طريق أبي نعيم البخاري في الصحيح (2/ 80 ح 1291): حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ المُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ».
وصحح إسناده وذكر متابعه أبي نعيم عند البخاري وغيره: شعيبُ الأرنؤوط في تحقيقه المسند ح 18140، وصحح سنده على شرط الشيخين في تحقيقه المسند ح 18202.
وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير ح 2142.
[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]
[ش (قوله ربيعة الأسدي) كذا في النسخ التي بأيدينا والصواب فيه سكون السين انظر مستدركات الزبيدي في ول ب]
(*) قلت: ذكر (عن أبي هريرة) في الإسناد هنا خطأ في نسخة صحيح مسلم هذه إذ الصواب أنه مرسل من رواية معاذ العنبري وعبد الرحمن بن مهدي بل وغيرهما - كما سيأتي - عن شعبة عن خُبَيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسلًا دون ذكر أبي هريرة في الإسناد وإنما تفرد علي بن حفص بوصله عن أبي هريرة مرفوعًا وهو شاذ لا يصح، وله طريقان آخران ضعيفان جدا لا يصلحان في الشواهد ذكرهما الألباني كما سيأتي تفصيله في الهامش الآتي.
(2) ضعيف صحيح المعنى، أنظر تخريجه في الهامش الآتي.

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ ذَلِكَ (1).

---

(1) ضعيف، معناه صحيح فهو صحيح المعنى ضعيف المبنى - المبنى هو الإسناد -، وقد صح هذا في أثرٍ صحيح عن أمير المؤمنين خليفة رسول الله: عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأثر حسن عن الصحابي الكبير ابن مسعود رضي الله عنه وصح عن الإمام مالك والإمام عبد الرحمن بن مهدي، وستأتي آثارهم بعد هذا الحديث في مقدمة صحيح مسلم مع تخريجي عليها، والمحدثين مجمعون على وجوب التحري في ثبوت الحديث، ومعلومٌ أن الغلط يرد في أحيانٍ كثيرة في نسبة ما لا يصح من الحديث إلى النبي عليه الصلاة والسلام من جهة تحديث الإنسان بكل ما يبلغه، وكفى بالمرءِ إثما أن يحدث بكل ما سمع دون أن يتحقق من صحة ذلك.

وفي هذه النسخة خطأ في سنده من الطريق الأول عند مسلم هنا ففيه زيادة ذكر (أبي هريرة)! في السند وباقي نسخ صحيح مسلم على خلافه كما بين العلماء فإنما هو مرسل من رواية حفص بن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأكثر الثقات رووه مرسلًا.

أما الطريق الثاني عند مسلم هنا فرفعه شاذ لا يثبت، ففيه علي بن حفص وهو صدوق كما تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ترجمة برقم (4???) كما ذكر الشيخ المحدث محمد بن علي الصومعي في هامش (4) ص 61 من تحقيقه مقدمة المجروحين لابن حبان.

قال الشيخ المحدث محمد بن علي الصومعي البيضاني وهو يخرج الحديث من طريقيه الأول المرسل والثاني المرفوع في تحقيقه (مقدمة المجروحين) لابن حبان هامش (1) في ص 61 - 66: (رجاله كلهم ثقات سوي علي بن حفص المدائني؛ فإنه صدوق كما تقدم - يريد الصومعي علي بن حفص الذي رواه عن شعبة في طريقه الثاني عند مسلم هنا وفي مقدمة المجروحين لابن حبان ص 61 - ، قال الدارقطني معلقا هاهنا: هذا حديث رواه غندر وابن أبي عدي وغيرهما عن شعبة مرسلا، وذكره علي بن حفص المدائني وغيره أثبت. اهـ

قلت: يريد الدارقطني بهذا أن علي بن حفص رواه مسندا كما هو هاهنا، وأن غندرا وابن أبي عدي ومن معهما أرسلوه وهم أثبت منه؛ وبناء على هذا رجح الإرسال وقد صرح بهذا في العلل (??/ ??5 - ??6)، فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه، فرواه علي بن حفص المدائني عن شعبة عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة عن النبي. وخالفه أصحاب شعبة، فرووه عن شعبة عن خبيب، عن حفص بن عاصم مرسلا، عن النبي.

وكذلك قال غندر، والنضر بن شميل، وسليمان بن حرب، وغيرهم، والقول قولهم. اهـ

وقال في التتبع (ص ???): أخرج مسلم عن أبي بكر عن علي بن حفص، عن شعبة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي ... ، وذكره.

ثم قال: والصواب مرسل. قاله معاذ، وغندر، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم. اهـ

قلت: والحديث رواه مسلم في مقدمة صحيحه (1/ 10)، وأبو داود برقم (4???)، والحاكم (1/ 112) من طرق عن شعبة به.

ورواه مرسلا أبو داود برقم (4???)، والحاكم (1/ 112) من طريق حفص بن جعفر (1) - قال الصومعي في هامش على هامشه هذا برقم (1) وقع في المستدرك»: علي بن جعفر المدائني، وهو خطأ، والصواب ما أثبت. -، وقال الحاكم بعدما رواه مسندا: وقد ذكر مسلم هذا الحديث في أوساط الحكايات التي ذكرها في خطبة

الكتاب ... ، ولم يخرجه محتجا به في موضعه من الكتاب وعلي بن جعفر المدائني ثقة (2) – قال الصومعي في هامش هامشه هذا برقم (?): (صوابه: حفص كما تقدم.) اهـ – وقد نبهنا في أول الكتاب على الاحتجاج بزيادات الثقات، وقد أرسله شعبة، وساق أسانيده إلي كل من آدم ابن أبي إياس، وسليمان بن حرب، وحفص بن عمر، قالوا: ثنا شعبة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، قال: قال رسول الله.

وقال النووي كله في "شرح مقدمة صحيح مسلم" (1/ ?4) معلقا على الحديث: وأما فقه الإسناد فهكذا وقع في الطريق الأول عن حفص عن النبي مرسلا؛ فإن حفصًا تابعي، وفي الطريق الثاني عن حفص، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلا . فالطريق الأول رواه مسلم من رواية معاذ، وعبد الرحمن بن مهدي، وكلاهما عن شعبة، وكذلك

رواه غندر عن شعبة، فأرسله. والطريق الثاني عن علي بن حفص، عن شعبة، قال الدارقطني: الصواب المرسل عن شعبة كما رواه معاذ وابن مهدي وغندر.

قلتُ –القائل هو النووي–: وقد رواه أبو داود في سننه أيضا مرسلا ومتصلا، فرواه مرسلا عن حفص بن عمر، عن شعبة، ورواه متصلا من رواية علي بن حفص، وإذا ثبت أنه روي متصلا ومرسلا، فالعمل على أنه متصل هذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاء، وأصحاب الأصول، وجماعة من أهل الحديث، ولا يضر كون الأكثرين رووه مرسلا؛ فإن الوصل زيادة من ثقة، وهي مقبولة. اهـ

قلت: لقد خالف علي بن حفص جماعة من الثقات، فأرسلوه ولم يتابعه أحد على وصله، وهو ليس بتام الضبط؛ لذا قال الحافظ فيه: صدوق. فرواية هؤلاء الثقات الحفاظ مقدمة؛ فيكون الصواب الإرسال لا الوصل كما رجح ذلك الدارقطني، وكذا أبو داود؛ فإنه قال عقب الحديث: ولم يسنده إلا هذا الشيخ. يعني: علي بن حفص. وقد درس الحديث بعض مشايخنا من أهل الحديث من محدثي مكة واليمن فخلصوا بترجيح الإرسال على الوصل.

الأول: العلامة المحدث مقبل الوادعي رحمه الله، قال في تحقيقه لكتاب التتبع (ص ???) للدارقطني بعد نقله لكلام النووي: قلت: عقب أبو داود (?/ ??4) الحديث بعد ذكره مسندا ومرسلا بقوله: لم يسنده إلا هذا الشيخ. يعني: علي بن حفص المدائني.

فهو يشير إلى تقوية المرسل؛ لكثرة من أرسله فقد أرسله معاذ بن معاذ العنبري، وعبد الرحمن بن مهدي، كما عند مسلم وحفص بن عمر كما عند أبي داود (?/ ??4) وآدم بن أبي إياس وسليمان ابن حرب كما عند الحاكم (?/ ???)، وغندر كما أشار إليه الدارقطني كما في التتبع، والعذر المسلم واضح وهو أنه قدم الحديث المرسل، ثم ذكر الحديث المسند، وأيضا ذكره في المقدمة ولم يذكره في أصل الكتاب كما قاله الحاكم (1/ 112)، والله أعلم. اهـ

الثاني: العلامة ربيع المدخلي حفظه الله – قال في كتابه بين الإمامين الدارقطني ومسلم (ص ?? – ?9) بعدما ذكر كلام الحاكم والنووي: فنرى الحاكم والنووي في الشق المقابل لأبي داود والدارقطني؛ إذ رجحا وصل الحديث على إرساله، وحجتهما أن الوصل زيادة ثقة، وزيادة الثقة مقبولة، والراجح في نظري الإرسال كما ذهب إليه أبو داود، والدارقطني؛ ذلك بأن الذين رووه مرسلا جماعة هم:

1 – عبد الرحمن بن مهدي.

–2 غندر.

–3 معاذ بن معاذ العنبري.

4 – حفص بن عمر.

5 – سليمان بن حرب.

6 – آدم بن أبي إياس.
وكلهم ثقات، وتفرد علي بن حفص بوصله، وهو غير حافظ، إنما هو صدوق، فإسناده هذا إسناد شاذ على أحسن أحواله؛ لأنه صدوق خالف جماعة يمتازون عليه بالكثرة والحفظ، وهما من أقوى المرجحات، أما الإمام مسلم فعذره أنه لم يخرجه محتجا به في موضعه من الكتاب كما قال الحاكم. اهـ
الثالث: العلامة محمد بن علي الإتيوبي –حفظه الله – قال في كتابه " قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم بن الحجاج " (?/ 4??): فما قاله أبو داود هو الصواب. اهـ
تنبيه: وقع في إكمال المعلم لعياض، وشرح النووي من طبعة البابي الحلبي، ومحمد فؤاد عبدالباقي، والنسخة التركية، كلها جاء فيها ذكر أبي هريرة من رواية حفص بن عاصم، وصوابه: أنه عن حفص بن عاصم أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.
قال المازري رحمه الله: رواه شعبة عن خبيب بن عبدالرحمن عن حفص بن عاصم أن رسول الله ... ، فأتي به مرسلا لم يذكر فيه أبا هريرة، هكذا روي من حديث معاذ بن معاذ وغندر وعبد الرحمن ابن مهدي، عن شعبة، وفي نسخة أبي العباس الرازي وحده في هذا الإسناد: عن شعبة، عن خبيب، عن حفص عن أبي هريرة مسندا. ولا يثبت هذا.
وقد اسنده مسلم بعد هذا من طريق علي بن حفص المدائني عن شعبة، قال علي بن عمر الدارقطني: والصواب مرسل عن شعبة كما رواه معاذ وغندر وابن مهدي. انتهى من "إكمال المعلم" (1/ 114).
قال شيخنا الإتيوبي –حفظه الله – في قرة عين المحتاج" (1/ 4??): فتبين بهذا أن الأكثر من رواة كتاب مسلم في هذا الطريق على الإرسال وهو الصواب، وأما الوصل ففي الرواية التالية، وبهذا تعلم أن ما رد به الألباني على أبي داود رحمه الله قوله: إن علي بن حفص تفرد به، محتجا برواية مسلم، هذا مبني على النسخ التي وقع فيها ذكر أبي هريرة غلطا وأما على نسخ الإرسال وهي الصواب فما قاله أبو داود هو الحق.
وممن نبه من مشايخنا على ذلك شيخنا المدخلي حفظه الله في حاشية كتابه بين الإمامين مسلم والدارقطني من (ص??).
تنبيه آخر: قال شيخنا الإتيوبي في حاشية كتابه «قرة عين المحتاج" (1/ 496): ومن الغريب أنه وقع في "تحفة الأشراف" (?/ ??4) مرسلا على الصواب، فألحقَ المُحققُ لفظ (عن أبي هريرة) بين قوسين وإنما فعل ذلك اعتمادا على ما وقع في بعض النسخ التي ألحقته وهو غلط، فليتنبه، والله تعالى أعلم. اهـ.) إنتهى تخريج الصومعي مع ما فيه من نقول نفيسة جدا، ولا مزيد عليه.

الرد على الألباني:
صحح الألباني الحديث فقد أورده في الصحيحة ح 2025 بلفظ " كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع "، ثم قال: (أخرجه مسلم في مقدمة " صحيحه " (1/ 8) وأبو داود (4992) والحاكم (1/ 112) والقضاعي في " مسند الشهاب " (ق 114/ 1) عن علي بن حفص: حدثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره، وقال الحاكم: " صحيح الإسناد، وعلي بن حفص – وفي الأصل: جعفر وهو خطأ – المدائني ثقة ". ووافقه الذهبي وهو كما قالا.
وقد أخرجه مسلم من طريقين آخرين عن شعبة به، إلا أنه قال: " كذبا " مكان: " إثما ". ومنه تعلم أن قول أبي داود عقبه: " ولم يسنده إلا هذا الشيخ، يعني علي بن حفص المدائني ". فهو بالنسبة لما وقف عليه هو من

الطرق، وإلا فالطريقان الآخران يردان عليه. واحتمال أنه أراد خصوص لفظ: " إثما "، بعيد جدا لأن الخلاف بين اللفظين إنما هو لفظي كما لا يخفى. وللفظ الثاني شاهد
يأتي قريبا.

وللحديث طريق أخرى عند ابن المبارك في " الزهد " (735): أخبرنا يحيى بن عبيد الله قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبا هريرة يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف.

والشاهد أخرجه القضاعي في " مسند الشهاب " (1415) من طريق هلال بن العلاء قال: حدثنا أبي العلاء بن هلال قال: أخبرنا هلال بن عمر أخبرني عمر بن هلال عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعا بلفظ: " كفى بالمرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع ".

قلت: وهذا إسناد ضعيف، هلال بن عمر – وهو الرقي جد هلال بن العلاء الذي دونه في السند – قال ابن أبي حاتم (4/ 2 / 78) عن أبيه: " ضعيف الحديث ".

وأخرجه الحاكم من هذا الوجه بزيادة في متنه، أوردته من أجلها في " الضعيفة " (2233) وفيه علل أخرى بسطت القول فيها هناك.) إنتهى

قلت: أما وصله عند مسلم من طريق حفص بن عاصم فلا يصح لأن أكثر النسخ على خلافه، وصرح الأئمة بأنه مرسل من طريق حفص بن عاصم، وقد مر تفصيل ذلك في كلام الصومعي الآنف.

وباقي طرقه عند مسلم وغيره مرسلة وهي الصواب ومر بيان ذلك.

أما الشواهد التي ذكرها الألباني فكلها ضعيفة جدا وهي لو كانت ضعيفة ضعفا يسيرا كما تفيد عبادة الألباني نفسه فهي ضعيفة منكرة لأنها لا تقوى على مخالفة الطرق الأخرى الكثيرة المرسلة والتي بلغت ستة طرق كما مر في كلام الشيخ المحدث ربيع بن هادي المدخلي في نقل الصومعي عنه.

وما كان من الطرق الضعيفة القليلة مخالفا للطرق الصحيحة الكثيرة في متن أو سند لا ييصلح شاهدًا بل هو ضعيف منكر لمخالفته الصحيح فلا يصلح شاهدًا.

فما بالك إذا علمت أن الطريقين ضعيفين جداا لا يصلحان في الشواهد فطريق ابن المبارك في الزهد ضعيف جداا لا يصلح شاهدا فيه علتان يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب هو التيمي متروك وأفحش الحاكم فرماه بالوضع كما في التقريب، وأبوه عبيد الله مقبول كما في التقريب فهو مجهول الحال مقبول عند المتابعة، وقد استنكر أحمد حديثه لكن رد ذلك ابن حبان بأن الحمل في ذلك على ابنه لا عليه أنظر تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال.

وطريق القضاعي في مسند الشهاب والحاكم في المستدرك ضعيف جدا أيضا! لا يصلح شاهدا.

هلال بن العلاء صدوق كما في التقريب، لكن فيه ثلاثة علل فابو هلال في السند العلاء بن هلال ضعيف قال الحافظ في التقريب: (فيه لين) اهـ وقد ضعفه الأئمة أنظر تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب، وجده هلال بن عمر ضعيف قال الذهبي في ميزان الاعتدال (4/ 315 ت 9274): (هلال بن عمر الرقى، جد هلال بن العلاء، ضعفه أبو حاتم الرازي.) اهـ، وأبو جده عمر بن هلال مجهول الحالف لم يوثقه سوى ابن حبان وهو متساهل في توثيق المجاهيل حيث قال في الثقات (7/ 185 ت 9587): (عمر بن هِلَال الْبَاهِلِيّ يروي عَنْ أبي غَالب عَن أبي أُمَامَة روى عَنْهُ الْعَلَاء بْن عمر.) اهـ.

فهذا طريق ضعيف جدا لا يصلح في الشواهد!.

5 - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ: «بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ» (1)

---

(1) صحيح.

ومن طريق مسلم أخرجه الذهبي في معجم الشيوخ الكبير (2/ 115).

وقال ابن كثير في مسند الفاروق تحقيق إمام بن علي بن إمام (3/ 12): (إسناد صحيح) اهـ!.

وهذا سند ضعيف، هُشَيم هو هُشَيم بن بشير، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 574 ت 7312): (ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ...) اهـ، وقد عنعن!، وذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين فقال في كتابه طبقات المدلسين (ص: 47 ت 111): (مشهور بالتدليس مع ثقته وصفه النسائي وغيره بذلك ...) اهـ،، وهذه الطبقة لا يُقبَل حديثهم حتى يصرحوا بالسماع كما قال الحافظ في مقدمة كتابه طبقات المدلسين ص 13.

فالسند ضعيف.

وباقي رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب، وأبو عثمان النهدي ثقة تابعي مخضرم أسلم في الجاهلية ولم يلقَ النبي صلى الله عليه وسلم وسمع عمر كما نص علي بن المديني وأبو نعيم، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 351 ت 4017): (مخضرم من كبار الثانية ثقة ثبت عابد مات سنة خمس وتسعين وقيل بعدها وعاش مائة وثلاثين سنة وقيل أكثر.) اهـ

وقال المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17/ 424 - 430 ت 3968): (عَبْد الرَّحْمَن بن مل بْن عَمْرو بْن عدي بْن وهب بن ربيعة بن سعد بن جذيمة، ويُقال: خزيمة، بْن كعب بْن رفاعة بْن مَالِك بْن نهد بْن زَيْد بْن ليث بْن سود بْن أسلم بْن الحاف بْن قضاعة، أَبُو عثمان النهدي الكوفي، سكن البصرة.

أدرك الجاهلية وأسلم على عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ وصدق إليه، ولم يلقه ... قال أَبُو الحسن بن البراء، عن علي ابن المديني: كان جاهليا ثقة، لقي عُمَر وابن مسعود، وقد أدرك النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم.

قال أَبُو الْحَسَنِ بْن البراء: ونسخت من كتاب علي ابن المديني ولم أسمعه منه: أَبُو عثمان النهدي واسمه عَبْد الرَّحْمَن بْن مل، ويُقال: مل. وأصله كوفي، وصار إلى البصرة بعد، وهو من العرب، وقد أدرك الجاهلية، وهاجر إلى المدينة بعد موت أَبِي بَكْر، ووافق استخلاف عُمَر، وسمع من عُمَر، ولم يسمع من أَبِي ذر.

... وَقَال الحافظ أَبُو نعيم: أسلم فِي عهد النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ ولم يره، حج قبل بعثة النبي صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم فِي الجاهلية حجتين، توفي سنة إحدى وثمانين بالبصرة وهو ابن أربعين ومئة سنة، سلم صدقته إلى سعاة النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين وهو مسلم ثم قدم المدينة فِي أيام عُمَر بْن الخطاب.) اهـ

قلت: والصحيح في سن وفاته ما ذكره الحافظ قبل قليل في التقريب.

لكن تابعَ هشيمًا عليه يزيدُ بن هارون فقد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (5/ 237 رقم 25618): حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: (حَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ) ومن طريقه أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (7/ 60 رقم 4643): أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أنا أَبُو الْعَبَّاسِ

الْمَحْبُوبِيُّ، نا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، نا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أنا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: " بِحَسْبِ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ "

وهذا إسنادٌ صحيح رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وله شاهد من طريق آخر حسن الإسناد أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص: 305 رقم 884): حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ - فِيمَا أَرَى شَكَّ أَبِي - أَنَّهُ قَالَ: (حَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ).

وهذا سند حسن رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب إلا الحسن بن عمر فهو صدوق، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 162 ت 1265): (الحسن ابن عمر ابن شقيق الجرمي بفتح الجيم [البلخي] أبو علي البصري نزيل الري صدوق.) اهـ قلت: فحديثه حسن ..

وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد (ص: 330 ح 884 هامش (1) فقال: (قلت: القائل: " فيما أرى ... " هو معمر، وأبوه هو سليمان التيمي، وقد رواه يزيد بن هارون عن التيمي عن أبي عثمان عن عمر قال: فذكره ولم يشك، رواه البيهقي في " سننه" وفي "الشعب" أيضاً (4/ 4793/203) بالمتن الآتي، وهذا قد صح مرفوعاً، وقول الشارح في "تخريجه": (2/ 333): "أخرجه أبو داود والحاكم مرفوعاً وموقوفاً " ليس دقيقاً؛ لأنه إن أراد به المتنين الموقوفين، هذا والآتي بعده، فالثاني منهما ليس عندهما، وإن أراد الأول، فهو عندهما من حديث عن أبي هريرة، مرفوعاً فقط، وكذلك رواه مسلم في مقدمة " صحيحه" وهو مخرج في المصدر المذكور أعلاه.) اهـ

قلت: أما تصحيحه مرفوعا فمردود بل هو ضعيف كما مر تفصيله في تعليقي عليه وهو الحديث السابق في ص 10.

وورد من قول أبي عثمان النهدي، أخرجه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار في مسند علي (3/ 144 رقم 242): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، فِيمَا أَرَى أَنَّهُ قَالَ: حَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ. وَقَالَ فِيمَا أَرَى قَالَ عُمَرُ: «أَمَا إِنَّ فِيَ الْمَعَارِيضِ مَا يَكْفِي الرَّجُلَ مِنَ الْكَذِبِ»

قلت: وسنده صحيح، محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 491 ت 6060): (محمد ابن عبد الأعلى الصنعاني البصري ثقة من العاشرة مات سنة خمس وأربعين.) اهـ

قلت: ولعل أحد رواه أخطأ فيه فجعله من قول أبي عثمان ودليل ذلك آخر الأثر فإنه جعل تمامه من قول عمر بن الخطاب!.

ولو صح من قول أبي عثمان لا يلزم من ذلك عدم صحته عن عمر فإن وقفه على عمر صح من ثلاثة طرق مرت والحمد لله.

وبما مر يتضح خطأ الإتيوبي في قوله في قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج (1/ 514): ([تنبيه]: هذا الأثر من أفراد المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى، أخرجه هنا بهذا السند فقط. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.) اهـ!

فليس من مفاريد مسلم فقد مر من طريقين آخرين عند غير مسلم الأول في مصنف ابن أبي شيبة - ومن طريقه البيهقي في الشعب - والثاني في الأدب المفرد للبخاري.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (بحسب) معناه يكفيه ذلك من الكذب فإنه قد استكثر منه].

وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ: «اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْلَمُ رَجُلٌ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ» (1).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ» (2).

---

(1) صحيح.
رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.
ومالك بن أنس هو إمام دار الهجرة حجة مشهور أحد الأئمة الأربعة، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 516 ت 6425): (مالك ابن أنس ابن مالك ابن أبي عامر ابن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري: (أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر)، من السابعة مات سنة تسع وسبعين وكان مولده سنة ثلاث وتسعين وقال الواقدي بلغ تسعين سنة.) اه.
وقال الذهبي في الكاشف: (الإمام، و مناقبُه أفردتُها) اه أي أفردها الذهبي بالتأليف.
(2) حسن.
وعبد الله قائل الأثر عو الصحابي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
وهذا سند ضعيف ومن هذه الطريق موقوفًا أخرجه أحمد في الزهد (ص: 134 رقم 898): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، وَوَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ "
وهناد بن السري في الزهد (2/ 637): حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»
وابن أبي عاصم في الزهد (ص: 44 رقم 75): أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»
وابن وهب في الجامع تحقيق مصطفى أبو الخير (ص: 619 رقم 523): وَسَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ قَالَ: «بِحَسْبِ الْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»
وابن المبارك في الزهد والرقائق (1/ 128 رقم 379): أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»
وابن أبي شيبة في المصنف (5/ 237 رقم 25619): حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «حَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»
وابن المقرئ في المعجم (ص: 286 رقم 918): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، ثنا ابْنُ أَبِي مَسَرَّةَ، ثنا خَلَّادٌ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «حَسْبُ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»
والطبراني في المعجم الكبير (9/ 107 رقم 8558): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «بِحَسْبِ الْمُؤْمِنِ الْكَذِبُ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»

وابن حبان في روضة العقلاء ونزهة الفضلاء (ص: 53): وَقَدْ أَنْبَأَنَا أَبُو خَلِيفَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ كَثِيرٍ أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَسْبُ الْمُؤْمِنِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

وصححه! عبد الله بن فهد الخليفي بإراده له في الصحيح المسند من آثار الصحابة في الزهد والرقائق والأخلاق والأدب رقم 56 بعد أن ذكره من طريق أحمد في الزهد ومسلم في مقدمة الصحيح!.

وسنده ضعيف لأن مدار هذا الأثر على أبي إسحاق وهو الهمداني السبيعي ثقة مدلس وقد عنعنه! قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 423 ت 5065): (عمرو ابن عبد الله ابن عبيد ويقال علي ويقال ابن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة ثقة مكثر عابد من الثالثة اختلط بأخرة مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك.) اهـ وأورده الحافظ في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسي في كتابه طبقات المدلسين (ص: 42 ت 91) فقال: (مشهور بالتدليس وهو تابعي ثقة وصفه النسائي وغيره بذلك.) اهـ والطبقة الثالثة هيه لا يُقبَل حديث أصحابها إلا بتصريحهم بالتحديث كما نص الحافظ في مقدمة كتابه طبقات المدلسين ص 13.

أما اختلاطه فلا يضر فإنه من رواية سفيان الثوري عنه وهو ممن روى عنه قبل اختلاطه، قال الحافظ في فتح الباري لابن حجر – وهي هدي الساري مقدمة فتح الباري – (1/ 431): (عَمْرو بن عبد الله بن أبي إِسْحَاق السبيعِي أحد الْأَعْلَام الْأَثْبَات قبل اخْتِلَاطه وَلم أر فِي البُخَارِيّ من الرِّوَايَة عَنهُ إِلَّا عَن القدماء من أَصْحَابه كالثوري وَشعْبَة لَا عَن الْمُتَأَخِّرين كَابْن عُيَيْنَة وَغَيره.) اه فهذا نص من الحافظ على أن سفيان الثوري سمع من أبي إسحاق قبل اختلاطه، ولذلك قال الألباني في الصحيحة تحت ح 2516 وهو يعلق على حديث من رواية سفيان الثوري عن أبي إسحاق: (غير أن السبيعي مدلس، وكان اختلط، لكن روى عنه سفيان – وهو الثوري – قبل الاختلاط. والله أعلم.) اهـ

وباقي رجاله ثقات، وأبو الأحوص ثقة سمع من ابن مسعود قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 433 ت 5218): (ثقة) اهـ، وقال الإمام البخاري في التاريخ الكبير (7/ 57 ت 258): (عَوف بْن مالك بْن نَضلَة، أَبو الأَحوَص، الجُشَمِيُّ، سَمِعَ عَبد اللهِ بْن مَسعُود ...) اهـ

وعبد الله هو الصحابي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فالسند ضعيف من أجل تدليس أبي إسحاق السبيعي.

لكن له شاهد من طريق إبراهيم الهجري به موقوفا بسند ضعيف كما سيأتي.

وورد من طريق إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعا ورفعه منكر لا يصح والصواب وقفه وهذا الموقوف ضعيف لكنه يصلح شاهدا لحديث أبي إسحاق السبيعي.

أما المرفوع فأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (6/ 170 ح 2392): ووجدنا يزيد قد حدثنا قال: حدثنا حبان بن هلال قال: حدثنا عبد العزيز بن مسلم القسملي قال: حدثنا إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال: " كنا نقول في الجاهلية: إن العضه هو السحر، وإن العضه فيكم اليوم القالة. قيل: وقال: حسب الرجل من الكذب أن يحدث بكل ما سمع "

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيف، فيه إبراهيم الهجري وهو ضعيف معروف برفع الموقوفات!، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 94 ت 252): (إبراهيم ابن مسلم العبدي أبو إسحاق الهجري بفتح الهاء والجيم يذكر بكنيته لين الحديث رفع موقوفات من الخامسة.) اهـ وقال الذهبي في الكاشف (1/ 225 ت 206): (ضعف) اهـ، وانظر كلام الأئمة فيه في تهذيب الكمال للمزي (2/ 203 – 207 ت 248) وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (1/

164 – 166 ت 296) فإنها تدل على أنه ضعيف الحفظ فقد يرفع الموقوفات فيكون ذلك المرفوع من مناكيره، وإلا فضعفه هو من جهة حفظه فهو ضعف يسير فهو يصلح شاهدا والحمد لله.

أما الموقوف فمن طريق إبراهيم الهجري أيضا!.

أخرجه ابن الجعد في مسنده (ص: 109 رقم 627): أنا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»

ومن طريقه أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (2/ 108 رقم 1320): أنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ التِّكَكِيُّ، نا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ، نا إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ، نا عَلِيٌّ، وأنا حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّقَّاقُ، أنا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيُّ، نا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أنا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»

ومر بيان ضعف إبراهيم الهجري.

فلا يصح رفعه، ولذلك جاء في العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (5/ 317 ح 908): وسئل عن حديث أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بِحَسْبِ الْمَرْءِ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

فَقَالَ: رَفَعَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ.

وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ.) إنتهى

قلت: لكن طريق إبراهيم الهجري يصلح شاهدا لطريق أبي إسحاق السبيعي.

فالأثر حسن، ويشهد لمعناه أثر عمر بن الخطاب وهو صحيح مر تخريجه قبله.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، يَقُولُ: «لَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا يُقْتَدَى بِهِ حَتَّى يُمْسِكَ عَنْ بَعْضِ مَا سَمِعَ» (1).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُقَدَّمٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، قَالَ: سَأَلَنِي إِيَاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: إِنِّي أَرَاكَ قَدْ كَلِفْتَ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ، فَاقْرَأْ عَلَيَّ سُورَةً، وَفَسِّرْ حَتَّى أَنْظُرَ فِيمَا عَلِمْتَ، قَالَ: فَفَعَلْتُ، فَقَالَ لِيَ: احْفَظْ عَلَيَّ مَا أَقُولُ لَكَ: «إِيَّاكَ وَالشَّنَاعَةَ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ قَلَّمَا حَمَلَهَا أَحَدٌ إِلَّا ذَلَّ فِي نَفْسِهِ، وَكُذِّبَ فِي حَدِيثِهِ» (2)

---

(1) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وعبد الرحمن بن مهدي هو الإمام عبد الرحمن بن مهدى بن حسان بن عبد الرحمن العنبرى وقيل الأزدى مولاهم، أبو سعيد البصرى اللؤلؤى، من صغار أتباع التابعين، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال و الحديث، قال ابن المدينى: ما رأيت أعلم منه.) اهـ

(2) ضعيف، محتمل الحسن.

فيه عمر بن علي بن مقدم وهو عمر بن على بن عطاء بن مقدم المقدمى ثقة وكان يدلس شديدا كما في التقريب، وأورده الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين في كتابه طبقات المدلسين (ص: 50 – 51 ت 123) وقال: (عمر بن علي المقدمي من أتباع التابعين ثقة مشهور كان شديد الغلو في التدليس وصفه بذلك أحمد وابن معين والدارقطني وغير واحد وقال بن سعد ثقة وكان يدلس تدليسا شديدا يقول ثنا ثم يسكت ثم يقول هشام بن عروة أو الاعمش أو غيرهما قلت وهذا ينبغي أن يسمى تدليس القطع.) اهـ، وهذه المرتبة لا يقبل تدليسها حتى تصرح بالسماع كما بين الحافظ في ص 13 من كتابه طبقات المدلسين.

لكنه أثرٌ مقطوع فهو محتمل الحسن، فإنه يُتَسَاهل في المقطوعات ما لا يُتَسَاهل في المرفوعات والموقوفات.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (كلفت) معناه ولعت به ولازمته قال بن فارس وغيره من أهل اللغة الكلف الإيلاع بالشيء وقال أبو قاسم الزمخشري الكلف الإيلاع بالشيء مع شغل قلب ومشقة (إياك والشناعة في الحديث) قال أهل اللغة الشناعة القبح وقد شنع الشيء أي قبح فهو أشنع وشنيع وشنعت بالشيء وشنعته أي أنكرته ومعنى كلامه أي حذره أن يحدث بالأحاديث المنكرة التي يشنع عن صاحبها وينكر ويقبح حال صاحبها فيكذب أو يستراب في روايته فتسقط منزلته ويذل في نفسه]

وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، قَالَ: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً» (1)

---

(1) ضعيف، صحيح المعنى يشهد لصحة أحاديث مرفوعة وموقوفة ومقطوعة ستأتي في التخريج.

ومن طريق عبيد الله بن عتبة به أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 577): حَدَّثَنَا الْحَضْرَمِيُّ، ثنا ضِرَارُ بْنُ صُرَدٍ، ثنا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ: «مَا حَدَّثَ مُحَدِّثٌ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً»

والبيهقي في المدخل إلى علم السنن تحقيق عوامة (2/ 783 رقم 1714): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أخبرنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن عبد الله بن مسعود قال: ما أنتَ بمحدِّث قومًا حديثًا لا تبلُغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة.

والبيهقي أيضا في المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: 362 رقم 611): أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أبنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أبنا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، قَالَ: مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي خُطْبَةِ الْكِتَابِ عَنْ أَبِي الطَّاهِرِ وَغَيْرِهِ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ.

والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (2/ 108 ت 1321): أنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُعَدِّلُ، أنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، نا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ، نا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أنا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ فَيَسْمَعُهُ مَنْ لَا يَبْلُغُ عَقْلَهُ فَهْمُ ذَلِكَ الْحَدِيثِ فَيَكُونُ عَلَيْهِ فِتْنَةً»

وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (1/ 539 رقم 888): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، نا سُحْنُونُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أنا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ، قَالَ: «مَا أَنْتَ مُحَدِّثٌ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً»

وأيضا رواه بنحوه في جامع بيان العلم وفضله (1/ 541 رقم 892): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ، نا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «مَا حَدَّثْتَ قَوْمًا، حَدِيثًا لَا يَعْرِفُونَهُ إِلَّا كَانَ فِتْنَةً عَلَى بَعْضِهِمْ»

والسِّلَفي في الطيوريات (1/ 78 رقم 61): أخبرنا أحمد، حدثنا محمد بن عمر بن حميد بن بهتة، حدثنا محمد بن جعفر المطيري، حدثنا بشر بن مطر، حدثنا سفيان قال: حدثونا عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله قال: قال ابن مسعود: ((ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة عليهم)).

وله لفظ آخر بنحوه أخرجه معمر بن راشد في الجامع (11/ 286 ح 20555): أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ، فَيَسْمَعُهُ مَنْ لَا يَبْلُغُ عَقْلُهُ فَهْمَ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَيَكُونُ عَلَيْهِ فِتْنَةً»

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (9/ 171 رقم 8850): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ فَيَسْمَعُهُ مَنْ لَا يَبْلُغُ عَقْلُهُ فَهْمَ ذَلِكَ الْحَدِيثِ فَيَكُونُ عَلَيْهِ فِتْنَةً»

والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص: 60): أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي النَّصْرِيُّ بِبَابِ الشَّامِ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْخَطِيبُ أَنا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُعَدَّلُ أَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ قَالَ بن مَسْعُود أَن الرجل ليحدث فَالْحَدِيث فَيَسْمَعُهُ مَنْ لَا يَبْلُغُ عَقْلُهُ فَهْمَ ذَلِكَ الْحَدِيثِ فَيَكُونُ عَلَيْهِمْ فِتْنَةً

ورجاله ثقات مترجمون في التهذيب إلا حرمة بن يحيى وهو صدوق كما في تقريب التهذيب (ص: 156 ت 1175) لكن تابعه أبو طاهر في ذات الإسناد وهو أحمد بن عمرو الأموري ثقة كما في تقريب التهذيب (ص: 83 ت 85)، ويونس هو ابن يزيد الأيلي ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ كما في تقريب التهذيب (ص: 614 ت 7919) فمثله حديثه صحيح حتى يتبين وهمه بالقرائن.

قلت: إسنادٌ ضعيف، مداره على عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وهو ثقة إلا أنه لم يسمع من ابن مسعود – وابن مسعود هو عم أبيه – قال الحافظ العلائي في جامع التحصيل (ص: 232 ت 486): (وفي التهذيب أنه روى عن بن مسعود وعمار وأن ذلك مرسل أيضا.) اهـ وقال المزي في تهذيب الكمال (19/ 73 – 77 ت 3653): (عُبَيد الله بْن عتبة بْن مسعود الباهلي، أَبُو عَبْد اللَّهِ الْمَدَنِيّ الفقيه الأعمى أحد الْفُقَهَاء السبعة بالمدينة، وهُوَ أَخُو عون بْن عَبد الله بْن عتبة بْن مسعود، رَوَى عَن: زفر بْن أوس بْن الحدثان النصري ... وأبيه عَبد الله بْن عتبة بْن مسعود ... وعم أبيه عَبد الله بْن مَسْعُود (م ق) مرسل ...) اهـ وقال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 372 ت 4309): (عبيد الله ابن عبد الله ابن عتبة ابن مسعود الهذلي أبو عبد الله المدني ثقة فقيه ثبت من الثالثة مات [دون المائة] سنة أربع وتسعين وقيل سنة ثمان وقيل غير ذلك.) اهـ

قلت: فعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود هذا مات سنة 94 أو نحوها فثمة انقطاع بينه وبين ابن مسعود الذي مات سنة 32 أو 33 قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 323 ت 3613): (ومات سنة اثنتين وثلاثين أو في التي بعدها بالمدينة.) اهـ، وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب (6/ 27 ت 43) وتهذيب الكمال (16/ 121 ت 3564).

والعجيب أن محقق الطيوريات صححه حيث قال في تحقيقه الطيوريات (1/ 78 ح 61 هامش (7): (أخرجه مسلم في مقدمة "صحيحه" (1/ 11) عن أبي الطاهر وحرملة، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري به، وإسناده صحيح.

وأخرج البخاري (1/ 59) كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ألا يفهموا عن علي موقوفا قال: ((حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله وسوله؟!)).

قال الحافظ ابن حجر: "وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة، ومثله قول ابن مسعود ... فذكره، وعزاه إلى مسلم ثم قال: وممن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب". فتح الباري (1/ 225).

وقال الذهبي . معلقا على قول أبي هريرة: ((رب كيس عند أبي هريرة لم يفتحه)) .: "هذا دال على جواز كتمان بعض الأحاديث التي تحرك فتنة في الأصول أو الفروع، أو المدح أو الذم، أما حديث يتعلق بحل أو حرام فلا يجوز كتمانه بوجه". سير أعلام النبلاء (2/ 597).) إنتهى

قلت: وأثر علي حسن وكذا أثر أبي هريرة حسن وله طريق صحيح، وسيأتي تخريجهما بعد قليل.

وقد ورد أثر ابن مسعود مرفوعا! وهو منكر لا يصح

أورده الألباني في السلسلة الضعيفة ح 4427 بلفظ (ما أنت محدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم؛ إلا كان على بعضهم فتنة).

ثم قال: (منكر، رواه القاضي عبد الجبار الخولاني في "تاريخ داريا" (ص 86)، وابن عساكر (11/ 47/ 2) عن عثمان بن داود، عن الضحاك، عن ابن عباس مرفوعاً. وقال: " قال العقيلي: عثمان بن داود مجهول بنقل الحديث، لا يتابع على حديثه (يعني هذا) ولا يعرف إلا به ".

وقال الذهبي: "لا يدرى من هو، والخبر منكر".

ورواه الهروي (122/ 1) مُعَلَّقاً من قول ابن مسعود. وقد وصله ابن وهب في "المسند" (8/ 164/ 1) ومقدمة "صحيح مسلم" (5): عن يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن عبد الله بن مسعود قال: فذكره.

قلت: وهذا رجاله ثقات، لكنه منقطع بين عبيد الله وعبد الله بن مسعود.) إنتهى

ويشهد لمعنى أثر ابن مسعود الموقوف حديث عائشة الذي أخرجه البخاري (1/ 37 ح 126) (بَابُ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الِاخْتِيَارِ، مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهْمُ بَعْضِ النَّاسِ عَنْهُ، فَيَقَعُوا فِي أَشَدَّ مِنْهُ): حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الأَسْوَدِ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ، كَانَتْ عَائِشَةُ تُسِرُّ إِلَيْكَ كَثِيرًا فَمَا حَدَّثَتْكَ فِي الكَعْبَةِ؟ قُلْتُ: قَالَتْ لِي: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يَا عَائِشَةُ لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ - قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ - بِكُفْرٍ، لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ " فَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ

وأخرجه مسلم أيضا في الصحيح صحيح مسلم (2/ 968 ح 1333) (بَابُ نَقْضِ الْكَعْبَةِ وَبِنَائِهَا) وهو في الصحيحين في مواضع أخرى.

ويشهد لمعنى أثر ابن مسعود الموقوف أيضا حديث معاذ الذي أخرجه البخاري (1/ 37 ح 128 (بَابُ مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمُعاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ، قَالَ: «يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ»، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «يَا مُعَاذُ»، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلاَثًا، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»، قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلاَ أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: «إِذًا يَتَّكِلُوا» وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا

وأخرجه مسلم أيضا في الصحيح (1/ 58 ح 30) (بَابُ مَنْ لَقِيَ اللهَ بِالْإِيمَانِ وَهُوَ غَيْرُ شَاكٍّ فِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَحُرِّمَ عَلَى النَّارِ) وهو في الصحيحن في مواضع أخرى.

ويشهد لمعنى أثر ابن مسعود الموقف أيضا أثرٌ موقوف حسن الإسناد عن على علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

وهو أثرٌ حسن.

أخرجه البخاري في الصحيح (1/ 37 رقم 137 بَابُ مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا): وَقَالَ عَلِيٌّ: «حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرَّبُوذٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ عَلِيٍّ بِذَلِكَ.

ومن طريقه وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (2/ 1003 رقم 1911):- قَالَ - يريد (قَالَ أَبُو دَاوُد) كما في السند قبله -: وَنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرَّبُوذَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، لَا تُحَدِّثُونَ النَّاسَ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُونَ "

وقال الألباني في مختصر صحيح الإمام البخاري (1/ 62 رقم 83 هامش (21): (قلت: صورته صورة المعلق، لكنه قد ساق عقبه إسناده إلى علي رضي الله عنه، فهو موصول.) اهـ

وهو أثرٌ حسن، وستأتي في التخريج زيادة حسنة في آخره بلفظ (ودعوا ما يُنكرون).

رجاله ثقات مترجمون في التهذيب والتقريب إلا معروف بن خربوذ فهو صدوق ربما وهم فهو حسن الحديث ما لم يتبين وهمه بالقرائن.

قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 540 ت 6791): (معروف ابن خربوذ بفتح المعجمة وتشديد الراء وبسكونها ثم موحدة مضمومة واو ساكنة وذال معجمة المكي مولى آل عثمان صدوق ربما وهم وكان أخباريا علامة من الخامسة - خ م د ق -.) اهـ

وقال الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق ت أمرير (ص: 177 ت 333): (معروف بن خربوذ (خ م): عن أبي الطفيل صدوق ضعفه يحيى بن معين.) اهـ

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (4/ 144 ت 8655): (صدوق شيعي ... قلت: وهو مقل.) اهـ

وقال الذهبي أيضا في الكاشف (2/ 280 ت 5551): (معروف بن خربوذ المكي عن أبي الطفيل والباقر وعنه أبو داود وأبو عاصم وعدة ضعفه بن معين وقواه غيره وقال أبو حاتم يكتب حديثه - خ م د ق -.) اهـ

وقال المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 263 ت 6086): (قال أَبُو بَكْر بْن أَبِي خيثمة (2)، عَن يحيى بْن مَعِين: ضعيف.

وَقَال أبو حاتم: (3) يكتب حديثه. قال: ويُقال: إن الناس أخذوا شعر هذيل منه.

وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب "الثقات" (4).

وَقَال عُبَيد بْن معاذ الحنفي، عَن معروف بْن خربوذ مولى عثمان: كنت أتكلم فِي القدر فأتيت أبا جعفر مُحَمَّد بْن عَلِيٍّ، فسلمت عليه فلم يرد عَلِيّ السلام (1).

روى له البخاري، ومسلم، وأَبُو داود، وابْن مَاجَهْ.) اهـ

وقال الحافظ تهذيب التهذيب (10/ 230 ت 421): (وقال أحمد: ما أدرى كيف حديثه، وقال الساجى: صدوق، وقال ابن حبان فى " الضعفاء ": كان يشترى الكتب فيحدث بها، ثم تغير حفظه، فكان يحدث على التوهم.

فكأنه ترجم لغيره، فإن هذه الصفة مفقودة فى حديث معروف.) اهـ

قلت: الظاهر أن ابن حبان أخطأ فترجم بذاك لغيره فكلامه مردود كما يظهر من كلام الحافظ ابن حجر.

وقال الشيخ بشار بن عواد بن معروف في تحقيقه تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 265 هامش (1): (وَقَال عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَد بْن حنبل عَن أبيه: ما أدري كيف حديثه. (العلل معرفة الرجال: 2/ 58) وذكره العقيلي في " الضعفاء" وَقَال: لا يتابع عَلَى حديثه ولا يعرف إلا به. (الورقة 213) وَقَال ابن حجر في " التهذيب": قال الساجي: صدوق: وَقَال ابن حبان في " الضعفاء" كان يشتري الكتب فيحدث بها ثم تغير حفظه فكان يحدث على التوهم، فكأنه ترجم لغيره فإن هذه القصة مفقودة في حديث معروف (10/ 231) كذا نقل الحافظ ابن حجر عن ابن حبان ولم نقف عليه في المطبوع من" المجروحين" وَقَال ابن حجر في "التقريب": صدوق ربما وهم. وَقَال في هدي الساري معتذرا للبخاري: ماله في البخاري سوى موضع في العلم وهو حديثه عَن أبي الطفيل، عن علي:

حدثوا الناس بما يعرفون ... الحديث. وروى له مسلم وأَبُو داود وابن ماجه حديثه عَن أبي الطفيل إنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في الحج (620).) اهـ

وقال بشار بن عواد بن معروف وشعيب الأرنؤوط في كتابهمت تحرير تقريب التهذيب (3/ 399 ت 6791) في التعليق على قول الحافظ فيه (صدوق ربما وهم): (بل: ضعيفٌ يُعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد ضعَّفه ابن معين، والعقيلي، وابن حبان، وذكره في "الثقات" أيضًا، وقال أحمد: ما أدري كيف حديثه، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه.

قلنا: ليس له في البخاري سوى أثر واحد في العلم رواه عن أبي الطفيل، عن علي: "حدِّثوا الناس بما يعرفون" (1/ 44)، وروى له مسلم (1275)، وأبو داود (1879)، وابن ماجه (2949) حديثه عن أبي الطفيل أنه رأى النبي – صلى الله عليه وسلم – في الحج.) إنتهى كلامهما.

قلت: بل هو صدوق ربما وهم كما أفاد الحافظ وسيأتي الرد عليهما بعد قليل.

قلت: وصحح له الألباني حديثه الذي في مسلم وأبي داود وابن ماجة – الذي مر في ترجمته وفي كلام صاحبي تحرير تقريب التهذيب – فقال الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (4/ 313 ح 1114): (صحيح) اهـ وكذا صححه في صحيح سنن أبي داود (1642)

قلت: فابن حبان وثقه – وهو متساهل في توثيق المجاهيل، وقيل ضعَّفَه ولا يثبت تضعيفه له فإنه ليس في كتاب المجروحين لابن حبان!، ولو صح ذلك فالظاهر أنه ترجم لابن خربوذ آخر لأنه ذكر قصة شراءه الكتب ووهمه بعد ذلك غير موجودة في الكتب بشأن معروف بن خربوذ! كما ذكر الحافظ ابن حجر ومر كلامه – وقال الساجي قال صدوق، وروى له البخاري أثر علي هذا الذي نخرجه وحده وروى له مسلم وغيره حديثا مرفوعا عن أبي الطفل ومر ذكره، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه) اهـ وضعفه ابن معين والعقيلي ولم يدر أحمد ما حال حديثه، ومر أن تضعيف ابن حبان لا يثبت عنه.

والحاصل: أنه صدوق ربما وهم لأنه قد وثقه اثنان هما الساجي فقال صدوق وابن حبان بذكره في كتابه الثقات ويرفع من شأنه أن البخاري ومسلم روَيَا له فهو صدوق ربما وهم، فإن البخاري ومسلم إمامان في الجرح والتعديل والأصل أنهما ينتقيان من الأحاديث أصحها ويودعانها في صحيحيهما، فهذا يدل على أنه صدوق فيه ضعف يسبر من قبل حفظه أي لأنه ربما يهم، فحديثه حسن ما لم يتبين وهمه، وهذا يستفاد بالجمع بين ما مر وبين أقوال من ضعفه وهذا لا يصل به إلى درجة إطلاق الضعف المطلق عليه لرواية البخاري ومسلم عنه وهما جبلان في علم الجرح والتعديل.

وأبو الطفيل هو الصحابي عامر بن واثلة الليثي وهو مترجم في تهذيب الكمال (14/ 79 ت 3064) وتهذيب التهذيب (5/ 82 ت 135) وغيرها.

وصح الأثر من طرق أخرى عن معروف بن خربوذ به بزيادة في آخره بلفظ (ودعوا ما ينكرون) أخرجه آدم بن أبي إياس في كتاب العلم والحلم تحقيق أبي عامر حسن بن صبري التميمي ص 142 رقم 167: حدثنا عبد الله بن داود، قالَ: حدثنا معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة قال: قال علي بن أبي طالب عليه السلام: (ويحكم أتحبون أن يُكَذَّبَ اللهُ ورسولُه حدِّثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما يُنكِرون).

ومن طريقه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (2/ 481 ت 475): أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُحْسِنِ التَّنُوخِيُّ قَالَ وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي وَأَجَازَ لِي رِوَايَتَهُ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَلالُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ يَعْنِي ابْنَ أَحْمَدَ بْنِ النُّعْمَانِ الأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ حَدَّثَنَا مَعْرُوفُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ وَيْلَكُمْ أَتُحِبُّونَ أَنْ تَكْذِبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ وَدَعُوا مَا يُنكرُونَ.

قلت: وهذا سند حسن مر الكلام على رجاله إلا عبد الله بن داود وهو الخريبي ثقة عابد، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 301 ت 3297): (عبد الله ابن داود ابن عامر الهمداني أبو عبد الرحمن الخريبي بمعجمة وموحدة مصغرا كوفي الأصل ثقة عابد.) اهـ، ومعروف بن أبي معروف هو معروف بن خربوذ ذاته.

وورد بهذه الزيادة الحسنة من طريق عبيد الله بن موسى ذاته الذي رواه في طريق البخاري فقد أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 108 رقم 1318): أنا أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ، نا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَزْدِيُّ الْكُوفِيُّ نا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ، نا عُبَيْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مُوسَى، عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرَّبُوذَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا، يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ تُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ»

والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص: 362 رقم 610): أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُزَكِّي، أبنا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ دُحَيْمٍ الشَّيْبَانِيُّ بِالْكُوفَةِ ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أبنا مَعْرُوفُ بْنُ خَرَّبُوذَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا، عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: أَيُّهَا النَّاسُ أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ،

ثم قال: (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّرْجَمَةِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى.) اهـ

والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص: 59): كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْحَدَّادُ يَذْكُرُ أَنَّ أَبَا نُعَيْمٍ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظَ أَخْبَرَهُمْ ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَزْدِيُّ الْكُوفِيُّ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله يعْنى بن مُوسَى عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرَّبُوذَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ سَمِعْتُ عَلِيًّا رضه يَقُولُ أَيُّهَا النَّاسُ تُحِبُّونَ أَنْ يَكْذِبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ.

والوخشي في الخامس من الوخشيات (ص: 17 رقم 16): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ أَبِي الْعَزَائِمِ، بِالْكُوفَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي عَزْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرَّبُوذَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا، يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ تُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟ حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ»

وعبد الغني المقدسي في نهاية المراد من كلام خير العباد (2/ 177 رقم 168): أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ السِّلَفِيُّ نا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أنبا مَعْرُوفُ بْنُ خَرْبُوذٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ , يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ , تُرِيدُونَ أَنْ يَكْذِبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ.

ثم قال: (صَحِيحٌ , رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى كَذَلِكَ.) اهـ

وصححه عبد الله بن فهد الخليفي بإيراده من طريق البخاري وحده في الصحيح المسند من آثار الصحابة في الزهد والرقائق والأخلاق والأدب رقم 48.

وقال الألباني في شرح معناه الصحيحة تحت ح 1314: (وقد ترجم البخاري رحمه الله لحديث معاذ بقوله: " باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا، وقال علي: حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله ". ثم ساق إسناده بذلك وزاد آدم بن أبي إياس في " كتاب العلم " له: " ودعوا ما ينكرون ". أي ما يشتبه عليهم فهمه.

ومثله قول ابن مسعود: " ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة ". رواه مسلم (1/ 9).

قال الحافظ: " وممن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب. ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرابين وأن المراد ما يقع من الفتن.

ونحوه عن حذيفة. وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنيين لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمده من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي.

وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة، وظاهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب. والله أعلم ".) إنتهى نقل الألباني

وورد حديث علي الموقوف مرفوعًا! عن ابن عباس وهو منكر لا يصح

ذكره الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (2/ 129 ح 2656): (الْحُسَيْن بن عَليّ

حدثوا النَّاس بِمَا يعْرفُونَ وَلَا تحدثوهم بِمَا يُنكرُونَ فيكذبون الله وَرَسُوله.)

هكذا في مطبوعه!، وقال السيوطي مرفوعا عن علي في الجامع الصغير الجامع الصغير وزيادته ح 6447 فقال: ((فر) عن علي مرفوعا وهو في (خ) موقوف.) اهـ

وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير (ص: 399 ح 2701) فقال: (ضعيف) اهـ.

وجاء في هامش (2) في جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير» (4/ 598): (الحديث من هامش مرتضى. بلفظ: "فيكذبون" بإثبات النون والقياس حذفها لنصب الفعل بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفى الصغير حديث برقم 3693 بلفظ: "حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكَذَّب الله ورسوله؟ " للديلمى عن على أمير المؤمنين مرفوعًا، وللبخارى موقوفًا عن على بن أبى طالب. والحديث في صحيح البخارى جـ 1 ص 235، 236 بلفظ الجامع الصغير كتاب (العلم) باب: من خص بالعلم قومًا دون قوم وفى كشف الخفاء رقم 1118 وقال: رواه البخارى عن على موقوفًا، ورفعه الديلمى، وتقدم بأبسط في (أمرنا أن نكلم الناس) قال ابن الغرس وخرجه الديلمى في مسند الفردوس عن على مرفوعًا قال: وإسناده واه بل قيل: موضوع. أى: المرفوع، أما الموقوف فصحيح.) اهـ

وقال المناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير (1/ 495): (واسناده الْمَرْفُوع واه بل قيل مَوْضُوع.) اهـ وقال المناوي أيضا في فيض القدير (3/ 378): (وهذا بمعنى خبر الحسن بن سفيان عن الحبر يرفعه أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم وسنده كما قال ابن حجر ضعيف جدا لا موضوع.) اهـ.

قلت: ومسند الفردوس للديلمي من مظان الحديث ضعيف كما تقرر عند المحدثين.

فهذا حديث مرفوعٌ ضعيف منكر.

ويشهد لمعنى حديث ابن مسعود الموقوف أيضا:

حديث أبي هريرة الموقوف

وهو أثرٌ حسن، وله طريق آخر صحيح بنحوه.

أخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير – السفر الثاني – (1/ 437 رقم 1578): حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيْلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِد، عَنْ مَكْحُول، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ: رُبَّ كيسٍ عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمْ يَفْتَحْهُ؛ يَعْنِي: مِنَ الْعِلْم.

ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (67/ 340): أخبرنا أبو عبد الله يحيى بن الحسن قراءة عليه عن أبي تمام علي بن محمد أنا أحمد بن عبيد نا محمد بن الحسين نا ابن أبي خيثمة نا موسى بن إسماعيل نا محمد بن راشد عن مكحول أن أبا هريرة كان يقول رب كيس عند أبي هريرة لم يفتحة يعني من العلم

قلت: إسنادٌ ضعيف لانقطاعه.

مكحول هو الشامي ثقة لم يدك أبا هريرة، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 545 ت 6875): (مكحول الشامي أبو عبد الله ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور من الخامسة مات سنة بضع عشرة ومائة – ر م 4 – .) اهـ، وقال الحافظ العلائي في جامع التحصيل (ص: 285 ت 796): (مكحول الفقيه الشامي كثير الإرسال جدا أرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي عبيدة وسعد بن أبي وقاص وأبي ذر وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وعائشة وأبي هريرة ... وقال الدارقطني لم يلق أبا هريرة ...) اهـ، وقال المزيد في تهذيب الكمال (28/ 464 – 475 ت 6168): (روى عن .... وأبي هُرَيْرة (دت)، يقال: – مرسل –) اهـ وانظر كلام الأئمة في نفي سماعه من أبي هريرة هناك وما نقله عن بعضهم المحقق بشار بن عواد بن معروف.

لكن يشهد له طريق آخر صحيح عن أبي هريرة بنحوه أخرجه البخاري (1/ 35 ح 120): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: " حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وِعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا البُلْعُومُ ".

ويشهد لمعنى حديث ابن مسعود الموقوف أيضا:

أثر التابعي عروة بن الزبير

وهو أثر حسن.

أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (1/ 539 رقم 889): – قَالَ ابْنُ وَهْبٍ – يريد بسند الأثر السابق وهو (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، نا سُحْنُونُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) كما في السند السابق برقم 888 – ، وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: قَالَ لِي أَبِي: «مَا حَدَّثْتُ أَحَدًا بِشَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ قَطُّ لَمْ يَبْلُغْهُ عَقْلُهُ إِلَّا كَانَ ضَلَالًا عَلَيْهِ»

قلت: سنده حسن، وغالب رجاله برتبة الصدوق.

وابن أبي الزناد هو عبد الرحمن بن أبى الزناد وهو صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، و كان فقيها كما في التقريب، ولا يضر تغيره في بغداد لأن عبد الله بن وهب مصري حدث في المدينة ومصر ولذلك قال ابن حبان: (جمع ابْن وهب وصنف، وهُوَ حفظ عَلَى أهل الحجاز ومصر حديثهم) اه وهذا يدل على أنه حدَّثَ عن ابن أبي الزناد في المدينة قبل ذهابه الى بغداد واختلاطه أنظر قول ابن حبان وكلام الأئمة في ترجمة ابن وهب في تهذيب الكمال للمزي (16/ 277 – 287).

3645

وسحنون صدوق لازم ابن هب فحديثه عنه حسن على أقل الأحوال، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الحديث (9/ 462 ت 1978): (سُحْنُون: الإِمَامُ, العَلاَّمَةُ، فَقِيْهُ المَغْرِبِ, أَبُو سَعِيْدٍ عَبْدُ السلام بن حبيب بن

حَسَّانَ بنِ هِلاَلِ بنِ بَكَّارِ بنِ رَبِيْعَةَ بنِ عَبْدِ اللهِ التَّنُوْخِيُّ, الحِمْصِيُّ الأَصْلِ, المَغْرِبِيُّ, القَيْرَوَانِيُّ, المَالِكِيُّ, قَاضِي القَيْرَوَانِ، وَصَاحِبُ المُدَوَّنَةِ، وَيُلَقَّبُ: بِسَحْنُوْنَ, ارْتَحَلَ وَحَجَّ.

وَسَمِعَ مِنْ سُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وَالوَلِيْدِ بنِ مُسْلِمٍ، وَعَبْدِ اللهِ بنِ وَهْبٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ القَاسِمِ، وَوَكِيْعِ بنِ الجَرَّاحِ، وَأَشْهَبَ، وَطَائِفَةٍ.

وَلَمْ يَتَوَسَّعْ فِي الحَدِيْثِ كَمَا تَوَسَّعَ، فِي الفُرُوْعِ.

لاَزَمَ ابْنَ وَهْبٍ، وَابْنَ القَاسِمِ، وَأَشْهَبَ حَتَّى صَارَ مِنْ نُظَرَائِهِم ... فَعَنْ أَشْهَبَ, قَالَ: مَا قَدِمَ عَلَيْنَا أَحَدٌ مِثْلُ سَحْنُوْنَ.

وَعَنْ يُوْنُسَ بنِ عَبْدِ الأَعْلَى قال: سحنون سيد أهل المغرب.) اهـ

وقال الحافظ في لسان الميزان ت أبي غدة (4/ 16 ت): (تكلم فيه أبو يَعلَى الخليلي فقال: لم يرض أهل الحديث حفظه.

وأثنى عليه أبو العرب كثيرا فقال: انتشرت إمامته وسلم له أهل عصره وأجمعوا على فضله وتقدمه واجتمعت فيه خلال قلما اجتمعت في غيره الفقه والورع والصرامة والزهادة والتخشن والسماحة.) اهـ

قلت: إنما قلت هو صدوق لما قاله أبو يعلى الخليلي، خاصةً أنه راوي المدونة عن مالك فهذا يؤيد كونه ثقة في نفسه على ضعف فيه فهو صدوق.

وأحمد بن داود هو المعروف بأحمد بن أبي سليمان الصواف وهو صدوق قال القاضي عياض في ترتيب المدارك وتقريب المسالك (4/ 366): (أحمد بن أبي سليمان، واسم أبيه داود. ويعرف بالصواف مولى ربيعة. روى أبوه عن عبد الله بن نافع. روى عنه ابنه. قال أبو العرب: كان أبوه من أهل العلم، وما علمت عليه إلا خيراً. ويكنى أحمد بأبي جعفر. من مقدمي رجال سحنون. وسمع من أبيه أبي سليمان. وسمع منه أبو العرب، والناس. قال ابن أبي سعيد: كان حافظاً للفقه، مقدماً فيه، مع ورع وصيانة لعلمه، أديباً راوية للشعر، كثير القول له، وأحد كبار المالكية، ووجوههم. قال أبو العرب: كان شيخاً صالحاً ثقة فقيهاً، كريم الأخلاق، باراً بمن قصده، مسارعاً في حوائجه. وكان يلبس القلنسوة الطويلة. قال عيسى بن مسكين: أحمد بن أبي سليمان، حكيم. قال غيره: كان أكثر كلامه حكمة. قال الباجي: هو فقيه. قال ابن حارث: كان له بالشعر عناية في أول أمره. فلما صار الى درجة العلم، وصحبة العلماء، ترك قوله. قال ولم يكن معدوداً في أهل الحفظ، ولا في أهل المعرفة، بما دق من العلم. قال ابن أبي سليمان: أتى بي أبي الى سحنون، سنة سبع عشرة ومائتين لأسمع منه. فاستصغرني، وأجاز لي جميع كتبه. ثم صحبت سحنوناً، بعد ذلك، عشرين سنة.) اهـ

قلت: الحاصل من الجمع بين قول ابن الحارث في أنه ليس من أهل الحفظ واهل المعرفة أي في علم الحديث لأنه متخصص في الفقه، وبين قول الباجي أنه فقيه وبين توثيق أبي العرب له أنه صدوق لم يبلغ درجة الثقة الحافظ الضابط للحديث ضبطا تاما في الحديث خاصة أنه معروف من أخص أصحاب سحنون راوي هذا الأثر كما ترى، فهذا يقوي أن تكون روايته عن سحنون حسنة.

وعلي بن محمد هو علي بن محمد بن مسرور ثقة قال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (8/ 137 ت 302): (علي بن محمد بن مسرور، أبو الحسن الفقيه المالكيُّ القَيْروانيُّ الدَّبَّاغ. [المتوفى: 359 هـ] سَمِعَ مِنْ: أحمد بن أبي سليمان وعَوَّل عليه. أخذ عنه أبو الحسن القابسي، وعبد الرحمن بن محمد الرَّبَعي، وجماعة كثيرة من المالكية. وكان إمامًا عاقلاً كثير الحياء والورع والصيانة والتقوى.

توفي في رمضان؛ ترجمه القاضي عياض ..) اهـ وقال القاضي عياض في ترتيب المدارك وتقريب المسالك (6/ 258): (أبو الحسن بن علي بن محمد بن مسرور الدباغ، كان من أهل العلم والورع، والتعبّد والصيانة

والأخبات، والسلامة والحياء. ثقة، حسن التقييد ... كان عبد الله ابن أبي هاشم، يثني عليه ويأمر بالسماع منه.
قال الربعي: كان ثقة مأموناً، لم أرَ أعقل منه، ولا أكثر حياء.) اهـ
وعبد الرحمن بن يحيى هو العطار أبو زيد ثقة قال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (8/ 764 ت 191):
(عَبْد الرَّحْمَن بْن يحيى بْن مُحَمَّد، أَبُو زيد القُرْطُبي العطّار. [المتوفى: 396 هـ]: (قال ابن بشكوال: كَانَ ثقة كثير السّماع.
رَوَى عَنْهُ: أَبُو إِسْحَاق بْن شنظير، وَأَبُو عُمَر بْن عَبْد البَرّ، وعاش سبعين سنة – رحمه الله –.) اهـ

ويشهد لمعنى الموقوف عن ابن مسعود أيضا:
أثر التابعي أبي قلابية.
وهو أثر صحيح.
أخرجهبن أبي شيبة في المصنف (5/ 229 رقم 25529): حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: «لَا تُحَدِّثْ بِالْحَدِيثِ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ، فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ»
وكرره بسنده ومتنه في المصنف ابن أبي شيبة (5/ 238 رقم 25628).
وأحمد في الزهد (ص: 246 رقم 1750): حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: «لَا يُحَدِّثُ الْحَدِيثَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ، يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ»
وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (2/ 286): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: «لَا تُحَدِّثِ الْحَدِيثَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ»
والرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص: 571): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجُنَيْدِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ، ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ، ثنا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: «لَا تُحَدِّثْ بِالْحَدِيثِ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ، يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ»
والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 328 رقم 730): أنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ، أنا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، نا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: «لَا تُحَدِّثِ الْحَدِيثَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ، فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ»
وعلقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (1/ 540 رقم 890): وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: «لَا تُحَدِّثْ بِحَدِيثٍ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ، فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ»
قلت: إسنادٌ صحيح.
رجاله ثقات مترجمون في التقريب، الثقفي هو عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين كما في التقريب فحديثه صحيح ما لم يتبين تغيره، وأيوب هو أيوب بن أبي تميمة السختياني.

4 – بَابٌ فِي الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَمَنْ يُرْغَبُ عَنْ حَدِيثِهِمْ

6– وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِئٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أُنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ» (1).

---

(1) حسن، رجالقه ثقات إلا أبي عثمان مسلم بن يسار وأبي هانيء فكلاهما صدوق.

أما أبو عثمان مسلم بن يسار فهو الطُنْبُذي المصري الإفريقي روى عنه جمع كما في تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (27/ 555 – 556 ت 5950)، ووثقه ابن حبان بذكره له في الثقات (5/ 390 ت 5348) ووثقه العجلي فقال في الثقات للعجلي ط الباز (ص: 504 ت 1997): (أبو عثمان: مصري، تابعي، ثقة.) اه، وهو من الطبقة الرابعة من طبقة تلى الوسطى من التابعين، فمثله صدوق.

ومع ذلك قال الحافظ في في تقريب التهذيب (ص: 531 ت 6653): (مقبول) اه!

ولذلك تعقب صاحبا تحرير تقريب التهذيب الحافظَ ابن حجر في قوله فيه (مقبول) فقالا في تحرير تقريب التهذيب (3/ 376 ت 6653): (بل: صدوقٌ حسن الحديث، كما قال الذهبي، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ووثقه العجلي، وقال الذهبي في "الميزان": لا يبلغ حديثه درجة الصحة، وهو في نفسه صدوقٌ.) اه

وصح سماعه من أبي هريرة قال البخاري في التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (7/ 275 ت 1167): (مُسلم بْن يَسار، أَبو عُثمان ... سَمِعَ أَبَا هُرَيرةَ.) اه

واستغرب مشهور من قول الحافظ فقال في إعلام الموقعين عن رب العالمين ت مشهور (3/ 439 (3)): (وأبو عثمان الطنبذي: فقد ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال الدارقطني: يعتبر به. وقال ابن حجر في "التقريب": مقبول!!.) اه فهو صدوق كما يشير كلام مشهور.

ولذلك قال الذهبي قبلهم في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (4/ 514 ت 204): (وَهُوَ قَلِيْلُ الحَدِيْثِ، صَدُوْقٌ، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: يُعْتَبَرُ بِهِ.) اه، وقال في تاريخ الإسلام ت بشار (2/ 1172 ت 206): (وهو صدوق.) اه وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (4/ 107 ت 8509): (قال الدارقطني: يعتبر به ... حتى قال الذهبي: ولا يبلغ حديثه درجة الصحة، وهو في نفسه صدوق.) اه، وقال الذهبي في الكاشف (2/ 261 ت 5435): (ثقة.) اه، وهذا الأثر ليس دقيقا بل الصواب أنه صدوق ولم يبلغ درجة الثقة.

وذكره أبو حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 199 ت 872)

وقال الدارقطني: (الطنبذي من أهل مصر يعتبر به.) اه كما في سؤالات البرقاني للدارقطني ت القشقري (ص: 65 ت 492).

ومر نقل الذهبي له بهذا اللفظ (يعتبر به) لكن وقع في مطبوع سؤالات البرقاني للدارقطني ت القشقري (ص: 65 ت 492) بلفظ (لا يعتبر به)!ـ ونقله بعضهم بهذا اللفظ (لا عتبر به)! كما في الجامع في الجرح

والتعديل (3/ 129) والصواب بلفظ (يعتبر به) كما في موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (2/ 649)، وكلاهما نقل عن سؤالا البرقاني للدارقطني، فزيادة (لا) خطأ من الناسخ أو الطابع.

وقال المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 555 - 556 ت 5950): (مسلم بن يسار المصري الطنبذي ويُقال: الإفْرِيقِيّ ... ذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات" ... روى له البخاري في "الأدب"ومسلم فِي مقدمة كتابه، والباقون سوى النَّسَائي.) اهـ

ولم يعرفه الإمام أحمد بن حنبل فقال في العلل ت 526: (الإفريقي، عن مسلم بن يسار، ليس هذا مسلم بن ياسر البصري، هذا رجل أراه من ناحية إفريقية، يحدث عن ابن المسيب، وسفيان بن وهب الخولاني.) اهـ وقال أبو طالب قال أحمد بن حنبل: مسلم بن يسار الذي يروي عنه الإفريقي لا أعرفه. أنظر «الجرح والتعديل» 8/ (870).

وأما أبو هانيء فهو صدوق وهو حميد بن هانىء، أبو هانىء الخولانى المصرى، لا بأس به كما في التقريب للحافظ ابن حجر وقال الحافظ ابن حجر أيضا في فتح الباري (6/ 9 في معرض كلامه على حديثٍ آخر): (وَحَكَاهُ عِيَاضٌ وَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ أَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ ضَعَّفَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ حُمَيْدِ بْنِ هَانِئٍ وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ وَهَذَا مَرْدُودٌ لِأَنَّهُ ثِقَةٌ يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَقَدْ وَثَّقَهُ النَّسَائِيُّ وبن يُونُسَ وَغَيْرُهُمَا وَلَا يُعْرَفُ فِيهِ تَجْرِيحٌ لِأَحَدٍ) اهت، قلت: لم يوثقه مسلم إنما قال فيه: (لا بأس به) وسيأتي نقله عنه، ولم أجد توثيق ابن بونس فإنه إنما ذكره ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا كما في كتابه تاريخ ابن يونس المصرى (1/ 140 ت 361).

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (3/ 852 ت 106): (مِصْرِيٌّ صَدُوقٌ.) اهـ وقال الذهبي في الكاشف: (ثقة) اهـ، والصواب أنه صدوق كما قال في تاريخ الإسلام بعد تأمل كلام الأئمة، فقد قال المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/ 402 ت 1541): (قال أَبُو حاتم: صالح، وَقَال النَّسَائي: ليس بِهِ بأس، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات".) اهـ، وقول أبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 231 ت 1012)، وذكره ابن حبان في الثقات، الورقة 106. وذكره ابن شاهين في "الثقات" وَقَال: هو أكبر شيخ لابن وهب رفع بن أَحْمَد بْن صَالِح المِصْرِي". وَقَال البرقاني عن الدارقطني: مصري لا بأس به. ثم قال: ثقة. وَقَال ابن عَبد الْبَرِّ في كتاب"الاستغناء": هو عندهم صالح الحديث لا بأس بِهِ. وصحح أبو عيسى التِّرْمِذِيّ وأبو علي الطوسي وابن حبان له أحاديث.

وغالب مصادر ما في تهذيب الكمال استفدته من الشيخ المحقق بشار بن عواد بن معروف في تحقيقه تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (7/ 402 - 403 هامش (3)) وقول الدارقطني فهو في سؤالات البرقاني للدارقطني ت القشقري (ص: 23 ت 95) وفيه ذات العبارة وهي: (مصري لا بأس به. ثم قال ثقة.) اهـ، ووثقه كما مر ابن شاهين فقد ذكره في كتابه تاريخ أسماء الثقات (ص: 70 ت 275) وقال: (أكبر شيخ لِابْنِ وهب رفع بِهِ أَحْمد بن صَالح.) اهـ

قلت: واحتج به مسلم فقد روى له في أول روايات الباب في صحيحه (3/ 1213 ح 1591) وفيه (3/ 1501 ح 1884) و(3/ 1651 ح 2084) و(4/ 2045 ح 2654).

قلت: فمثله لا ينزل عن درجة الصدوق.

ووثقه الألباني في الصحيحة تحت ح 488 فقال: (وأبو هانىء اسمه حميد بن هانىء وهو ثقة.) اهـ

وقال تلميذه مشهور بن حسن آل سلمان في تحقيقه إعلام الموقعين عن رب العالمين ت مشهور (3/ 439 (3)): (وحميد بن هانئ صدوق لا بأس به.) اه
قلت: هو لا ينزل عن درجة الصدوق عند التأمل في كلام الأئمة.

قلت: وقد توبع في الطريق التالي في مقدمة صحيح مسلم، تابعه عليه شراحيل بن يزيد المعافرى المصرى وهو صدوق كما في التقريب والكاشف.

والحديث أخرجه أحمد في المسند تحقيق شعيب الأرنؤوط ط الرسالة (14/ 19 ح 8267): حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنِي أَبُو هَانِئٍ حُمَيْدُ بْنُ هَانِئٍ الْخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: " سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا بِهِ أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ "
وحسن سنده وخرجه باختصار شعيب الأرنؤوط في تحقيقه المسند ح 8267 فقال: (إسناده حسن، أبو عثمان مسلم بن يسار -وهو المصري الطنْبُذِي- صدوق حسن الحديث، روى له البخاري في "الأدب"، ومسلم في مقدمة كتابه، وأصحاب السنن غير النسائي، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح.
وأخرجه إسحاق بن راهويه (332)، ومسلم في مقدمة "صحيحه" (6)، وأبو يعلى (6384)، والبيهقي في "الدلائل" 6/ 550، والبغوي (107) من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، بهذا الإسناد.
وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" 7/ 275 - 276 من هذا الطريق.
وأخرجه محمد بن وضاح القرطبي في "البدع" ص 83، وابن حبان (6766) والحاكم 1/ 103 من طريق عبد الله بن وهب، عن سعيد بن أبي أيوب، به. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي!
وأخرجه بنحوه مسلم في "المقدمة" (7) من طريق شراحيل بن يزيد، عن مسلم بن يسار، به.
وسيأتي بنحوه برقم (8596) من طريق أبي عثمان الأصبحي، عن أبي هريرة.
وانظر ما سلف برقم (7228).) اه
وأخرجه أحمد في المسند ط الرسالة (14/ 252 ح 8596): حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، حَدَّثَنَا سَلَامَانُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْأَصْبَحِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ بِبِدَعٍ مِنَ الْحَدِيثِ، بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لَا يَفْتِنُونَكُمْ "
وحسن الحديث شعيب الأرنؤوط في تحقيقه المسند ح 8596 فقال: (حديث حسن، وهذا إسناد ضعيف، عبد الله بن لهيعة سيئ الحفظ، وسلامان بن عامر جهله الحسيني، ونقل ابن حجر في "التعجيل" (388) عن ابن يونس أنه كان رجلاً صالحاً، وأما شيخه أبو عثمان الأصبحي فهو تابعي مخضرم، ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل سوى ما ذكر الحسيني أنه مجهول، وانظر ترجمته في "التعجيل" (1343).
وأخرجه محمد بن وضاح القرطبي في "البدع" ص 29 من طريق عبد الله بن وهب، عن عبد الله بن لهيعة، بهذا الإسناد.
وانظر ما سلف برقم (8267).) اه
وأخرجه ابن حبان في الصحيح تحقيق شعيب الأرنؤوط (15/ 168 ح 6766 (باب ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يَظْهَرُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ مِنَ الْكَذِبِ فِي الرِّوَايَاتِ وَالْأَخْبَارِ): أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، قَالَ:

حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي هَانِئٍ الْخَوْلَانِيِّ، عن مسلم بن يساردكر الْإِخْبَارِ عَمَّا يَظْهَرُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ مِنَ الْكَذِبِ فِي الرِّوَايَاتِ وَالْأَخْبَارِ.

أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي هَانِئٍ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ".

وصحح سنده وخرجه في تحقيقه صحيح ابن حبان ح 6766 فقال: (إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح غير مسلم بن يسار –وهو المصري، أبو عثمان الطنبدي – وهو تابعي، روى عنه جمع ووثقه المؤلف 5/ 390، والذهبي في "الكاشف"، وقال الدارقطني: يعتبر به، وخرج حديثه البخاري في "الأدب المفرد"، ومسلم في مقدمة "صحيحه" وأصحاب السنن غير النسائي، وقول الحافظ في "التقريب" فيه: مقبول، غير مقبول. أبو الطاهر: هو أحمد بن عمرو بن السرح، وأبو هانئ الخولاني: هو حميد بن هانئ.

وأخرجه مسلم "6" في المقدمة: باب النهي عن الرواية عن الضعفاء، والاحتياط في تحملها، والبيهقي في "الدلائل" 6/ 550، والبغوي "107" من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، والحاكم 1/ 103 من طريق عبد الله بن وهب، كلاهما عن سعيد بن أيوب، بهذا الإسناد. وصححه الحاكم. ووافقه الذهبي.

وأخرجه بنحوه مسلم "7" عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، عن أبي شريح –وهو عبد الرحمن بن شريح – عن شراحيل بن يزيد، عن مسلم بن يسار، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يكون في آخر الزمان دجالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم.) اهـ

وصححه الألباني في تعليقه على متن العقيدة الطحاوية ص 39 وتحقيقه مشكاة المصابيح (1/ 55 ح 154) والتعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (9/ 419 ح 6728) وفي صحيح الجامع الصغير (2/ 1354 ح 8151).) اهـ.

قلت: حقه أن يقال فيه حسن من أجل أبي عثمان مسلم بن يسار فإنه صدوق ولم يبلغ درجة الثقة.

7 – وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَرْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ التُّجِيبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو شُرَيْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ شَرَاحِيلَ بْنَ يَزِيدَ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ، وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ» (1)

وحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: " إِنَّ الشَّيْطَانَ لِيَتَمَثَّلُ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ، فَيَأْتِي الْقَوْمَ، فَيُحَدِّثُهُمْ بِالْحَدِيثِ مِنَ الْكَذِبِ، فَيَتَفَرَّقُونَ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَجُلًا أَعْرِفُ وَجْهَهُ، وَلَا أَدْرِي مَا اسْمُهُ يُحَدِّثُ " (2)

---

(1) حسن.

رجاله ثقات إلا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَرْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ التُّجِيبِيُّ ومسلم بن يسار وشراحيل بن يزيد فثلاثتهم بمرتبة الصدوق.

أما مسلم بن يسار فهو أبو عثمان المصري الطنبذي الإفريقي وهو صدوق مر الكلام عليه في الكلام على الطريق السابق في مقدمة صحيح مسلم هذه.

وأما حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَرْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ التُّجِيبِيُّ فهو أبو حفص المصرى وهو صدوق كما في التقريب والكاشف.

وأما شراحيل بن يزيد المعافرى المصرى وهو صدوق كما في التقريب والكاشف.

وقد توبع عليه في الطريق السابق، تابعه حميد بن هانيء أبو هانيء وهو صدوق مر الكلام عليه في التعليق على الطريق السابق.

(2) صحيح، وله حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأي، ويشهد لمعناه أحاديث صحيحة مرفوعة في تمثل الشياطين بصورة البشر وتحديثهم لبعض الصحابة وسيأتي بعض ذلك,

ومن هذه الطريق مختصرا أخرجه البيهقي في المدخل إلى علم السنن تحقيق عوامة (1/ 228 رقم 469): أخبرنا أبو القاسم زيد ابن أبي هاشم العلوي بالكوفة، وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي بنيسابور، قالا: أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم، حدثنا إبراهيم بن عبد الله، حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن المسيب بن رافع، عن عامر بن عبْدة قال: قال عبد الله: إن الشيطان ليتمثَّل في صورة الرجل، فيأتي القومَ فيحدثُ بالحديث من الكذب.

وصححه الألباني فقال في مشكاة المصابيح (3/ 1364 رقم 4863): (صحيح) اهـ

قلت: إسناده صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب وغيره.

وعامر بن عبدة هو أبو إياس صحيح السماع من ابن مسعود قال الإمام للبخاري في التاريخ الكبير (6/ 452 ت 2963): (عامر بن عَبدة، أَبو إِياس، البَجَليّ ... سَمِع ابْن مَسعُود.) اهـ ووقفه ابن معين قال الحافظ في

تقريب التهذيب (ص: 288 ت 3104): (عامر ابن عبدة بفتح الموحدة وبسكونها البجلي أبو إياس الكوفي وثقه ابن معين من الثالثة – م قد –.) اهـ، وفي هذا الرد على قول الذهبي في ميزان الاعتدال (2/ 361 ت 4087): (فيه جهالة.) اهـ!

والأعمش هو سليمان بن مهران ثقة يدلس، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 254 ت 2615): (سليمان ابن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءات [بالقراءة] ورع لكنه يدلس من الخامسة مات سنة سبع وأربعين أو ثمان وكان مولده أول سنة إحدى وستين – ع –) اهـ، وذكره الحافظ في طبقات المدلسين المسمى (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص 33 ت 55) في المرتبة الثاني من طبقات المدلسين فقال: (سليمان بن مهران الاعمش محدث الكوفة وقارؤها وكان يدلس وصفه بذلك الكرابيسي والنسائي والدارقطني وغيرهم.) اهـ، وهذه المرتبة الثالثة هي كما قال الحافظ في طبقات المدلسين المسمى (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص 13): (من احتَمَلَ الائمةُ تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس الا عن ثقة كابن عيينة.) اهـ

فالأعمش مدلس لكن قليلا فهو كالثوري يحمل تدليسه على الإتصال إلا لقرينة تدل على تدليسه، فلا يضر تدليسه لأن المحدثون قبلوا تدليسه لأنه قليل التدليس فلا يضر تدليسه كما تقرر في كتب المحدثين المحققين كالألباني وغيره من السابقين كابن حجر وابن كثير.

قلت: وإعلال الأحاديث بتدليس الأعمش ليس على إطلاقه عند التحقيق فإن المحدثين جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة وحملها على الإتصال، ما لم يظهر – بالقرائن من خلال تتبع طرق الحديث – الانقطاع أو الضعف من طريق آخر فيها أو يأتي بما هو مستنكر مخالف للصحيح وهذا هو الذي جرى عليه المحققون كابن حجر وغيره، فكم من أحاديث للأعمش معنعنة صححها المنذري فضلا عن غيره – كما أفاد كلام الألباني في الصحيحة تحت ح 1794 – ، فالأئمة رووا ما عنعن فيه الأعمش في الصحيح وغيره لإمامته وقلة تدليسه أي ندرة تدليسه مع كثرة حديثه فلما كان تدليس الأعمش قليل أي نادر في كثرة حديثه الذي رواه – وهذا عرفه المحدثون من خلال سبر روايته واستقرائها – حمل المحدثون كالحافظ في طبقات المدلسين – ومر كلامه – حملوا عنعته على الإتصال اي لقلة أي نُدرة حصول التدليس منه، فإن الأصل أن عنعنة الأعمش محمولة على الإتصال إلا لقرينة كظهور انقطاع أو ضعف في السند من طريق آخر أو نكارة او غرابة في المتن أو السند ونحو ذلك وعليه نعلم مما سبق أن ما أورده الذهبي من احتمال التدليس نادر لا أثر له في كثرة حديث الأعمش فهو احتمال قليل الوقوع لكثرة حديث الأعمش كما أفاد كلام عبد الله الجديه وسيأتي نقله –.

فقد قال الإمام المحدث الألباني في الصحيحة تحت ح 1794 وهو يتحدث عن حديث آخر فيه عنعنة الأعمش: (قلت: وقد أعله المنذري في " الترغيب " بما لا يقدح فقال (4/ 134): " لم يذكر الأعمش فيه من حدثه، ولم يجزم برفعه ".

فأقول: أما أنه لم يجزم برفعه، فيكفي فيه غلبة الظن، وهذا ظاهر من قوله: " ولا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ".

أما أنه لم يذكر من حدثه فهذا إعلال ظاهر بناء على أن الأعمش مدلس، ولم يصرح بالتحديث، لكن العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الانقطاع فيها، وقد قال الذهبي في ترجمته في " الميزان ": " ومتى قال: (عن) تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال ".

والشاهد من كلامه إنما هو أن إعلال رواية الأعمش بالعنعنة ليس على الإطلاق، وهو الذي جرى عليه المحققون كابن حجر وغيره، ومنهم المنذري نفسه، فكم من أحاديث للأعمش معنعنة صححها المنذري فضلا عن غيره، وليس هذا مجال بيان ذلك. على أن زيادة أبي داود تطيح بذاك الإعلال لأنه صرح فيها بأنه سمعهم يذكرون عن مصعب، فقد سمعه من جمع قد يكون منهم مالك بن الحارث أولا، وكونهم لم يسموا لا يضر لأنهم جمع تتجبر به جهالتهم، كما قال السخاوي في غير هذا الحديث. والله أعلم.) إنتهى كلام الألباني.
وقال الشيخ المحدث يوسف بن عبد الله بن يوسف الجديع حيث قال في كتابه تحرير علوم الحديث (2/ 992): (ولك أن تعد من هذا قول الذهبي في (سليمان بن مهران الأعمش): " يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال: (عن) تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال " (3) – جاء في الهامش: ((3) ميزان الاعتدال (2/ 224) وإبراهيم هو ابنُ يزيد النخعي، وأبو وائل شقيق بن سلمة، وأبو صالح هو ذكوان.) اهـ -.
قلت – القائل هو الشيخ الجديع -: أراد بهذا الصنف سوى من ذكر من شيوخ الأعمش الذين اعتنى بالرواية عنهم، والتحقيق: أن رواية الأعمش على القبول في الجملة، وما أورده الذهبي من احتمال التدليس نادر لا أثر له في كثرة حديث الأعمش، غير أن التحري لدفع العلة مطلوب لتحقيق صحة الحديث.) إنتهى كلام الجديع.
ولم يتحقق الإنقطاع بين الأعمش وشيخه في طرق هذا الحديث لأن الأصل ان الانقطاع احتمال نادر لكثرة رواية الأعمش للأحاديث، وقد توبع على الحديث في الطريق الأول تابعه أبو خالد الدالاني وفي الطريق الثاني تابعه زيد بن أبي أنيسة ومر له شاهد في الطريق الثالث.
أما متن هذا الحديث فليس فيه نكارة

وقول ابن مسعود (فَيَقُولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَجُلًا أَعْرِفُ وَجْهَهُ، وَلَا أَدْرِي مَا اسْمُهُ يُحَدِّثُ) يريد به أن الشيطان يتمثل بصورة الإنسان وهذا جاء في أحاديث صحيحة منها حديث صحيح مرفوع عن أبي هريرة قَالَ: وَكَّلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ، وَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: إِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ: فَخَلَّيْتُ عَنْهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ البَارِحَةَ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً، وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ، وَسَيَعُودُ»، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُ سَيَعُودُ، فَرَصَدْتُهُ، فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَيَّ عِيَالٌ، لاَ أَعُودُ، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً، وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ»، فَرَصَدْتُهُ الثَّالِثَةَ، فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَهَذَا آخِرُ ثَلاَثِ مَرَّاتٍ، أَنَّكَ تَزْعُمُ لاَ تَعُودُ، ثُمَّ تَعُودُ قَالَ: دَعْنِي أُعَلِّمْكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا، قُلْتُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ، فَاقْرَأْ آيَةَ الكُرْسِيِّ: {اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ} [البقرة: 255]، حَتَّى تَخْتِمَ الآيَةَ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلاَ يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ البَارِحَةَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «مَا هِيَ»، قُلْتُ: قَالَ لِي: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَ الآيَةَ: {اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ} [البقرة: 255]، وَقَالَ لِي: لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ اللَّهِ

حَافِظٌ، وَلاَ يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ – وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الخَيْرِ – فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلاَثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»، قَالَ: لاَ، قَالَ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ»

وهو صحيح، علقه البخاري في الصحيح ح 2311 و 3275 و 3275 ووصله غيره بسند صحيح، وصححه الألباني وخرجه في الصحيحة تحت ح 3162 وقال: (وقد علقه البخاري من طريق أخرى عن أبي هريرة بأتم منه، وفي آخره أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال له: "صدقك وهو كذوب " " وهو في "مختصري لصحيح البخاري " (ج 2/ 363/106) وقد طبع- والحمد لله-، ووصله النسائي وابن خزيمة في "صحيحه " (2424) وغيرهما، وقد خرجه مع شواهده الكثيرة الأخ الفاضل الشيخ محمد بن رزق بن طرهوني في كتابه القيم "موسوعة فضائل سور وآيات القرآن " (1/ 152 – 167)، وانتهى بطبيعة الحال إلى الجزم بصحته جزاه الله خيراً.) اهـ.

قلت: وكتاب (موسوعة فضائل سور وآيات القرآن) لمحمد بن رزق بن طرهوني كتاب قيم جدا، لي عليه كتاب بعنوان (التعليق والتخريج على موسوعة فضائل سور وآيات القرآن) علقت فيه عليه وخرجته وتعقبت مؤلفه في مواضع منه.

والشيطان يتمثل بشكل إنسان معروف أو غير معروف بصورة عالم أو راوٍ معروف عند العلماء أو بعالم أو راوٍ غير معروف، وقد يدعي أنه عالمٌ معروف أو راوٍ معروف فيذكر اسم ذلك العالم أو الراوي، وليس هو بذلك العالم ولا الراوي، وهذا لا يضر الدين بشيء لأن الله قال: (إن الله يدافع عن الذين آمنوا) أي يدافع عن المؤمنين وعن دينهم لأن الدفاع عن دينهم من جنس الدفاع عنهم، فقد قيد الله لهذا الدين من يدافع عنه من الأئمة المحدثين من أهل الجرح والتعديل النقاد الجهابذة صيارفة الأحاديث والآثار الذين يعرفون ما هو من حديث راوٍ مجهول لا يُعرَف، أو من حديث ضعيف، أو ما رُوِيَ عن راو معروف إلأ أنه لا يصح عنه لأنه ليس من حديثه لقرائن اجتمعت لديهم من خلال تتبع طرق الحديث أو الأثر والتنبه إلى حال متنه إن كان منكرا مخالفا للصحيح أو المتواتر من الأحاديث أو ألآثار فيردونه، كل ذلك بدقة تعجب لها عقول فحول العقلاء المنصفين، فالشيطان إنما يحاول إظلال الجهلة بذلك لكن لو طلب أحدهم العلم لن يتمكن الشيطان من إضلاله بإذن الله، فليس للشيطان مدخلٌ على دين الله والتشكيك فيه فتنبه يرحمك الله.

وتمثل الشيطان بالإنسان للكيد للإنسان في شأن دينه إنما يَرُوجُ ذلك على عوام الناس الجهلة فيصدقونه، وهذا كثير في قصص أهل الخرافات من الصوفية والرافضة إذ يدعي كثيرٌ منهم رؤية إمامه! ولو سألته عن صفاته الخلقية لوجدته ليس هو إمامه، وكذلك لا يتمثل الشيطان بصورة النبي صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم: (من رآني فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل بي) وهو حديث صحيح متفق عليه في الصحيحين أنظر البخاري ح 6993 وبعده في مواضع في ذات الباب ومسلم (4/ 1775 ح 2266) وبعده في مواضع في ذات الباب بألفاظ متقاربة، ومعنى الحديث أن الشيطان لا يتمثل بصورة النبي صلى الله عليه وسلم، لكن يتمثل بغيره من أمته ويجوز أن يكذب على العوام في اليقظة أو المنام فيقول انا النبي ولكن لا يتمثل بصورة النبي، كأن يأتي الشيطان للرجل في المنام أو اليقظة بصورة رجل ذي لحية بيضاء والنبي لم تكن لحيته بيضاء! بل لم يبلغ عدد شعرات الشيب في لحيته وشعر رأسه عشرين شعرة فقد صح عن أنس قوله: (وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ عِشْرُونَ شَعَرَةً بَيْضَاءَ.) في الصحيحين أنظر البخاري ح 3547 ومسلم (4/ 1824 ح 2347)، أما في اليقظة فلا يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم من جملة البشر مات وانقطع عمله إلا من ثلاث علم ينتفع به أو صدقة جارية أو ولدٌ صالح يدعوا له) وبين الأموات والأحياء برزخ وهو حاجزٌ لا يتخطاه البشر بدليل قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ (99) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ

إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ} [المؤمنون: 99، 100]، أي ومن وراء الموتى حاجزٌ بينهم وبين الدنيا إلى يوم القيامة حين يبعثهم الله.

وفي الباب حديث مرفوع:
ضعيف جدا.
أخرجه ابن عدري في الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 115): حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى بْنُ مُجَاشِعٍ، أَخْبَرنا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيد، أَخْبَرنا عَبد اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمَقْرِيُّ، عَنْ سَعِيد بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثني أَبِي، عَنِ ابْنِ عَجْلانَ، عَنْ عَبد الْوَاحِدِ النَّصْرِيِّ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأسقع، قَال: قَال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لاَ تَقُومُ السَّاعَةَ حَتَّى يَطُوفَ إِبْلِيسُ فِي الأَسْوَاقِ يَقُولُ: حَدَّثني فُلانُ بْنُ فُلانٍ بكذا وكذا.
ومن طريقه أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (6/ 551): وأَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ ابن مُوسَى بْنِ مُجَاشِعٍ، حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بن يزيد المقري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ النَّصْرِيِّ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَطُوفَ إِبْلِيسُ فِي الْأَسْوَاقِ وَيَقُولُ: حَدَّثَنَا فُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ بِكَذَا وَكَذَا.
وأورده ابن القيسراني بين أحاديث ضعيفة في ذخيرة الحفاظ (5/ 2633 ح 6183) وقال: (رَوَاهُ عبد الله ين يزِيد الْمُقْرِئ: عَن سعيد بن أبي أَيُّوب، (عَن أَبِيه) عَن ابْن عجلَان، عَن عبد الْوَاحِد النصري، عَن وَاثِلَة (بن الْأَسْقَع).) اه، ولم يذكر عَلَيْهِ كلَاما!.

قلت: إسنادٌ ضعيف جدا
فيه أبو أيوب والد سعيد بن أبي أيوب، وأبو أيوب هذا هو مقلاص المصري مجهول العين ذكره ابن حبان في الثقات (5/ 462 ت 5730): (مِقْلَاص أَبُو أَيُّوب يروي عَن أَبِي هُرَيْرَة روى عَنهُ ابْنه سعيد بن أبي أَيُّوب.) اهـ وهو متساهل في توثيق المجاهيل، ولم يرو عنه سوى ابنه وذكره البخاري في التاريخ الكبير للبخاري (8/ فقال: (2156 - مِقلاَص، أَبو أَيوب، المِصرِيُّ، والد سَعِيد بن أَبي أَيوب.
عَنْ أَبي هُرَيرَةَ.
رَوَى عَنه: ابنه سَعِيد.) اه
ولم يذكر البخاير فيه جرحا ولا تعديلا.
وقال أبو حاتم: (مقلاص أبو ايوب المصرى الخزاعى والد سعيد بن أبي أيوب روى عن أبي هريرة روى عنه ابنه سعيد بن أبي أيوب.) اهـ ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا أنظر في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 433 ت 1979).
قلت: فهو مجهول العين.
وفيه سويد بن سعيد وهو الحدثاني ضعيف اختلط لما عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه!، ولا يُدرَى متى روى عنه عمران بن موسى بن مجاشع أبعد أن عميَ أم قبلُ!.
فال الحافظ في التقريب: (صدوق فى نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول.) اه
وقال الحافظ أيضا في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (1/ 21 ح 10) عن تعليقه على إسناد حديث آخر: (وَفِيه سُوَيْد بن سعيد وَقد اخْتَلَط.) اه فهذا نص منه على اختلاطه.

وقال الذهبي في الكاشف: (كان يحفظ لكنه تغير، قال البخارى: عمى فتلقن. و قال النسائى: ليس بثقة.) اهـ

وقال الحافظ في تهذيب التهذيب: (و قال ابن حبان – أي في كتاب المجروحين –: كان يأتى عن الثقات بالمعضلات، روى عن أبى مسهر . يعنى عن أبى يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس رفعه: " من عشق و كتم و عف و مات

مات شهيدا " . قال: و من روى مثل هذا الخبر عن أبى مسهر تجب مجانبة رواياته، هذا إلى ما لا يحصى من (فى " المجروحين ": هذا إلى ما يخطئ فى) الآثار و كل (فى " المجروحين ": و يقلب) الأخبار.) اهـ

وهو راوي حديث " من عشق وكتم وعف فمات فهو شهيد " وهو حديث موضوع، حكم الألباني بوضعه في الضعيفة ح 409 وذكر له علتان منها ضعف سويد وستدل بكلام الحافظ في التقريب.

وهو مدلس من أهل الطبقة الرابعة من المدلسين كما في طبقات المدلسين للحافظ (ص: 50 ت 120) حيث قال الحافظ هنا: (سويد بن سعيد الحدثاني موصوف بالتدليس وصفه به الدارقطني والاسماعيلي وغيرهما وقد تغير في آخر عمره بسبب العمى فضعف بسبب ذلك وكان سماع مسلم منه قبل ذلك في صحته.) اهـ

قلت: لكنه صرح بالتحديث في هذا السند فلا بضر تدليسه.

أما ابن عجلان فهو محمد بن عجلان القرشى فهو صدوق ليس الحمل عليه في هذا الحديث، قال الحافظ في التقريب: (صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبى هريرة) اهـ، وقال الذهبي في الكاشف: (وثقه أحمد و ابن معين، و قال غيرهما: سيئ الحفظ، قال الحاكم: خرج له مسلم ثلاثة عشر حديثا كلها فى الشواهد) اهـ.

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: «إِنَّ فِي الْبَحْرِ شَيَاطِينَ مَسْجُونَةً، أَوْثَقَهَا سُلَيْمَانُ، يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ، فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا» (1)

---

(1) صحيح، وقوله (إِنَّ فِي الْبَحْرِ شَيَاطِينَ مَسْجُونَةً أَوْثَقَهَا سُلَيْمَان، يُوشَكُ أَنْ تَخْرُج.) من الإسرائيليات التي لا تصدق ولا تكذب لسكوت شرعنا عن الإخبار بذلك، وعبد الله بن عمرو بن العاص معروف برواية الإسرائيليات.

أما قوله: (فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا) فلهذا القدر حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأي والإجتهاد، وتشهد له الأحاديث صحيحة مرفوعة في تمثل الشياطين بصورة البشر وتحديثهم لبعض الصحابة وقد مر بعض ذلك في تخريجي أثر ابن مسعود السابق فانظره.

وعزاه بعضهم لعبدر الرزاق الصنعاني في المسند، وليس هو في مطبوعه!، ومن طريقه أخرجه معمر بن راشد في الجامع (11/ 383 رقم 20807): أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: «إِنَّ فِي الْبَحْرِ شَيَاطِينَ مَسْجُونَةً أَوْثَقَهَا سُلَيْمَانُ، يُوشَكُ أَنْ تَخْرُجَ فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا»

وكذا نعيم بن حماد في الفتن (2/ 644 رقم 1807): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: " إِنَّ فِيَ الْبَحْرِ شَيَاطِينَ مَسْجُونَةً يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا "

قلت: إسنادٌ صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب، وطاوس بن كيسان، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 281 ت 3009): (طاوس ابن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي يقال اسمه ذكوان وطاوس لقب ثقة فقيه فاضل من الثالثة مات سنة ست ومائة وقيل بعد ذلك.) اهـ، قلت: وقد مات سنة 106 هـ، فسماعه صحيح من عبد الله بن عمرو بن العاص فنه مات سنة 63 هـ كما في تهذيب الكمال للمزي (15/ 362 ت 3450)، فسماعه منه صحيح، وحديثه في صحيح مسلم (3/ 1647 ح 2077) بالعنعنة عن عبد الله بن عمرو وقال تقي الدين الفاسي في العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين (4/ 292 ت 1429): (سمع عبد الله بن عمرو.) اهـ

ومن طريق ليث بن ابي سليم عن طاوس عن عبد الله بن عمرو أخرجه الدارمي في السنن (1/ 400 رقم 442): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «يُوشِكُ أَنْ يَظْهَرَ شَيَاطِينُ قَدْ أَوْثَقَهَا سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُفَقِّهُونَ النَّاسَ فِي الدِّينِ»

والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (2/ 323): أنا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْحِيرِيُّ , نا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَصَمُّ , نا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ , أنا قَبِيصَةُ , نا سُفْيَانُ , عَنْ لَيْثٍ , عَنْ طَاوُسٍ , عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو , قَالَ: «يُوشِكُ أَنْ تَظْهَرَ الشَّيَاطِينُ , مِمَّا أَوْثَقَ سُلَيْمَانُ يُفَقِّهُونَ النَّاسَ»

وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 116): وأخبرناه الْعَلاءُ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ الأَخْنَسِيُّ، قالَ: سَألتُ عَبد الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيَّ، أَخْبَرنا لَيْثٌ، عَنْ طاووس، عَنْ عَبد اللَّهِ بْنِ عَمْرو قَال: يُوشِكُ أَنَّ الشَّيَاطِينَ الَّتِي أَوْثَقَهَا سُلَيْمَانُ فِي الْبَحْرِ تَظْهَرُ حتى يقرؤوا الْقُرْآنَ مَعَ النَّاسِ فِي الْمَسَاجِدِ.

قلت: وهذا سند ضعيف من أجل ليث بن أبي سليم فإنه ضعيف قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 464 ت 5685): (الليث ابن أبي سليم ابن زنيم بالزاي والنون مصغر واسم أبيه أيمن وقيل أنس وقيل غير ذلك صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك من السادسة مات سنة ثمان وأربعين.) اهـ

وقال محقق سنن الدارمي حسين ين سليم بن أسد الداراني: (إسناده ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم. وهو موقوف.) اهـ

وقال مرزوق بن هياس الزهراني في تعليقه عليه في كتابه القطوف الدانية فيما انفرد به الدارمي عن الثمانية (ص: 114 هامش (5): (فيه ليث بن أبي سليم: صدوق اختلط جدا، أخرجه ابن عدي (مقدمة الكامل 1/ 59) وعبد الرزاق (المصنف 11/ 383، رقم 20807) ومسلم (مقدمة صحيحه 1/ 12).) اهـ

قلت: عزو الزهراني له لمصنف عبد الرزاق خطأ فإنه ذكره من موضع الأثر في الجامع لمعمر بن راشد (11/ 383 رقم 20807) وهو بنفس الجزء والصفحة ورقم الأثر! وقد مر ذكره في التخريج!.

قلت: لكن الأثر صحيح يشهد له طريق مسلم في المقدمة الذي نخرجه.

ومن طريق ليث بن أبي سليم عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال: قال عبد الله بن عمرو به أخرجه محمد بن وضاح في البدع (2/ 157 رقم 229) قال: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ , عَنْ نُعَيْمٍ قَالَ: نا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ , عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ , عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ , عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «يُوشِكُ أَنْ تَظْهَرَ شَيَاطِينُ يُجَالِسُونَكُمْ فِي مَجَالِسِكُمْ , وَيُفَقِّهُونَكُمْ فِي دِينِكُمْ , وَيُحَدِّثُونَكُمْ , وَإِنَّهُمْ لَشَيَاطِينُ»

قلت: إسنادٌ ضعيف جدا منكر.

فيه محمد بن سعيد وهو محمد بن سعيد بن أبي مريم كما جاء في إسناد أول حديثٍ في كتاب البدع لابن وضاح (1/ 25 ح 1) وهو مجهول العين لم يروِ عنه سوى ابن وضاح!، ويحتمل أن يكون قد أخطأ فيه نعيم هو نعيم بن حماد الخزاعي ضعيف قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 564 ت 7166): (صدوق يخطئ كثيرا، فقيه عارف بالفرائض.) اهـ أو لعل الخطأ هو من ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وقد مر الكلام عليه. وعمرو بن شعيب صدوق كما في تقريب التهذيب (ص: 423 ت 5050)، ووالده شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص صح سماعه من جده عبد الله بن عمرو بن العاص، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 267 ت 2806): (صدوق ثبت سماعه من جده من الثالثة.) اهـ

لكن الأثر صحيح يشهد له طريق مسلم في المقدمة الذي نخرجه.

ومن طريق محمد بن عمرو نا مصعب عن سفيان قد بلغنا ذلك عن عبد الله بن عمرو أنه قال: فذكره أخرجه محمد بن وضاح في البدع (2/ 162 رقم 240) قال: نا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: نا مُصْعَبٌ , عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قِيلَ لِسُفْيَانَ: إِنَّ ابْنَ بِنْتِهِ يَقُولُ: سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْلِسُ فِي مَسَاجِدِهِمْ شَيَاطِينُ يُعَلِّمُونَهُمْ أَمْرَ دِينِهِمْ , قَالَ سُفْيَانُ: قَدْ بَلَغَنَا ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْلِسُ فِي مَسَاجِدِهِمْ شَيَاطِينُ , كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ قَدْ أَوْثَقَهُمْ فِي الْبَحْرِ , يَخْرُجُونَ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ أَمْرَ دِينِهِمْ». قَالَ سُفْيَانُ: بَقِيَتْ أُمُورٌ عِظَامٌ ".

ثم قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ: قَالَ زُهَيْرُ بْنُ عَبَّادٍ: يَعْنِي سُفْيَانَ: يُعَلِّمُونَ النَّاسَ , فَيُدْخِلُونَ فِي خِلَالِ ذَلِكَ الْأَهْوَاءَ الْمُحْدَثَةَ , فَيُحِلُّونَ لَهُمُ الْحَرَامَ , وَيُشَكِّكُونَهُمْ فِي الْفَضْلِ وَالصَّبْرِ وَالسُّنَّةِ , وَيُبْطِلُونَ فَضْلَ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا , وَيَأْمُرُونَهُمْ بِالْإِقْبَالِ عَلَى طَلَبِ الدُّنْيَا , وَهِيَ رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ "

قلت: سنده ضعيف لإرساله فإنه بلاغ مرسل أرسله سفيان عن عبد الله بن عمرو، أما قول زهير بن عباد وهو الرؤاسي في آخره: (يعلمون الناس، فيُدخِلُون ...) فهو صحيح.
ومحمد بن عمرو صدوق كما في تقريب التهذيب (ص: 499 ت 6181)، ومصعب هو ابن ماهان صدوق أما قول الحافظ في التقريب: (صدوق عابد كثير الخطأ) اهـ فمردود فقد رد عليه صاحبان تحرير تقريب التهذيب (3/ 383 ت 6694): (بل: صدوقٌ حسن الحديث، فقد وثقه أبو حاتم الرازي، وابن وضاح، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال العقيلي: له عن الثوري غير حديث لا يتابع عليه. وذكره ابن عدي في "الكامل"، وقال: حدث عن الثوري وغيره بأسانيد ومتون لا تُعرف ولا يرويها غيره. وأحسن ما قيل فيه عندنا هو قول أحمد، قال: "كان رجلًا صالحًا، وأثنى عليه خيرًا، كان حديثه مقاربًا فيه شيء من الغلط".) اهـ، وقولهما هو الصواب لما ذكرها، وبه قال الألباني في الضعيفة ح 6154 عند تخريجه حديثا آخر حيث قال: (قال ابن شاهين: (تفرد به مصعب بن ماهان).
قلت: هذا مختلف فيه، وقد أثنى عليه أحمد خيراً، ووثقه غيره، وقال الحافظ في "التقريب ": "صدوق عابد كثير الخطأ".
قلت: فإعلال الحديث بالخشاب المتهم أولى. والله أعلم.) اهـ فالألباني يشير بقوله هذا إلى ضعف قول الحافظ في التقريب فإنه ذكر ثناء أحمد على مصعب بن ماهان وتوثيق غيره له، ثم رفضه إعلال ذلك الحديث بمصعب بن ماهان، فهذا يدل على أنه لا يقبل تضعيف الحافظ له، فالتحقيق أنه صدوق إلا أن يتبين الخطأ في حديثه بتتبع الطرق.
لكن الأثر حسن يشهد له طريق مسلم في المقدمة الذي نخرجه.

وبشأن متن أثر عبد الله بن عمرو قال الشيخ المحدث أبو شهبة في دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين ط مجمع البحوث ط مجمع البحوث الإسلامية - القاهرة (1/ 208): (وهو موقوف عليه وليس بمرفوع إلى النَّبِيِّ فلا يضيرنا، على أن الحديث ليس فيه ما يستشكل لمن يؤمن بعالم الجن، وليس فيه ما يحيله العقل، وإن كنت أميل إلى أنه يجوز أن يكون مِمَّا حمله عن الكتب التي أصابها في موقعة «اليرموك» من كتب أهل الكتاب، ولا يقولن قائل: إن هذا مِمَّا له حكم الرفع، لأنا نقول: إن أئمة الحديث نَصُّوا على أن كلام الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه له حكم المرفوع إذا لم يكن الصحابي معروفًا بالأخذ عن الإسرائيليات كعبد الله بن عمرو بن العاص مثلاً، فهذا ليس له حكم المرفوع قطعًا.) اهـ
ومعنى (فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا) أي تقرأ شيئًا ليس بقرآن، وتقول إنه قرآن لتخدع به عامة الناس وتغرهم، فعليهم أن لا يغتروا.

أما قول زهير بن عباد وهو الرؤاسي في آخره عند ابن وضاح في البدع: (يعلمون الناس، فيُدخِلُون ...) فهو صحيح، فإن راويه هو محمد بن وضاح ذاته صاحب كتاب البدع.
وزهير بن عباد هو الرؤاسي صدوق يخطيء فحديثه حسن ما لم يتبين الخطأ في حديثه، وهو مختلفٌ هذا التحقيق فقد ثقه أبو حاتم الرازي فقال في الجرح والتعديل (3/ 591 ت 2679): (أصله كوفى، ثقة.) اهـ، ووثقه محمد بن عبد الله بن عمار كما في بغية الطلب فى تاريخ حلب لابن العديم (9/ 3879)، -ورويا عنه-، وقال صالح جزرة: صدوق كما في بغية الطلب فى تاريخ حلب لابن العديم (9/ 3879)، وذكره ابن حبان في الثقات (8/ 256 ت 13313) وقال: (يخطئ ويخالف) اهـ، وقال الدارقطني: مجهول كما في ميزان الاعتدال للذهبي (2/

83 ت 2914)، لكن قال الحافظ في لسان الميزان ت أبي غدة (3/ 528 ت 3246): (أظن قول الدارقطني فيه إنما عني به شيخه –يعني: أبا بكر بن شعيب وهو مترجم في لسان الميزان برقم 8771 – ، وضعفه ابن عبد البر، كما في لسان الميزان ت أبي غدة (3/ 528 ت 3246)، وانظر: تاريخ مشق لابن عساكر (6 / ق 454 – الظاهرية) وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (3/ 344) عن صاحب "الكمال"، ولم يذكره المزي.، وقال المعلمي كما في النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد (1/ 329 ت 287): (فيه كلام)، وفي (ص 388) من "الفوائد" حديث: "أنا وفاطمة وعلي في حظيرة القدس، في قبة بيضاء سقفها عرش الرحمن". قال الشوكاني: هو موضوع وقد رواه الطبراني.

قال الشيخ المعلمي: "من طريق: "زهير بن عباد ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن جبار الطائي عن أبي موسى – إلخ" قال في اللآلئ: "جبار ضعيف". ذ

أقول: وأبو إسحاق يدلس، ولعلهما بريئان من الخبر والبلاء من زهير. اهـ.) اهـ

قلت: وهذا مجرد احتمال من المعلمي فلا يصح الإستدلال به على ضعف زهير ويرده أن فوقه في السند أبي إسحاق السبيعي وهو مدلس وجبار وهو ضعيف كما نص المعلمي.

وقال الألباني في السلسلة الضعيفة ح 1523: (وزهير بن عباد ضعيف، كما قال ابن عبد البر وغيره.) اهـ، وانظر ح 1657 و 2763 و 5571 و 5618، وذكر الألباني توثيق أبي حاتم في بعض المواضع السالفة ومع ذلك ضعفه.

واستفدت هذه الترجمة بعد ترتيبها من كلام مؤلف كتاب النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد (1/ 329 ت 287 هامش (1).

والتحقيق أن زهير صدوق يخطيء فحديثه حسن ما لم يتبين الخطأ في حديثه كما قلنا، جمعا بين كلام الأئمة فقد وثقه ابو حاتم وابن عمار وقال صالح جزرة صدوق وابن حبان وقال يخطيء ويخالف وضعفه ابن عبد البر، فهو صدوق في نفسه إلا أن فيه ضعفا فإنه يخطيء ويخالف فإذا تبين ذلك في حديثه رُدَّ حديثه وإلا فحديثه حسن، أما قول الدارقطني أنه مجهول! فمردود بتوثيق من مر ذكرهم على أن الحافظ ظن أن قول الدارقطني هو في شأن شيخ زهير لا زهير وهو أبو بكر بن شعيب، ومرت مصادر هذا كله.

وورد أثر عبد الله بن عمرو مرفوعا! عن عبد الله بن عمرو وهو منكر لا يصح.

ضعيف جدا، فيه ظُلْمَة، ورفعه منكر.

أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 116): حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ جَعْفَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجَزْرِيُّ، أَخْبَرنا الْحَسَنُ بْنُ غَالِبٍ الْوَاسِطِيُّ، أَخْبَرنا مُحَمد بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرنا أَبِي، عَنْ لَيْث بن أَبِي سُلَيم، عن طاووس عَنْ عَبد اللَّهِ بْنِ عَمْرو، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يُوشِكُ أَنْ يَظْهَرَ شَيَاطِينُ، كَانَ سُلَيْمَانُ أَوْثَقَهُمْ فِي الْبَحْرِ، يُصلون مَعَكُمْ فِي مساجدكم، ويقرؤون مَعَكُمُ الْقُرْآنَ، وَيُجَادِلُونَكُمْ فِي الدِّينِ، وَإِنَّهُمْ لَشَيَاطِينُ الإِنْسِ.

ثم قال: (رَوَاهُ مُحَمد بْنُ خَالِدٍ هَذَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ لَيْثٍ مَرْفُوعًا، وأوقفه غيره.) اهـ

وذكره بين أحاديث ضعاف ابنُ القيسراني في ذخيرة الحفاظ (5/ 2807 ح 6582) فقال: (رَوَاهُ مُحَمَّد بن خَالِد: عَن أَبِيه، عَن لَيْث بن أبي سليم، عَن طاؤس، عَن عبد الله بن عَمْرو. وَقَالَ ابْن عدي: وَمُحَمّد هَذَا عَن أَبِيه، عَن لَيْث مَرْفُوعا. وَأَوْقفهُ عبد الرَّحْمَن الْمحَاربي، عَن لَيْث؛ فخلطه من كَلَام عبد الله، وَهُوَ الصَّوَاب.) اهـ

قلت: إسناد ضعيف جدا، والصواب وقفه، ومر تخريجه موقفا، ومر الكلام على رواية عبد الرحمن المحاربي عن الليث عن طاوس عن عبد الله بن عمرو موقوفا عليه نقلا عن أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 116).

وهذا المرفوع، ضعيف جدا، فيه ظُلْمَة، ورفعه منكر.

فيه محمد بن خالد وهو محمد بن خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الطحان الواسطى، مولى النعمان بن مقرن المزنى وهو ضعيف كما في التقريب، وقال الذهبي في الكاشف: (ضعفه أبو زرعة و غيره، و قال أبو حاتم: هو على يدى عدل.) اهـ.

وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف قال الحافظ في التقريب: (صدوق اختلط جدا و لم يتميز حديثه فترك) اهـ ولذلك رمز لضعفه البيهقي بقوله (رُوِيَ) فقال في دلائل النبوة (6/ 550): (وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا.) اهـ

وأبو عاصم جعفر بن إبراهيم الجزري تصحفته نسبته والصواب (الخرزي) كما في مصادر ترجمته، وهو مجهول العين روى عنه ابن عدي وحده! قال ابن نقطة في إكمال الإكمال (2/ 136 ت 1281): (جَعْفَر بن إِبْرَاهِيم بن عِيسَى بن عبد الله أَبُو عَاصِم الخرزي حدث عَن إِسْحَاق بن سيار حدث عَنهُ ابْن عدي فِي مُعْجم شُيُوخه، نقلته من خطّ أبي عَامر الْعَبدَرِي.) اهـ ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في توضيح المشتبه (2/ 322): (وجعفر بن إِبْرَاهِيم الخرزي، شيخ لِابْنِ عدي.

قلت: كنيته أَبُو عَاصِم، حدث عَن إِسْحَاق بن سيار.) إنتهى كلام ابن ناصر الدين الدمشقي، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

والحسن بن غالب الواسطي لا يُعرَف لم أجد من ترجم له!.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (العاص) أكثر ما يأتي في كتب الحديث والفقه بحذف الياء وهي لغة والفصيح الصحيح العاصي بإثبات الياء (يوشك) معناه يقرب ويستعمل أيضا ماضيا فيقال أوشك كذا أي قرب]

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ سَعِيدٌ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - يَعْنِي بُشَيْرَ بْنَ كَعْبٍ - فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَدْرِي أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَأَنْكَرْتَ هَذَا؟ أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَعَرَفْتَ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ» (1)

---

(1) حسن يشهد له طرقان آخران في مقدمة صحيح مسلم هذه يأتيان بعده.

وهذا إسنادٌ ضعيف.

محمد بن عباد صدوق يهم كما في التقريب فهو حسن الحديث ما لم يتبين وهمه، وتابعه في ذات السند محمد بن عمرو وهو ثقة كما في التقريب.

وسفيان بن عيينة ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس فى عمرو بن دينار كما في التقريب.

ولا يضر تدليسه فقد أورده الحافظ في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين في كتابه طبقات المدلسين (ص: 32 ت 52).

وهذه الطبقة تدليسهم مقبول لأنه محمول على الإتصال ما لم يتبين من خلال تتبع طرقه أنه دلسه، ولذلك قال الحافظ في ص 13: (الثانية: من احتمل الائمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لامامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس الا عن ثقة كإبن عيينة.) اه

وطاوس هو طاوس بن كيسان ثقة فقيه فاضل كما في التقريب، وهو صحيح السماع من ابن عباس فقد صرح طاوس بسماعه من ابن عباس في صحيح البخاري ح 1120 و 2135 و 2223 و 2634 7499 وصحيح مسلم (3/ 1184 ح 1550) و (4/ 2046 ح 2657)، وقال المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (13/ 360 ت 2958): (وَقَال سفيان بْن عُيَيْنَة: قلت لعُبَيد اللَّه بْن أَبي يزيد، مع من كنت تدخل على ابن عباس؟ قال: مع عطاء وأصحابه، قلت: فطاووس؟ قال: أيهات (3)، ذاك كان يدخل مع الخواص.) اه وأيهات هي لغةٌ في هيهات كما قال محقق تهذيب الكمال الشيخ بشار بن عوّاد بن معروف هناك عند هامش (3).

لكن في الإسناد هشيم بن حجير وهو ضعيف، وهو هو هشام بن حُجَيْر - بمهملة وجيم، مُصَغَّر -، المكِّي، يروي عن طاوس ومالك بن أبي عامر الأصبحي والحسن البصري، روى عنه ابن جريج وشبل بن عبّاد وسفيان بن عيينة وغيرهم، وهو صدوق، إلا أن له أوهامًا؛ قال ابن شبرمة: ((ليس بمكة مثله))، وقال ابن سعد: ((كان ثقة، وله أحاديث))، وقال العجلي: ((ثقة صاحب سنّة))، وقال الساجي: ((صدوق))، وقال ابن معين في رواية: ((صالح))، وقال أبو حاتم: ((يكتب حديثه))، وقال عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه: ((ليس بالقوي، قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذاك. قال: وسألت يحيى بن معين عنه، فضعّفه جدًّا))، وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: ((حدثنا عنه ابن جريج، وخليق أن أَدَعَهُ، قلت: أَضْرِبُ على حديثه؟ قال: نعم)). اهـ. من "الجرح والتعديل" (9/ 53 - 54 رقم 228)، و"التهذيب" (11/ 33 رقم 74)، و"التقريب" (ص 572 رقم 7288).

قلت: وذكر الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من "التقريب" أنه من الطبقة السادسة.
واستفدت ترجمته من تعليق الشيخ المحدث سعد بن عبد العزيز بن عبد الله الحميد حفظه الله على التفسير من سنن سعيد بن منصور بتحقيقه (4/ 1482 ح 749 هامش (1)، وقال في تعليقه على أثر آخر هناك برقم 749: (سنده ضعيف لضعف هشام بن حجير من قبل حفظه، وهو صحيح لغيره كما سيأتي.) إنتهى كلام سعد الحميد.
قلت: وهذا حال أثر ابن عباس هذا الذي نخرجه.
أما قول الحافظ في التقريب: (صدوق له أوهام) كما في التقريب، فمردود بما مضلا ولذلك قال صاحبا تحرير تقريب التهذيب (4/ 38 ت 7288 في تعليقهما على قول الحافظ): (بل: ضعيفٌ يُعتبر به في المتابعات والشواهد، ضعَّفه أحمد بن حنبل، وابن معين، ويحيى بن سعيد القطان، والعقيلي، وذكر أبو داود أنه ضُرِبَ الحد بمكة (كأنه في شرب المسكر)، ووثقه العجلي، وابن سعد، والذهبي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.
ليس له في البخاري سوى حديثه عن طاووس، عن أبي هريرة، قال سليمان بن داود عليهما السلام: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة. . . الحديث، أورده في كفارة الأَيمان من طريقه (6720)، وفي النكاح (5242) بمتابعة عبد الله بن طاووس له، عن أبيه.) إنتهى كلامهما.
قلت: ولهشام بن حجير حديث متفق عليه في الصحيحين لكنه جاء من طريق أخرى وهو في صحيح البخاري (8/ 146 ح 6720): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: " قَالَ سُلَيْمَانُ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ ... وفي صحيح مسلم (3/ 1275 ح 1654): وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيُّ اللهِ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ ...
وبهذا يتضح خطأ تصحيح وتحسين الألباني إسنادًا فيه هشام بن حجير هذا فقد قال في صحيح سنن أبي داود ط غراس (6/ 62 ح 1581): (وسنده صحيح على شرط مسلم.) وقال في صحيح سنن أبي داود ط غراس (6/ 406 ح 1910): (وإسناده إلى طاوس حسن.) اهـ
وكذا تحسين الجديع لهذا لأثر ابن عباس هذا من طريق هشيم بن حجير إلا أنه ذكر أن له طرقًا أخرى تعضده، فقد قال في تحرير علوم الحديث (2/ 1042 فصل (بداية ظهور الكذب في الحديث) هامش (1): (أثرٌ حسن. أخرجه الدارمي (رقم: 432) ومُسلم في " مقدمته " (ص: 12 _ 13) وعبد الله بن أحمد في " العلل " (النص: 4069) وابن عدي (1/ 120) وابنُ حبان في " المجروحين " (1/ 38) والحاكم في " المستدرك " (1/ 112 _ 113 رقم: 384) و " المدخل إلى الإكليل " (ص: 52) وأبو نعيم في " المستخرج على مسلم " (رقم: 72) وابنُ عبد البر في " التمهيد " (1/ 43) من طرق عن سفيان بن عيينة، عن هشام بن حجير، عن طاوُس، به.
قلت: إسناده حسنٌ، ابن جحير صدوق فيه ضعْفٌ، وقد خرَّج له الشيخان حديثاً اتفقا عليه هوَ مروي عندهما أيضاً من غير طريقه، وتفرَّد عنه مسلم بحديث أيضاً لم ينفرد به كذلك. ولخبره هذا عن طاوس أصْل من رواية ابن طاوُس عن أبيه، ومن رواية مُجاهد أيضاً عن ابن عباس، بمعناه.) اهـ
قلت: بل السند ضعيف من أجل هشام بن حجير.
لكنه أثرٌ حسن يشهد له الطرقان الآخران بعده في مقدمة صحيح مسلم، فالأثر حسن لطرقه.
[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]
[ش (الصعب والذلول) أصل الصعب والذلول في الإبل فالصعب العسر المرغوب عنه والذلول السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه فالمعنى سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم]

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «إِنَّمَا كُنَّا نَحْفَظُ الْحَدِيثَ، وَالْحَدِيثُ يُحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَّا إِذْ رَكِبْتُمْ كُلَّ صَعْبٍ وَذَلُولٍ، فَهَيْهَاتَ» (1)

وحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ الْغَيْلَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ يَعْنِي الْعَقَدِيَّ، حَدَّثَنَا رَبَاحٌ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ، وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَالِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي، أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: " إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ، وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ " (2)

---

(1) صحيح، ومر من طريق آخر قبله ويأتي من طريق آخر أيضا بعده.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب، ومر الكلام على بعضهم.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (فهيهات) أي بعدت استقامتكم أو بعد أن نثق بحديثكم وهيهات موضوعة لاستبعاد الشيء واليأس منه]

(2) حسن يشهد له الطريقان قبله.

وهذا سند ضعيف، فيه رباح وهو ضعيف، وهو رباح بن أبي معروف بن أبي سارة المكي قال الحافظ في التقريب: (صدوق له أوهام) اهـ، وقال المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 48 - 49 ت 1846): (قال عَمْرو بْن علي (2): كان يَحْيَى، وعَبْد الرحمن لا يحدثان عنه، كان عَبْد الرَّحْمَنِ يحدث عنه ثم تركه.

وَقَال إسحاق بْن منصور، عَن يحيى بْن مَعِين: ضعيف.

وَقَال مُحَمَّد بْن عَبد اللَّهِ بْن عمار الموصلي، وأبو زُرْعَة، وأبو حاتم: صالح.

وَقَال النَّسَائي: ضعيف.

وَقَال في موضع آخر: ليس بالقوي.

وَقَال أبو أحمد بْن عدي: ما أرى برواياته بأساً، ولم أجد له حديثا منكرا (1).

روى له البخاري فِي "الأدب"، ومسلم، وأبو دَاوُد في "المسائل"، والنَّسَائي.) اهـ

وقال محققه بشار بن عوَّاد بن معروف هناك في 49 عند هامش (1): (ذكره العقيلي في الضعفاء (الورقة 69) وابن حبان في "المجروحين"وَقَال: روى عنه الناس، كان ممن يخطئ ويروي عن الثقات ما لا يتابع عليه، والذي عندي فيه التنكب عما انفرد به من الحديث والاحتجاج بما وافق الثقات من الروايات على أن يحيى وعبد الرحمن تركاه" (1/ 300) ثم ذكره في ثقاته، وَقَال: يخطئ ويهم" (1 / الورقة 127). وَقَال العجلي في ثقاته: لا بأس به (الورقة 14). وَقَال ابن سعد: كَانَ قليل الحديث (5/ 495)، وَقَال ابن حجر في "التقريب": صدوق له أوهام.) اهـ

قلت: فهو ضعيف كما هو ظاهر من ترجمته.

ولذلك قال الألباني في الضعيفة ح 6933 في تعليقه على إسناد حديثٍ آخر: (فاعلم - يا أخي - أن (رباحاً) هذا مختلف فيه؛ فمن أحسن ما قيل فيه: "صالح ". وأسوؤه وأبينه قول ابن حبان في " الضعفاء " (1/ 305): " كان ممن يخطئ، ويروي عن الثقات ما لا يتابع عليه. والذي عندي فيه التنكب عما انفرد به من الحديث، والاحتجاج بما وافق الثقات من الروايات، على أن يحيى وعبد الرحمن تركاه ".
ثم تناقض فأورده في " الثقات " أيضاً (6/ 307) ملخصاً كلامه المتقدم: "يخطئ ويهم".
لكني أقول: إنه متناقض عندي تأليفاً لا علماً؛ فقد صرح في بعض الرواة الآخرين الذين وصفهم بالخطأ أنه لا يحتج بهم عند التفرد؛ بل جعلها قاعدة في مقدمة" الضعفاء"، وقد حققت ذلك في مقدمتي لكتابي " صحيح الموارد "، وهي تحت التحرير والطبع قريباً إن شاء الله تعالى.
وعليه؛ فلا منافاة بين الكتابين في الحكم؛ فهو ضعيف فيهما عند التفرد، وهذا معنى قول الحافظ فيه: " صدوق، له أوهام ".) اهـ
وباقي رجاله ثقات إلا أبا سليمان بن عبيد الله الغيلاني فهو صدوق كما في التقريب.
ومجاهد هو مجاهد بن جَبْر المكِّي من أخص تلامذة ابن عباس ومن أكثرهم ملازمةً له، سمع من ابن عباس التفسير وغيره، قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير (7/ 411 ت): (سَمِع ابْن عَبّاس) اهـ وانظر ترجمته في تهذيب الكمال للمزي (27/ 228 ت 5783).
لكن الأثر حسن يشهد له الطريقان السابقان.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]
[ش (لا يأذن) أي لا يستمع ولا يصغي ومنه سميت الأذن]

حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّيُّ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ لِي كِتَابًا، وَيُخْفِي عَنِّي، فَقَالَ: «وَلَدٌ نَاصِحٌ أَنَا أَخْتَارُ لَهُ الْأُمُورَ اخْتِيَارًا، وَأُخْفِي عَنْهُ»، قَالَ: فَدَعَا بِقَضَاءِ عَلِيٍّ، فَجَعَلَ يَكْتُبُ مِنْهُ أَشْيَاءَ، وَيَمُرُّ بِهِ الشَّيْءُ، فَيَقُولُ: «وَاللهِ مَا قَضَى بِهَذَا عَلِيٌّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَلَّ» (1)

---

(1) صحيح.

رجاله ثقات، وابن أبي مُلَيكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة ثقة فقيه كما في التقريب، وسماعه صحيح من ابن عباس، قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير (5/ 137 ت): (سَمِع ابْن عَبّاس.) اهـ.

وفي طريق آخر بعده أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح (1/ 13): حَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: «أُتِيَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِكِتَابٍ فِيهِ قَضَاءُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَمَحَاهُ إِلَّا قَدْرَ»، وَأَشَارَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِذِرَاعِهِ

وهو طريقٌ حسن.

سنده ضعيف فيه هشام بن حجير وهو ضعيف وقد مر الكلام عليه عند تخريج أثر ابن عباس الذي بعد أثر عبد الله بن عمرو.

لكن يشهد له الطريق الصحيح السابق – وهو هذا الذي خرجناه قبل قليل من طريق داود بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّيُّ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عن ابن عباس –، فإنه يدل على أن القصة لها أصل صحيح، وهذا يدل على أن هشتم بن حجير حفظ هذا الأثر.

تنبيه: معنى قول ابن عباس: (وَاللهِ مَا قَضَى بِهَذَا عَلِيٌّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَلَّ)

قال النووي في شرح صحيح مسلم (1/ 83): (وَأَمَّا قَوْلُهُ وَاللَّهِ مَا قَضَى عَلِيٌّ بِهَذَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَلَّ فَمَعْنَاهُ ا يَقْضِي بِهَذَا إِلَّا ضَالٌّ , وَلَا يَقْضِي بِهِ عَلِيٌّ , إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ أَنَّهُ ضَلَّ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَضِلَّ , فَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بِهِ وَالله أَعْلَمُ، وَقَوْلُهُ في الرواية الأخرى (فمحاه الاقدر وأشار سفيان بن عيينة بذراعه) قدر منصور غير منون معناه محاه الاقدر ذِرَاعٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ كَانَ دَرْجًا مُسْتَطِيلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.) اهـ

وقد حرف أهل الأهواء والبدع الشيعة من الكوفيين قضاءَ علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فقد صح عن الإمام سليمان بن مهران الأعمش (المتوفي سنة 148) أنه رأى شيخًا كوفيًّا يحرف قضاء "علي" في المطلقة ثلاثًا ويزعم أن الناس حملوه على ذلك.

أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 242 – 243): حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ عَبد الْوَهَّابِ بْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ سَلَمَةَ اللَّبَقِيُّ، قَال: حَدَّثَنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الأَعْمَش، قَال: كَانَ بِالْكُوفَةِ شَيْخٌ يَقُولُ: سَمِعتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طالب يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ يُرَدُّ إِلَى وَاحِدَةٍ، وَالنَّاسُ عِنَقًا وَآحَادًا إِذْ ذَاكَ يَأْتُونَهُ وَيَسْمَعُونَ مِنْهُ قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَقَرَعْتُ عَلَيْهِ الْبَابَ فَخَرَجَ إِلَيَّ شَيْخٌ فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلاثًا في مجلس واحد فإنه يُرَدُّ إِلَى وَاحِدَةٍ؟ قَال: نَعم، فَقُلْتُ لَهُ: أَيْنَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ عَلِيٍّ؟ قَالَ: أُخْرِجُ إِلَيْكَ كِتَابِي، فَأَخْرَجَ كِتَابَهُ فَإِذَا فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي

طَالِبٍ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ، ولاَ تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، قالَ: قُلتُ: وَيْحَكَ هَذَا غَيْرُ الَّذِي تَقُولُ، قَالَ: الصَّحِيحُ هُوَ هَذَا، وَلَكِنَّ هَؤُلاءِ أَرَادُونِي عَلَى ذَلِكَ.

ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (7/ 555 رقم 14988 كتاب (الخلع والطلاق)، (بَابُ مَنْ جَعَلَ الثَّلَاثَ وَاحِدَةً وَمَا وَرَدَ فِي خِلَافِ ذَلِكَ): أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَالِينِيُّ أنا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ هِشَامٍ، نا عَلِيُّ بْنُ سَلَمَةَ اللَّبَقِيُّ، ثنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: كَانَ بِالْكُوفَةِ شَيْخٌ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: " إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ يُرَدُّ إِلَى وَاحِدَةٍ " وَالنَّاسُ عُنُقًا وَاحِدًا إِذْ ذَاكَ يَأْتُونَهُ وَيَسْمَعُونَ مِنْهُ قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَقَرَعْتُ عَلَيْهِ الْبَابَ فَخَرَجَ إِلَيَّ شَيْخٌ , فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ سَمِعْتَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ يُرَدُّ إِلَى وَاحِدَةٍ " قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَيْنَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؟ قَالَ: أُخْرِجُ إِلَيْكَ كِتَابًا فَأَخْرَجَ فَإِذَا فِيهِ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا مَا سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: " إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ " قَالَ: قُلْتُ: وَيْحَكَ هَذَا غَيْرُ الَّذِي تَقُولُ قَالَ: الصَّحِيحُ هُوَ هَذَا وَلَكِنَّ هَؤُلَاءِ أَرَادُونِي عَلَى ذَلِكَ

وكذا من طريقه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص: 150): أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ، أنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ هِشَامٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ سَلَمَةَ اللَّبَقِيُّ، ثنا أَبُو أُسَامَةَ , عَنِ الْأَعْمَشِ , قَالَ: كَانَ بِالْكُوفَةِ شَيْخٌ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ , يَقُولُ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ , يُرَدُّ إِلَى وَاحِدَةٍ» وَالنَّاسُ إِذْ ذَاكَ عُنُقًا وَاحِدًا يَأْتُونَهُ وَيَسْمَعُونَ مِنْهُ , قَالَ: فَأَتَيْتُهُ , فَقَرَعْتُ عَلَيْهِ الْبَابَ , فَخَرَجَ إِلَيَّ شَيْخٌ , فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ سَمِعْتَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: " إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ يُرَدُّ إِلَى وَاحِدٍ , قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَنَّى سَمِعْتَ هَذَا مِنْ عَلِيٍّ؟ أَخْرِجْ إِلَيَّ كِتَابَكَ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ كِتَابَهُ، فَإِذَا فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ , هَذَا مَا سَمِعْتُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ , وَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» , قَالَ: قُلْتُ: وَيْحَكَ , هَذَا غَيْرُ الَّذِي تَقُولُ , قَالَ: الصَّحِيحُ هُوَ هَذَا , لَكِنَّ هَؤُلَاءِ أَرَادُونِي عَلَى ذَلِكَ "

قلت إسنادٌ حسن.

أبو أسامة هو حماد بن أسامة بن زيد القرشى مولاهم ، أبو أسامة الكوفى، ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره كما في التقريب.

وأثر الأعمش ذكره مختصرا الشيخ أكرم بن ضياء العمري في كتابه بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص 26.

وعلى بن سلمة اللبقي هو القرشى ، اللبقى ، أبو الحسن النيسابورى، صدوق كما في التقريب.

ومحمد بن عبد الوهاب بن هشام هو أبو زرعة الأنصاري الجُرجاني الشُّشِيّ، صدوق روى عنه جمع، وهو فقيه حافظ وهو أحد من جمع بين الفقه والحديث، قال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (7/ 82 – 83 ت 206): (محمد بن عبد الوهاب بن هشام، أبو زرعة الأنصاري الجرجاني، الفقيه الحافظ، – [المتوفى: 304 هـ] – أحد من جمع بين الفقه والحديث، رَوَى عَنْ: عبد الله بن محمد الزُّهْرِيّ، وأحمد بن سعيد الدّارميّ، وهارون بن إسحاق الهمْدانيّ، وجماعة، وَعَنْهُ: ابن عديّ، وأبو بَكْر الإسماعيليّ، والغِطْريفيّ، وصاهَر الإسماعيليّ، وعليه تفقّه الإسماعيليّ، تُوُفّي في ذي الحجّة.) اه

وقال أبو بكر الإسماعيلي وهو ختنه في معجم أسامي الشيوخ (1/ 424 ت 85): (أَبُو زُرْعَةَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ جُرْجَانِيٌّ، حَافِظٌ فَقِيهٌ.) اهـ

وقال السهمي الجُرجاني في تاريخ جرجان (ص: 388 ت 646): (أَبُو زرعة مُحَمَّد بْن عَبْد الْوَهَّاب بْن هِشَام بْن الْوَلِيد الأَنْصَارِي الْفَقِيه الْحَافِظ الْجُرْجَانِي ... سمعت الإمام أبا بكر الإسماعيلي يَقُول أَبُو زرعة الأَنْصَارِي كَانَ فقيها حافظا.) اهـ

وقال السمعاني في الأنساب للسمعاني (8/ 98 ت 2336): (كان فقيها إماما فاضلا حافظا عارفا بالفقه والحديث.) اهـ

وقال ابن الأثير في اللباب في تهذيب الأنساب (2/ 196): (الْفَقِيه الْحَافِظ الشاشي كَانَ عَالما بالفقه والْحَدِيث.) اهـ

ونقل سعدي بن مهدي الهاشمي في كتابه الرواة الذين كُنُّوا بأبي زرعة (ص 45 ت 12) بعض ما مر.

قلت: فمثله صدوق.

فالأثر حسن.

وأبو سعد أحمد بن محمد الماليني – المذكور في طريق البيهقي والخطيب البغدادي –، ثقة، قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (6/ 24 ت 2511): (وكَانَ ثقة صدوقا متقنا خيرا صالحا.) اهـ، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (17/ 301 ت 183): (المَالِيْنِيُّ أَبُو سَعْدٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، الصَّادِقُ ...) اهـ

وفيه مثال على تحريف أهل الأهواء والبدع من الكوفيين لقضاء علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (ويخفي عني وأخفي عنه) قال القاضي عياض رحمه الله ضبطنا هذين الحرفين وهما (ويخفي عني واخفي عنه) بالحاء المهملة فيهما عن جميع شيوخنا إلا عن أبي محمد الخشني فإني قرأتهما عليه بالخاء المعجمة قال وكان أبو بحر يحكي لنا عن شيخه القاضي أبي الوليد الكناني أن صوابه بالمعجمة

قال القاضي عياض رحمه الله ويظهر لي أن رواية الجماعة هي الصواب وأن معنى أحفى أنقص من إحفاء الشوارب وهو جزها أي أمسك عني من حديثك ولا تمسك علي أو أن يكون الإحفاء الإلحاح أو الاستقصاء ويكون عني بمعنى علي أي استقصي ما تحدثني هذا كلام القاضي عياض رحمه الله

وذكر صاحب مطالع الأنوار قول القاضي ثم قال وفي هذا نظر قال وعندي أنه بمعنى المبالغة في البر به والنصيحة له من قوله تعالى وكان بي حفيا أي أبالغ له وأستقصي في النصيحة له والاختيار فيما ألقي إليه من صحيح الآثار

وقال الشيخ الإمام أبو عمر بن الصلاح هما بالخاء المعجمة أي يكتم عني أشياء ولا يكتبها إذا كان عليه فيها مقال من الشيع المختلفة وأهل الفتن فإنه إذا كتبها ظهرت وإذا ظهرت خولف فيها وحصل فيها قال وقيل مع أنها ليست مما يلزم بيانها لابن أبي مليكة وإن لزم فهو ممكن بالمشافهة دون المكاتبة قال وقوله ولد ناصح مشعر بذلك]

حَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: «أُتِيَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِكِتَابٍ فِيهِ قَضَاءُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَمَحَاهُ إِلَّا قَدْرَ»، وَأَشَارَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِذِرَاعِهِ. (1)

---

(1) حسن.

سنده ضعيف فيه هشام بن حجير وهو ضعيف وقد مر الكلام عليه عند تخريج أثر ابن عباس الذي بعد أثر عبد الله بن عمرو.

لكنه حسن يشهد له الطريق الصحيح السابق، فإنه يدل على أن القصة لها أصل صحيح، وهذا يدل على أن هشام بن حجير حفظ هذا الأثر.

تنبيه: قد عزاه ابن الأثير للبخاري في ترجمة باب في صحيحه! - أي في لفظ عبارة الباب دون سند - فقال ابن الأثير في جامع الأصول تحقيق عبد القادر الأرنؤوط (8/ 31 ح 5867): (أخرجه البخاري في ترجمة بابٍ. وأخرجه مسلم في مقدّمة كتابه.) اهـ

وهذا وهم إذ لا وجود للأثر في ترجمة بابٍ في البخاري ألبتة!، ولذلك قال الشيخ المحدث عبد القادر الأرنؤوط محقق جامع الأصلول هناك عند هامش (1): (لم نجد عند البخاري كما ذكر المصنف، وقد ذكر صاحب " ذخائر المواريث " الحديث ونسبه لمسلم فقط.) اهـ

معنى قول طاوس: (فَمَحَاهُ إِلَّا قَدْرَ، وَأَشَارَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِذِرَاعِهِ.)

قال النووي في شرح صحيح مسلم (1/ 83): (وَقَوْلُهُ في الرواية الأخرى (فمحاه إلا قدر وأشار سفيان بن عيينة بذراعه) قدر منصور غير منون معناه محاه الاقدر ذِرَاعٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ كَانَ دَرْجًا مُسْتَطِيلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.) اهـ، ومر نقله عند الأثر السابق.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (إلا قدر) قدر منصوب غير منون معناه محاه إلا قدر ذراع]

حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: " لَمَّا أَحْدَثُوا تِلْكَ الْأَشْيَاءَ بَعْدَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ: قَاتَلَهُمُ اللهُ، أَيَّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا " (1)

---

(1) حسن عن أحد أصحاب علي بن أبي طالب، لشواهده.

معنى (قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَيَّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا) قال النووي في شرح صحيح مسلم (1/ 83): (وَأَمَّا قَوْلُهُ (قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَيَّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا) فَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا أَدْخَلَتْهُ الرَّوَافِضُ وَالشِّيعَةُ فِي عِلْمِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحَدِيثِهِ وَتَقَوَّلُوهُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَبَاطِيلِ وأضافوه إليه من الروايات والاقاويل المفتعلة والمختلقة وَخَلَطُوهُ بِالْحَقِّ فَلَمْ يَتَمَيَّزْ مَا هُوَ صَحِيحٌ عَنْهُ مِمَّا اخْتَلَقُوهُ.) اهـ.

وانظر نحو ما عند المصنف في: "منهاج السنة النبوية" (2/ 464 و 110 - 111)، و"درء تعارض العقل والنقل" (5/ 26)، و"بغية المرتاد" (ص 321)، وكتابنا: "كتب حذر منها العلماء" (1/ 110 - 111 و 2/ 248 - 249)، وأفاد كلام النووي وما بعده العلامة المحدث الفقيه مشهور بن حسن آل سلمان في تحقيقه إعلام الموقعين عن رب العالمين ت مشهور (2/ 38 - 39 هامش (12).

تخريج الأثر.

حسن لطرقه.

وهو صحيح الإسناد إلى أبي إسحاق، ضعيفٌ الإسناد إلى الرجل من أصحاب عليه، لكنه حسن له شواهد.

رجاله ثقات إلى أبي إسحاق، ولا يضر تدليس الأعمش وقد مر الكلام عليه في تعليقي على

فيه أبو إسحاق هو السبيعي ثقة لكنه مختلط ومدلس، قال الحالفظ في التقريب: (ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة) اهـ وذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب التدليس في كتابه طبقات المدلسين (ص: 42 ت 91): (عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي مشهور بالتدليس وهو تابعي ثقة وصفه النسائي وغيره بذلك.) اهـ، وهذه الطبقة لا يُقبَل تدليسها حتى تصرح بالسماع ولذلك قال الحافظ في طبقات المدلسين ص 13: (الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الائمة من أحاديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقا ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي.) اهـ.

وقول أبو إسحاق: (قال رجلٌ من أصحاب علي) فيه تدليس فإن قوله (قال) من ألفاظ التدليس كما تقرر في علوم الحديث، فهذه علة.

لكن أبو إسحاق السبيعي هو شيخ الكوفة وعالمها ومحدثها وقد رأى عليًّا ولم يسمع منه، وأدرك أصحاب علي، بل أدرك بعض الصحابة!، أنظر ترجمته في تهذيب الكمال للمزي (22/ 102 ت 4400) سير أعلام النبلاء للذهبي ط الرسالة (5/ 392 ت 180)، فهذا يدل على أنه سمع ذلك من أحد أصحاب علي، وفي الكوفة ظهر الكذب على علي في أول الأمر، فهذا كله يدل على صحة هذا الذي نقله أبو إسحاق وسيأتي ما يشهد له من الآثار.

وفي الأثر علة أخرى وهي جهالة ذلك الرجل الذي من أصحاب علي.

لكن الأثر عن أحد أصحاب علي حسن له طرق أخرى ضعيفة عن أبي إسحاق في بعضها تصريح أبي إسحاق بالسماع من أحد أصحاب علي.

وهذه طرقه الأخرى:

1 - عن خزيمة بن نصر العبسي وهو من أصحاب علي.
أخرجه الجوزجاني في أحوال الرجال (ص: 26): حدثنا أبو نعيم ثنا شريك عن أبي إسحاق قال سمعت خزيمة بن نصر العبسي أيام المختار وهم يقولون ما يقولون من الكذب، وكان من أصحاب علي قاتلهم الله أي عصابة شانوا وأي حديث أفسدوا.
وأخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص: 132 رقم 83): أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيهُ، حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ الْبَصْرِيُّ، ثنا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ , ثنا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، ثنا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ خُزَيْمَةَ بْنَ نَصْرٍ الْعَبْسِيَّ أَيَّامَ الْمُخْتَارِ، وَهُمْ يَقُولُونَ مَا يَقُولُونَ مِنَ الْكَذِبِ , وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ , قَالَ: مَالَهَمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَيَّ عِصَابَةٍ شَانَوْا وَأَيَّ حَدِيثٍ أَفْسَدُوا
وأخرجه البيهقي أيضا في المدخل إلى علم السنن ت محمد عوامة (2/ 554 رقم 1183): أخبرنا أبو طاهر الفقيه، حدثنا أبو عثمان البصري، حدثنا أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب، حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا شريك، عن أبي إسحاق قال: سمعت خزيمة بن نصر العبسي أيام المختار - وهم يقولون ما يقولون من الكذب -، وكان من أصحاب علي رضي الله عنه قال: مالهم قاتلهم الله! أيَّ عصابة شانوا، وأيّ حديث أفسدوا!!.
قلت: سنده ضعيف فيه شريك وهو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي ضعيف قال الحافظ في التقريب: (صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع.) اهـ
ولا يضرتدليس أبي إسحاق السبيعي ولا اختلاكه، أما التدليس فقد صرح بالتحديث، أما الإختلاط فشريك بن عبد الله الكوفي النخعي القاضي روى عنه قديما قبل اختلاطا كما نص الإمام أحمد فقد قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 366 ت 1602 في ترجمة شريك بن عبد الله الكوفي النخعي القاضي): (نا صالح بن أحمد بن حنبل قال قال أبي: سمع شريك من أبي إسحاق قديما، وشريك في أبي إسحاق أثبت من زهير واسرائيل وزكريا.) اهـ وهذا سند صحيح عن الإمام أحمد، رجاله ثقات، وصالح بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ثقة، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (4/ 394 ت 1724): (كتبت عنه بأصفهان وهو صدوق ثقة.) اهـ، وأنظر سير أعلام النبلاء ط الرسالة (12/ 530 ت 204)، ونبه على سماع شريك من السبيعي قبل اختلاطه الشيخ المحدث سعد بن عبد العزيز بن عبد الله الحميد في تحقيقه التفسير من سنن سعيد بن منصور (1/ 8 - 9 هامش (2).
وأبو نعيم هو الفضل بن دكين الملائي الكوفي ثقة ثبت كما في التقريب.
فلا تصح تسمية صاحب علي هذا بخزيمة بن نصر لأن مدار هذه تسميته على شريك بن عبد الله وهو ضعيف.
وقال الشيخ المحقق محمد عوامة هناك في تحقيقه المدخل إلى علم السنن للبيهقي في هامش (4): (معناه في مقدمة "صحيح مسلم" 1: 14 من رواية الأعمش، عن أبي إسحاق قال: قال رجل من أصحاب عليّ. فأفادت هذه الرواية أنه هو خزيمة بن نصر العبسي.) اهـ
قلت: كذا قال! وهو مردود لأن السند ضعيف، لكنه يصلح شاهدا على قول أحد أصحاب علي ذلك.

فهو صحيح بشاهده هذا وغيره من الشواهد الآتية دون تسمية صاحب علي بخزيمة بن نصر.

2 – وورد هذا موقوفا على علي رض يالله عنه من طريق شريك به علقه الذهبي في تذكرة الحفاظ تذكرة الحفاظ في ترجمة علي رضي الله عنه (1/ 15) فقال: شريك عن أبي إسحاق قال سمعت خزيمة بن نصير قال سمعت عليا يقول بصفين قاتلهم الله أي عصابة بيضاء سودوا، وأي حديث من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفسدوا.

وقال الشيخ المحدث محمد بن محمد أبو شهبة في تعليقه عليه في كتابه الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص: 22 هامش (3): (تذكرة الحفاظ ج 1 ص 11 ترجمة سيدنا علي، ولعل مراده ما وضعه محبوه في مدحه، وما وضعه مبغضوه في ذمه.) اهـ

قلت: وهذا ضعيف فإنه مُعَلَّقٌ وفيه هذا القدر من سنده شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي وهو ضعيف مر الكلام عليه، وقد سمع من أبي إسحاق السبيعي قبل اختلاطه فلا يضر اختلاط السبيعي، والسبيعي صرح بالسماع فلا يضر تدليسه.

لكن السند ضعيف، ولم أقف على باقي السند لنعرف حاله، وهذا لا يصح وقفه على علي، فإن شريكا بن عبد الله القاضي ضعيف أخطأ فيه فجعله مرة من قول خزيمة بن نصر ومرزة من قول علي رضي الله عنه، والصواب المحفوظ أنه من قول أحد أصحاب علي فقد مر من طريقين عن أحد أصحاب علي أحدهما في مقدمة صحيح مسلم دون ذكر اسم صاحب علي، والثاني مر قبل هذه الطريق وفيه تسمية صاحب علي بخزيمة بن نصر ولا تصح لضعف شريك القاضي لكن في كلا الطريقين أنه من قول أحد أصحاب علي وهو المحفوظ لأن أحدهم يقوي الآخر.

3 – وورد موقوفا أيضا على علي رضي الله عنه من طريق آخر عن حضين صاحب شرطة علي.

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (2/ 641 رقم 1536): حَدَّثَنِي أَبِي، نا وَكِيعٌ، نا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُصَيْنٍ، وَكَانَ صَاحِبَ شُرْطَةِ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَيَّ حَدِيثٍ شَانُوا»، يَعْنِي الْخَوَارِجَ.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (7/ 562 رقم 37929): عن وَكِيعٌ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُصَيْنٍ، وَكَانَ صَاحِبَ شُرْطَةِ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ , أَيُّ حَدِيثٍ شَابُوا يَعْنِي الْخَوَارِجَ الَّذِينَ قُتِلُوا "

وحصين تصحيف صوابه حضين وهو حضين بن المنذر بن الحارث بن وعلة الرقاشى، أبو ساسان البصرى، أبو محمد، وأبو ساسان لقب تابعي كبير صاحب شرطة علي، قال الحافظ في التقريب: (ثقة)، وقال الذهبي في الكاشف: (ثقة شريف) أهـ، وقال الذهبي أيضا في تاريخ الإسلام ت بشار (2/ 1197 ت و 255): (رَوَى عَنْهُ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ، ثُمَّ قَالَ: كَانَ صَاحِبَ شُرْطَةِ عَلِيٍّ.) اهـ، وانظر توثيق الأئمة له في تهذيب الكمال للمزي (6/ 555 ت 1382)، وهو صحيح السماع من علي، قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير (3/ 128 ت 431): (حُضَين بْن المنذر، أَبو ساسان، الرَّقاشيّ، ويُقال: حُضَين بْن الحارث بْن وعلة، سَمِعَ عثمان، وعليا ...) اهـ

قلت: سند ضعيف فيه أبو إسحاق السبيعي وهو ثقة مدلس وقد عنعن!، وهو مختلط ولا يُدرى أحدث الأعمش عنه قبل اختلاطه أم بعده إذ لم ينص الأئمة على ذلك، ولا يضر تدليس الأعمش فإنه من أهل الطبقة الثانية من المدلسين كما في طبقات المدلسين للحافظ، وقد مر تفصيل الكلام عليه فيما مضى.

ولا يصح موقوفا كما مر بيانه في الطريق الثاني، ولا يشهد هذا الطريق للطريق الموقوف قبله لأن مدارهما على أبي إسحاق السبيعي نفسه!.

ولفظ (الخوارج) منكر مخالف لسائر طرق هذا الأثر الخالية من لفظ (الخوارج) والخوارج والروافض هما من أهل البدع وهما فرقتان في حقيقة أمرهما ووجهان لعملة واحدة، والرافضة شرٌّ منهم لأن الخوارج ترى أن الكذب كفرٌ فتكفر من كذب بينما الرافضة تستحل الكذب على مخالفيها نصرةً لدينها!، ولذلك تقرر في علم الحديث أن الخوارج أصدق أهل البدع روايةً بعد أهل السنة، ولا يصح الأثر في أن الخوارج كانوا يكذبون في الحديث كما سيأتي في تخرجيه عند تخريج أثر ابن لهيعة.

3 – أثر عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو من أصحاب علي.

أخرجه الجوزجاني في أحوال الرجال (ص: 28): حدثنا شبابة بن سوار حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى قال: (صحبت عليا في السفر والحضر فكل ما يحدثون عنه باطل.)

يريد كل ما يحدث به الرافضة باطل، وجاء بلفظ (وأكثر ما يحدثون عنه باطل) أي باعتبار مقارنة ما يروي الرافضة مع ما يرويه الثقات، أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص: 133 رقم 84): أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أبنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ , ثنا الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، ثنا شَبَابَةُ، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: صَحِبْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ , وَأَكْثَرُ مَا يُحَدِّثُونَ عَنْهُ بَاطِلٌ

قلت: إسنادٌ صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب، وابن أبي ليلى هو عبد الرحمن بن أبى ليلى الأنصارى الأوسى، أبو عيسى المدنى الكوفى ثقة، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 349 ت 3993): (عبد الرحمن ابن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي، ثقة من الثانية، اختُلف في سماعه من عمر، مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين، قيل إنه غرق – ع –.) اهـ، وقال الذهبي في الكاشف: (عالم الكوفة.) اهـ، وهو صاحب علي صحيح السماع منه، قَال يعقوب بن شَيْبَة: قال ابن مَعِين: (لم يسمع من عُمَر ولا من عثمان وسمع من علي.) اه أنظر تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (6/ 262 ت 518).

4 – عن صلة بن زفر العبسي وهو من كبار أصحاب عبد الله بن مسعود، ومعاصر لأصحاب علي فإنه في طبقتهم.

أخرجه إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق المتوفى: 259 هـ في أحوال الرجال تحقيق عبد العليم بن عبد العظيم البَستوي (ص: 27): حدثنا النفيلي ثنا عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر العبسي قال قاتل الله المختار أي شيعة أفسد وأي حديث شان.

وأخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (1/ 148 رقم 665): حَدثنِي عَمْرو بن خَالِد ثَنَا عِيسَى بن يُونُس عَن أَبِيه عَن أبي إِسْحَاق عَن صلَة قَالَ قَاتل الله الْكَذَّاب أَي حَدِيث أفسد وَأي شيعَة شان.

وهذا الموصول علقه البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة صلة بن زفر العبسي (4/ 321 ت 2986): قَالَ لِي عَمرو بن خالد: حدَّثنا عِيسَى بْن يُونُس، عَنْ أَبيه، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، عَنْ صِلَة، قَالَ: قاتل اللَّه الكذاب، أَيَّ حديثٍ أفسد، وأَيَّ شيعةٍ شانَ.

قلت: سند ضعيف.

فيه أبو إسحاق السبيعي وهو ثقة مدلس مختلط، وقد عنعن!.

ويونس هو يونس بن أبي إسحاق السبيعي صدوق يهم قليلا كما في التقريب، قلت فحديثه حسن ما لم يتبين وهمه فيه، ولا يُدرَى أحدث عن أبيه قبل اختلاط أبيه أم بعده! إذ لم ينص الأئمة على وقت روايته، وضعف الألباني إسنادًا من طريق يونس هذا عن أبيه أبي إسحاق السبيعي من أجل اختلاط وتدليس أبي إسحاق السبيعي أنظر ضعيف أبي داود – الأم – (2/ 367 – 368 ت 481)

وعيسى بن يونس هو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ثقة مأمون كما في التقريب.

والنفيلي هو عبد الله بن محمد بن على بن نفيل القضاعى، أبو جعفر النفيلى الحرانى ثقة حافظ كما في التقريب، وتابعه عمرو بن خالد في الطريق الموصول في التاريخ الأوسط وفي الطريق المعلق في التاريخ الكبير للبخاري كما مر، وهو عمرو بن خالد وهو عمرو بن خالد بن فروخ بن سعيد التميمى الحنظلى ثقة كما في التقريب.

وصلة بن زفر العبسي أبو العلاء الكوفي، تابعي كبير ثقة جليل وثقه الأئمة وهو من كبار أصحاب ابن مسعود، ومعاصر لأصحاب علي فإنه في طبقتهم، توفي سنة 72 هـ، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 278 ت 2952): (صلة بكسر أوله وفتح اللام الخفيفة ابن زفر بضم الزاي وفتح الفاء العبسي بالموحدة أبو العلاء أو أبو بكر الكوفي تابعي كبير من الثانية ثقة جليل مات في حدود السبعين – ع –.) اهـ.

وقال العجلي في الثقات ت 603: (كان من كبار أصحاب عبد الله، ثقة.) اهـ، قال المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (13/ 233 ت 2902): (صلة بن زفر العبسي، أبو العلاء، ويُقال: أَبُو بكر الكوفي.

رَوَى عَن: حذيفة بن اليمان (ع)، وعبد الله بْن عباس، وعبد الله بن مسعود (س ق)، وعلي بْن أَبي طالب، وعمار بْن ياسر.

رَوَى عَنه: إبراهيم بن يزيد النخعي ... وذكر توثيق الأئمة ثم قال: قال خليفة بْن خياط: مات فِي ولاية مصعب بن الزبير.) اهـ

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (4/ 517 ت 210): (صِلَةُ بنُ زُفَرَ العَبْسِيُّ الكُوْفِيُّ، تَابِعِيٌّ كَبِيْرٌ، ثِقَةٌ، فَاضِلٌ، مُخَرَّجٌ لَهُ فِي الكُتُبِ كُلِّهَا.

يَرْوِي عَنْ: عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُوْدٍ، وَعَمَّارٍ ...) اهـ

وقال الذهبي أيضا في تاريخ الإسلام ت بشار (2/ 824 ت 51): (صِلَةُ بْنُ زُفَرَ الْعَبْسِيُّ الْكُوفِيُّ، رَوَى عَنِ: ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَحُذَيْفَةَ، وَغَيْرِهِمْ.

رَوَى عَنْهُ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ، وَآخَرُونَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ، وَكَانَ مِنْ جِلَّةِ الكوفيين وثقاتهم، له قلب منور.) اهـ

قلت: فهذه الطرق الأربعة تشهد لصحة هذا الأثر عن أحد أصحاب علي بن أبي طالب الذي في مقدمة صحيح مسلم، وتدل على أن له أصلا صحيحًا.

أما حصول الكذب الكثير على علي رضي الله عنه فكما دل عليه أثر أحد أصحاب علي السالف فثمة آثار كثيرة عن السلف الصالح تنص على ذلك.

قال العلامة المحدث الفقيه مشهور بن حسن آل سلمان في تحقيقه الموافقات (2/ 130 هامش (1): (ولم يعرف عن أحد في هذه الأمة كُذِبَ عليه ما كذب على علي رضوان الله عليه، وأوضح الكذب وأبينه عليه ما زعموه في "الجفر" على نحو ما بيناه في المجموعة الأولى من كتابنا "كتب حذر منها العلماء"، والله الموفق.) اهـ

قلت: وقد صح – فيما وقفت عليه – عن إثني عشر من السلف النص على كذب الرافضة!، وتسعة آثار أخرى ضعيفة، فهذا متواتر عن السلف.

ومن أهم آثار السلف في بيان حصول كثرة الكذب على علي رضي الله عنه:

أثر أحد أصحاب علي رواه أبو إسحاق السبيعي ومر في مقدمة مسلم ومر تخريجه وهو حسن عن أحد أصحاب علي، وصحيح من قول أبي إسحاق السبيعي.

1- أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه (المتوفي سنة 40 هـ)
عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: (لاَ، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: العَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَلاَ يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.)
أخرجه البخاري (1/ 33 ح 111): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: " لاَ، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: العَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَلاَ يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ "
وأخرجه البخاري (4/ 69 ح 3047): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، أَنَّ عَامِرًا، حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: «لاَ وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي القُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ»، قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «العَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَأَنْ لاَ يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»
وأخرجه البخاري (9/ 11 ح 6903): حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي القُرْآنِ؟ وَقَالَ مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: «وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي القُرْآنِ، إِلَّا فَهْمًا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ» قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «العَقْلُ، وَفِكَاكُ الأَسِيرِ، وَأَنْ لاَ يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»
وأخرجه البخاري (9/ 12 ح 6915): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، أَنَّ عَامِرًا، حَدَّثَهُمْ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: ح حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، يُحَدِّثُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي القُرْآنِ؟، وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: «وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي القُرْآنِ إِلَّا فَهْمًا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ» قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «العَقْلُ، وَفِكَاكُ الأَسِيرِ، وَأَنْ لاَ يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»

وفي الباب أثرٌ آخر عن علي بن أبي طالب بمعنى السابق دون ذكر سؤالهم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.
أخرجه البخاري (4/ 100 ح 3172): حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيٌّ فَقَالَ: مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرَؤُهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، فَقَالَ: فِيهَا الجِرَاحَاتُ

وَأَسْنَانُ الإِبِلِ: «وَالمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى فِيهَا مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلاَ عَدْلٌ، وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ»

وأخرجه البخاري (4/ 102 ح 3179): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا كَتَبْنَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا القُرْآنَ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلاَ صَرْفٌ، وَذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلاَ عَدْلٌ، وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلاَ عَدْلٌ»،

وأخرجه البخاري (8/ 154 ح 6755): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرَؤُهُ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ غَيْرَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ: فَأَخْرَجَهَا، فَإِذَا فِيهَا أَشْيَاءُ مِنَ الجِرَاحَاتِ وَأَسْنَانِ الإِبِلِ، قَالَ: وَفِيهَا: «المَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفٌ وَلاَ عَدْلٌ. وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفٌ وَلاَ عَدْلٌ. وَذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفٌ وَلاَ عَدْلٌ»

وأخرجه البخاري (9/ 97 ح 7300): حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى مِنْبَرٍ مِنْ آجُرٍّ وَعَلَيْهِ سَيْفٌ فِيهِ صَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا عِنْدَنَا مِنْ كِتَابٍ يُقْرَأُ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ فَنَشَرَهَا، فَإِذَا فِيهَا أَسْنَانُ الإِبِلِ، وَإِذَا فِيهَا: «المَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ عَيْرٍ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلاَ عَدْلًا»، وَإِذَا فِيهِ: «ذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلاَ عَدْلًا»، وَإِذَا فِيهَا: «مَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلاَ عَدْلًا»

وأخرجه مسلم (2/ 994، 467 – (1370)): وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَاى الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَؤُهُ إِلَّا كِتَابَ اللهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةَ – قَالَ: وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ – فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ، وَأَشْيَاءُ مِنَ الْجِرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، وَمَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوِ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا»

ثم قال الإمام مسلم: (وَانْتَهَى حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ، وَزُهَيْرٍ عِنْدَ قَوْلِهِ «يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ»، وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ.)

وأخرجه مسلم (2/ 1147، 20 – (1370)): وحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَؤُهُ إِلَّا كِتَابَ اللهِ وَهَذِهِ

الصَّحِيفَةَ، قَالَ: وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ، فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ، وَأَشْيَاءُ مِنَ الْجِرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، وَمَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوِ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا»

وأخرجه مسلم بعده (2/ 999): وحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، ح وحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ إِلَى آخِرِهِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: «فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ، وَلَا عَدْلٌ»، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: «مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ»، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ ذِكْرُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ،

وأحرجه مسلم بعده (2/ 999): وحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ، وَوَكِيعٍ، إِلَّا قَوْلَهُ: «مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ»، وَذِكْرَ اللَّعْنَةِ لَهُ

وفي معنى هذا الأثر من طريقه الأول قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري (1/ 204): (وَإِنَّمَا سَأَلَهُ أَبُو جُحَيْفَةَ عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الشِّيعَةِ كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ لَا سِيَّمَا عَلِيًّا أَشْيَاءَ مِنَ الْوَحْيِ خَصَّهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا لَمْ يُطْلِعْ غَيْرَهُمْ عَلَيْهَا وَقَدْ سَأَلَ عَلِيًّا عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ وَهُوَ بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْمُوَحَّدَةِ وَالْأَشْتَرُ النَّخَعِيُّ وَحَدِيثُهُمَا فِي مُسْنَدِ النَّسَائِيِّ.) إنتهى كلامه.

قلت: فثمة أثر ثالث عن علي بن أبي طالب فيه سؤال قيس بن عباد ومالك الأشتر النخعي لعلي في شأن ذلك وجوابه عنه بنحو ما مر في الأثرين السابقين، وهو ضعيف دون جواب علي فله شاهدان هما الأثران السابقان، فقصة سؤال قيس بن عباد ومالك الأشتر النخعي لعلي هي قصة ضعيفة، أخرجها النسائي في السنن (8/ 19 ح 4734): أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَالْأَشْتَرُ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقُلْنَا: هَلْ عَهِدَ إِلَيْكَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً؟ قَالَ: لَا، إِلَّا مَا كَانَ فِي كِتَابِي هَذَا، فَأَخْرَجَ كِتَابًا مِنْ قِرَابِ سَيْفِهِ، فَإِذَا فِيهِ «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ أَلَا لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ بِعَهْدِهِ، مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا فَعَلَى نَفْسِهِ أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»

وأخرجه أبو داود في السنن (4/ 180 ح 4530): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَمُسَدَّدٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَالْأَشْتَرُ، إِلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَام، فَقُلْنَا: هَلْ عَهِدَ إِلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً؟ قَالَ: لَا، إِلَّا مَا فِي كِتَابِي هَذَا، قَالَ مُسَدَّدٌ: قَالَ: فَأَخْرَجَ كِتَابًا، وَقَالَ أَحْمَدُ: كِتَابًا مِنْ قِرَابِ سَيْفِهِ، فَإِذَا فِيهِ « الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، أَلَا لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ، مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا فَعَلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»

ثم قال: قَالَ مُسَدَّدٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، فَأَخْرَجَ كِتَابًا.

والسند ضعيف مع وثاقة رجاله، فيه مدلسان هما قتادة وهو ابن دعامة مدلس، والحسن البصري مدلس، وكلاهما في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، أنظر لترجمة قتادة التقريب وطبقات المدلسين للحافظ ص 43 ت 92، وأنظر لترجمة الحسن التقريب وطبقات المدلسين للحافظ ص 29 ت 40.

وسعيد بن ابي عروبة ثقة مدلس لكن لا يضر تدليسه فإنه من المرتبة الثانية أنظر ترجمته في التقريب وطبقات المدلسين للحافظ ص 31 ت 50.

وانظر ما ذكره الحافظ بشأن مراتب المدلسين التي مرت في طبقات المدلسين ص 13.

ولذلك قال الألباني في إرواء الغليل ح 22.9: (قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين.) اهـ فلم يصححه بما فيه من قصة سؤال قيس بن عباد ومالك الأشتر النخعي بل ذكر أن فيه شرط من شروط الصحة لا جميع شروط الصحة فتنبه.

أما شعيب الأرنؤوط فصححه سنده! في تحقيقه سنن أبي داود (6/ 586 ح 4530)، ومر بيان بطلان هذا التصحيح.

لكن قال الألباني في تعليقه على سنن النسائي ح 4734، وسنن أبي داود ح 4530: (صحيح) وعزى على كلامه في إرواء الغليل، ومراده بذلك أن كلام عليه وما في صحيفته من حديث مرفوع صحيح، وليس مراده أن قصة سؤال قيس بن عباد والأشتر النخعي صحيحة، لأنه في الإرواء لم يصححها بل قال: (قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين.) اهـ، وهذا ليس تصحيحا فتنله لأن وثقاة رجال السند إنما هي شرط واحد من خمسة شروط لصحة الإسناد كما تقرر في علم الحديث.

ومما يدل على أن الألباني إنما صحح كلام علي لا قصة سؤال قيس بن عباس ومالك الأشتر النخعي أنه ذكر له شاهدا بعده مداره على طريقه الثاني لأثر علي والذي مر تخريجه فقال الألباني في الإرواء: (الثالثة: عن قتادة عن أبى حسان عن على نحوه , وتقدم لفظه فى " الحج " رقم (1058) .) اهـ وهذا إلشاهد ليس فيه قصة سؤال قيس بن عباد والأشتر النخعي.

وعند مراجعة ح 1058 في الإرواء نجده خرجه من الصحيحين من طريق إبراهيم التيمى عن أبيه قال: " خطبنا على بن أبى طالب فذكره، وهذا هو الطريق الثاني الذي مر تخريجه وليس فيه قصة سؤال قيس بن عباد ومالك الأشتر النخعي.

قلت: فالأثران السابقان عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه صحيحة – في صحيح البخاري – صريحة في أن الشيعة كانوا يكذبون على علي في أثناء حياته!.

2- أثر أحد أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فمثله يكون قد مات في القرن الأول أو بداية القرن الثاني لأن علي مات سنة 40 هـ كما في التقريب

وهو أثر حسن عن أحد أصحاب علي.

أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح (1/ 13): حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: " لَمَّا أَحْدَثُوا تِلْكَ الْأَشْيَاءَ بَعْدَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ: قَاتَلَهُمُ اللهُ، أَيَّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا "

ومر تخريجه في صدر هذا الهامش، وبينا أنه حسن عن أحد أصحاب علي بن أبي طالب، وصحيح إلى ابي إسحاق السبيعي.

وروايه عن أحد أصحاب علي هو أبو إسحاق السبعي (المتوفي سنة 129 هـ وقيل قبل ذلك كما في التقريب).

3- أثر عامر بن شَرَاحِيل الشعبي (المتوفي بعد سنة 100 هـ كما في التقريب والأشهر أنه مات سنة 104 هـ كما قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (4/ 318 ت 113) وهو تابعي كبير ثقة.
حيث قال: "ما كُذب على أحد من هذه الأمة ما كُذب على علي -رضي الله عنه-".
حسن.
أخرجه ابن الجعد في مسنده (ص: 356 رقم 2463): قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «مَا كُذِبَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَا كُذِبَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ»
ومن طريقه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 451): حَدَّثَنَا عَبد اللَّهِ بْن مُحَمد بْن عَبد العزيز البغوي، حَدَّثَنا عَلِيّ بْن الجعد أخبرني أَبُو يُوسُف القاضي عَن حصين عَن الشعبي قَال: مَا كذب عَلَى أحد من هذه الأمة ما كذب عَلَى عَلِيّ.
قلت: إسناده ضعيف فيه أبو يوسف القاضي هو صاحب أبي حنيفة ضعيف في الحديث، وثقه بعض الأئمة إلا أن ابن المبارك والفلاس والبخاري ضعفوه لعلمهم بحاله في الحديث، قال الألباني في تعليقه على حديث في كتابه أحكام الجنائز (1/ 115 وهو يذكر علله): (الأولى: أبو يوسف القاضي وهو يعقوب بن إبراهيم ضعفه ابن المبارك وغيره ووصفه القلاس بأنه كثير الخطأ.) اهـ وقال في الضعيفة ح 3663: (وأبو يوسف القاضي؛ أورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال: "قال البخاري: تركوه، وقال الفلاس: كان كثير الغلط صدوقاً". قلت: ولعل قول الفلاس هذا، هو أعدل الأقوال فيه. والله أعلم.) اهـ
وقول الفلاس في تاريخ الإسلام للذهبي ت بشار (4/ 1021 ت 447)، وقول ابن البمارك في تاريخ بغداد ت بشار (16/ 359 وما بعدها ت 7510)، وقول البخاري في التاريخ الكبير (8/ 397 ت 3463)، وأورده الذهبي في ديوان الضعفاء (ص: 445 ت 4765) ونقل قول البخاري والفلاس، والتحقيق أنه ضعيف ضعفا يسيرا في الحديث لا يصلح حد الترك كما تفيد عبارة الألباني فقد وثقه عدد من الأئمة كابن معين وأحمد بن حنبل وابن المديني والنسائي وأثنوا عليه إلا أن ابن معين وأحمد لم يريا الرواية عنه، أنظر ذلك في المصدر السابق من تاريخ الإسلام للذهبي وسير أعلام النبلاء للذهبي ط الرسالة (8/ 535 وما بعدها ت 141)، ولقول أحمد بن حنبل وابن معين انظر (موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله) جمع وترتيب السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عبد الرزاق عيد ومحمود محمد خليل، ط دار عالم الكتب (4/ 164 - 166 ت 3577) لكن التحقيق أنه في الحديث ضعيف.
وقال الشيخ المحقق عبد الله بن يوسف الجديع في كتابه تحرير علوم الحديث (2/ 1045 هاشم (4): (أخرجه البغوي في " الجعديات " (رقم: 2556) وإسناده جيد .) اهـ!
وقوله ليس بجيد، لأن السند ضعيف كما مر بيانه، لكن الأثر حسن له طريق آخر كما سيأتي بعد قليل.
ويشهد له طريق آخر فقد توبع عليه أبو يوسف، تابعه خالد.
فقد أخرجه الآجري في الشريعة (5/ 2531): حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ , عَنْ حُصَيْنٍ , عَنْ عَامِرٍ قَالَ: مَا كُذِبَ عَلَى أَحَدٍ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا كُذِبَ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

ومن طريقه البيهقي في المدخل إلى علم السنن ت عوامة (2/ 553 رقم 1180): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، حدثنا الحسن بن المثنى العنبري، حدثنا عفان، حدثنا خالد، عن حصين، عن عامر الشعبي قال: ما كُذب على أحد في هذه الأمة كما كُذِب على علي رضي الله عنه.
وكذلك من طريقه أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص: 131 رقم 80): أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ , ثنا الْحَسَنُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْبَرِيُّ، ثنا عَفَّانُ، ثنا خَالِدٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ قَالَ: مَا كُذِبَ عَلَى أَحَدٍ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا كُذِبَ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وعزاه بعضهم لأبي القاسم البغوي في "الجعديات" (رقم 2556) وانظر " تذكرة الحفاظ ": ص 77 جـ 1.

قلت: وهذا إسنادٌ حسن،
وخالد هو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان أبو الهيثم الواسطي وهو ثقة ثبت كما في التقريب.
وعفان هو عفان بن مسلم ثقة ثبت ، و ربما وهم ، قال ابن معين : أنكرناه فى صفر سنة تسع عشرة كما في التقريب.
وحصين هو حصين بن عبد الرحمن السلمى، أبو الهذيل الكوفى ثقة تغير حفظه فى الآخر، وفي الكاشف للذهبي: ثقة حجة.
ولا يضر تغيره واختلاطه فالراوي عن حصين هنا هو خالد بن عبد الله الواسطي، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط كما في "هدي الساري للحافظ ابن حجر" (ص398)، كما أفاد الشيخ المحدث سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد عند تعليقه على حديث آخر من هذه الطريق في تحقيقه التفسير من سنن سعيد بن منصور (1/ 237 ح 56).
والحسن بن المثنى ثقة قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (13/ 526 ت 258): (الحَسَنُ بنُ المُثَنَّى بنِ مُعَاذِ بنِ مُعَاذٍ العَنْبَرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، أَخو مُعَاذ: مِنْ نُبَلاَءِ الثِّقَاتِ.) اهـ
وأبو سعيد هو أحمد بن يعقوب بن أحمد بن مهران بن عبد الله، أبو سعيد، الثَّقَفِي، النَّيسَابُوري، نسب أبي العباس السَّرَّاج صدوق، قال الشيخ المحقق أبو الطيب نايف في الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (1/ 347 ت 218): (ترجمه الحاكم في "تاريخه": ووصفه بالزاهد العابد، وذكر أنه توفي سنة أربعين وثلاثمائة وقد شاخ، ووثقه في "المستدرك" وكذا ترجمه الذهبي في "تاريخه". وقال الشيخ الحاشدي: لم أعرفه. وقال الدكتور الأحمدي: لم أجد له ترجمة. وكذا قال الدكتور عبد العلي حامد، ومختار الندوي.
قلت - القائل هو أبو الطيب نايف -: [صدوق عابد].
"المستدرك" (1/ 42/ 3)، "مختصر تاريخ نيسابور" (39/ ب)، "الأسماء والصفات" (1/ 611)، "ثلاث شعب من الجامع ... " (2/ 53)، "شعب الإيمان" (3/ 373)، (9/ 242)، "تاريخ الإسلام" (25/ 187).) اهـ) اهـ
فالأثر حسن والحمد لله.

4- محمد بن سيرين (المتوفي سنة 110 هـ)
فعن محمد بن سيرين أنه كان يرى عامة ما يروون عن علي -رضي الله عنه- كذبًا.
صحيح.

أخرجه البخاري في الصحيح (5/ 19 رقم 3707): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «اقْضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ، فَإِنِّي أَكْرَهُ الِاخْتِلاَفَ، حَتَّى يَكُونَ لِلنَّاسِ جَمَاعَةٌ، أَوْ أَمُوتَ كَمَا مَاتَ أَصْحَابِي» فَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ: «يَرَى أَنَّ عَامَّةَ مَا يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ الكَذِبُ»

ومن طريقه أخرجه أبو عبيد في الأموال ص 332 رقم 849: حدثنا أبو النضر، عن شعبة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن على قال: "اقضوا كما كنتم تقضون؟ فإنى أكره الاختلاف، حتى يكون الناس جماعة، أو أموت على ما مات عليه أصحابى".

الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 451): حَدَّثَنَا عَبد الله – هو عبد اللَّهِ بْن مُحَمد بْن عَبد العزيز البغوي كما في سند أثر ابن سيرين الذي قبله في الكامل –، حَدَّثَنا علي – هو عَلِيّ بْن الجعد كما في سند أثر ابن سيرين الذي قبله في الكامل –، حَدَّثَنا شُعْبَة عَن أَيُّوب، قَال: كَانَ ابْن سِيرِين يرى أن عامة ما يروون عَن عَلِيّ باطل.

وعزتخ بعضخك لأبي القاسم البغوي في "الجعديات" أيضًا برقم (1210)، وابن الجعد فى مسنده (181/1، رقم 1173).

5- أثر الأعمش (المتوفي سنة 147 أو 148 هـ):

فقد صح عن الإمام سليمان بن مهران الأعمش أنه رأى شيخًا كوفيًّا يحرف قضاء "علي" في المطلقة ثلاثًا ويزعم أن الناس حملوه على ذلك.

وهو أثرٌ حسن أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 242 – 243): حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ عَبد الْوَهَّابِ بْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ سَلَمَةَ اللَّبَقِيُّ، قَال: حَدَّثَنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الأَعْمَش، قَال: كَانَ بِالْكُوفَةِ شَيْخٌ يَقُولُ: سَمعتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طالب يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ يُرَدُّ إِلَى وَاحِدَةٍ، وَالنَّاسُ عِنَقًا وَآحَادًا إِذْ ذَاكَ يَأْتُونَهُ وَيَسْمَعُونَ مِنْهُ قَال: فَأَتَيْتُهُ فَقَرَعْتُ عَلَيْهِ الْبَابَ فَخَرَجَ إِلَيَّ شَيْخٌ فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلاثًا في مجلس واحد فإنه يُرَدُّ إِلَى وَاحِدَةٍ؟ قَال: نَعم، فَقُلْتُ لَهُ: أَيْنَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ عَلِيٍّ؟ قَالَ: أُخْرِجُ إِلَيْكَ كِتَابِي، فَأَخْرَجَ كِتَابَهُ فَإِذَا فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ، ولاَ تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، قال: قُلتُ: وَيْحَكَ هَذَا غَيْرُ الَّذِي تَقُولُ، قَالَ: الصَّحِيحُ هُوَ هَذَا، وَلَكِنَّ هَؤُلاءِ أَرَادُونِي عَلَى ذَلِكَ.

وهذا الأثر يدل تحريف أهل الأهواء والبدع الشيعة من الكوفيين قضاءَ علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وقد مر تخريجه عند أثر ابن عباس في مقدمة صحيح مسلم – وهو عن ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ لِي كِتَابًا، وَيُخْفِي عَنِّي، فَقَالَ: «وَلَدٌ نَاصِحٌ أَنَا أَخْتَارُ لَهُ الْأُمُورَ اخْتِيَارًا، وَأُخْفِي عَنْهُ»، قَالَ: فَدَعَا بِقَضَاءِ عَلِيٍّ، فَجَعَلَ يَكْتُبُ مِنْهُ أَشْيَاءَ، وَيَمُرُّ بِهِ الشَّيْءُ، فَيَقُولُ: «وَاللهِ مَا قَضَى بِهَذَا عَلِيٌّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَلَّ»

وفي الباب أثر آخر عن الأعمش.

لم أقف على كامل إسناده للحكم عليه.

منهاج السنة النبوية (1/ 60 – 61): (وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ يَقُولُ: أَدْرَكْتُ النَّاسَ، وَمَا يُسَمُّونَهُمْ إِلَّا الْكَذَّابِينَ، يَعْنِي أَصْحَابَ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ. الْأَعْمَشُ: وَلَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَذْكُرُوا هَذَا، فَإِنِّي لَا آمَنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّا أَصَبْنَا الْأَعْمَشَ مَعَ امْرَأَةٍ.) اهـ

ثم قال شيخ الإسلام عقبه بعد أن كان ذكره مع آثار أخرى قبله: (وَهَذِهِ آثَارٌ ثَابِتَةٌ رَوَاهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَطَّةَ فِي (الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى.) هُوَ وَغَيْرُهُ.) اهـ

قلت: ولم أقف على كامل إسناده للحكم عليه وأبو معاوية ثقة هو محمد بن خازم التميمى السعدى ، أبو معاوية الضرير الكوفى ، مولى بنى سعد بن زيد مناة بن تميم، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم فى حديث غيره، وقد رمى بالإرجاء كما في التقريب.

ومراد الأعمش بكلامه الرافضة من أصحاب المغيرة بن سعيد، قال الشيخ محمد بن رشاد بن سالم في تحقيقه منهاج السنة النبوية (1/ 61 هامش (1)): (هُوَ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْبَجَلِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ. كَانَ مَوْلًى لِخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيِّ، وَلَمَّا ادَّعَى النُّبُوَّةَ لِنَفْسِهِ قَتَلَهُ خَالِدٌ وَصَلَبَهُ وَأَحْرَقَهُ فِي حُدُودِ الْعِشْرِينَ وَمِائَةٍ. وَقَدْ وَصَفَ الذَّهَبِيُّ (مِيزَانَ الِاعْتِدَالِ 191/3) الْمُغِيرَةَ بِأَنَّهُ الرَّافِضِيُّ الْكَذَّابُ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي مِيزَانِ الِاعْتِدَالِ 191/3 – 192؛ الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ 157/1 – 158؛ الْإِسْفَرَايِينِيَّ، ص [0 – 9] 3؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، 146 – 148؛ الْمَقَالَاتِ 68/1 – 73، 75 – 76.) اهـ

6- أثر حماد بن سلمة (المتوفي سنة 167 هـ).

فعنه قال: «حَدَّثَنِي شَيْخٌ لَهُمْ تَابَ – يَعْنِي الرَّافِضَةَ – قَالَ: كُنَّا إِذَا اجْتَمَعْنَا، فَاسْتَحَسَنَّا شَيْئًا جَعَلْنَاهُ حَدِيثًا .

حسن، ويشهد له أثر ابن لهيعة.

أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 138 رقم 162): أنا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَزَّازُ بِالْبَصْرَةِ، نا يَزِيدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَلَّالُ، نا أَبُو عَوْفٍ الْبُزُورِيُّ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي شَيْخٌ، لَهُمْ – يَعْنِي الرَّافِضَةَ – تَابَ قَالَ: «كُنَّا إِذَا اجْتَمَعْنَا وَاسْتَحْسَنَّا شَيْئًا جَعَلْنَاهُ حَدِيثًا»

ووقع في مطبوعه (حماد بن ابي سلمة) وهذا تصحيف ووقع على الجادة في الموضوعات لابن الجوزي فقد اخرجه ابن الحوزي من طريقه في الموضوعات (1/ 39): أنبأَنَا أَبُو المعمر الْأَنْصَارِيّ قَالَ أنبأَنَا أَبُو مُحَمَّد السَّمرقَنْدِي قَالَ أنبأَنَا أَبُو بكر ابْن ثَابت الْخَطِيب قَالَ أنبأَنَا أَبُو الْحسن عَليّ بن أَحْمد بن إِبْرَاهِيم الْبَزَّاز قَالَ حَدثنَا يزِيد بن إِسْمَاعِيل الْخلال قَالَ حَدثنَا أَبُو عَوْف الْبزورِي قَالَ حَدثنَا عبد الله ابْن أبي أُميَّة قَالَ حَدثنِي حَمَّاد بن سَلمَة قَالَ حَدثنِي شيخ لَهُم يعْنى الرافضة قَالَ: كُنَّا إِذا اجْتَمَعنَا استحسنا شَيْئا جَعَلْنَاهُ حَدِيثا.

قلت: إسنادٌ حسن.

شيخ الخطيب البغدادي أبو الحسن علي بن أحمد بن إبراهيم البزاز صدوق، قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (13/ 240 ت 6118): (علي بْن أَحْمَد بْن إِبْرَاهِيم بْن غريب أَبُو الحسن البزاز سمع علي بْن حسان الدممي، وعبد اللَّه بْن مُحَمَّد بْن سعيد الاصطخري، وعلي بْن عُمَر الحربي، وعلي بْن مُحَمَّد بْن المريض العطار.

كتبنا عنه، وكان صحيح السماع ... كان هذا الشيخ غلام أَبِي جعفر العتيقي، وسافر مع أَبِي الحسن بْن العتيقي إِلَى مكة ومصر، وكان سماعه معه فِي كتابه: " سمعت، وعليّ الغلامُ ".

وقال لي: سمعت مع أَبِي الحسن ابْن العتيقي شيئا كثيرا بِبَغْدَادَ وبمصر، وسألته عَن مولده، فقال: فِي سنة تسع وسبعين وثلاث مائة.

ومات فِي سنة تسع وأربعين وأربع مائة.) اهـ

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (9/ 740 ت 325): (عليّ بن أحمد بن إبراهيم بن غريب البزاز، بغداديّ، سمع عليّ بن حسَّان الدِمميّ، وعليّ بن عمر الحربيّ، قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان صحيح السَّماع.) اهـ

قلت: فمثله صدوق.

ويزيد بن إسماعيل الخلال ثقة، قال الخطيب في تاريخ بغداد ت بشار (16/ 509 ت 7620): (يزيد بن إسماعيل بن عمر بن يزيد أبو بكر الخلال ... وكان ثقةً.) اهـ

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (7/ 751 ت 369): (يزيد بْن إِسْمَاعِيل، أَبُو بَكْر الخَلَّال ... قَالَ الخطيب: ثقة سكن البصرة.) اهـ

وأبو عوف البزروي ثقة، قال الخطيب في تاريخ بغداد ت بشار (11/ 563 ت 5343): (عبد الرحمن بن مرزوق بن عطية أبو عوف البزوري ... وكان ثقة، وقَالَ الدارقطني: لا بأس به.) اهـ

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (12/ 530 ت 205): (أَبُو عَوْفٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْزُوْقِ بنِ عَطِيَّةَ البَغْدَادِيُّ البُزُورِيُّ، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، الصَّادِقُ ... قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: لاَ بَأْسَ بِهِ.) اهـ

وعبد الله بن أبي أمية الظاهر أنه جاء منسوبا إلى أبي جده، وإنما هو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن أبي أمية الموصلي فإنه يروي عن سفيان الثوري وشريك القاضي وهما في طبقة حماد بن زيد الذي في هذا السند، قال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (5/ 100 ت 214): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي أمية المَوْصِليّ، أحد من عُني بالحديث، روى الكثير عَنْ: سُفْيَان الثَّوْرِيّ، وشريك القاضي.

رَوَى عَنْهُ: أحمد بْن عليّ السِّمسار، وغيره، فُقِدَ بطريق مَكَّةَ سنة ستٍّ ومائتين، رحمه اللَّه، ورخه يزيد بن محمد الأزدي.) اهـ

قلت: لم يذكر الذهبي في كلامه جرحا ولا تعديلا فيه، فهو مجهول الحال، لكن هذا أثر مقطوع ينقله عبد الله بن أبي أمية هذا عن حماد بن سلمة، فمثله حسن الإسناد، لأنه ليس من المرفوعات ولا الموقوفات، ومعلومٌ أنه يُتَساهَلُ في المقطوعات ما لا يُتَساهَل في المرفوعات والمقطوعات.

فالسند حسن إلى عبد الله بن أبي أمية وهو ممن عُنيَ بالحديث أي بروايته والإهتمام به، فنقله هذا الأثر المقطوع عن حماد يدل على صحته لأنه في علم الحديث وروايته، وابن أبي أمية هذا كثير الرواية عن سفيان وشريك وهذا كما قال الذهبي فهذا يدل على اهتمامه بعلم الحديث، وهذا ظاهر.

فالأثر حسن عن حماد بن سلمة، وهو أثرٌ مشهور عند المحدثين في كتب علم الحديث.

وقد أورد هذا الأثر السيوطي ومن بعده أحمد شاكر بلفظ (أَخْبَرَنِي شَيْخٌ مِنَ الرَّافِضَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْتَمِعُونَ عَلَى وَضْعِ الْأَحَادِيثِ).

قال السيوطي في تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 336): (وَرَوَى الْخَطِيبُ بِسَنَدِهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ. أَخْبَرَنِي شَيْخٌ مِنَ الرَّافِضَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْتَمِعُونَ عَلَى وَضْعِ الْأَحَادِيثِ.) اهـ

وقال أحمد شاكر في الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ط ابن الجوزي (ص: 199): (وقال حماد بن سلمة: " أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث ".) اهـ

وليس له أصل بهذا اللفظ، وقد مر تخريجه وعلى كل حال هو بمعناه.

ويشهد له أثرٌ صحيح عن عبد الله بن لَهِيعَة عن رجل من أهل البدع تائب من بدعته وهذا رجل كان من الرافضة وإن لم يصرح الأثر كما سيأتي بينه قبل تخريجه.
وهذا أثر ابن لهيعة وتخريجه:

7- أثر ابن لهيعة (المتوفي سنة 174 هـ).
وأثره هذا هو بشأن الرافضة، وإن لم يصرح به الأثر وذلك بدليل أن ابن لهيعة روى الأثر عن رجل من أهل البدع اعترف بعد توبته أنه وأصحابه كانوا يضعون الحديث والظاهر أن هذا المبتدع وأصحابه من الشيعة الرافضة لأن استحلال الكذ لم يفعله جماعات مجتمعة فيما بينها إلا الرافضة، أما في غير الرافضة فهو فعل أفراد لا جماعات في الغالب، ولا يقرهم أصحابهم على ذلك في الغالب!، أما الرافضة فقد شاع فيهم الكذب وتواتر واستفاض بكثرة حتى أنهم يقرون بعضهم بعضا على الكذب! في الرواية والشهادة! كما أفاد كلام الشافعي كما مر، بخلاف غيرهم من أهل البدع، ويحتمل أن يكون هذا المبتدع هو ذاته الذي حدث حماد بن سلمة في الأثر السابق.

وهذا الأثر ورد من قول عبد الله بن يزيد المقريء ولا يصح.
وورد من رواية ابن لهيعة عند محمد بن عبد الرحمن أبي الأسود عن المنذر بن الجهم قوله ومرة عن المنذر بن الجهم عن رجل من قوله، ولا يصح أيضا.
وإنما المحفوظ الصحيح هو من رواية أنه من رواية عبد الله بن يزيد المقريء وعبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن لهيعة عن رجل من أهل البدع قوله.
وورد بلفظين الأول: لفظ (رجل من أهل البدع) أو (رجل من أهل الأهواء) والثاني: لفظ (شيخا من الخوارج).
والصحيح اللفظ الأول بذكر (البدع) أو (الأهواء)، أما اللفظ الثاني بذكر (الخوارج) فشاذ لا يصح.
وهذا التخريج والبيان والله المستعان:

الذي من قول عبد الله بن يزيد المقريء وهو بلفظ (رجل من أهل البدع):
ضعيف.
أخرجه ابن حبان في مقدمة كتابه المجروحين تحقيق الشيخ المحدث أبو همام محمد بن علي الصومعي البيضاني ص 240 رقم 196 وهو في المجروحين بتحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي (2/ 78): سمعت عبد الله بن علي الجَبُّلي بجَبُل، يقول: سمعت محمد بن أحمد بن الجنيد الدقاق، يقول: سمعت عبد الله بن يزيد المقرىء، يقول عن رجل من أهل البدع رجع عن بدعه جعل يقول: انظروا هذا الحديث ممن تأخذون، فإنا إذا كنا رأينا رأيًا جعلنا له حديثًا.
ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (1/ 38): أَنبأَنَا أَبُو مَنْصُور بن جبرون عَن أبي مُحَمَّد الْجَوْهَرِي عَن الدَّارَقُطْنِيّ عَن أبي حَاتِم بن حبَان الْحَافِظ قَالَ: سَمِعت عبد الله بن عَليّ يَقُول: سَمِعت مُحَمَّد بن أَحْمد بن الْجُنَيْد يَقُول: سَمِعت عبد الله بن يزِيد المقري يَقُول عَن رجل من أهل الْبدع رَجَعَ عَن بدعته فَجعل يَقُول: انْظُرُوا هَذَا الحَدِيث مِمَّن تأخذونه فَإِنَّا كُنَّا إِذا رَأينَا رَأيا جعلنَا لَهُ حَدِيثا.

قلت: سنده ضعيف.
فيه عبد الله بن علي الجَبُّلي مجهول الحال لم أجد له ترجمة!، لكن جاء في أثناء إسناد حديثٍ ذكره ابنُ العديم أنه كان صالحًا حيث قال ابن العديم في بغية الطلب تاريخ حلب (3/ 1444 في ترجمة اسحاق بن ابراهيم الطرسوسي): (أخبرنا أبو الحسن بن المقير إذنا عن أبي الفضل محمد بن ناصر قال: أخبرنا أبو المفضل جعفر بن يحيى الحكاك المكي إجازة قال: أخبرنا أبو نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي قال: أخبرنا عبد الله بن علي بن أحمد الجبلي- وكان صالحا- قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد بن أحمد الوراق .. إلى آخر الإسناد.).
قلت: لكن هذا ليس فيه جرح ولا تعديل في باب الحديث، فهو مجهول الحال فقد روى عنه ابن حبان وهذا الذي في سند ابن العديم.
وقال الشيخ المحدث أبو همام محمد بن علي الصومعي البيضاني في تحقيقه مقدمة كتاب المجروحين لابن حبان ص 240 ح 196 هامش (2): (لم أعرفه) اهـ، والصواب أنه مجهول الحال.
ومحمد بن أحمد بن الجنيد الدقاق ثقة وهو أبو جعفر البغدادي، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (7/ 183 ت 1039): (محمد بن احمد بن الجنيد الدقاق أبو جعفر البغدادي روى عن الأسود بن عامر بن شاذان ويحيى بن اسحاق السالحيني ويحيى بن غيلان والوليد ابن القاسم ويونس بن محمد المؤدب وعمرو بن عاصم الكلابي وأبي عاصم النبيل كتبت عنه مع ابى وهو صدوق.) اهـ، وترجمه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (2/ 111 ت 83) ونقل قول ابن أبي حاتم الرازي فيه: (صدوق) ونقل عن غيره أنه ثقة، ونقل الذهبي قول ابن أبي حاتم أيضا في تاريخ الإسلام ت بشار (6/ 391 ت 377).
فمثله ثقة.
وعبد الله بن يزيد المقرئ هو أبو عبد الرحمن القرشي ثقة فاضل كما في التقريب.

وورد من قول ابن لهيعة من قوله بلفظين هما: اللفظ الأول (رجل من أهل البدع) وفي لفظ (رجل من أهل الأهواء) وهو صحيح، واللفظ الثاني (شيخا من الخوارج) وهو ضعيف لشذوذه:

أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله تحقيق أبي جابر عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري (5/ 62 - 63 رقم 1387): حدثنا عمر بن إبراهيم إملاءً، ثنا عبد العزيز بن جعفرالجريري ببغداد، ثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول، ثنا أبي ثنا أبو عبد الرحمن المقري، قال: سمعت ابن لهيعة يذكر أنه سمع رجلًا من أهل البدع رجع عن بدعته، فجعل يقول: أنظروا هذا الحديث عمن تأخذونه، فإنا كنا إذا رأينا رأيًا جعلناه حديثًا.
ومن هذه الطريق أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص: 123): أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَضْلِ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْهَرَوِيُّ، نا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرٍ الْجريريُّ , بِبَغْدَادَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ بُهْلُولٍ، ثنا أَبِي، ثنا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئُ , قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ لَهِيعَةَ , يَذْكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ رَجَعَ عَنْ بِدْعَتِهِ , فَجَعَلَ يَقُولُ: «انْظُرُوا هَذَا الْحَدِيثَ عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ , فَإِنَّا كُنَّا إِذَا رَأَيْنَا رَأْيًا جَعَلْنَاهُ حَدِيثًا»

وسنده صحيح.
رجاله ثقات.
عمر بن إبراهيم في ذم الكلام هو ذاته أَبُو الْفَضْلِ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْهَرَوِيُّ الذي في الكفاية، وهو ثقة، قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (13/ 146 ت 5995): (عُمَر بْن إِبْرَاهِيم بْن إِسْمَاعِيل بْن مُحَمَّد

بْن أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه أَبُو الفضل بْن أَبِي سعد الزاهد من أهل هراة ... كتبنا عنه، وكان ثقة.) اهـ، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (17/ 448 ت 301): (الحَافِظُ، القُدْوَةُ ... وَكَانَ مُقَدَّماً فِي العِلْمِ وَالعَمَلِ وَالزُّهْدِ وَالوَرَعِ ... وَكَانَ مُحَدِّثَ هَرَاةَ وَشَيْخَهَا.) اهـ

وعبد العزيز بن جعفر الجريري هذا تصحف لقبه والصواب أنه الخرقي فقد ذكره الخطيب البغدادي عبد العزيز بن جعفر الخرقي في من روى عنهم أبو الفضل عمر بن إبراهيم الهروي في ترجمة الهروي هذا في تاريخ بغداد ت بشار (13/ 146 ت 5995)، وهو ثقة، قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (12/ 235 ت 5587): (عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن عبد الحميد ويقال: ابن حمدي أبو القاسم الخرقي ... أَخْبَرَنَا محمد بن عمر بن بكير، قال: أَخْبَرَنَا أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن عبد الحميد البزاز شيخ ثقة أَخْبَرَنِي أحمد بن علي ابْن التوزي، قال: أَخْبَرَنَا محمد بن أبي الفوارس، قال: كان عبد العزيز بن جعفر الخرقي شيخا ثقة، حسن الحديث أَخْبَرَنَا العتيقي، قال: سنة خمس وسبعين وثلاث مائة فيها توفي أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر الخرقي في سكة غزوان، في شهر ربيع الآخر، وكان ثقة أمينًا.) اهـ، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (8/ 415 ت 202): (وثقه ابن أبي الفوارس.) اهـ

وأحمد بن إسحاق بن بهلول ثقة، قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (5/ 51 ت 1903): (أَحْمَد بْن إِسْحَاق بْن البهلول بْن حسان بْن سنان أَبُو جعفر التنوخي أنباري الأصل
ولي قضاء مدينة المنصور عشرين سنة، وَحَدَّثَ حديثا كثيرا ... وَكَانَ ثِقَةً.) اهـ

وأبوه إسحاق بن بهلول ثقة، قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (7/ 390 ت 3343): (وكان ثقة.) اهـ، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (12/ 489 ت 178): (إِسْحَاقُ بنُ بُهْلُوْلِ بنِ حَسَّان أَبُو يَعْقُوْبَ الأَنْبَارِيُّ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، العَلاَّمَةُ، أَبُو يَعْقُوْبَ، التَّنوخِيُّ، الأَنْبَارِيُّ ... وَكَانَ أَحَدَ أَوْعِيَةِ العِلْمِ ... قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيْبُ: صَنَّفَ كِتَاباً فِي القِرَاءاتِ، وَصَنَّفَ (المُسْنَدَ) ، وَصَنَّفَ كِتَاباً فِي الفِقْهِ، وَلَهُ مَذَاهِبُ اخْتَارَهَا، يَعْنِي: أَنَّهُ يَجتهدُ وَلاَ يُقَلِّدُ أَحَداً إِلَى أَنْ قَالَ: وَكَانَ ثِقَةً.) اهـ

ومر أن عبد الله بن يزيد المقريء هو أبو عبد الرحمن القرشي ثقة.

وابن لهيعة صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ولا يضره ذلك فإن رواية عبد الله بن يزيد المقريء قبل اختلاطه، قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (5/ 377 – 378 ت 648): (وقال عبد الغني ابن سعيد الأزدي إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح بن المبارك وابن وهب والمقري وذكر الساجي وغيره مثله.) اهـ، وهو ما ذهب إليه الألباني أنظر كتاب محدّث العصر الإمام الألباني كما عرفته لتلميذه عصام بن موسى بن هادي (ص 78 / ط. دار الصدّيق) وأنظر ترجمة ابن لهيعة في التقريب.

وهو مدلس أيضا، ذكره الحافظ في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين في كتابه طبقات المدلسين (ص: 54 ت 140) فلا يُقبَل حديثه حتى يصرح بالتحديث.

لكنه صرح بالسماع فلا يضر تدليسه.

والهروي أبو الفضل في إسناد الخطيب مرت ترجمته وليس هو الهروي أبو إسماعيل صاحب ذم الكلام وأهله فإنه أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (المتوفى: 481هـ)، فتنبه.

وله طريق آخر:

أخرجه ابن عدي في مقدمة كتابه الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 255): حَدَّثَنَا عَبد الرَّحْمَنِ بْنُ عَبد الْمُؤْمِنِ أَنْبَأَنَا ابْنُ الْمُقْرِئِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَال لِي ابْنُ لَهِيعَة: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ قَدْ رَجَعَ عَنْ رَأْيِهِ قَالَ: انْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ هَذَا الْحَدِيثَ فَإِنَّا كُنَّا إِذَا رَأَيْنَا رَأْيًا جَعَلْنَاهُ حَدِيثًا.

قلت: إسناده صحيح.

عبد الرحمن بن عبد المؤمن ثقة، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (14/ 222 – 223 ت 125): (المُهَلَّبِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ المُؤْمِنِ بنِ خَالِدٍ، الإِمَامُ، الحَافِظُ المُفِيْدُ الثَّبْت، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ المُؤْمِنِ بنِ خَالِدٍ المُهَلَّبِيّ الأَزْدِيّ الجُرْجَانِيّ، عَالِم جُرْجَان ... وَقَالَ ابْنُ مَاكُوْلاَ: كَانَ ثِقَةً، يَعْرِفُ الحَدِيْث.) اه

وابن المقريء هو محمد بن عبد الله بن يزيد المقريء وهو ثقة كما في التقريب، وأبوه عبد الله بن يزيد المقريء مر أنه ثقة، ومر أن روايته عن ابن لهيعة صحيحة قبل اختلاط ابن لهيعة، ومر أن ابن لهيعة صدوق.

وهو مدلس كما مر لكنه صرح بالسماع فلا يضر.

وله طريق آخر:

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (9/ 39): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثَنَا أَبُو يَحْيَى الرَّازِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثنا ابْنُ لَهِيعَةَ، قَالَ: " كَانَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى التَّوْبَةَ، فَقَالَ لَنَا: انْظُرُوا هَذَا الْحَدِيثَ مِمَّنْ تَأْخُذُونَهُ؟ أَوْ كَيْفَ تَأْخُذُونَهُ؟ فَإِنَّا كُلَّمَا رَأَيْنَا رَأْيًا جَعَلْنَاهُ حَدِيثًا "

ومن طريقه أخرجه ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان (1/ 10 – 11): (وقد حكى القاضي عبد الله بن عيسى بن لهيعة عن شيخ من الخوراج انه سمعه يقول بعد ما تاب ان هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فانا كنا إذا هوينا أمرا صيرنا حديثا حدث بها عبد الرحمن بن مهدي الامام عن ابن لهيعة فهي من قديم حديثه الصحيح أنبأ بذلك إبراهيم بن داود شفاها انا إبراهيم بن علي انا أبو الفرج بن الصيقل انا محمد بن محمد كتابة انا الحسن بن أحمد انا أبو نعيم ثنا أحمد بن إسحاق ثنا عبد الرحمن بن عمر ثنا بن مهدي بها.) اه

قلت: إلا أن ابن حجر جعله من قول شيخ من الخوارج وهذا ليس في هذا الطريق بل الذي في هذا الطريق أنه من قول رجل من أصحاب الأهواء، فتنبه.

وسقط من سنده في لسان الميزان (أبو يحيى الرازي)!.

قلت: سنده ضعيف يشهد له ما مر من طرق.

فيه تدليس ابن لهيعة كما مر لكن يشهد له تصرحه بالتحديث في الطرق السابقة.

ولا يضر اختلاط ابن لهيعة فعبد الرحمن بن مهدي حدث عنه قبل اختلاطه كما مر.

عبد الرحمن بن مهدي ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المدينى: ما رأيت أعلم منه كما في التقريب.

وعبد الرحمن بن عمر ثقة، وهو عبد الرحمن بن عمر بن يزيد بن كثير الزهرى، أبو الحسن الأصبهانى الأزرق، لقبه رسته، ثقة له غرائب وتصانيف كما في التقريب، وفي الكاشف للذهبي: (ثقة) اه.

وأبو يحيى الرازي ثقة، وهو عبد الرحمن بن محمد بن سلم أبو يحيى الرازي الأصبهاني.، قال أبو الطيب نايف في إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص: 356 – 357 ت 537): (قال أبو الشيخ: كان من محدثي أصبهان، وكان مقبول القول، وإمام مسجد الجامع. وقال الذهبي: الحافظ الكبير كان من الثقات. وقال

أيضا: الحافظ المجود العلامة المفسر إمام جامع أصبهان، كان من أوعية العلم، صنف المسند والتفسير وغير ذلك. وقال الهيثمي: لم أعرف. وقال الألباني: ثقة.

مات سنة إحدى وتسعين ومائتين.

– طبقات أصبهان (3/ 530)، أخبار أصبهان (2/ 112)، تذكرة الحفاظ (2/ 690 – 691)، النبلاء (13/ 530)، الوافي بالوفيات (18/ 227)، النجوم الزاهرة (3/ 133)، طبقات المفسرين للداودي (288)، المجمع (4/ 333)، الصحيحة (7/ 3160).

قلت: (ثقة مكثر).) اهـ

وأحمد بن إسحاق هو أحمد بن بُندار بن إسحاق وهو ثقة، قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان (1/ 187 – 188 ت 215): (أَحْمَدُ بْنُ بُنْدَارِ بْنِ إِسْحَاقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّعَارُ تُوُفِّيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، ثِقَةٌ، وَأَنَا كُنْتُ غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ أَيَّامَ وَفَاتِهِ، كَانَ ظَاهِرِيَّ الْمَذْهَبِ، يَرْوِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدَانَ، وَعُبَيْدٍ الْغَزَّالِ، وَعُمَرَ بْنِ مِرْدَاسٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّاءَ، وَالْخُزَاعِيِّ، وَجَدِّي مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، وَابْنِ أَبِي عَاصِمٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ الرَّازِيِّ، سَمِعَ كُتُبَ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ مِنْهُ، وَدَرَسَ عَلَيْهِ الْمَذَاهِبَ، وَبِمَذْهَبِهِ تَمَذْهَبَ.) اهـ، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (16/ 61 – 62 ت 42): (الشَّعَّارُ أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بنُ بُنْدَارَ بنِ إِسْحَاقَ، الإِمَامُ، الفَقِيْهُ، البَارِعُ، المُحَدِّثُ، مُسْنِدُ أَصْبَهَانَ، أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بنُ بُنْدَار بن إِسْحَاقَ الأَصْبَهَانِيُّ الشَّعَّارُ الظَّاهِرِيُّ ... قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: درسَ المَذْهَبَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بنِ أَبِي عَاصِمٍ، وَسَمِعَ كُتُبَهُ، وَكَانَ ثِقَةً، ظَاهِرِيَّ المَذْهَبِ ... تُوُفِّيَ فِي ذِي القَعْدَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ عَنْ نَيِّفٍ وَتِسْعِيْنَ سَنَةً.) اهـ وانظر تاريخ الإسلام للذهبي ت بشار (8/ 132 ت 283).

وللأثر طريق آخر ضعيف لكن بلفظ (رجل من أهل الأهواء) من رواية ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن أبي الأسود عن المنذر بن الجهم من قوله، ولا يصح:

أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص: 128): وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبٍ , قَالَ: أنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَمِيرَوَيْهِ الْهَرَوِيُّ , قَالَ: أنا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ، ثنا ابْنُ عَمَّارٍ، ثنا الْمُعَافَى , عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ , عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ , قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُنْذِرُ بْنُ الْجَهْمِ وَكَانَ قَدْ دَخَلَ فِي الْأَهْوَاءِ ثُمَّ نَزَعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَنْكَرَهُ , وَكَانَ لَمَّا نَزَعَ يَقُولُ: «أُحَذِّرُكُمْ أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ , فَإِنَّا وَاللَّهِ كُنَّا نَحْتَسِبُ الْخَيْرَ فِي أَنْ نَرْوِيَ لَكُمْ مَا يُضِلُّكُمْ» وَأَمَّا مَنْ رَأَى أَنْ يَرْوِيَ عَنْ سَائِرِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ

قلت: موضوع.

أحمد بن محمد بن غالب هو الباهلي المعروف بـ(غُلام خليل) كذاب قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (13/ 283 ت 136): (وَكَانَ لَهُ جَلاَلَةٌ عَجِيْبَةٌ، وَصَوْلَةٌ مَهِيْبَةٌ، وَأَمْرٌ بِالمَعْرُوفِ، وَاتِّبَاعٌ كَثِيْرٌ، وَصِحَّةُ مُعْتَقَدٍ، إِلاَّ أَنَّهُ يَرْوِي الكَذِبَ الفَاحِشَ، وَيَرَى وَضْعَ الحَدِيْثِ.) اهـ، ونقل الذهبي هناك تكذيب الأئمة له، وقال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 322 ت 38): (قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ بَاطِلٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ وَبِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ، وَغُلامُ الْخَلِيلِ أَحَادِيثُهُ مَنَاكِيرُ لا تُحْصَى كَثْرَةً، وَهو بين الأمر في الضعفاء.) اهـ، وقال الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون ت 58): (متروك) اهـ.، وانظر لسان الميزان ت أبي غدة (1/ 617 ت 767).

وابن لهيعة صدوق اختلط بعد احتراق، كتبه كما مر.

وهو مدلس أيضا كما مر وقد عنعن!.
ولا يُدرى أحدث المعافى عنه بعد اختلاطه أم قبله.
وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن الأسدي المدني، ثقة قال الحاف في تقريب التهذيب (ص: 493 ت 6085): (محمد ابن عبد الرحمن ابن نوفل ابن خويلد ابن أسد ابن عبد العزى الأسدي أبو الأسود المدني يتيم عروة ثقة من السادسة مات سنة بضع وثلاثين.) اهـ يعني مات سنة بضعة وثلاثين ومائة.
والمنذر بن الجهم قائل الأثر الظاهر أنه الأسلمي، مجهول الحال، ذكره البخاري في التاريخ الكبير للبخاري (7/ 358 ت 1545 إلا أن البخاري قال: (بن أبي الجهم)!) حيث قال البخاري: (مُنذر بن أبي الجَهم (1) ، الأَسلَمِيُّ، عَنْ عُمَر بْن خَلدَة، رَوَى عَنه: مُوسى بن عُبَيدة.) اهـ
والصواب أنه منذر بن الجهم فقد أثبته هكذا على الجادة الشيخ محمود بن محمد بن خليل في تحقيقه التاريخ الكبير للبخاري في متن الكتاب (7/ 358 هامش (1)) ثم قال الشيخ محمود بن حمد بن خليل: (في النسخة الخطيَّة: "منذر بن أَبي الجهم"، وأثبتناه عن: مصنف ابن أَبي شيبة" 15265 و25395، و"الجرح والتعديل" 8/ (1103) ، و"بيان خطأ البخاري" 542، و"الثقات" 7959، و"تاريخ دمشق" 293/62، و"تهذيب الكمال" 467/7.) اهـ
فالصواب أنه المنذر بن الجهم الأسلمي لا بن أبي الجهم، وليس في المصادر التي ذكرها جرحت ولا تعديلا!، وما نقله عن الثقات لابن حبان إنما هو من ترجمة زِيَاد بن سوقة وليس المنذر بن الجهم.
لكن الصواب ترك المتن كما هو والتعليق عليه في الهامش لأنه من خطأ البخاري فهو لفظه وليس خطأ الناسخ كي نغيره فتنبه.
قلت: فهو مجهول الحال لرواية محمد بن عبد الرحمن أبي الأسود عنه في هذا الإسناد وموسى بن عبيدة في كلام البخاري الآنف الذكر.
ويؤيد كونه الأسلمي الذي في تاريخ الكبر للبخاري أنه ورد في سند طريق آخر ضعيف أنه منذر بن جهم الأسلمي، أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (2/ 32): نا أبو زرعة نا عمران بن هارون عن ابن لهيعة به، وسيأتي بيان ضعفه بعد قليل.
لكن السند إليه ضعيف من أجل اختلاط ابن لهيعة وتدليسه.
والمعافى هو ابن سليمان صدوق كما في التقريب.
ومحمد بن عبد الله بن خميرويه الهروي ثقة قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (16/ 311 ت 219): (الشَّيْخُ، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ .... وَثَّقَهُ أَبُو بَكْرٍ السَّمْعَانِيُّ.) اهـ ونحوه في تاريخ الإسلام للذهبي ت بشار (8/ 380 ت 74).
والحسين بن إدريس ثقة قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (14/ 113 - 114 ت 57): (الحُسَيْنُ بنُ إِدْرِيْسَ بنِ مُبَارَكِ بنِ الهَيْثَمِ الأَنْصَارِيُّ، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، الثِّقَةُ، الرَّحَّالُ، أَبُو عَلِيٍّ الأَنْصَارِيُّ الهَرَوِيُّ، كَانَ صَاحِبَ حَدِيْثٍ وَفهْمٍ.) اهـ ورد على أبي حاتم في غمزه له بسبب بواطيل رواها، وإنما الحمل فيها ليس عليه بل على خَالِدِ بنِ هَيَّاجِ بنِ بِسْطَامٍ كما أفاد الذهبي هناك.
وابن عمار ثقة هو محمد بن عبد الله بن عمار بن سوادة الأزديُّ الغامديُّ، أبو جعفر البغداديّ، المخرميُّ، نزيل الموصل، قال النَّسائيّ: (ثقة، صاحب حديث.) أنظر تاريخ الإسلام للذهبي ت بشار (5/ 1231 ت 445) وقال يعقوب بن سُفيان في المعرفة والتاريخ (2/ 452): (ثقةٌ.)، وقال الذهبي في ديوان الضعفاء (ص: 359 ت 807): (محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: ثقة، أساء أبو يعلى الثناء عليه.) اهـ

ومن طريق آخر ضعيف عن ابن لهيعة به أحرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 246): حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ، حَدَّثَنا مُحَمد بْنُ خَلَفٍ، حَدَّثَنا عَبد اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنا ابْنُ لَهِيعَة، عَنْ مُحَمد بْنِ عَبد الرَّحْمَنِ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَهْمِ، وَكَانَ قَدْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الأَهْوَاءِ ثُمَّ رَجَعَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اتَّقُوا اللَّهَ وَانْظُرُوا عَمَّن تَأْخُذُونَ هَذَا الْعِلْمَ، فَإِنَّا كُنَّا نَنْوِي الأَجْرَ فِي أَنْ نَرْوِي لكم ما نضلكم به.

ومن طريقه أخرجه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص: 56): أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَافِظَ بِبَغْدَادَ أَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعَدَةَ الإِسْمَاعِيلِيُّ أَنا حَمْزَةُ بْنُ يُوسُفَ الْحَافِظُ أَنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ الْقَطَّانُ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُف ثَنَا بن لَهِيعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي الأَسْوَدِ عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجُهَنِيِّ وَكَانَ قَدْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الأَهْوَاءِ ثُمَّ رَجَعَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ اتَّقُوا اللَّهَ وَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ هَذَا الْعِلْمَ فَإِنَّا كُنَّا نَنْوِي الآخَرَ أَنْ نَرْوِي لَكُمْ مَا يُضِلُّكُمْ.

ووقع عند السمعاني (بن أبي الأسود) وهو تحريف صوابه (أبي الأسود) كما في طريق الخطيب وابن عدي وكما في ترجمة محمد بن عبد الرحمن.

قلت: وهذا سند ضعيف فيه ابن لهيعة صدوق اختلط بعد احتراق كتبه، وهو مدلس وقد عنعن كما مر.

ولا يُدرى أحدث عبد الله بن يوسف عنه بعد اختلاطه أم قبله.

ومحمد بن خلف هو محمد بن خلف بن المرزبان، أبو بكر، صدوق فيه ضعف، قال الدارقطني: إخباري، لَيّن. كما في سؤالات السهمي ت 59، ونقله الذهبي عنه في ميزان الاعتدال (3/ 538 ت 7491) وقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (3/ 128 ت 748): (وكان أخباريا مصنفا، حسن التأليف.) اهـ، ونقل الحافظ قولهما في لسان الميزان ت أبي غدة (7/ 120ت 6756)، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (14/ 264 ت 171) (وكَانَ صَدُوْقاً.) اهـ، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (7/ 148 ت 438): (كَانَ إمامًا إخباريًا مصنّفًا صدوقًا.) اهـ

فمثله صدوق فيه ضعف.

ومحمد بن أحمد بن حماد، هو الدولابي صدوق، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (14/ 310 ت 201): (الإِمَامُ، الحَافِظُ البَارِعُ ... قَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: يَتَكَلَّمُوْنَ فِيْهِ، وَمَا يُتَبَيَّنُ مِنْ أَمره إِلاَّ خَيْر.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: هُوَ مُتَّهم فِيْمَا يَقُوْله فِي نُعَيْم بن حَمَّادٍ لصلاَبتِهِ فِي أَهْلِ الرَّأْي.

وَقَالَ ابْنُ يُوْنُسَ: كَانَ أَبُو بِشْرٍ مِنْ أَهْلِ الصَّنْعَة، وَكَانَ يُضعَّف.) اهـ

وعبد الله بن يوسف هو التنيسي ثقة متقن من أثبت الناس فى الموطأ كما في التقريب.

وللأثر طريق آخر ضعيف بلفظ (رجل من أهل البدع) من رواية ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن أبي الأسود عن المنذر بن الجهم عن رجل! من قوله ولا يصح:

أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (2/ 32): نا أبو زرعة نا عمران بن هارون الرملي نا ابن لهيعة حدثني أبو الاسود عن منذر بن جهم الأسلمي قال كان رجل منا في الأهواء زمانا ثم صار بعد إلى أمر الجماعة فقال لنا أنشدكم الله أن تسمعوا من أصحاب الأهواء فإنا والله كنا نروى لكم الباطل ونحتسب الخير في ضلالتكم.

قلت: وهذا ضعيف ابن لهيعة صدوق اختلط بعد احتراق كتبه كما مر.

وهو مدلس كما مر، وتصريحه بالتحديث هنا ليس بشيء فإنه من رواية عمران بن هارون الرملي وهو مع كونه صدوق يخطيء ويخالف كما سيأتي بيانه، فهذا من خطأ عمران بن هارون الرملي.
وعمرو بن هارون الرملي هو أبو موسى الصوفي صدوق يخطيء، قال أبو زرعة: (صدوق)، وقال ابن يونس: (في حديثه لين، ويعرف بالصوفي.) اهـ، أنظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 307 ت 1704)، وميزان الاعتدال للذهبي (3/ 244 ت 6318) وتاريخ الإسلام للذهبي ت بشار (5/ 649 ت 313)، وقال ابن حبان في الثقات (8/ 498 ت 14650): (يخطىء وَيُخَالف) اهـ
فمثله صدوق يخيطيء.
ولا يُدرى أحدث عمران بن هارون الرملي عنه بعد اختلاطه أم قبله.

وورد عن ابن لهيعة بلفظ (شيخا من الخوارج) ولا يصح بهذه الزيادة الشاذة المنكرة المتن:

أخرجه الفريابي في الفوائد رقم 25: حَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ الْفَرَجِ الْكَشِّيُّ، بِكَشٍّ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، ثُمَّ حَدَّثَنِي أَبُو نُعَيْمٍ الْحَلَبِيُّ بِحَلَبَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ، ثُمَّ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ الْبَهْلُولِ الْأَنْبَارِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ قَالَ: سَمِعْتُ شَيْخًا مِنَ الْخَوَارِجِ تَابَ وَرَجَعَ وَهُوَ يَقُولُ: «إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ، فَإِنَّا كُنَّا إِذَا هَوَيْنَا أَمْرًا صَيَّرْنَاهُ حَدِيثًا»

قلت: صحيح دون زيادة (من الخوارج) فإنها زيادة شاذة مخالفة للمحفوظ، ولفظها منكر.
يُوسُفُ بْنُ الْفَرَجِ الْكَشِّيُّ مجهول العين لم أجد من ترجمه، لكنه توبع تابعه عليه في ذات الإسناد أبو نعيم الحلبي وإسحاق بن البهلول به.
وأبو نعيم الحلبي هو عبيد بن هشام الحلبى، أبو نعيم القلانسى (جرجانى الأصل)، صدوق، تغير فى آخر عمره فتلقن كما في التقريب، قلت لكن لا يضر تغيره وتلقنه فقد توبع عليه في ذات السند، تابعه إسحاق بن البهلول وهو ثقة كما مر، ويوسف الكشي وهو مجهول العين كما مر.
وباقي رجاله ثقات مر الكلام عليهم.

ومن طريق أبي نعيم الحلبي عبيد بن هشام، أخرجه الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل (ص: 53): سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ حَسَّانَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْفَقِيهَ يَقُولُ حدثنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ قَالَ حدثنا أَبُو نُعَيْمٍ الْحَلَبِيُّ قَالَ حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيعَةَ قَالَ سَمِعْتُ شَيْخًا مِنَ الْخَوَارِجِ تَابَ وَرَجَعَ وَهُوَ يَقُولُ إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ فَإِنَّا كُنَّا إِذَا هَوَيْنَا أَمْرًا صَيَّرْنَاهُ حَدِيثًا.
ومن طريقه أحرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 137 ت 161): أنا عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْمُعَدَّلِ، أنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُخَرِّمِيُّ، نا أَبُو بَكْرٍ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفِيرْيَابِيُّ، نا يُوسُفُ بْنُ الْفَرَجِ، بِكِسٍّ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ، ثُمَّ حَدَّثَنِي أَبُو نُعَيْمٍ الْحَلَبِيُّ، بِحَلَبَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ، ثُمَّ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ بُهْلُولٍ الْأَنْبَارِيُّ قَالُوا جَمِيعًا: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، نا ابْنُ لَهِيعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ شَيْخًا مِنَ الْخَوَارِجِ تَابَ وَرَجَعَ وَهُوَ يَقُولُ: «إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ، فَإِنَّا كُنَّا إِذَا هَوِينَا أَمْرًا صَيَّرْنَاهُ حَدِيثًا»

قلت: هذا من طريق أبي نعيم الحلبي ولفظه شاذ.

أبو الوليد حسان بن محمد الفقيه ثقة قال أبو الطيب نايف في الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (1/ 397 ت 269): (حسان بن محمَّد بن أحمد بن هارون بن حسان بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأكبر بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، أبو الوليد، القُرَشِي، الأُمَوِي، النَّيسَابُوري، الفقيه الشافعي.

... وقال الخليلي: ثقة إمام، صنف على كتاب مسلم، أثنى عليه الحاكم، وكان إسناده متقاربًا، لكنه في نفسه ثقة عالم. وقال السمعاني: كان إمام عصره، وفقيه خراسان، تفقه على أبي العباس، ورجع إلى خراسان، واجتمع عليه الناس والفقهاء، ونشر العلم، ودرس الفقه. وقال رشيد الدين العطار: كان إمام عصره، وفقيه خراسان في وقته، عارفًا بالحديث. وقال الذهبي: الإمام الأوحد، الحافظ المفتي، شيخ خراسان، ولقد كان من أركان الدين ... وقال الألباني: الحافظ الفقيه، أحد الأعلام، له ترجمة في "تذكرة الحفاظ" ... قلت: [ثقة حافظ فقيه زاهد].

"المستدرك" (1/ 190/ 398)، "المعرفة" (216، 398)، "مختصر تاريخ نيسابور" (42/ ب)، "الإرشاد" (3/ 842)، "الأنساب" (4/ 449)، "المنتظم" (4/ 128)، "نزهة الناظر" (25)، "طبقات علماء الحديث" (3/ 89)، "تذكرة الحفاظ" (3/ 895)، "النبلاء" (15/ 492)، "تاريخ الإسلام" (25/ 417)، "العبر" (2/ 85)، "الإعلام" (1/ 240)، "الإشارة" (173)، "طبقات السبكي" (3/ 226)، "البداية" (15/ 244)، "طبقات ابن كثير" (1/ 246)، "العقد المذهب" (74)، "طبقات ابن قاضي شهبة" (1/ 126)، "النجوم الزاهرة" (3/ 325)، "طبقات الحفاظ" (832)، "الشذرات" (4/ 257)، "الإرواء" (6/ 113/ 1668).) اهـ

والحسن بن سفيان ثقة، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (14/ 157 ت 92): (الحَسَنُ بنُ سُفْيَانَ بنِ عَامِرِ بنِ عَبْدِ العَزِيْزِ الشَّيْبَانِيُّ، ابْنِ النُّعْمَانِ بنِ عَطَاءٍ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، أَبُو العَبَّاسِ الشَّيْبَانِيُّ، الخُرَاسَانِيُّ، النَّسَوِيُّ، صَاحِبُ (المُسْنَدِ) .) اهـ

وابو نعيم الحلبي مر أنه عبيد هشام، صدوق، تغير فى آخر عمره فتلقن كما في التقريب.

فأبو نعيم الحلبي هو من ذكره بلفظ شيخا من الخوارج.

ولعله أيضا من رواية يوسف بن الفرج الكشي المجهول العين بلفظ شيخا من الخوارج.

فإن لفظ إسحاق بن بهلول مر من رواية ابنه أحمد عنه في ذم الكلام للهروي والكفاية للخطيب، وليس فيه ذكر الخوارج وإنما بلفظ (رجلًا من أهل البدع)

وبهذا يتبين أن الفريابي في الرواية السابقة جمع بين لفظيه وعزاها لثلاثتهم وإنما هو بلفظ واحد او اثنين منهم أما رواية إسحاق بن بهلول فليست باللفظ الذي ذكره الفريابي بذكر الخوارج بل بذكر البدع كما مر من رواية ابنه أحمد عنه في ذم الكلام للهروي والكفاية للخطيب.

فهي رواية شاذة بزيادة (من الخوارج) وإنما المحفوظ الصحيح فيه بلفظ (من أهل البدع) أو (من أهل الأهواء) كما مر تخريجه.

ومن طريق أبي نعيم الحلبي عبيد بن هشام أيضا أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص: 415 – 416): حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُشَمِيُّ، مِنْ وَلَدِ مَالِكِ بْنِ جُشَمٍ، ثَنَا عُبَيْدُ بْنُ هِشَامٍ، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، قَالَ: قَالَ لِي رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ: «إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَنْ مَنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ، إِنَّا كُنَّا إِذَا هَوَيْنَا أَمْرًا جَعَلْنَا فِي حَدِيثٍ».

قلت: وسنده ضعيف منكر مخالف للمحفوظ في طرقه السابقة فإن المحفوظ فيه أنه عن ابن لهيعة لا عن عبد الكريم!.

فيه الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُشَمِيُّ الذي وصفه الرامهرمزي في السند بقوله: (مِنْ وَلَدِ مَالِكِ بْنِ جُشَمٍ)، مجهول العين لم يترجم له أحد!.

وفيه عبيد بن هشام هو أبو نعيم الحلبي وقد مر أنه صدوق تغير في آخر عمره فتلقن، فلو صح السند إليه فهذا يدل على أنه لم يضبطه لتغير حفظه، فمرة جعله من رواية ابن لهيعة ومرة من رواية عبد الكريم!.

وباقي رجاله ثقات،عبيد الله بن عمرو هو الرقي ثقة فقيه ربما وهم كما في التقريب، وعبد الكريم هو عبد الكريم بن مالك الجزري، ثقة متقن كما في التقريب.

فالخلاصة: أن المحفوظ الصحيح هو من رواية أنه من رواية عبد الله بن يزيد المقريء وعبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن لهيعة عن رجل من أهل البدع قول بلفظ (رجل من أهل البدع) أو (رجل من أهل الأهواء).

أما اللفظ الثاني بذكر (الخوارج) فشاذ لا يصح.

وخرجه باختصار وسكت عنه الشيخ المحدث أبو همام محمد بن علي الصومعي البيضاني في تحقيقه مقدمة كتاب المجروحين لابن حبان ص 240 ح 196.

ولم يذكر طريق محمد بن عبد الرحمن أبي الأسود عن ابن لهيعة به وبعض الطرق السابقة.

وبهذا يتضح بطلان زعم من زعم أن الخوارج يكذبون في الحديث، فقد قال الإمام أبوداود – كما في " سؤلات الآجري " (2/ 117) –: " ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ".

وأقره ابن حجر في " هدي الساري " (ص 432، 433).

واعترض على ذلك بقول ابن لهيعة: " سمعت شيخاً من الخوارج تاب، ورجع، وهو يقول: إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً ".

وممن اعترض ابن حجر في " تهذيب التهذيب " (4/ 398) بعد ذكره لأثر ابن لهيعة، قال: " وأما قول أبي داود: أن الخوارج أصح أهل الأهواء حديثاً، ليس على إطلاقه ".

وأقره السخاوي في هامش " فتح\ المغيث " (2/ 61 – حاشية) بعد أن ذكر هذا الأثر، قال: " وحينئذ فقول أبي داود: " ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج "، ليس على إطلاقه، كما أفاده شيخنا ".

قلت: ولا حجة في ذلك؛ لأن هذا الأثر ضعيف شاذ منكر المتن بهذا اللفظ كما مر بيانه.

وقد قال شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية (1/ 67 – 68): (وَالْبِدَعُ مُتَنَوِّعَةٌ، فَالْخَوَارِجُ مَعَ أَنَّهُمْ مَارِقُونَ يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِقِتَالِهِمْ، وَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ، وَعُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى قِتَالِهِمْ، وَصَحَّ فِيهِمُ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِنْ عَشَرَةِ أَوْجُهٍ رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ رَوَى الْبُخَارِيُّ ثَلَاثَةً مِنْهَا لَيْسُوا مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ، بَلْ هُمْ مَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ حَدِيثَهُمْ مِنْ أَصَحِّ الْحَدِيثِ لَكِنَّهُمْ جَهِلُوا، وَضَلُّوا فِي بِدْعَتِهِمْ، وَلَمْ تَكُنْ بِدْعَتُهُمْ عَنْ زَنْدَقَةٍ، وَإِلْحَادٍ، بَلْ عَنْ جَهْلٍ، وَضَلَالٍ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي الْكِتَابِ.) اهـ

وقد استفدت – ونقلت – من كلام الشيخ أبي المنهال محمد بن عبده آل محمد الأبيضي في بحثٍ له في حكم رواية الخوارج في بعض المنتديات في الشبكة العنكبوتية، فقد ذهب إلى ما ذهبت له في هذا التخريج إلا أنه صححه من قول المنذر بن الجهم أيضا ومر أنه الطريق إلى ابن لهيعة به لا يصح فهو من ثلاث طرق أحدها فيها كذاب!، والآخران من طريق اثنين هما عبد الله بن يوسف التنيسي وعمران بن هارون الرملي وهما أقل وثاقة من عبد الله بن زيدي المقريء وعبد الرحمن بن مهدي الذين روياه عن ابن لهيعة قبل اختلاطه، مع عدم إمكان معرفة وقت رواية عبد الله بن يوسف وعمران بن هارون عن ابن لهيعة أكانت قبل أم بعد اختلاطه!.

8- أثر مالك بن أنس إمام دار الهجرة (المتوفي سنة 179 هـ)

فقد سُئِلَ مَالِكٌ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عَنْ الرَّافِضَةِ، فَقَالَ: " لاَ تُكَلِّمْهُمْ، وَلاَ تَرْوِ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ "

صحيح.

ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال في منهاج السنة النبوية (1/ 59 – 60) (الرافضة هم أكذب الطوائف): (قَالَ: أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ عَبْدِ الْأَعْلَى يَقُولُ: قَالَ أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّافِضَةِ، فَقَالَ: لَا تُكَلِّمْهُمْ، وَلَا تَرْوِ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ.) اهـ

وعلقه الذهبي في ميزان الاعتدال (1/ 27): (قال أشهب: سئل مالك عن الرافضة، فقال: لا تكلمهم ولا تروعنهم، فإنهم يكذبون.) اهـ

والظاهر أن شيخ الإسلام ابن تيمية إنما نقله من كتابٍ للإمام أبي حاتم الرازي أو من كتب ابنه المعروف بابن أبي حاتم، ولم أجده في كتبهما.

ويونس بن عبد الأعلى ثقة كما في التقريب، وأشهب بن عبد العزيز ثقة فقيه كما في التقريب، وهو من أصحاب الإمام مالك، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (9/ 501 – 502 ت 190): (سَمِعَ مَالِكَ بنَ أَنَسٍ ... قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: لَمْ يُدرِكِ الشَّافِعِيُّ إِذْ قَدِمَ مِصْرَ أَحَداً مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ إِلاَّ أَشْهَبَ، وَابْنَ عَبْدِ الحَكَمِ.) اهـ وقول ابن عبد البر في (2) " الديباج المذهب " 1 / 307. كما ذكر المحقق هناك في ص 502 هامش (2).

9- أثر زنديق يعترف بانتحال الزنادقة التشيع الرافضي كيدا للإسلام (عاش في القرن الثاني الهجري لأنه في طبقة شيوخ شيخ عثمان الدارمي: أبي الربيع الزهراني الراوي للقصة في القرن الثالث سنة 234 هـ كما في التقريب، فيكون قد عاش قبل وفاة في القرن الثاني الهجري، كما سيأتي بيانه.)

صحيح.

أخرجه أبو سَعِيدٍ عُثْمَانَ بن سعِيدٍ الدَّارِمِيّ في الرد على الجهمية تحقيق أبو عاصم الشوامي الأثري (ص: 187 رقم 197) (بَابُ الاحْتِجَاجِ فِي إِكْفَارِ الجَهْمِيَّةِ): حدَّثَنَا الزَّهْرانِي أَبُو الرَّبِيع قال: كَانَ مِنْ هَؤلاءِ الجهمية رَجَلٌ وَكَانَ الذي يَظْهَرُ مِنْ رَأْيِهِ التَّرَفُّضُ، وانتِحَالُ حُبِّ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ – رضي الله عنه –، فَقَال رَجَلٌ ممن يخَالِطُهُ ويَعْرِفُ مَذْهَبَهُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكُم لا تَرْجِعُون إلى دِينِ الإسلامِ ولا تَعْتَقِدُونَهُ، فما الذي سَنَّنَكُم (1) عَلَى التَّرَفُّضِ وانْتِحَالِ حُبِّ عَلِيٍّ؟ قَال: إذًا أَصْدُقُكَ، إنَّا إنْ أَظْهَرْنَا رَأْيَنَا الذي نعتقده؛ رُمِينَا بِالكُفْرِ والزندقة، وقد وجدنا أقوامًا ينتحلونَ حُبَّ عَلِيٍّ ويُظهِرونَه، ثم يَقَعُونَ بمن شَاءُوا، ويعتقدون ما شَاءوا، ويقولون ما شاءوا، فَنُسِبُوا بذلك إِلَى التَّرَفضِ والتَّشَيُّعِ، فلم نَر لمذهبنا أمرًا أَلْطَفَ مِنَ انتحَالِ حُبِّ هَذا الرَّجُل، ثم نقولُ ما شِئْنا، ونعتقدُ ما شئنا،

ونَقَعُ بمن شِئْنا، فَلأَنْ يُقَالُ لنَا رَافِضَة أو شِيعَة أَحَبُ إِلينَا مِنْ أَن يُقال زَنَادِقة كُفَّار، ومَا عَلِيٌّ عندنا أَحْسَنَ حالاً مِن غَيرِهِ، ممن نَقَعُ بهم.)

ثم قال أبو سعيد – وهو المصنف عثمان بن سعيد الدارمي – رحمه الله في الرد على الجهمية تحقيق أبو عاصم الشوامي الأثري (ص: 187 – 188 رقم 197): (وصَدَقَ هَذَا الرجُلُ فيما عَبَّر عَنْ نَفسهِ، ولم يُرَاوِغ، وقد استبان ذلك من بعض كُبَرائِهم وبُصَرائِهم أنهم يستَتِرونَ بالتَّشيُّع يجعلونه تَشْبيثًا لكلامهم وخَبْطِهم، وسُلَّمًا وذَرِيعَةً لاصطيادِ الضُّعفاءِ وأَهْلِ الغَفْلَةِ، ثم يَبْذُرُونَ بَيْن ظَهْرَانَي خُطَبِهِم بَذْرَ كُفْرِهِم وزندقَتِهم؛ لِيَكونَ أَنجعُ في قُلوبِ الجُهَّالِ، وَأَبْلَغُ فيهم، ولَئِنْ كَانَ أَهْلُ الجهل في شَكٍّ مِنْ أَمرِهِم، إِنَّ أَهلَ العِلْمِ مِنْهُم لَعَلى يَقِين، ولا حَوْلَ ولا قَوَّةَ إلا بِاللهِ.) اهـ

قلت: صحيح.

شيخ الدارمي: الزَّهْرانِي أَبُو الرَّبِيع ثقة حافظ مقرىء هو سليمان بن داود العتكى ، أبو الربيع الزهرانى البصرى (سكن بغداد)، ثقة، لم يتكلم فيه أحد بحجة كما في التقريب، وقال الذهبي في الكاشف: (الحافظ) اهـ، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (10/ 676 ت 250): (الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُقْرِئُ، المُحَدِّثُ الكَبِيْرُ، أَبُو الرَّبِيْعِ سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ الأَزْدِيُّ، العَتَكِيُّ، الزَّهْرَانِيُّ، البَصْرِيُّ، أَحَدُ الثِّقَاتِ.) اهـ

وقال محققه أبو عاصم الشوامي الأثري في تعليقه على لفظ (سَنَّنَكُم) عند هامش (1): (كذا بالأصل، وضبب فوقها، وهي كلمة صحيحة متوجهة في هذا السياق، ومعناها قَوَّاكُمْ، وَشَهَّاكُمْ، قال الزبيدي في تاج العروس «يقال: هذا مما يسنك على الطعام، أي يشحذك على أكله ويشهيه» ويراجع التاج (35/ 241).

قلت: وقع في المطبوعة أمران ينبغي التنبيه عليهما، الأول: غَيَّر الكلمة إلى «حملكم» وهذا تدخل غير محمود، لاسيما والكلمة التي غيرها عربية فصيحة.

الثاني: قال «وفي الأصل فوق هذه الكلمة صح»، قلت: يقصد علامة التضبيب، وشكلها هكذا (صـ) فهذه ليست صح إنما هي ضبة ومعناه أن الناسخ يريد أن يقول: هي هكذا في الأصل الذي أنقل منه، وإن كانت غير واضحة له.) اهـ

وقد أجاد وأفاد المحققُ في كلامه.

وهذا الزنديق من الواضح أنه عاصر طبقة شيوخ أبي الربيع الزهراني شيخ الدارمي، فيكون عاش في القرن الثاني الهجري قبل وفاة أبي الربيع الزهراني الراوي للقصة في القرن الثالث سنة 234 هـ كما في التقريب، فتأمل.

وفي الباب أثر آخر ضعيف عن عبد الرحمن بن عبيد الله الحُرْفِي (المتوفي سنة 423) فيه أن بالزنادقة اتخذوا التشيع الرافضي مسلكا للكيد للإسلام كالأثر الصحيح السابق، وسيأتي ذكر هذا الأثر في الآثار الضعيفة.

ونقله شيخ الإسلام ابن تيمية (المتوفى سنة 728 هـ) مع تعليق الدارمي عليه في كتابه بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (2/ 235 – 236) وكتابه درء تعارض العقل والنقل (5/ 306 – 307).

ثم قال شيخ الإسلام بعد نقله في درء تعارض العقل والنقل (5/ 307 – 308): (قلت: قد قال عبد الرحمن بن مهدي وغيره من أئمة السنة: هما صنفان فاحذروهما: الجهمية والرافضة.

وهذا الذي حكاه عثمان بن سعيد عن هذا الرجل هو لسان حال أئمة الجهمية المتشيعة، كالقرامطة الباطنية، من الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم، وهم رؤوس الملاحدة وأئمتهم، وقد دخل كثير من إلحادهم على كثير من الشيعة

والمتكلمين، من المعتزلة، والنجارية، والضرارية، والأشعرية، والكرامية، ومن أهل التصوف والفقه والحديث والتفسير والعامة.

لكن عامة هؤلاء لا يعتقدون الزندقة، بل يقرون بنبوة الرسول صلى الله عليه وسلم، لكن دخل فيهم نوع من الإلحاد، وشعبة من شعب النفاق والزندقة أضعف إيمانهم، وحصل في قلوبهم نوع شك وشبهة في كثير مما جاء به الرسول، مع تصديقهم للرسول.

وتجدهم في هذا الباب في حيرة واضطراب، وشك وارتياب، لم يحققوا ما ذكره الله تعالى في قوله: {إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون} [الحجرات: 15] ، ولكن ليس كل من دخل عليه شعبة من شعب النفاق والزندقة، فقبلها جهلاً أو ظلماً، يكون كافر منافق في الباطن، بل قد يكون معه من الإيمان بالله ورسوله ما يجزيه الله عليه، ولا يظلم ربك أحداً.) اهـ

ومصداق هذا الأثر قول شيخ الإسلام في التسعينية (1/ 259 – 265): (فإن التجهم والرفض هما أعظم البدع، أو من أعظم البدع التي أحدثت في الإسلام، ولهذا كان الزنادقة (1) المحضة مثل الملاحدة من القرامطة ونحوهم، إنَّما يتسترون بهذين بالتجهم والتشيع.

قال (2) الإمام أبو عبد الله البُخاريّ في كتاب خلق الأفعال: عن أبي عبيد (3) "قال: ما أبالي أصليت (4) خلف الجهمي أو الرافضي، أو صليت خلف اليهودي والنصراني (5)، ولا يسلم عليهم، ولا يعادون، ولا يناكحون، ولا يشهدون ولا تؤكل ذبائحهم.

قال (6): وقال عبد الرحمن بن مهدي (7). . . . . هما ملتان: الجهمية والرافضة.

هذا وقد (1) كان أمرهم إذ ذاك لم ينتشر ويتفرع ويظهر فساده، كما ظهر فيما بعد ذلك، فإن الرافضة القدماء لم يكونوا جهمية، بل كانوا مثبتة للصفات، وغالبهم يصرح بلفظ الجسم، وغير ذلك. كما (2) قد ذكر النَّاس مقالاتهم، كما ذكره (3) أبو الحسن الأشعري وغيره في كتاب المقالات (4).

والجهمية لم يكونوا رافضة، بل كان الاعتزال فاشيًا فيهم، والمعتزلة كانوا ضد الرافضة، وهم إلى النصب أقرب، فإن الاعتزال حدث من البصرة، والرفض حدث من الكوفيين، والتشيع أكثر في الكوفة وأهل البصرة كانوا بالضد، فلما كان بعد زمن (1) البُخاريّ من عهد بني بويه (2) الديلمي (3)، فنشأ في الرافضة التجهم، وأكثر أصول المعتزلة، وظهرت القرامطة ظهورًا كثيرًا، وجرى (4) حوادث عظيمة، والقرامطة بنوا أمرهم على شيء من دين المجوس، وشيء من دين الصابئية (5)، فأخذوا عن هؤلاء الأصليين النور والظلمة (6)، وعن هؤلاء العقل والنفس، ورتبوا لهم دينًا آخر ليس هو هذا ولا هذا، وجعلوا على ظاهره من سيما الرافضة ما يظن الجهال به أنهم رافضة، وإنَّما هم زنادقة منافقون، اختاروا ذلك لأنَّ الجهل والهوى في الرافضة أكثر منه في سائر أهل الأهواء (7).

والشيعة (1) هم ثلاث درجات:

شرها الغالية (2): الذين جعلوا (3) لعلي شيئًا من الإلهية، أو يصفونه بالنبوة، وكفر هؤلاء بين لكل مسلم يعرف الإسلام، وكفرهم من جنس كفر النصارى من هذا الوجه، وهم يشبهون اليهود من وجوه أخر (4).

والدرجة الثَّانية، وهم الرافضة، المعروفون كالإمامية (1) وغيرهم: الذين يعتقدون أن عليًّا هو الإمام الحق بعد النَّبيّ – صلى الله عليه وسلم – بنص جلي أو خفي، وأنه ظلم (ومنع) (2) حقه، ويبغضون أبا بكر وعمر، ويشتمونهما، وهذا عند (3) الأئمة فيما الرافضة، وهو بغض أبي بكر وعمر وسبهما.

والدرجة الثالثة: المفضِّلة من الزيدية (4) وغيرهم: الذين يفضلون عليًّا على (أبي) (5) بكر وعمر، ولكن يعتقدون إمامتهما وعدالتهما ويتولونهما، فهذه الدرجة –وإن كانت باطلة– فقد نسب إليها طوائف من أهل الفقه والعبادة، وليس أهلها قريبًا ممن قبلهم، بل هم إلى أهل السنة أقرب منهم إلى الرافضة، لأنهم ينازعون الرافضة في إمامة الشيخين وعدلهما وموالاتهما، وينازعون أهل السنة في فضلهما على علي، والنزاع الأول أعظم، ولكنهم (6) هم المرقاة (7) التي تصعد منه الرافضة فهم لهم باب.

وكذلك (1) الجهمية على ثلاث درجات: ....) اهـ ثم شرع في الكلام على الجهمية، وكلامه في غاية النفاسة وهو يوضح السبب الذي من أجله اتخذ الزنادة الرفض مسلكا للكيد للإسلام وهو شيوع الجهل في الرافضة أكثر من باقي الفرق بكثير جدا.

ونقل الأثر الشيخ العلامة عبد العزيز بن فيصل الراجحي وأشار إلى صحته وعلق عليه بكلام رائق، فقال في كتابه الرائع (قمع الدجاجلة الطاعنين في معتقد أئمة الإسلام الحنابلة ص: 101 – 102): (وسر دعواهم في علي –رضي الله عنه– معروف ظاهر، وإن خفي على الأغمار، فما الذي وجدته الرافضة فيه، ولم تجده في إخوانه من الصحابة السابقين؟!

وإنما القوم أرادوا الكيد بالإسلام، وقد روى الإمام الكبير أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في "الرد على الجهمية" (382) عن الإمام الحافظ أبي الربيع الزهراني –وهو أحد شيوخه الثقات– أنه قال: (كان من هؤلاء الجهمية رجل، وكان الذي يظهر من رأيه الترفض، وانتحال حب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال رجل ممن يخالطه ويعرف مذهبه: قد علمت أنكم لا ترجعون إلى دين الإسلام، ولا تعتقدونه، فما الذي حملكم على الترفض، وانتحال حب علي؟!، قال: " إذًا أصدقك أنا، إن أظهرنا رأينا الذي نعتقده، رُمينا بالكفر والزندقة، وقد وجدنا أقواما ينتحلون حبَّ علي ويظهرونه، ثم يقعون بمن شاءوا، ويعتقدون ما شاءوا، ويقولون ما شاءوا، فنُسِبُوا إلى الترفض والتشيع! فلم نر لمذهبنا أمرا ألطف من انتحال حب هذا الرجل! ثم نقول ما شئنا! ونعتقد ما شئنا! ونقع بمن شئنا! فلأن يقال لنا: رافضة، أو شيعة، أحب إلينا من أن يقال: زنادقة كفار. وما عليٌّ عندنا أحسن حالا من غيره، ممن نقع بهم. ".) اهـ

وهذا المعنى، ذكره غير واحد من الأئمة، بل من طالع كتب الرافضة: وقف على غمزهم لآل البيت، بل لأئمة الآل رضي الله عنهم: كعلي بن أبي طالب، وزوجه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، والحسن والحسين ابني علي، وعبد الله بن عباس، وجعفر الصادق وتسميتهم له بالكاذب! وزيد بن علي، وموسى الكاظم، وزين العابدين علي بن الحسين، ومحمد الباقر. ومحمد القانع طعنوا في نسبه، وشككوا فيه! أكان ابنا للرضا، أم ابن زنا!!

بل لم يسلم منهم النبي صلى الله عليه وسلم نفسه، فرموه في زوجه، ونسبوها إلى ما برأها الله منه، حين قال: {إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ – لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ} [النور: 11 – 12] .

فكانت الرافضة كلها ممن تولى كبره، وحق عليها، ما حق على سالفها.) اهـ

10– أثر الشافعي (المتوفي سنة 204 هـ).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: (لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ، أَشْهَدُ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ.)

صحيح.
أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه (ص: 144): ثنا أَبِي، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ، يَقُولُ: لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ، أَشْهَدُ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ.
وسنده حسن رجاله ثقات إلا حرملة بن يحيى فهو صدوق وهو صاحب الشافعي، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 156 ت 1175): (حرملة ابن يحيى ابن حرملة ابن عمران أبو حفص التجيبي المصري صاحب الشافعي صدوق من الحادية عشرة مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين وكان مولده سنة ستين – م س ق –.) اهـ
ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (9/ 114): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، ثَنَا أَبُو حَاتِمٍ، حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ»
وابن بطة في الإبانة الكبرى (2/ 545 رقم 688): حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَرْمَلَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ أَكْذَبَ فِي الدَّعْوَى , وَلَا أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ»
والبيهقي في مناقب الشافعي (1/ 468): وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: سمعت أبا تراب يقول: سمعت محمد بن المنذر يقول: سمعت أبا حاتم الرازي يقول: سمعت حرملة يقول: سمعت الشافعي يقول: لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة.
وكذلك أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (10/ 352 رقم 20905): أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ , قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا تُرَابٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْذِرِ , يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا حَاتِمٍ الرَّازِيَّ , يَقُولُ: سَمِعْتُ حَرْمَلَةَ , يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ , يَقُولُ: " لَمْ أَرَ أَحَدًا أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ ".
ثم قال البيهقي: (كَذَلِكَ رَوَاهُ غَيْرُ حَرْمَلَةَ.) اهـ
وأخرجه الخطيب البغدادي الكفاية في علم الرواية (ص: 126): أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، أنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَرْذَعِيُّ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، أَخْبَرَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى , قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ , يَقُولُ: «لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ»
وهذه الطرق مدارها على طريق أبن أبي حاتم وقد مر أنه حسن الإسناد.
ومن طريق آخر عن حرمة أيضا أخرجه البيهقي في المدخل إلى علم السنن ت عوامة (1/ 241 رقم 556): أخبرنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد ابن عدي الحافظ، حدثنا الحسين بن محمد بن الضحاك قال: سمعت حرملة بن يحيى يقول: سمعت الشافعي يقول: ما في أهل الأهواء قومٌ أشهدُ بالزور من الرافضة.
وسنده حسن، والحسين بن محمد بن الضحاك ثقة كما قال الدارقطني فقد قال السهمي في سؤالاته للدارقطني (ص: 204 رقم 269): (وسألته عن أبي عبد الله الحسين بن محمد بن الضحاك يعرف بابن أخي بحر بمصر فقال ثقة.) اهـ.
وأبو سعد أحمد بن محمد الماليني – المذكور في طريق البيهقي والخطيب البغدادي –، ثقة، قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (6/ 24 ت 2511): (وكَانَ ثقة صدوقا متقنا خيرا صالحا.) اهـ، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (17/ 301 ت 183): (المَالِيْنِيُّ أَبُو سَعْدٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، الصَّادِقُ ...) اهـ
وأبو أحمد بن عدي إمام ثقة مشهور صاحب الكامل في ضعفاء الرجال، قال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (8/ 240 ت 155): (وكان مصنِّفًا حافظًا، له كتاب " الكامل في معرفة الضعفاء " في غاية الحُسْن، ذكر فيه

كلَّ من تكلمَ فيه، ولو كان من رجال الصَّحيح، وذكر في كل ترجمة حديثًا، فأكثر من غرائب ذلك الرجل ومناكيره، ويتكلّم على الرّجال بكلام منصف.

قال الحافظ ابن عساكر: كان ثقةً على لَحْنٍ فيه. ولد سنة سَبْعٍ وسبعين ومائتين، وكتب الحديث ببلده سنة تسعين، وصنّف " الكامل في الضُّعفاء " نحو ستّين جُزْءًا.

قال حمزة السَّهْمي: سألت الدَارقُطْنيّ أنْ يصنّف كتابًا في الضُّعَفاء، فقال: أليس عندك كتاب ابن عَدِي؟ قلت: نعم. قال: فيه كفاية لا يُزاد عليه.

وقد صنّف ابن عَدِي على " مختصر المُزْني " كتابًا سمّاه " الانتصار ".

قال حمزة السَّهَمي: كان حافظًا مُتْقِنًا، لم يكن في زمانه مثله، تَفَرّد بأحاديث وهب منها لابنيه: عَدِيّ، وأبي زُرْعَة، وتَفَرَّدا بها.

وقال أبو الوليد الباجي: ابن عَدِيّ حافظ لا بأس به.

قال حمزة: تُوُفّي في جُمادى الآخرة، وصلّى عَلَيْهِ أبو بكر الإسماعيلي.

قلت: كان لا يعرف العربية، مع عُجْمَه فيه، وأمّا في العِلَل والرّجال فحافظٌ لا يُجَارَى.) اه

ومن طريق آخر عن حرملة به أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (8/ 1544 رقم 2810): أنا الحسين بن محمد بن بحر، قال: نا حرملة بن يحيى، قال: سمعت الشافعي يقول: ما أحد أشهد على الله بالزور من الرافضة.

وسنده ضعيف فيه الحسين بن محمد بن بحر لم يترجم له أحد! فهو مجهول العين.

ومن طريق آخر أخرجه اللالكائي بعده في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (8/ 1544 رقم 2811): أنا الحسين، قال: نا أبو زرعة أحمد بن الحسين، قال: نا محمد بن أحمد بن عبد الوهاب المصري، قال: سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: ما رأيت في الأهواء قوما أشهد بالزور من الرافضة.

وسنده ضعيف من أجليه جهالة عين الحسين وهو ابن محمد بن بحر الذي مر في السند السابق.

وعلقه الذهبي من طريق آخر في سير أعلام النبلاء ط الحديث (8/ 274): وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ سَعِيْدٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا السَّاجِيُّ سَمِعْتُ البُوَيْطِيَّ سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُوْلُ: إِنَّمَا خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ بِ"كُنْ" فَإِذَا كَانَتْ "كُنْ" مخلوقة فكأن مخلوقًا خلق بمخلوق.

الرَّبِيْعُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُوْلُ: لَمْ أَرَ أَحَداً أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ.

وَقَالَ: لاَ يَبْلُغُ فِي هَذَا الشَّأْنِ رَجُلٌ حَتَّى يُضِرَّ بِهِ الفقر، ويؤثره على كل شيء.

قلت: ولم أجده في كتب أبي نعيم التي وقفت عليها.

وله طريق آخر غير طريق حرملة بن يحيى أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه (ص: 145):قَالَ أَبِي: قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ، يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ قَوْمًا أَشْهَدَ لِلزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ

قلت: وهذا إسنادٌ صحيح.

والربيع بن سليمان ثقة قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 206 ت 1894): (الربيع ابن سليمان ابن عبد الجبار المرادي أبو محمد المصري المؤذن صاحب الشافعي ثقة من الحادية عشرة مات سنة سبعين وله ست وتسعون سنة 4.) اه

فالأثر صحيح طريقه الأول حسن والثاني صحيح.

وفي الباب أثر آخر عن الشافعي بلفظ (أُجِيزُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ كُلِّهِمْ إِلَّا الرَّافِضَةَ , فَإِنَّهُ يَشْهَدُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ.)

حسن، يشهد لمتنه الأثر السابق عن الشافعي والأثر الآتي بعد هذا الأثر كما سيأتي فإن معنى الأثر الآتي بعده في كتاب الأم للشافعي كما سيأتي.

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (10/ 352 رقم 20906): أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ فَنْجَوَيْهِ الدِّينَوَرِيُّ , بِالدَّامِغَانِ , ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَيْبَةَ , ثنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكَرَابِيسِيُّ , ثنا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ , قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ عَبْدِ الْأَعْلَى , يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ , يَقُولُ: " أُجِيزُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ كُلِّهِمْ إِلَّا الرَّافِضَةَ , فَإِنَّهُ يَشْهَدُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ".

قَالَ الشَّيْخُ – الشيخ هو البيهقي – رَحِمَهُ اللهُ: " وَكَذَلِكَ مَنْ عُرِفَ مِنْهُمْ بِسَبِّ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ هُمْ سُرُجُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَصَدْرُهَا لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ مَتَى مَا كَانَ سَبُّهُ إِيَّاهُمْ عَلَى وَجْهِ الْعَصَبِيَّةِ , أَوِ الْجَهَالَةِ لَا عَلَى تَأْوِيلٍ أَوْ شُبْهَةٍ "

وهو في السنن الكبرى للبيهقي تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي (21/ 91 رقم 20947 هامش (2)) عند تعليقه على اسم (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَيْبَةَ): (كذا فى النسخ، وتقدم فى (4666، 8051): "عبيد".) اهـ، وجاء بلفظ (عبيد) في مناقب الشافعي للبيهقي (1/ 468) وسيأتي نقل روايته.

والصواب أنه (عبيد الله) كما جاء على لسان أبي الفضل بن الفلكي باسم (عبيد الله بن شنبة) أنظر القصة في ترجمة ابن فنجويه الراوي عنه في السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي لأبي الطيب نايف المنصوري (ص: 334 ت 57) لكن ذكره أبو الطيب نايف باسم (عبد الله) ذكره في من روى عنهم ابن فنحويه هناك في السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي (ص: 333 ت 57) باسم أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد بن محمَّد شَنْبَة.

والصواب عبيد الله لما قاله ابو الفضل الفلكي والله أعلم.

وفي طبعة عبد الله بن عبد عبد المحسن التركي شنبة بدل شيبة وقال عبد الله بن عبد المحسن التركي في (3): (فى س، م: "شية".) اهـ ولم يذكر الصواب، وسياتي بلقظ (شيبة) في مناقب الشافعي للبيهقي (1/ 468) وسيأتي نقل روايته.

والصواب شنبة كما جاء على لسان أبي الفضل بن الفلكي أنظر القصة في ترجمة ابن فنجويه الراوي عنه في السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي لأبي الطيب نايف المنصوري (ص: 334 ت 57) وذكره في من روى عنهم ابن فنحويه هناك في السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي (ص: 333 ت 57) باسم أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد بن محمَّد شَنْبَة.

فقد أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي للبيهقي (1/ 468): قال البيهقي : ثم ذكر من مذهب من يتشيع: ما أخبرنا أبو عبد الله بن فنجويه فيما قرأت عليه قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن شيبة قال: حدثنا أبو بكر: محمد بن أحمد ابن إبراهيم الكرابيسي، قال: حدثنا أبو بكر: محمد بن أحمد بن إبراهيم الكرابيسي قال: حدثنا أبو حاتم الرازي قال: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: سمعت الشافعي يقول: أُجيز شهادة أهل الأهواء كلّهم إلا الرّافضة؛ فإنهم يشهد بعضهم لبعض.

ومر أن شيبة تصحيف صوابه شنبة.

قلت: إسنادٌ ضعيف جدا.

فيه عبيد الله بن محمد بن شنبة مجهول العين، لم يترجم له أحد!، ولم أجد سوى ترجمة لعبد الله بن أحمد بن عُبَيد الله بن شنبة الدينوري، ولعله حفيد عبيد الله بن محمد بن محمد بن شنبة هذا فقد قال الحافظ في لسان الميزان ت أبي غدة (4/ 427 ت 4147): ((ز): عبد الله بن أحمد بن عُبَيد الله بن شنبة الدينوري.
قال المستغفري: سألت عنه أبا محمد السني فقال: ليس بذاك كان أبي ينهانا عنه.
قال ابن ماكولا: لو كان المستغفري ضبطه فلعله حفيد عُبَيد الله بن محمد بن شنبة الدينوري.) اهـ
وأبو بكرٍ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ الكَرابيسيُّ مجهول العين، لم يترجم له أحد.
وشيخ البيهقي أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ فَنْجَوَيْهِ الدَّيْنَوَرِيُّ هو الحسين بن محمَّد بن الحسين بن عبد الله بن صالح بن شعيب بن فَنْجُويه، أبو عبد الله، الثقفي الفَنْجُوي، الدَّمغاني، الدِّينوري، الثوري ثقة حافظ يروي المناكير، ترجمة أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري في السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي (ص: 335 ت 57) ونقل كلام العلماء كالذهبي وغيره في توثيقه، ثم قال: (قلت: [ثقة حافظ مصنف، ومع ذلك فالأكثر على أنه يروي المناكير بدون تمييز].) اهـ قلت، هو ثقة صحيح الحديث ما لم تتبين نكارة حديثه بجمع طرق الحديث.
وعزاه أبو عبد البر محمد كاوا في كتابه الإمام الشافعي وموقفه من الرافضة (ص: 8 هامش (1)) لمناقب الشافعي لابن أبي حاتم الرازي ص 142، وليس فيه بهذا اللفظ بل بلفظ (لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ، أَشْهَدُ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ.) وهو أثر صحيح مر تخريجه في أول التخريج.

لكنه أثرٌ حسن، يشهد لمتنه الأثر السابق عن الشافعي والأثر الآتي بعد هذا الأثر كما سيأتي.

وفي الباب أثر آخر عن الشافعي بلفظ: (وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ مِنَ الرَّافِضَةِ, لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُوَافِقِيهِمْ.
لم أجده بهذا اللفظ مسندا.
لكن معناه صحيح عن الشافعي فقد قال الشافعي في كتابه الأم (6/ 222 – 223) (كتاب الأقضية)، (مَا تَجُوزُ بِهِ شهاد أَهْلِ الأَهْوَاءِ): (ذَهَبَ النَّاسُ مِنْ تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ أَوْ مَنْ ذَهَبَ مِنْهُمْ إلَى أُمُورٍ اخْتَلَفُوا فِيهَا فَتَبَايَنُوا فِيهَا تَبَايُنًا شَدِيدًا وَاسْتَحَلَّ فِيهَا بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ مَا تَطُولُ حِكَايَتُهُ وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ مُتَقَادِمًا مِنْهُ مَا كَانَ فِي عَهْدِ السَّلَفِ وَبَعْدِهِمْ إلَى الْيَوْمِ فَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا مِنْ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ يُقْتَدَى بِهِ وَلَا مِنْ التَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ رَدَّ شَهَادَةَ أَحَدٍ بِتَأْوِيلٍ وَإِنْ خَطَّأَهُ وَضَلَّلَهُ وَرَآهُ اسْتَحَلَّ فِيهِ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ وَلَا رَدَّ شَهَادَةَ أَحَدٍ بِشَيْءٍ مِنْ التَّأْوِيلِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ يَحْتَمِلُهُ وَإِنْ بَلَغَ فِيهِ اسْتِحْلَالَ الدَّمِ وَالْمَالِ أَوْ الْمُفْرِطِ مِنْ الْقَوْلِ وَذَلِكَ أَنَّا وَجَدْنَا الدِّمَاءَ أَعْظَمَ مَا يُعْصَى اللَّهُ تَعَالَى بِهَا بَعْدَ الشِّرْكِ وَوَجَدْنَا مُتَأَوِّلِينَ يَسْتَحِلُّونَهَا بِوُجُوهٍ وَقَدْ رَغَّبَ لَهُمْ نُظَرَاؤُهُمْ عَنْهَا وَخَالَفُوهُمْ فِيهَا وَلَمْ يَرُدُّوا شَهَادَتَهُمْ بِمَا رَأَوْا مِنْ خِلَافِهِمْ فَكُلُّ مُسْتَحِلٍّ بِتَأْوِيلٍ مِنْ قَوْلٍ أَوْ غَيْرِهِ فَشَهَادَتُهُ مَاضِيَةٌ لَا تُرَدُّ مِنْ خَطَأٍ فِي تَأْوِيلِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَسْتَحِلُّ مَنْ خَالَفَهُ الْخَطَأَ إلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ يُعْرَفُ بِاسْتِحْلَالِ شَهَادَةِ الزُّورِ عَلَى الرَّجُلِ لِأَنَّهُ يَرَاهُ حَلَالَ الدَّمِ أَوْ حَلَالَ الْمَالِ فَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ بِالزُّورِ أَوْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَحِلُّ أَوْ يَرَى الشَّهَادَةَ لِلرَّجُلِ إذَا وَثِقَ بِهِ فَيَحْلِفُ لَهُ عَلَى حَقِّهِ وَيَشْهَدُ لَهُ بِالْبَتِّ وَلَمْ يَحْضُرْهُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ فَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ مِنْ قِبَلِ اسْتِحْلَالِهِ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ أَوْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ يُبَايِنُ الرَّجُلَ الْمُخَالِفَ لَهُ مُبَايَنَةَ الْعَدَاوَةِ لَهُ فَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ مِنْ جِهَةِ الْعَدَاوَةِ فَأَيُّ هَذَا كَانَ فِيهِمْ أَوْ فِي غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَا يُنْسَبُ إلَى هَوًى رَدَدْت شَهَادَتَهُ وَأَيُّهُمْ سَلِمَ مِنْ هَذَا أَجَزْت شَهَادَتَهُ وَشَهَادَةَ مَنْ يَرَى الْكَذِبَ شِرْكًا بِاَللَّهِ أَوْ مَعْصِيَةً لَهُ يُوجِبُ عَلَيْهَا النَّارَ أَوْلَى أَنْ تَطِيبَ النَّفْسُ عَلَيْهَا مِنْ شَهَادَةِ مَنْ يُخَفِّفُ الْمَأْثَمَ عَلَيْهَا.

وَكَذَلِكَ إذَا كَانُوا مِمَّا يَشْتُمُ قَوْمًا عَلَى وَجْهِ تَأْوِيلٍ فِي شَتْمِهِمْ لَا عَلَى وَجْهِ الْعَدَاوَةِ وَذَلِكَ أَنَّا إذَا أَجَزْنَا شَهَادَتَهُمْ عَلَى اسْتِحْلَالِ الدِّمَاءِ كَانَتْ شَهَادَتُهُمْ بِشَتْمِ الرِّجَالِ أَوْلَى أَنْ لَا تُرَدَّ لِأَنَّهُ مُتَأَوِّلٌ فِي الْوَجْهَيْنِ وَالشَّتْمُ أَخَفُّ مِنْ الْقَتْلِ فَأَمَّا مَنْ يَشْتُمُ عَلَى الْعَصَبِيَّةِ أَوْ الْعَدَاوَةِ لِنَفْسِهِ أَوْ عَلَى ادِّعَائِهِ أَنْ يَكُونَ مَشْتُومًا مُكَافِئًا بِالشَّتْمِ فَهَذِهِ الْعَدَاوَةُ لِنَفْسِهِ وَكُلُّ هَؤُلَاءِ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ عَمَّنْ شَتَمَهُ عَلَى الْعَدَاوَةِ. وَأَمَّا الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ يَسْأَلُ عَنْ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَقُولُ كُفُّوا عَنْ حَدِيثِهِ وَلَا تَقْبَلُوا حَدِيثَهُ لِأَنَّهُ يَغْلَطُ أَوْ يُحَدِّثُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ، وَلَيْسَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّجُلِ عَدَاوَةٌ فَلَيْسَ هَذَا مِنْ الْأَذَى الَّذِي يَكُونُ بِهِ الْقَائِلُ لِهَذَا فِيهِ مَجْرُوحًا عَنْهُ لَوْ شَهِدَ بِهَذَا عَلَيْهِ إلَّا أَنْ يُعْرَفَ بِعَدَاوَةٍ لَهُ فَتُرَدَّ بِالْعَدَاوَةِ لَا بِهَذَا الْقَوْلِ، وَكَذَلِكَ إنْ قَالَ إنَّهُ لَا يُبْصِرُ الْفُتْيَا وَلَا يَعْرِفُهَا فَلَيْسَ هَذَا بِعَدَاوَةٍ وَلَا غِيبَةٍ إذَا كَانَ يَقُولُهُ لِمَنْ يَخَافُ أَنْ يَتَّبِعَهُ فَيُخْطِئَ بِاتِّبَاعِهِ وَهَذَا مِنْ مَعَانِي الشَّهَادَاتِ وَهُوَ لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِأَعْظَمَ مِنْ هَذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا غِيبَةً إنَّمَا الْغِيبَةُ أَنْ يُؤْذِيَهُ بِالْأَمْرِ لَا بِشَهَادَتِهِ لِأَحَدٍ يَأْخُذُ بِهِ مِنْهُ حَقًّا فِي حَدٍّ وَلَا قِصَاصٍ وَلَا عُقُوبَةٍ وَلَا مَالٍ وَلَا حَدٍّ لِلَّهِ وَلَا مِثْلُ مَا وَصَفْت مِنْ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا بِعُيُوبِهِ فَيَنْصَحَهُ فِي أَنْ لَا يَغْتَرَّ بِهِ فِي دِينِهِ إذَا أَخَذَ عَنْهُ مِنْ دِينِهِ مَنْ لَا يُبْصِرُهُ فَهَذَا كُلُّهُ مَعَانِي الشَّهَادَاتِ الَّتِي لَا تُعَدُّ غِيبَةً

قَالَ: وَالْمُسْتَحِلُّ لِنِكَاحِ الْمُتْعَةِ وَالْمُفْتِي بِهَا وَالْعَامِلُ بِهَا مِمَّنْ لَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مُوسِرًا فَنَكَحَ أَمَةً مُسْتَحِلًّا لِنِكَاحِهَا مُسْلِمَةً أَوْ مُشْرِكَةً لِأَنَّا نَجِدُ مِنْ مُفْتِي النَّاسِ وَأَعْلَامِهِمْ مَنْ يَسْتَحِلُّ هَذَا وَهَكَذَا الْمُسْتَحِلُّ الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ وَالدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ يَدًا بِيَدٍ وَالْعَامِلُ بِهِ لِأَنَّا نَجِدُ مِنْ أَعْلَامِ النَّاسِ مَنْ يُفْتِي بِهِ وَيَعْمَلُ بِهِ وَيَرْوِيهِ، وَكَذَلِكَ الْمُسْتَحِلُّ لِإِتْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ فَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَنَا مَكْرُوهٌ مُحَرَّمٌ وَإِنْ خَالَفْنَا النَّاسَ فِيهِ فَرَغِبْنَا عَنْ قَوْلِهِمْ وَلَمْ يَدْعُنَا هَذَا إلَى أَنْ نَجْرَحَهُمْ وَنَقُولَ لَهُمْ إنَّكُمْ حَلَّلْتُمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَأَخْطَأْتُمْ لِأَنَّهُمْ يَدَّعُونَ عَلَيْنَا الْخَطَأَ كَمَا نَدَّعِيهِ عَلَيْهِمْ وَيَنْسُبُونَ مَنْ قَالَ قَوْلَنَا إلَى أَنَّهُ حَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.) إنتهى كلام الإمام الشافعي.

ولذلك قال أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي الأسفراييني في الفرق بين الفرق (ص: 351): (واشار الشافعى فِي كتاب الشَّهَادَات الى جَوَاز شَهَادَة اهل الاهواء إِلَّا الخطابية الَّذين اجازوا شَهَادَة الزُّور لموافقيهم على مخالفيهم.) اهـ

قلت يريد في (كتاب الأقضية)، (مَا تَجُوزُ بِهِ شهاد أَهْلِ الْأَهْوَاءِ) من كتابه الأم، وقد مر نص كلامه منه.

وعزاه محقق فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (1/ 328 في هامش (9) لابن أبي حاتم في آداب الشّافعيّ ومناقبه: 189 وليس فيه بهذا اللفظ بل بلفظ (لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ، أَشْهَدُ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ.) وهو أثر صحيح مر تخريجه في أول التخريج.

والخطابية هم أصحاب أبي الخطاب الأسدي الأجدع مولى بني أسد، اعتقدوا نبوة أبي الخطاب وسائر الأئمة، ثم اعتقدوا بأنهم آلهة ومن صفاتهم أنهم يستحلون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، وقالوا: الجنَّة نعيم الدنيا والنَّار آلامها، أنظر تعريفات الجرجاني 89، الملل والنحل للشهرستاني 1/ 179، الفرق بين الفرق 150، الحور العين 166، أفاده عبد الحميد علي أبو زنيد في تحقيقه التحصيل من المحصول لسراج الدين محمود بن أبي بكر الأرْمَوي (المتوفى: 682 هـ) (2/ 133 هامش (2).

وقول الشافعي هذا استدل به بعض العلماء على قَبوله روايَةَ المبتَدِعِ إذا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ في نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ، أوْ لأَهْلِ مَذْهَبِهِ، سَواءٌ كانَ داعِيَةً إلى بِدْعَتِهِ أوْ لَمْ يَكُنْ.

قال ابن الصلاح في المقدمة – وعنوانها معرفة أنواع علوم الحديث – تحقيق ماهر بن ياسين الفحل (ص: 229 – 230): (ومِنْهُمْ مَنْ قَبِلَ روايَةَ المبتَدِعِ إذا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ في نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ، أوْ لأَهْلِ مَذْهَبِهِ، سَواءٌ كانَ داعِيَةً إلى بِدْعَتِهِ أوْ لَمْ يَكُنْ.

وعَزَا بعضُـهُمْ (1) هذا إلـى الشَّـافِعِيّ لقولِـهِ: ((أَقْبَلُ شَـهَادَةَ أهلِ الأهْوَاءِ، إلاَّ الخطَّابِيَّةَ مِنَ الرَّافِضَـةِ؛ لأنَّهُمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بالزُّوْرِ لِمُوافِقِيْهِم)) (3).) انتهى كلام ابن الصلاح

وقال محققه الشيخ المحدث ماهر بن ياسين الفحل عند تخريجه أثر الشافعي عند هامش (3): (انظر: الأم 6/ 206. ورواه عنه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه: 189، والبيهقي في مناقب الشافعي 1/ 468، وفي السنن الكبرى 10/ 208، والخطيب في الكفاية: (194 – 195ت، 120 هـ).

قال البلقيني في المحاسن: 229 معلّقاً: ((لا يقال: الخطابية لا يجوّزون الكذب، ومن كذب عندهم خرج من مذهبهم، فإذا سمع بعضهم بعضاً قال شيئاً عرف أنه ممّن لا يجوّز الكذب، فاعتمد قوله لذلك وشهد بشهادته، فلا يكون شهد بالزور، إنما شهد بما يعرف أنه حق.

لأنا نقول: ما بنى عليه شهادته أصل باطل، فوجب ردّ شهادته لاعتماده أصلاً باطلاً، وإن زعم هو أنه حق)).

وهذا المذهب حكاه الخطيب عن ابن أبي ليلى وسفيان الثوري وأبي يوسف القاضي، ونسب الحاكم في المدخل إلى الإكليل: 42 القول به إلى أكثر أهل الحديث، وقال الرازي: ((إنه الحق))، ونسبه إلى أبي الحسين البصري – صاحب " المعتمد في أصول الفقه " – من المعتزلة، وبه قال البيضاوي، ورجحه ابن دقيق العيد وأقره الذهبي. انظر: المحصول 2/ 195، والاقتراح: 333، والموقظة: 85، ونهاية السول 3/ 125، وظفر الأماني: 463.) اهـ

قلت: وهذا القول هو التحقيق وهو قول اليخاري ومسلم فقد روى لبعض من كان داعية لبدعته من المبتدعة، لكنه مقيد بما لو كان المبتدع قد روى ما ينصر مذهبه صراحةً، وليس مجرد ظن أو توهم أنه نصر بدعته فتأمل، وليس هذا موضع تفصيل بيان هذا.

تنبيه: قول البلقيني في أن الخطابية لا تجيز الكذب مردود فإن الرافضة تعتقد التقية بجميع طوائفها ومنهم الشيعة الرافضة الإثني عشرية الإمامية في زماننا يعملون بالتقية فيظهرون خلاف ما يبطون دون ضرورة! وهذا عين الكذب، وانظر لبيان عقائدهم كتاب أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية لناصر بن عبد الله بن علي القفاري، ومنهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وعزو ماهر بن ياسين الفحل الأثرَ لأبن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه: 189، والبيهقي في مناقب الشافعي 1/ 468، وفي السنن الكبرى 10/ 208، والخطيب في الكفاية: (194 – 195ت، 120 هـ). غير صحيح فإنما هو في هذه المصادر بلفظ آخر مر فإنه في آداب الشافعي ومناقبة ص 144 بسنده والكفاية في علم الرواية ص 120 دون سند، وليس فيهما بهذا اللفظ بل بلفظ (لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ، أَشْهَدُ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ.) وهو أثر صحيح مر تخريجه في أول التخريج.

وعند البيهقي والخطيب بلفظ (أُجيز شهادة أهل الأهواء كلّهم إلا الرَّافِضة؛ فإنهم يشهد بعضهم لبعض.) ومر تخريجه وسنده ضعيف جدا لكن يشهد له هذا الأثر الأخير والأثر الأول كلاهما عن الشافعي.

وعزاه أبو عبد البر محمد كاوا في كتابه الإمام الشافعي وموقفه من الرافضة (ص: 7 هامش (1)) للكفاية في علم الرواية للخطيب ص 120!، وليس فيه بهذا اللفظ بل بلفظ (لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ، أَشْهَدُ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ.) وهو أثر صحيح مر تخريجه في أول التخريج.

11- أثر أحمد بن حنبل (المتوفي سنة 241 هـ) وإسحاق بن راهويه (المتوفي سنة 238 هـ).

نقل ابن قدامة المقدسي في المغني: (10/ 168) عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: ((ما تعجبي شهادة الجهمية والرافضة والقدرية المعلنة)).

وهذا صحيح عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

فقد قال إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج في كتابه مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (8/ 4115 - 4117): (قال أحمد: ما يعجبني شهادة الجهمية والقدرية والرافضة والقدرية المُعْلِنَة (1).

قال إسحاق - أي ابن راهويه -: كما قال، وكذلك كل صاحب بدعة معلناً بها داعياً إليها (2).) اهـ

قلت: سند صحيح، إسحاق بن منصور بن بهرام المعروف بالكوسج سمع وأخذ عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية، قال المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (2/ 474 ت 383): (إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي المروزي، نزيل نيسابور، رَوَى عَن: أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن حنبل (ت سي) ، وله عنه مسائل مفيدة، وإسحاق بْن راهويه كذلك.) اهـ

وقال محقق الكتب عند الهامشين 1 و2 ما نصه:

(1) (نقل ابن القيم هذه الرواية فقال: قال إسحاق بن منصور قلت لأحمد: كان ابن أبي ليلى يجيز شهادة كل صاحب بدعة إذا كان فيهم عدلاً، لا يستحل شهادة الزور، قال أحمد: ما يعجبني شهادة الجهمية والرافضة والقدرية المعلنة.

وروى الميموني نحو هذه الرواية عن الإمام أحمد. انظر: الطرق الحكمية 173.

قال ابن قدامة: ولا تقبل شهادة فاسق، سواء كان فسقه من جهة الأفعال، أو الاعتقاد.

قال المرداوي: هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: المقنع 690/3-691، الإنصاف 47/12، وراجع: المغني 165/9.

(2) نقل ابن المنذر قول الإمام إسحاق رحمه الله فقال: واختلفوا في قبول شهادة أهل الأهواء: فرأت طائفة رد شهادتهم، وممن رأى ذلك شريك، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور. وقال أحمد: ما يعجبني شهادة الجهمية، والرافضة، والقدرية المعلنة، وبه قال إسحاق، وكذلك كل صاحب بدعة معلن بها، داع إليها. وأجازت طائفة شهادة أهل الأهواء، إذا لم يستحل الشاهد منهم شهادة الزور. وهذا قول ابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، والشافعي.

الأوسط 108/3، وراجع قول الإمام إسحاق رحمه الله في المغني 165/9.

ومنع الإمام أحمد وإسحاق رحمهما الله رواية الداعي المعلن ببدعته وشهادته والصلاة خلفه: هجراً له، وزجراً، لينكف ضرر بدعته عن المسلمين؛ ففي قبول شهادته وروايته، والصلاة خلفه واستقضائه وتنفيذ أحكامه رضىً ببدعته، وإقرار له عليها، وتعريض لقبولها منه.

لكن إذا كان الناس فساقاً كلهم إلاّ القليل النادر، وعلم صدق لهجة الفاسق، وكان فسقه بغير الكذب، قبلت شهادة بعضهم على بعض، ويحكم بشهادة الأمثل فالأمثل، لأن مدار قبول الشهادة وردها على غلبة ظن الصدق وعدمه. والصواب المقطوع به: أن العدالة تتبعض، فيكون الرجل عدلاً في شيء، فاسقاً في شيء، فإذا تبين للحاكم أنه عدل فيما شهد به، قبلت شهادته ولم يضره في غيره. الطرق الحكمية 173 وما بعدها بتصرف.) اهـ

12- أثر أبي يوسف القاضي (المتوفي سنة 282 هـ) صاحب أبي حنيفة، وأثر وإبراهيم الحربي (المتوفي سنة 285 هـ كما في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (13/ 370 ت 173)).

صحيح.

أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص: 126): أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الرُّويَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْخَزَّازُ، أنا أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَلَّابُ , قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيَّ , يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْجَعْدِ , يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا يُوسُفَ , يَقُولُ: " أُجِيزُ شَهَادَةَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ أَهْلَ الصِّدْقِ مِنْهُمْ , إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ وَالْقَدَرِيَّةَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ الشَّيْءَ حَتَّى يَكُونَ "، قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: سُئِلَ إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْخَطَّابِيَّةِ فَقَالَ: صِنْفٌ مِنَ الرَّافِضَةِ , وَوَصَفَهُمْ إِبْرَاهِيمُ , فَقَالَ: إِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ أَلْفُ دِرْهَمٍ , ثُمَّ جِئْتَ إِلَيَّ فَقُلْتَ: إِنَّ لِيَ عَلَى فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ , وَأَنَا لَا أَعْرِفُ فُلَانًا , فَأَقُولُ لَكَ: وَحَقِّ الْإِمَامِ إِنَّهُ كَذَا , فَإِذَا حَلَفْتَ ذَهَبْتَ فَشَهِدَتْ لَكَ هَؤُلَاءِ الْخَطَّابِيَّةُ.

ومن طريقه الشجري كما في ترتيب الأمالي الخميسية (2/ 330 رقم 2644): أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَتِيقِيُّ , قِرَاءَةً عَلَيْهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا بْنِ حَيُّوَيْهِ الْحَزَّازُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْخَلِيلِ الْجَلَّابُ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيَّ يَقُولُ، سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْجَعْدِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا يُوسُفَ، يَقُولُ: اخْتَرْ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ أَهْلِ الصِّدْقِ مِنْهُمْ، إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ , وَالْقَدَرِيَّةَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَعْلَمُ الشَّيْءَ , حَتَّى يَكُونَ.

ووقع في مكبوع ترتيب الأمالي الخميسية (الحلالب) مكان (الجلاب) والصواب (الجلاب) بالجيم كما في الكفاية للخطيب، وهو المذكور في الرواة عن إبراهيم الحربي أنظر ترجمة إبراهيم الحربي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (13/ 356 ت 173)

قلت: وسنده صحيح.

شيخ الخطيب البغدادي أحمد بن محمد بن أحمد الروياني هو العتيقي ثقة، قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (6/ 36 ت 2522): (أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن منصور أَبُو الحسن المجهز المعروف بالعتيقي، روياني الأصل ... كتبت عنه، وكَانَ صدوقا.) اهـ، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (17/ 602 – 603 ت 403): (العَتِيْقِيُّ أَبُو الحَسَنِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، الثِّقَةُ، أَبُو الحَسَنِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ مَنْصُوْرٍ البَغْدَادِيُّ، العَتِيْقِيُّ، المُجَهِّز، السَّفَّار ... وَهُوَ الَّذِي يَقُوْلُ فِيْهِ الخَطِيْبُ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بنُ أَبِي جَعْفَرٍ القَطِيْعِيّ (1) وَقَالَ (2) :

كَانَ صَدُوْقاً، وُلِدَ فِي أَوَّلِ سَنَةِ سَبْعٍ وَسِتِّيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ، وَذكر لِي أَنَّ بَعْضَ أَجدَاده كَانَ يُسَمَّى عَتِيْقاً، وَإِليه يُنْسَبُ.

وَقَالَ ابْنُ مَاكُوْلاَ: قَالَ لِي شَيْخُنَا العَتِيْقِيُّ: إِنَّهُ رُوْيَانِيُّ الأَصلِ، خَرَّجَ عَلَى (الصَّحِيْحَيْنِ) ، وَكَانَ ثِقَةً مُتْقِناً، يَفْهَمُ مَا عِنْدَهُ.) اهـ

ومُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْخَزَّازُ ثقة، قال الخطيب في تاريخ بغداد ت بشار (4/ 205 ت 1405): (محمد بن العباس بن محمد بن زكريا بن يحيى بن معاذ أبو عمر الخزاز المعروف بابن حيويه ... وكان ثقة.) اهـ، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (8/ 537 ت 66): (– محمد بن العبّاس بن محمد بن زكريّا بن يحيى، أَبُو عمر بن حَيَّوَيْهِ الخزّاز، من كبار محدّثي بغداد ... قال الخطيب: كان ثقة.) اهـ

وأبو أيوب سليمان بن إسحاق الجلّاب ثقة، قال الخطيب في تاريخ بغداد ت بشار (10/ 90 ت 4601): (سليمان بن إسحاق بن إبراهيم بن الخليل أبو أيوب الجلاب ... وكان ثقة.) اهـ، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (7/ 678 ت 136): (وثقه الخطيب.) اهـ

وإبراهيم الحربي هو إبراهيم بن إسحاق الحربي من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، ثقة حافظ فقيه، قال الخطيب في تاريخ بغداد ت بشار (6/ 522 ت 3012): (إِبْرَاهِيم بْن إِسْحَاق بْن إِبْرَاهِيم بْن بشير بْن عَبْد اللَّهِ بْن ديسم

أَبُو إِسْحَاق الحربي ... وكان إماما في العلم، رأسا في الزهد، عارفا بالفقه، بصيرا بالأحكام، حافظا للحديث، مميزا لعلله، قيما بالأدب، جماعا للغة، وصنف كتبا كثيرة.) اهـ وقال أبو الطيب نايف في إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص: 54 ت 7): (إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير بن عبد الله بن دسيم أبو إسحاق الحربي البغدادي ...قال الدارقطني: إمام مصنف، عالم بكل شيء في كل علم، صدوق. وقال أيضا: كان إماما، وكان يقاس بأحمد في زهده وورعه وعلمه. وقال مرة: ثقة. وقال ابن النديم: من جملة المحدثين العارفين بالحديث، وكان عالما ورعا عارفا باللغة، وكان من الحفاظ. وقال الخطيب: كان إماما في العلم، رأسا في الزهد، عارفا بالفقه بصيرا بالأحكام، حافظا للحديث مميزا لعلله، قيما بالآداب، جماعة للغة، صنف غريب الحديث، وكتبا كثيرة. وقال الذهبي: يظهر في تصانيفه أنه ينزل في أحاديث، ويكثر منها، وهذا يدل على أنه لم يزل طلابة للعلم. وقال مرة: الشيخ الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام. وذكره ابن حبان في " الثقات "، وقال الألباني: أجل أصحاب أحمد ...حتى قال أبو الطيب نايف ثقة حافظ فقيه، زاهد، عالم باللغة ... – سنن الدارقطني (1/ 181)، العلل (11/ 48)، الثقات لابن حبان (8/ 89)، فهرسة ابن النديم (486)، تاريخ بغداد (6/ 28)، طبقات الفقهاء (172) إنباه الرواه (1/ 155)، طبقات الحنابلة (1/ 86 – 93)، النبلاء (13/ 256 – 372)، تاريخ الإسلام (21/ 101)، الضعيفة (2/ 282 / 881)، وغيرها.) اهـ، وانظر توثيق الدارقطني في موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (1/ 30 ت 23) والموضع السابق من تاريخ بغداد.

وعلي بن الجعد ثقة ثبت هو على بن الجعد بن عبيد الجوهرى، أبو الحسن البغدادى، مولى بنى هاشم، ثقة ثبت، رمى بالتشيع كمت في التقريب.

فالإسناد صحيح.

وقائل الأثر أبو يوسف القاضي هو صاحب أبي حنيفة ضعيف في الحديث، وثقه بعض الأئمة إلا أن ابن المبارك والفلاس والبخاري ضعفوه لعلمهم بحاله في الحديث، قال الألباني في تعليقه على حديث في كتابه أحكام الجنائز (1/ 115 وهو يذكر علله): (الأولى: أبو يوسف القاضي وهو يعقوب بن إبراهيم ضعفه ابن المبارك وغيره ووصفه القلاس بأنه كثير الخطأ.) اهـ وقال في الضعيفة ح 3663: (وأبو يوسف القاضي؛ أورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال: "قال البخاري: تركوه، وقال الفلاس: كان كثير الغلط صدوقاً". قلت: ولعل قول الفلاس هذا، هو أعدل الأقوال فيه. والله أعلم.) اهـ

وقول الفلاس في تاريخ الإسلام للذهبي ت بشار (4/ 1021 ت 447)، وقول ابن البمارك في تاريخ بغداد ت بشار (16/ 359 وما بعدها ت 7510)، وقول البخاري في التاريخ الكبير (8/ 397 ت 3463)، وأورده الذهبي في ديوان الضعفاء (ص: 445 ت 4765) ونقل قول البخاري والفلاس، والتحقيق أنه ضعيف ضعفا يسيرا في الحديث لا يصلح حد الترك كما تفيد عبارة الألباني فقد وثقه عدد من الأئمة كابن معين وأحمد بن حنبل وابن المديني والنسائي وأثنوا عليه إلا أن ابن معين وأحمد لم يريا الرواية عنه، أنظر ذلك في المصدر السابق من تاريخ الإسلام للذهبي وسير أعلام النبلاء للذهبي ط الرسالة (8/ 535 وما بعدها ت 141)، ولقول أحمد بن حنبل وابن معين انظر (موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله) جمع وترتيب السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عبد الرزاق عيد ومحمود محمد خليل، ط دار عالم الكتب (4/ 164 – 166 ت 3577) لكن التحقيق أنه في الحديث ضعيف.

وهذا الأثر من كلامه فإنه لا ينقله عن غيره، فهو صحيح عنه والحمد لله.

والأثر في آخره عن إيراهيم صحيح وإبراهيم هو ابراهيم بن إسحاق الحربي وقد مر أنه ثقة.

ومن باب الفائدة أنقل بعض أقوال شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني رحمه الله:
قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي وهو مختصر لمنهاج السنة الذي لشيخ الإسلام (ص: 480): (وَكذب الرافضة مِمَّا يضْرب بِهِ الْمثل.) اهـ
ولم أجده في مطبوع منهاج السنة لشيخ الإسلام.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في في منهاج السنة النبوية (1/ 59 فصل (الرافضة هم أكذب الطوائف): (وَقَدِ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ، وَالرِّوَايَةِ، وَالْإِسْنَادِ عَلَى أَنَّ الرَّافِضَةَ أَكْذَبُ الطَّوَائِفِ، وَالْكَذِبُ فِيهِمْ قَدِيمٌ، وَلِهَذَا كَانَ أَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ يَعْلَمُونَ امْتِيَازَهُمْ بِكَثْرَةِ الْكَذِبِ.) اهـ، ثم ساق الآثار في بيان ذلك عن السلف، وقد مرت مع تخريجها والزيادة عليه بآثارٍ أخرى.

وقال شيخ الإسلام بعد ذكره الآثار في بيان كذب الرافضة في منهاج السنة النبوية (1/ 66 – 69): (وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ كُلَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْكَذِبَ فِي الرَّافِضَةِ أَظْهَرُ مِنْهُ فِي سَائِرِ طَوَائِفِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ كُتُبَ الْجَرْحِ، وَالتَّعْدِيلِ الْمُصَنَّفَةَ فِي أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ، وَالنَّقَلَةِ، وَأَحْوَالِهِمْ – مِثْلَ كُتُبِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَالْبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَأَبِي حَاتِمِ بْنِ حِبَّانَ، وَأَبِي أَحْمَدَ بْنِ عَدِيٍّ. وَالدَّارَقُطْنِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ يَعْقُوبَ الْجُوزَجَانِيِّ السَّعْدِيِّ، وَيَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ الْفَسَوِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ الْعِجْلِيِّ، وَالْعُقَيْلِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ الْمَوْصِلِيِّ، وَالْحَاكِمِ النَّيْسَابُورِيِّ، وَالْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ الْمِصْرِيِّ، وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ هُمْ جَهَابِذَةٌ، وَنُقَّادٌ، وَأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِأَحْوَالِ الْإِسْنَادِ – رَأَى الْمَعْرُوفَ عِنْدَهُمْ بِالْكَذِبِ فِي الشِّيعَةِ أَكْثَرَ مِنْهُمْ فِي جَمِيعِ الطَّوَائِفِ حَتَّى أَنَّ أَصْحَابَ الصَّحِيحِ كَالْبُخَارِيِّ لَمْ يَرْوِ عَنْ أَحَدٍ مِنْ قُدَمَاءِ الشِّيعَةِ مِثْلِ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، وَالْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِمَةَ، وَأَمْثَالِهِمْ مَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ [مِنْ] خِيَارِ الشِّيعَةِ، وَإِنَّمَا يَرْوِي أَصْحَابُ الصَّحِيحِ حَدِيثَ عَلِيٍّ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ كَالْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ، وَمُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ، وَكَاتِبِهِ [عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، أَوْ عَنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: كَعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، وَالْحَارِثِ بْنِ قَيْسٍ، أَوْ عَمَّنْ يُشْبِهُ هَؤُلَاءِ، وَهَؤُلَاءِ أَئِمَّةُ النَّقْلِ، وَنُقَّادُهُ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنِ الْهَوَى، وَأَخْبَرِهِمْ بِالنَّاسِ، وَأَقْوَلِهِمْ بِالْحَقِّ لَا يَخَافُونَ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ.
وَالْبِدَعُ مُتَنَوِّعَةٌ، فَالْخَوَارِجُ مَعَ أَنَّهُمْ مَارِقُونَ يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِقِتَالِهِمْ، وَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ، وَعُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى قِتَالِهِمْ، وَصَحَّ فِيهِمُ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِنْ عَشَرَةِ أَوْجُهٍ رَوَاهَا مُسْلِمٌ. فِي صَحِيحِهِ رَوَى الْبُخَارِيُّ ثَلَاثَةً مِنْهَا لَيْسُوا مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ، بَلْ هُمْ مَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ حَدِيثَهُمْ مِنْ أَصَحِّ الْحَدِيثِ لَكِنَّهُمْ جَهِلُوا، وَضَلُّوا فِي بِدْعَتِهِمْ، وَلَمْ تَكُنْ بِدْعَتُهُمْ عَنْ زَنْدَقَةٍ، وَإِلْحَادٍ، بَلْ عَنْ جَهْلٍ، وَضَلَالٍ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي الْكِتَابِ.
وَأَمَّا الرَّافِضَةُ، فَأَصْلُ بِدْعَتِهِمْ عَنْ زَنْدَقَةٍ، وَإِلْحَادٍ، وَتَعَمُّدُ الْكَذِبِ كَثِيرٌ فِيهِمْ، وَهُمْ يُقِرُّونَ بِذَلِكَ حَيْثُ يَقُولُونَ: دِينُنَا التَّقِيَّةُ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمْ بِلِسَانِهِ خِلَافَ مَا فِي قَلْبِهِ، وَهَذَا هُوَ الْكَذِبُ وَالنِّفَاقُ، وَيَدَّعُونَ مَعَ هَذَا أَنَّهُمْ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ، وَيَصِفُونَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ بِالرِّدَّةِ، وَالنِّفَاقِ، فَهُمْ فِي ذَلِكَ، كَمَا قِيلَ: رَمَتْنِي بِدَائِهَا، وَانْسَلَّتْ إِذْ لَيْسَ فِي الْمُظْهِرِينَ لِلْإِسْلَامِ أَقْرَبُ إِلَى النِّفَاقِ وَالرِّدَّةِ مِنْهُمْ، وَلَا يُوجَدُ الْمُرْتَدُّونَ، وَالْمُنَافِقُونَ فِي طَائِفَةٍ أَكْثَرَ مِمَّا يُوجَدُ فِيهِمْ، وَاعْتَبِرْ ذَلِكَ بِالْغَالِيَةِ مِنَ النُّصَيْرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ، وَبِالْمَلَاحِدَةِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، وَأَمْثَالِهِمْ.) اهـ
وكلامه نفيس رحمع الله.

وقال محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب السنة قبل التدوين (1 / 196 – 197): (وقد صنع الشيعة أحاديث كثيرة، وحرفوا بعض الأحاديث حسب أهوائهم وفرقهم التي كانت تزداد يومًا بعد يوم، فوضعوا أحاديث في مناقب عَلِيٍّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، وأخرى وضعوها في مثالب معاوية والأمويين، وكتب الموضوعات مملوءة بأكاذيبهم، وسنذكر بعض ما وضعوا على سبيل المثال، ونبين أثره في الأحزاب المعادية لهم.) اهـ

قلت وكتابه هذا هو سالة جامعية لنيل درجة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

وفي الباب آثار ضغيفة هذا ما وقفت عليه منها:

1- أثر إبراهيم بن يزيد النخعي (المتوفي سنة 96 هـ)، هو تابعي صغير ثقة أدرك أصحاب ابن مسعود.

أخرجه أحمد في العلل ومعرفة الرجال – برواية ابنه عبد الله عنه – (3/ 380 رقم 5673):قَالَ حَدثنَا جَابر بن نوح قَالَ أخبرنَا الْأَعْمَش عَن إِبْرَاهِيم قَالَ إِنَّمَا سُئِلَ عَن الْإِسْنَاد أَيَّام الْمُخْتَار.

قلت: سنده ضعيف فيه جابر بن نوح وهو ضعيف كما في التقريب.

ومرذكر كذب المختار بسند ضعيف عن صلة بن زفر في الطريق الرباع، وكذبه صحيح متواتر وليس هذا موضع بسطه.

ومعن أثر إيراهيم النخعي صحيح فإن المراد به أن الكذب إشتهر وظهر بكثرة في أيام المختار، ولذلك قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله في شرح علل الترمذي (1/ 355): (باب (بدء السؤال عن الإسناد): (وروى الإمام أحمد، عن جابر بن نوح، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: وسبب هذا: أنه كثر الكذب على علي في تلك الأيام.

كما روى شريك، عن أبي إسحاق، قال: سمعت خزيمة بن نصر العبسي، أيام المختار، وهم يقولون ما يقولون من الكذب، وكان من أصحاب علي قال: ما لهم قاتلهم الله، أي عصابة شانوا؟، وأي حديث أفسدوا؟.

وروى يونس بن أبي إسحاق عن صلة بن زفر العبسي قال: قاتل الله المختار، أي شيعة أفسد، وأي حديث شان.) انتهى

قلت: وقد مر بيان ضعف الطرق التي ذكرها إلا طريق خزيمة بن نصر فصحيح لشواهده دون تسمية اسم صاحب علي بخزيمة بن نصر أنظر تخريج السالف للأثر وشواهده التي مرت.

وليس المراد أنه لم يكن ثمة كذب قبل ذلك فقد كُذِبَ على عثمان وعلي وعلى عائشة وعلى علي رضي الله عنهم ثلاثتهم في شأن مقتل عثمان، وهذا قبل أيام المختار الثقفي لعنة الله عليه.

وقال أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني المتوفى: 1427هـ في كتابه علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع (ص: 24): (والمختار هو ابن أبي عبيد الثقفي لأبيه صحبة، ولد سنة الهجرة وليس له صحبة، خرج على أولاد علي بن أبي طالب وانضم إلى عبد الله بن الزبير في أول أمره ثم تظاهر بعد ذلك بالمطالبة بدم الحسين بن علي رضي الله عنهما، ثم ادعى في آخر أيامه أن الوحي ينزل عليه، وإليه تنسب فرقة المختارية المتفرعة من الكيسانية التي تقول بأن الإمام بعد علي رضي الله عنه ابنه محمد بن الحنفية، وأنه حي وسيظهر في آخر الزمان، ويغلو بعضهم فيزعم ألوهيته، وقد قتل المختار على يد مصعب بن الزبير سنة (67 هـ)، انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص: 94)، لسان الميزان (6 / 6 – 7).) إنتهى

2- أثر يزيد بن هارون (المتوفي سنة 106 هـ)

يُكْتَبُ عَنْ كُلِّ مُبْتَدِعٍ - إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً - إِلاَّ الرَّافِضَةَ، فَإِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ»

لم أقف على كامل إسناده للحكم عليه.

علقه الذهبي في ميزان الاعتدال (1/ 28): (وقال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول: يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون.)

وعلقه شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (1/ 60): (وَقَالَ. مُؤَمَّلُ بْنُ إِهَابٍ (3) : سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ (4) يَقُولُ: يَكْتُبُ عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً إِلَّا الرَّافِضَةَ، فَإِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ،

ومؤمل صدوق له أوهام كما في التقريب، وقال محقق منهاج السنة هناك في هلمش رقم (3): (مُؤَمَّلُ بْنُ إِهَابِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّبْعِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 254. قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ، تَرْجَمَتُهُ فِي الْخُلَاصَةِ لِلْخَزْرَجِيِّ، ص 237.) اهـ

ويزيد بن هارون ثقة قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 606ت 7789): (يزيد ابن هارون ابن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد من التاسعة مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين.) اهـ

3- أثر أبي إسحاق السبيعي (المتوفي سنة 129 هـ وقيل قبل ذلك كما في التقريب)

ضعيف جدا.

قال شيخ الإسلام منهاج السنة النبوية (6/ 135 - 136): وَرَوَى ابْنُ بَطَّةَ عَنْ شَيْخِهِ الْمَعْرُوفِ بِأَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ مَسْرُوقٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ حُدَيْرٍ (3) ، قَالَ: " قَدِمَ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ (4) الْكُوفَةَ، قَالَ لَنَا شِمْرُ بْنُ عَطِيَّةَ (1) : قُومُوا إِلَيْهِ (2) ، فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ، فَتَحَدَّثُوا، فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: خَرَجْتُ مِنَ الْكُوفَةِ وَلَيْسَ أَحَدٌ يَشُكُّ فِي فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَتَقْدِيمِهِمَا، وَقَدِمْتُ الْآنَ وَهُمْ يَقُولُونَ وَيَقُولُونَ، وَلَا وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا يَقُولُونَ ".

وهذا الظاهر أن شيخ الإسلام ينقله من أحد كتب ابن بطة وقد ذكر سنده جزاه الله خيرا ورحمه، ولم أجده في كتب ابن بطة.

وهو في المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي وهو مختصر لمنهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمة (ص: 360) إلا أن في سنده (بن حدير)! مكان (عن حدير)، والصواب عن حدير كما بين محقق منهاج السنة الشيخ محمد بن رشاد بن سالم حيث قال هناك عند هامش رقم (3) ر: زِيَادِ بْنِ جُدَيْرٍ، وَالْمُثْبَتُ عَنْ (ن) ، وَفِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ 221/5 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ أَبُو مَرْيَمَ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ، رَوَى عَنْهُ شِمْرُ بْنُ عَطِيَّةَ، وَأَمَّا حُدَيْرٌ فَلَعَلَّهُ حُدَيْرُ بْنُ كُرَيْبٍ الْحَضْرَمِيُّ، تَرْجَمَتُهُ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ 218/2 - 219.) اهـ

قلت: وسنده ضعيف جدا.

فيه أبو العباس بن مسروق واسمه أحمد بن محمد ضعيف قال السهمي في سؤالاته للدارقطني (ص: 158 ت 165): (سمعت الدارقطني يقول أبو العباس أحمد بن محمد بن مسروق ليس بالقوي يأتي بالمعضلات.) اهـ

ونقله الذهبي عن الدارقطني في ميزان الاعتدال (1/ 150 ت 587)

وفيه محمد بن حميد وهو ابو عبد الله الرازي متهم، قال الحافظ في التقريب: (حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأى فيه.) اهـ، وقال الذهبي في الكاشف: (الحافظ، وثقه جماعة والأولى تركه.) اهـ

والتحقيق أنه ضعيف متهم أنظر ترجمته في تهذيب الكمال ومعجم رجال الطبري 480 للشيخ المحدث أكرم بن محمد بن زيادة الفالوجي الأثري.
ولذلك تعقب الألباني كلام الحافظ ابن حجر بقوله في الضعيفة تحت ح 1890 في كلامه على إسنادٍ آخر فيه هذا الراوي: (وأقول: بل هو متهم أورده الذهبي في " الضعفاء والمتروكين "، وقال: " قال أبو زرعة: كذاب. وقال صالح: ما رأيت أحذق بالكذب منه ومن الشاذكوني ".) اهـ

4- أثر محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى (المتوفي سنة 148 هـ)
ضعيف، ولم أقف على كامل إسناده.
الطحاوي في مختصر اختلاف العلماء (3/ 334): (روى بشر بن الْوَلِيد عَن أبي يُوسُف قَالَ حَدثنَا ابْن أبي ليلى أَن عِيسَى بن مُوسَى قَالَ لَهُ أتجيز شَهَادَة أهل الْأَهْوَاء قَالَ قلت نعم وأراهم لذَلِك أَهلا إِنَّمَا أدخلهم فِي الْهوى الدّين إِلَّا الخطابية فَإِن بَعضهم يقبل عين بعض فَيشْهد لَهُ فَلَا أُجِيز شَهَادَة هَؤُلَاءِ
وَسَأَلت أَبَا حنيفَة عَن ذَلِك فَقَالَ مثل ذَلِك وَقَالَ أَبُو يُوسُف مثل ذَلِك
وَقَالَ ابو يُوسُف لَا أقبل شَهَادَة من أظهر شتيمة أَصْحَاب النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لِأَن هَؤُلَاءِ مخانة وَلَو أَن رجلا شتاما للنَّاس وللجيران لم أقبل شَهَادَته.) اهـ

ضعيف ، أبو يوسف القاضي هو صاحب أبي حنيفة ضعيف في الحديث، وثقه بعض الأئمة إلا أن ابن المبارك والفلاس والبخاري ضعفوه لعلمهم بحاله في الحديث، قال الألباني في تعليقه على حديث في كتابه أحكام الجنائز (1/ 115 وهو يذكر علله): (الأولى: أبو يوسف القاضي وهو يعقوب بن إبراهيم ضعفه ابن المبارك وغيره ووصفه الفلاس بأنه كثير الخطأ.) اهـ وقال في الضعيفة ح 3663: (وأبو يوسف القاضي؛ أورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال: "قال البخاري: تركوه، وقال الفلاس: كان كثير الغلط صدوقاً". قلت: ولعل قول الفلاس هذا، هو أعدل الأقوال فيه. والله أعلم.) اهـ
وقول الفلاس في تاريخ الإسلام للذهبي ت بشار (4/ 1021 ت 447)، وقول ابن البمارك في تاريخ بغداد ت بشار (16/ 359 وما بعدها ت 7510)، وقول البخاري في التاريخ الكبير (8/ 397 ت 3463)، وأورده الذهبي في ديوان الضعفاء (ص: 445 ت 4765) ونقل قول البخاري والفلاس، والتحقيق أنه ضعيف ضعفا يسيرا في الحديث لا يصلح حد الترك كما تفيد عبارة الألباني فقد وثقه عدد من الأئمة كابن معين وأحمد بن حنبل وابن المديني والنسائي وأثنوا عليه إلا أن ابن معين وأحمد لم يريا الرواية عنه، أنظر ذلك في المصدر السابق من تاريخ الإسلام للذهبي وسير أعلام النبلاء للذهبي ط الرسالة (8/ 535 وما بعدها ت 141)، ولقول أحمد بن حنبل وابن معين انظر (موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله) جمع وترتيب السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عبد الرزاق عيد ومحمود محمد خليل، ط دار عالم الكتب (4/ 164 - 166 ت 3577) لكن التحقيق أنه في الحديث ضعيف.
ولم أقف على كامل إسناده.
لكن قول أبي يوسف صاحب أبي حنيفة صحيح ورد من طريق صحيح كما سيأتي في تخريجه.
وابن أبي ليلى المروي عنه الأثر ضعيف اسمه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى الأنصارى قال الحافظ في التقريب: (صدوق سيء الحفظ جدا) اهـ، ولو صح الأثر إليه ما ضره ضعفه لأنه قائله.

5- أثر أبي حنيفة (المتوفي سنة 150 هـ)
موضوع.
أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص: 126): أَخْبَرَنِي أَبُو بِشْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَكِيلُ , قَالَ: ثنا عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الْوَاعِظُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمُقْرِئُ , قَالَ: ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَحْمُودٍ الْمَرْوَزِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُصْعَبٍ، ثنا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ , قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ , يَقُولُ: سَأَلَ أَبُو عِصْمَةَ أَبَا حَنِيفَةَ: مِمَّنْ تَأْمُرُنِي أَنْ أَسْمَعَ الْآثَارَ ؟ قَالَ: " مِنْ كُلِّ عَدْلٍ فِي هَوَاهُ , إِلَّا الشِّيعَةَ , فَإِنَّ أَصْلَ عُقَدِهِمْ تَضْلِيلُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ , وَمَنْ أَتَى السُّلْطَانَ طَائِعًا , أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ: إِنَّهُمْ يُكَذِّبُونَهُمْ أَوْ يَأْمُرُونَهُمْ بِمَا لَا يَنْبَغِي , وَلَكِنْ وَطَّأُوا لَهُمْ حَتَّى انْقَادَتِ الْعَامَّةُ بِهِمْ , فَهَذَانِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَا مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ "
وكذلك أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص: 126): أَخْبَرَنِي أَبُو بِشْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَكِيلُ , قَالَ: ثنا عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الْوَاعِظُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمُقْرِئُ , قَالَ: ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَحْمُودٍ الْمَرْوَزِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُصْعَبٍ، ثنا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ , قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ , يَقُولُ: سَأَلَ أَبُو عِصْمَةَ أَبَا حَنِيفَةَ: مِمَّنْ تَأْمُرُنِي أَنْ أَسْمَعَ الْآثَارَ ؟ قَالَ: " مِنْ كُلِّ عَدْلٍ فِي هَوَاهُ , إِلَّا الشِّيعَةَ , فَإِنَّ أَصْلَ عُقَدِهِمْ تَضْلِيلُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ , وَمَنْ أَتَى السُّلْطَانَ طَائِعًا , أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ: إِنَّهُمْ يُكَذِّبُونَهُمْ أَوْ يَأْمُرُونَهُمْ بِمَا لَا يَنْبَغِي , وَلَكِنْ وَطَّأُوا لَهُمْ حَتَّى انْقَادَتِ الْعَامَّةُ بِهِمْ , فَهَذَانِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَا مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ "
ومن طريق آخر عن أمد بن مصعب به أخرجه البيهقي في المدخل إلى علم السنن تحقيق عوامة (1/ 241 رقم 505): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني خلف بن محمد بن إسماعيل الكرابيسي ببخارى، حدثنا سهل بن شاذُويه الحافظ، حدثني أبو علي عبد الله بن علي بن محمد بن حبيب قال: سمعت أحمد بن مصعب المروزي يقول: سمعت عمر بن إبراهيم يقول: سمعت ابن المبارك يقول: سأل أبا حنيفة أبو عصمة فقال: إني سمعت هذه الكتب - يعني الرأي -، فممن تأمرني أن أسمع الآثار؟ فقال: ممن كان عدلًا في هواه، إلا الشيعة، فإن أصل عقدهم تضليل أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم -، قال: ومن أتى السلطان طائعًا حتى انقادت العامة له، فهذاك لا ينبغي أن يكون من أئمة المسلمين.

قلت: مدار هذا الأثر على عمر بن إبراهيم وهو كذاب، قال ابن حبان في المجروحين ت حمدي (2/ 64 ت 651): (شيخ يروي عن مالك والثقات ما لم يحدثوا بها قط، لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا الرواية عنه.) اهـ، وقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (13/ 36 ت 5858): (عُمَر بْن إِبْرَاهِيم بْن خالد بْن عَبْد الرَّحْمَن أَبُو حفص يعرف بالكردي، مولى بني هاشم حدث عَن عَبْد الملك بْن عمير، وموسى بْن عَبْد الملك بْن عمير، وابن أَبِي ذئب، وأبي معشر، وسفيان الثوري، وشعبة، وحماد بْن سلمة، وزائدة ويحيى بْن سلمة بْن كهيل، ومرحوم بْن عَبْد العزيز، روى عنه عَبْد اللَّه بْن أيوب المخرمي، وأحمد بْن مُحَمَّد بْن العلاء، وإبراهيم بْن الوليد الجشاش، وإسحاق بْن سنين الختلي، وغيرهم، وكان غير ثقة، يروي المناكير عَن الأثبات.) اهـ
قلت: فهو في طبقة من روى عنهم أحمد بن مصعب.
وذكر له الذهبي في ميزان الاعتدال (3/ 179 - 180 ت 6044) حديثًا ثم قال: (في هذا منكر جدا، قال الدارقطني: كذاب، وقال الخطيب: غير ثقة.) اهـ
وأحمد بن مصعب هو المروزي كما صرحت رواية الجزري، وهو صدوق من أجله أهل مرو كما قال أبو حاتم الرازي، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 76 - 77 ت 162): (أحمد بن مصعب المروزي أبو عبد الرحمن الهجيمي روى عن الفضل بن موسى السيناني وعبد الرحمن بن مهدي وغندر وحفص

بن غياث كتب عنه أبي بالري جاء إلى محمد بن حميد، وسألته عنه فقال صدوق من أجله أهل مرو.) اهـ
ووثقه ابن حبان في الثقات لابن حبان (8/ 37 ت 12139)، وضعفه الذهبي في ميزان الاعتدال (1/ 156 ت 621) وذكر الذهبي هناك أن الحمل عليه في حديثٍ باطل!، ورد عليه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ت أبي غدة (1/ 674 ت 863) بكلام ابي حاتم وبين أن الحمل في ذلك الحديث الباطل ليس عليه، قلت: فهو صدوق.
فالأثر موضوع من أجل عمر بن إبراهيم الكردي.

6- أثر شريك بن عبد الله القاضي (المتوفي سنة 177 أو 178 هـ).
حيث يُرْوَى شريك بن عبد الله القاضي، وقد كان معروفا بالتشيع مع الاعتدال فيه: أحمل العلم عن كل من لقيت، إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث، ويتخذونه دينا.

لم أقف على كامل إسناده للحكم عليه.
علقه الذهبي في ميزان الاعتدال (1/ 28): (وقال محمد بن سعيد بن الأصبهاني: سمعت شريكا يقول: احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة يضعون الحديث ويتخذونه ديناً.) اهـ
وعلقه شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (1/ 60): (وَقَالَ. مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ: سَمِعْتُ شَرِيكًا يَقُولُ: أَحْمِلُ الْعِلْمَ عَنْ كُلِّ مَنْ لَقِيتُ إِلَّا الرَّافِضَةَ، فَإِنَّهُمْ يَضَعُونَ الْحَدِيثَ، وَيَتَّخِذُونَهُ دِينًا.)
ثم علق عليه شيخ الإسلام فقال: (وَشَرِيكٌ هَذَا هُوَ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي، قَاضِي الْكُوفَةِ، مِنْ أَقْرَانِ الثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ مِنَ الشِّيعَةِ الَّذِي يَقُولُ بِلِسَانِهِ: أَنَا مِنَ الشِّيعَةِ، وَهَذِهِ شَهَادَتُهُ فِيهِمْ.) اهـ
ولم أقف على كامل إسناده.
ومحمد بن سعيد الأصبهاني ثقة، قال محقق منهاج السنة محمد بن رشاد بن سالك هناك في هامش رقم (5): (مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْكُوفِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، رَوَى عَنْ شَرِيكٍ وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ عَنْهُ: ثِقَةٌ، تُوُفِّيَ سَنَةَ 220. الْخُلَاصَةُ لِلْخَزْرَجِيِّ، ص 288.) اهـ، قلت: وقال الحافظ في التقريب: (ثقة ثبت) اهـ

7- أثر ابن المبارك (المتوفي سنة 181 هـ)
فقد رُوِي عنه أنه قال: «الدِّينُ لأَهْلِ الحَدِيثِ، وَالكَلاَمُ وَالحِيَلُ لأَهْلِ الرَّأْيِ، وَالكَذِبُ لِلْرَّافِضَةِ» ،
ضعيف جدا.
أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (5/ 210 – 212 رقم 1010): أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْقُوبَ أَخْبَرَنَا أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَنْصُورِيُّ السَّجَزِيُّ الْمُذَكِّرُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْحُسَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْبِسْطَامِيَّ حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّزْجَاهِيُّ سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ سُفْيَانَ سَمِعْتُ حِبَّانَ سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: (الْكَذِبُ لِلرَّوَافِضِ وَسُوءُ التَّدْبِيرِ لِآلِ أَبِي طَالِبٍ وَالْخُصُومَةُ لِلْمُعْتَزِلَةِ وَالزُّهْدُ لِلْخَوَارِجِ وَالِاسْتِحْلَالُ لِأَهْلِ الرَّأْيِ وَالدِّينُ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ)
قلت: إسناده ضعيف جدا.
فيه أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّزْجَاهِيُّ مجهول العين، لم يترجمه أحد!.
وأبو سعيد الحسين بن محمد البسطامي مجهول الحال، قال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (8/ 373 ت 55): (الحسين بن محمد، أبو سعيد البسطامي الواعظ، والد أبي عمر محمد بن الحسين.

قال الحاكم: كان أوحد عصره في التذكير والوعظ والانتصار للسُّنَّة، سَمِعَ: أَبَا بَكْر القطّان، وأَبَا حامد بْن بلال، وطبقتهما.) اهـ

ولم يذكر الذهبي والحاكم في كلامهما فيه جرحت ولا تعديلا، فمثله مجهول الحال.

وقال أبو الطيب نايف في الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (1/ 465 ت 336): (الحسين بن محمد بن الحسين بن يحيى، أبو سعيد، البِسْطامِي.

سمع: أبا بكر القطّان، وأبا حامد بن بلاد، وطبقتهما.

وعنه: أبو عبد الله الحاكم.

وقال في "تاريخه": كان واحد عصره في التذكير والوعظ والانتصار للسُّنَّة، سمع أبا بكر القطّان، وأبا حامد بن بلال وطبقتها. توفي سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة.

قلت: [صدوق واعظ]، وقد سبق علة هذا الحكم كثيرًا.) اهـ

يريد بالعلة المشار لها قوله مثلا في موضع سابق في الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (1/ 416): (صدوق واعظ، ومع أن الوعاظ يكثر فيهم الضعف، إلا أنه لم يذكره بذلك، ومن كان واعظًا غير مجروح والناس يقبلون منه وعظه ويسمعون حديثه، فإن هذا الحال يدل على أنه صدوق، ولو كان غير ذلك لذكروه وطعنوا فيه، والله أعلم.) اهـ

كذا قال وكلامه هذا مردود لأن مجرد كونه واعظا غير مجروخ والناس تقبل منه وعظه وتسمع حديثه لا يلزم منه أنه ثقة ولا صدوق، لأنه يجوز أن يكون ضعيفا وتساهل الناس فقبلوا حديثه في الوعظ وحده، لكن كونه واعظ تقبل الناس منه حديثه لا يلزم منه سوى أنه عدل أما الحفظ والضبط فلا يلزمان من ذلك وهذا ظاهر!.

والمراد بسوء تدبير آل أبي طالب أي قبل إسلامهم وهذا كحديث صحيح مرفوع أخرجه البخاري (8/ 6 ح 5990): حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ العَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِهَارًا غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ: " إِنَّ آلَ أَبِي – قَالَ عَمْرٌو: فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بَيَاضٌ – لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ المُؤْمِنِينَ " زَادَ عَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الوَاحِدِ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَكِنْ لَهُمْ رَحِمٌ أَبُلُّهَا بِبَلاَهَا» يَعْنِي أَصِلُهَا بِصِلَتِهَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «بِبَلاَهَا كَذَا وَقَعَ، وَبِبَلاَلِهَا أَجْوَدُ وَأَصَحُّ، وَبِبَلاَهَا لاَ أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا»

ومسلم (1/ 197، 366 – (215): حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِهَارًا غَيْرَ سِرٍّ، يَقُولُ: «أَلَا إِنَّ آلَ أَبِي، يَعْنِي فُلَانًا، لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ»

وأحمد في المسند ط الرسالة ت مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط (29/ 340 ح 17804): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِهَارًا غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ: " إِنَّ آلَ أَبِي فُلَانٍ لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللهُ، وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ "

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه: (إسناده صحيح على شرط الشيخين. إسماعيل: هو ابن أبي خالد.

وأخرجه أبو عوانة 96/1 عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، بهذا الإسناد، وقرن بعبد الله بن أحمد هلال بن العلاء.

وأخرجه مسلم (215) (366) ، وأخرجه أبو عوانة 96/1 عن أبي إبراهيم الزهري، كلاهما (مسلم وأبو إبراهيم) عن أحمد بن حنبل، به، وقرن أبو عوانة بأحمد يحيى بنَ معين.
وأخرجه البخاري (5990) عن عمرو بن عباس، عن محمد بن جعفر، به.
وأخرجه البخاري في كتاب "البر والصلة"، والإسماعيلي في "المستخرج" - كما في "فتح الباري" 422/10-، وأبو عوانة 96/1 من طريق بيان بن بشر، عن قيس بن أبي حازم، به. وزاد فيه: "ولكنَّ لهم رحماً أبلُّها ببِلالِها". أي: أصِلُهم في الدنيا ولا أغني عنهم من الله شيئاً، والبِلال جمع بَلَل، وقيل: هو كل ما بل الحلق من ماء أو لبن أو غيره. قاله ابن الأثير في "النهاية" 153/1.) اه[شرح محمد

ومعنى (يعني فلانا) أي ليس بنو فلان الكفار - قبل إسلامهم - أولياء لي وإنما أوليائي المسلمون جميعا منهم ومن غيرهم، قال النووي في شرح صحيح مسلم (3/ 87): (هَذِهِ الْكِنَايَةُ بِقَوْلِهِ يَعْنِي فُلَانًا هِيَ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ خَشِيَ أَنْ يُسَمِّيَهُ فَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ وَفِتْنَةٌ إِمَّا فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَإِمَّا فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ فَكَنَى عَنْهُ وَالْغَرَضُ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَمَعْنَاهُ إِنَّمَا وَلِيِّيَ مَنْ كَانَ صَالِحًا وَإِنْ بَعُدَ نسبه مِنِّي وَلَيْسَ وَلِيِّي مَنْ كَانَ غَيْرُ صَالِحٍ وإن كان نسبه قريبا.) اه
فهذا يفسر معنى المروي عن ابن المبارك لو صح عنه، ومر أنه ضعيف جدا.

8- أثر أبي علي الجُبَّائِيِّ (المتوفي سنة 303 هـ) وهو مبتدع شيخ المعتزلة.
فقد رُوِيَ عن شيخ المعتزلة! أبي علي الجبائي قال: الحديث لأحمد بن حنبل، والفقه لأصحاب أبي حنيفة، والكلام للمعتزلة، والكذِب للرافضة.
قال الذهبي في تاريخ الإسلام ط التوفيقية (23/ 87 ت 156 في ترجمة أبي علي الجبائي): (وجدت على ظهر كتاب عتيق: سمعت أبا عُمَر يقول: سمعتُ عشرةٍ من أصحاب الْجُبّائيّ يحكون عنه - أي عن أبي علي الجبائي - قال: الحديث لأحمد بن حنبل، والفقه لأصحاب أبي حنيفة، والكلام للمعتزلة، والكذِب للرافضة.
وهذا ضعيف لا يُدرى من كاتب ذلك على ذلك الكتاب العتيق الذي وجده الذهبي.
وأبو علي الجبائي المروي عنه هذا الأثر قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (14/ 183 ت 102): (الجُبَّائِيُّ أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الوَهَّابِ البَصْرِيُّ *
شَيْخُ المُعْتَزِلَةِ، وَصَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الوَهَّابِ البَصْرِيُّ، مَاتَ: بِالبَصْرَةِ، سَنَةَ ثَلاَثٍ وَثَلاَثِ مائَةٍ ... وَأَخَذَ عَنْهُ فَنَّ الكَلاَمِ أَيْضاً: أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ، ثُمَّ خَالَفَهُ، وَنَابَذَهُ، وَتَسَنَّنَ.
وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ - عَلَى بِدعتِه - مُتوسّعاً فِي العِلْمِ، سَيَّالَ الذِّهنِ، وَهُوَ الَّذِي ذَلَّلَ الكَلاَمَ، وَسهَّلَه، وَيسَّرَ مَا صَعُبَ مِنْهُ.) اه

9- أثر عبد الرحمن بن عبيد الله الحُرْفِي - بالحاء والفاء - (المتوفي سنة 423 كما في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (17/ 412 ت 270)).
ضعيف.
قال السيوطي في مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ط الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، 1409هـ (ص 74): أخرج الدينَوَري فِي المجالسة عَن عبد الرَّحْمَن بن عبد الله الْخرقِيّ قَالَ: "كَانَ بَدْء الرافضة أَن قوما من الزَّنَادِقَة اجْتَمعُوا فَقَالُوا: نشتم نَبِيّهم، فَقَالَ كَبِيرهمْ: إِذا نقْتل، فَقَالُوا: نشتم أحباءه، فَإِنَّهُ يُقَال إِذا أردْت

أَن تؤذي جَارك فَاضْرب كَلْبه، ثمَّ نَعْتَزِل فنكفرهم. فَقَالُوا: الصَّحَابَة كلهم فِي النَّار إِلَّا عَليّ، ثمَّ قَالَ: كَانَ عَليّ هُوَ النَّبِي فَأَخْطَأَ جِبْرِيل".

قلت: وليس هو في مطبوع المجالسة للدينوري، وإنما ذكره محقق المجالسة الشيخ المحدث مشهور بن حسن آل سلمان في في ملحقه المطبوع في آخر كتاب المجالسة (8 / 337 رقم 26) نقلا عن فتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (3/ 52 – مجموعة الرسائل المنيرية).

إلا أن في نقل مشهور (الخرفي) بالفاء مكان (الخرقي) التي بالقاف، وكما ترى هما طبعتان مختلفتان لكتاب مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي،

ولم أجد لهما الذي بالفاء والذي بالقاف ترجمة!

وبعضهم قال أنه عبد الرحمن بن عبيد الله – مكان (عبد الله) الحُرْفي بالحاء المضموة بدل الخاء.

قلت: والظاهر أنه هو فيكون حصل تصحيف في اسم أبيه ولقبه!، فإن له ترجمة وهو صدوق في حديثه عن النجاد اضطراب، ولد سنة 336 ومات سنة 423 هـ قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (11/ 612 ت 5404): (كتبنا عنه، وكان صدوقا غير أن سماعه في بعض ما رواه عن النجاد كان مضطربًا، وسمعته يذكر أن مولده في جمادى الآخرة في اليوم الرابع عشر منه سنة ست وثلاثين وثلاث مائة، ومات في يوم السبت السابع من شوال سنة ثلاثين وعشرين وأربع مائة.) اهـ.

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (17/ 412 ت 270): (الشَّيْخُ، المُسْنِدُ، العَالِمُ، أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ البَغْدَادِيُّ، الحَرْبِيُّ، الحُرْفِيُّ ... مَوْلِدُهُ: فِي سَنَةِ سِتٍّ وَثَلاَثِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ، قَالَ الخَطِيْبُ: كَتَبْنَا عَنْهُ، وَكَانَ صَدُوْقاً، غَيْرَ أَنَّ سَمَاعَهُ فِي بَعْضِ مَا رَوَاهُ عَنِ النَّجَّاد كَانَ مُضْطرباً، وَمَاتَ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ ثَلاَثٍ وَعِشْرِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ.) اهـ

وقال أبو الطيب نايف في السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي (ص: 399 ت 81): (قلت: [ثقة وفي روايته عن النجاد اضطراب] والرجل وثقه البيهقي، وقد أكثره عنه، وروى عنه جمع كبير، وحدث إملاء في بعض مشاهير الجوامع، فكل هذا يقوى احتمال أنّه ثقة لا مجرد صدوق، والله أعلم.) اهـ، ونقل كلام الأئمة فيه مع مصادره هناك.

قلت: الظاهر أنه صدوق، فإنه اضطرب في روايته عن النجاد وهذا يقوي كونه صدوق، وكثرة الرواية عنه لا يلزم منه أنه أوثق من الصدوق فتأمل.

والدينوري صاحب المجالسة هو أحمد بن مروان أبو بكر الدينوري صدوق مات سنة 298 هـ وله 84 سنة من السن، قال الذهبي في ميزان الاعتدال (1/ 156 ت 160): (اتهمه الدارقطني، ومشاه غيره.) اهـ، وقال الذهبي في ديوان الضعفاء (ص: 10 ت 105): (اتهمه الدارقطني.) اهـ، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (7/ 744 ت 339): (ضعّفه الدّارَقُطْنيّ واتهمه.) اهـ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (15/ 427 – 428 ت 239): (الدِّيْنَوَرِيُّ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مَرْوَانَ، الفَقِيْهُ، العَلاَّمَةُ، المُحَدِّثُ، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مَرْوَانَ الدِّيْنَوَرِيُّ، المَالِكِيُّ، مُصَنِّفُ كِتَابِ (المُجَالَسَةِ) الَّذِي يَرْوِيْهِ البُوصِيرِيُّ، وَغَيْرُهُ ... ضعَّفه أَبُو الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيّ ... قُلْتُ: لَمْ أَظْفَر بوَفَاة الدِّيْنَوَرِيّ، وَأَرَاهَا بَعْد الثَّلاَثِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ (2) .) اهـ، لكن الصواب أنه متوفي سنة 298 هـ فقد قال محقق سير أعلام النبلاء هناك (15/ 428 عند هامش (2)): (في " الديباج المذهب ": 32 – 33 " توفي في صفر سنة ثمان وتسعين ومئتين، وسنه أربع وثمانون سنة ".) اهـ، والديباج المذهب هو الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان

الدين اليعمري (المتوفى: 799هـ)، والنقل المذكور في الديباج المذهب تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ط دار التراث للطبع والنشر،ا لقاهرة (1/ 153).

وقال الحافظ في لسان الميزان تحقيق أبي غدة (1/ 672 ت 860): (وصرح الدارقطني في "غرائب مالك" بأنه يضع الحديث وروى مرة فيها عن الحسن الضراب، عنه، عن إسماعيل بن إسحاق، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن سمي، عَن أبي صالح، عَن أبي هريرة رضي الله عنه حديث: سبقت رحمتي غضبي. وقال: لا يصح بهذا الإسناد والمتهم به أحمد بن مروان وهو عندي ممن كان يضع الحديث.

وقال مسلمة في الصلة: كان من أروى الناس عن ابن قتيبة مات بمصر سنة 333 وكان على قضاء القلزم أدركته ولم أكتب عنه وكان ثقة كثير الحديث.) اهـ

قلت: فقول الدارقطني مردود فقد وثقه مسلمة، فمثله صدوق ويكون ذلك الحديث الذي اتهمه به الدارقطني من قبيل الخطأ في الإسناد لا من قبيب تعمد الكذب، بدليل أن الحديث المذكور صحيح من طرق أخرى عن أبي هريرة أخرجه البخاري في الصحيح (9/ 125 ح 7422) و(9/ 135 ح 7453) و(9/ 160 ح 7554)، فيكون الخطأ في السند ولريس من باب العمد.

وكان مولد الحُرْفي سنة 336 هـ بعد وفاة الدينوري بثلاث سنين!، فبين وفاتيهما تسعون سنة، أنظر ذلك في ترجمة الحرفي في تاريخ بغداد ت بشار (11/ 612 ت 5404) وسير أعلام النبلاء ط الرسالة (17/ 411 – 412 ت 270)

وسكت مشهور عن الأثر ولم يعلق على سنده.

قلت: لكن السند منقطع بينهما فكما ترى الحرفي ولد سنة 336 ومات سنة 423 هـ بينما توفي الدينوري سنة 298 هـ وله 84 سنة من السن، فالحرفي ولِدَ بعد وفاة الحرفي بـ 38 سنة!، وبين وفاتيهما 125 سنة!، فهذا إنقطاع صريح ظاهر.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ يَعْنِي ابْنَ عَيَّاشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ، يَقُولُ: «لَمْ يَكُنْ يَصْدُقُ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ إِلَّا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ» (1)

5 - بَابُ فِي أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة

حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، وَهِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، وَحَدَّثَنَا فُضَيْلٌ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: وَحَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ» (2)

---

(1) صحيح، رجلاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب، والمغيرة هو المغيرة بن مقسم الضبي ثقة متقن، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 543 ت 6851): (المغيرة ابن مقسم بكسر الميم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الأعمى ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم من السادسة مات سنة ست وثلاثين على الصحيح – ع –.) اهـ، ولا يضر تدليسه هنا لأنه هو قائل الأثر.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (يصدق) ضبط على وجهين أحدهما بفتح الياء وإسكان الصاد وضم الدال والثاني بضم الياء وفتح الصاد والدال المشددة (إلا من) يجوز في من وجهان أحدهما أنها لبيان الجنس والثاني أنها زائدة]

(2) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب، ومحمد بن سيرين ثقة كبير القدر مولى أنس بن مالك، سمع من أنس بن مالك وأبي هريرة وغيرهما، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 483 ت 5947): (محمد ابن سيرين الأنصاري أبو بكر ابن أبي عمرة البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى من الثالثة مات سنة عشر ومائة.) اهـ.، وقال المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 345 ت 5280): (مولى أنس بْن مالك، وهو من سبي عين التمر الذين أسرهم خالد بْن الوليد.) وهناك النص على سماعه من أنس وأبي هريرة وغيرهما، وانظر جامع التحصيل للعلائي (ص: 264 ت 683).

حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: " لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ " (1)

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عِيسَى وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، قَالَ: لَقِيتُ طَاوُسًا فَقُلْتُ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ كَيْتَ وَكَيْتَ، قَالَ: «إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا، فَخُذْ عَنْهُ» (2)

---

(1) حسن، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب إلا إسماعيل بن زكريا وهو إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقانى الأسدى وهو صدوق يخطيء قليلًا كما في التقريب فحديثه حسن ما لم يتبين الخطأ في حديثه.

(2) حسن، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب إلا سليمان بن موسى هو سليمان بن موسى القرشى الأموى وهو صدوق فقيه فى حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل كما في التقريب، قلت: فحديثه حسن ما لم يتبين ضعف الحديث الذي رواه لخلل في حفظه ويعرف ذلك بتتبع طرق الحديث، وهذا ظاهر اختيار الألباني حيث قال في الضعيفة تحت ح 4641 عند تعليقه على إسناد حديثٍ آخر: (ولا يبعد أن يكون هو سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي، صدوق في حديثه بعض لين، فإن كان هو؛ فالسند حسن أيضاً. والله أعلم.) اهـ، وهذا ظاهر اختيار الشيخ المحدث سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد حيث قال وهو يترجم له في تحقيقه التفسير من سنن سعيد بن منصور (1/ 122 رقم 23): (قلت: سليمان هذا هو ابن موسى الأموي مولاهم، الدمشقي، المعروف بالأَشْدق، روى عن واثلة بن الأسقع وأبي أمامة وطاوس والزهري وغيرهم، روى عنه ابن جريج وسعيد بن عبد العزيز والأوزاعي وزيد بن واقد وغيرهم، وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائة، وقيل: تسع عشرة ومائة، وهو صدوق كما قال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق (ص 94 رقم 148) قال عطاء بن أبي رباح: ((سيد شباب أهل الشام سليمان بن موسى)). وقال سعيد بن عبد العزيز: ((كان أعلم أهل الشام بعد مكحول)). وقال الزهري: ((سليمان بن موسى أحفظ من مكحول)). ووثقه دحيم وابن سعد، وقال ابن معين: ((ثقة، وحديثه صحيح عندنا)). وقال الدارقطني: ((من الثقات، أثنى عليه عطاء والزهري)). وذكر ابن المديني أن سليمان هذا قد خولط قبل موته بيسير. وقال أبو حاتم: ((محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحدًا من أصحاب مكحول أفقه منه، ولا أثبت منه)). وقال البخاري: ((عنده مناكير)). وقال النسائي: ((أحد الفقهاء، وليس بالقوي في الحديث)). وقال ابن عدي: ((هو فقيه راو حدّث عنه الثقات من الناس، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق)). قال الذهبي: ((هذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها)). اهـ. من "الجرح والتعديل" (4/ 141 - 142 رقم 615)، و"الكامل" لابن عدي (3/ 113 - 119)، و"الميزان" (2/ 225 - 226 رقم 3518)، و"التهذيب" (4/ 226 - 227 رقم 377).) اهـ

وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلى، أبو محمد و أبو يعقوب، المعروف بابن راهويه المروزى ثقة حافظ مجتهد كما في التقريب.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (كيت وكيت) هما بفتح التاء وكسرها لغتان نقلهما الجوهري في صحاحه عن أبي عبيدة (مليا) يعني ثقة ضابطا متقنا يوثق بدينه ومعرفته يعتمد عليه كما يعتمد الملي بالمال ثقة بذمته]

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدِّمَشْقِيَّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ: قُلْتُ لِطَاوُسٍ: إِنَّ فُلَانًا حَدَّثَنِي بِكَذَا وَكَذَا، قَالَ: «إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا، فَخُذْ عَنْهُ» (1)

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: " أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةً، كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ، مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمُ الْحَدِيثُ، يُقَالُ: لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ " (2)

---

(1) حسن، رجاله ثقات غير سليمان بن موسى ومر أنه صدوق فقيه في حديثه لين فحديثه حسن، وقد مر الكلام عليه في التعليق على الأثر السابق.

وسعيد بن عبد العزيز هو سعيد بن عبد العزيز بن أبى يحيى التنوخى، أبو محمد الدمشقي ثقة إمام، سواه أحمد بالأوزاعى، و قدمه أبو مسهر، لكنه اختلط فى آخر أمره كما في التقريب.

وقال الشيخ المحدث مشهور بن حسن آل سلمان في تحقيقه إعلام الموقعين عن رب العالمين (6/ 585 في تعليقه على سند حديثٍ آخر هامش (3): (أقول: رواته كلهم ثقات، لكن سعيد بن عبد العزيز اختلط وبعضهم قال: تغيّر، ولم يذكروا من روى عنه بعد الاختلاط، وأخشى أن لا يكون أحد سمع منه بعد الاختلاط.) اهـ

قلت: وعدم سماع أحد منه بعد الإختلاط محتمل كما يفيد كلام مشهور.

ولا يضر اختلاطه فإنه إنما يروي أثرا مقطوعا من قول سليمان بن موسى، فيُتساهل في هذا ما لا يُتساهل في الأحاديث المرفوعة والموقوف.

وهو مدلس من المرتبة الثانية كما ذكر الحافظ في طبقات المدلسين (ص: 31 ت 49) لكن لا يضر تدليسه لأن أهل المرتبة الثانية من المدلسين حديثهم محمول على الإتصال ما لم يتبين تدليسهم بجمع الطرق كما يفيد كلام الحافظ في شأن هذه الطبقة في طبقات المدلسين ص 13، فحديثه حسن ما لم يتبين اختلاطه وتدليسه أو أحدهما.

(2) حسن، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب إلا الصمعي وهو عبد الملك بن قريب اللغوي وهو صدوق كما في التقريب، وابن أبي الزند هو عبد الرحمن بن أبي الزناد صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيها كما في التقريب، ولا يضر تغيره لأن الأصمعي بصري ليس من أهل بغداد، أنظر ترجمة الأصمعي في التقريب والتهذيب، venue والده أبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان من صغار التابعين، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 302 ت 3302): (عبد الله ابن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد ثقة فقيه من الخامسة مات سنة ثلاثين وقيل بعدها.) اهـ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، وحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: «لَا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الثِّقَاتُ» (1)

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قُهْزَاذَ مِنْ أَهْلِ مَرْوَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَانَ بْنَ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ، يَقُولُ: «الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ» (2)

---

(1) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب إلا محمد بن أبي عمرو المكي وهو محمد بن يحيى بن أبى عمر العدنى صدوق، صنف المسند، و كان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة كما في التقريب، لكنه قد توبع عليه في ذات الإسناد تابعه عليه أبو بكر بن خلاد الباهلي واسمه محمد وهو ثقة كما في التقريب.

وسعد بن إبراهيم قائل الأثر، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 230 ت 2227): (سعد ابن إبراهيم ابن عبد الرحمن ابن عوف جد الذي قبله ولي قضاء المدينة وكان ثقة فاضلا عابدا من الخامسة مات سنه خمس وعشرين وقيل بعدها وهو ابن اثنتين وسبعين سنة.) اهـ

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات) معناه لا يقبل إلا من الثقات]

(2) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب، وقائل الأثر هو الإمام عبد الله بن المبارك، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 320 ت 3570): (عبد الله ابن المبارك المروزي مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين وله ثلاث وستون.) اهـ

وقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي رِزْمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ، يَقُولُ: «بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْقَوَائِمُ» يَعْنِي الْإِسْنَادَ. (1)

---

(1) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

ومحمد بن عبد الله هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قُهْزَاذَ المذكور في الإسناد السابق، وعبد الله هو الإمام عبد الله بن المبارك الذكور في الإسناد السابق.

و(العباس بن أبي رِزمة) وفي بعض النسخ (العباس بن رزمة) خطأ أو وهم من بعض النساخ والله أعلم، لأنه ليس ثمة راوٍ بهذا الإسم في الرواة عن الإمام عبد الله بن المبارك، وإنما هو عبد العزيز بن أبي رزمة وهو ثقة كما في التقريب.

قال الشيخ الإتيوتبي في قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج (2/ 83 - 84): ((الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي رِزْمَةَ) -براء مكسورة، ثم زاي ساكنة، ثم ميم، ثم هاء- هكذا وقع، والصواب عبد العزيز بن أبي رِزمة.

قال النوويّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى في "شرحه - أي شرح صحيح مسلم (1/ 88) " -بعد أن ذكر الضبط المذكور: ما نصّه: (ثُمَّ إِنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأُصُولِ الْعَبَّاسُ بْنُ رِزْمَةَ وَفِي بَعْضِهَا الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي رِزْمَةَ وَكِلَاهُمَا مُشْكِلٌ وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أصحاب كتب أسماء الرجال العباس بن رِزْمَةَ وَلَا الْعَبَّاسَ بْنَ أَبِي رِزْمَةَ وَإِنَّمَا ذَكَرُوا عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ أَبِي رِزْمَةَ أَبَا مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيَّ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ وَمَاتَ فِي الْمُحَرَّمِ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ وَاسْمُ أَبِي رِزْمَةَ غَزْوَانُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.) انتهى كلام النوويّ.

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: نقل الحافظ في "تهذيب التهذيب" 2/ 289 كلام النووي هذا، ولم يعلّق عليه، وكذا ذكر في "التقريب" نحوه مختصرًا.

وفي "تهذيب التهذيب" 7/ 300 - وهو في تهذيب التهذيب ط دائرة المعارف النظامية، الهند (6/ 336 - 337 ت 651) -: (عبد العزيز بن أبي رزمة، واسمه غزوان، اليشكري مولاهم، أبو محمد المروزي. روى عن إسماعيل بن أبي خالد، والمسعودي، والثوري، وشعبة، وابن منيب العتكي، وابن عيينة، وإسرائيل، وابن المبارك، والحمادين، وغيرهم. وعنه ابنه محمد، ومحمد بن عبد الله بن قهزاذ، وبشر بن محمد الكندي، وأبو وهب محمد بن مزاحم العامري، ووهب بن زمعة المروزيون، وعبد بن حميد الكشي، وآخرون. قال ابن سعد: كان ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: مات سنة ست ومائتين. وقال محمد بن علي بن حمزة المروزي: خرج إلى الحج سنة (55)، وسمع من مالك بن مِغْوَل، وغيره. قلت: فإن كانت هي أول ما رحل، فلم يدرك إسماعيل. وقال الحاكم: كان من كبار مشايخ المراوزة، وعلمائهم، ومن أخص الناس بابن المبارك. وقال ابن قانع: ثقة. وقال الدارقطني ليس بقوي.) انتهى.

قال الجامع - وهو الإتيوبي - عفا الله تعالى عنه: قد تَبَيَّنَ بهذا أن الصواب إنما هو عبد العزيز بن أبي رِزْمَة. لا العبّاس بن أبي رِزْمة.

وقال في "التقريب" - وهو في تقريب التهذيب ط دار الرشيد تحقيق محمد عوَّامة (ص: 357 ت 4094): عبد العزيز بن أبي رِزْمة -بكسر الراء، وسكون الزاي- اليشكريّ مولاهم، أبو محمد المروزيّ، ثقة من التاسعة، مات سنة ست ومائتين انتهى. والله تعالى أعلم.) اهـ) إنتهى كلام الإتيوبي وهو تحقيق نفيس منه جزاه الله خيرًا.

قلت: وقال الحافظ أيض في تقريب التهذيب (ص: 292): (عباس ابن رزمة أو ابن أبي رزمة بكسر الراء وسكون الزاي يقال صوابه عبد العزيز ابن أبي رزمة وسيأتي.) اهـ

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (بيننا وبين القوم القوائم) معنى هذا الكلام إن جاء بإسناد صحيح قبلنا حديثه وإلا تركناه فجعل الحديث كالحيوان لا يقوم بغير إسناد كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم]

وقَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عِيسَى الطَّالْقَانِيَّ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ «إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لِأَبَوَيْكَ مَعَ صَلَاتِكَ، وَتَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ». قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ فَقَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ قَالَ؟ قُلْتُ: عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ قَالَ؟ " قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَفَاوِزَ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ (1).

---

(1) ضعيف لإعضاله فالحجاج بن دينار صدوق مات قبل سنة 150 هـ فحديثه معضل، فإن مثله يجوز أن يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم إثصنين أو ثلاثة أو أكثر!، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: 152 ت 1125): (حجاج ابن دينار الواسطي لا بأس به وله ذكر في مقدمة مسلم من السابعة 4.) اهـ، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (7/ 77 – 78 ت 22): (حَسَنُ الحَالِ، مَاتَ: قَبْلَ الخَمْسِيْنَ وَمائَةٍ.) اه قلت فهو من كبار أتباع التابعين مات قبل سنة 150 من الهجرة.

فبينه وبين النبي عليه الصلاة والسلام مفاوز.

ولذلك قال الشيخ أيمن شبراوي في تحقيقه سير أعلام النبلاء ط الحديث (7/ 301 هامش (1): (ضعيف: أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه" "1/ 16"، وهو ضعيف لإرساله، الحجاج بن دينار الذي أرسله من طبقة كبار أتباع التابعين فالإسناد ضعيف.) اه

قلت: والأدق أن يقال معضل لما مر بيانه.

ومن طريق مسلم أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد تحقيق بشار بن عواد بن معروف (2/ 232 ت 256): أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ نُعَيْمٍ الضَّبِّيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ نُعَيْمٍ النَّيْسَابُورِيَّ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَاذَ، يَقُولُ: قُلْتُ لأَبِي: الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لأَبَوَيْكَ مَعَ صَلاتِكَ، وَأَنْ تَصُومَ لَهُمَا مَعَ صِيَامِكَ "، فَقَالَ: مَنْ حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ؟ قُلْتُ: شِهَابُ بْنُ خِرَاشٍ، قَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ؟ قُلْتُ: عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ؟ قُلْتُ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَفَازَةً تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلافٌ.

وأخرجه أيضا الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: 392): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ النَّيْسَابُورِيُّ الْأَعْرَجُ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ، أنا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذٍ الْمُعَدِّلُ , قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ شَاذَانَ , يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ صَخْرٍ , يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الطَّالْقَانِيَّ , يَقُولُ: " سَأَلْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ قُلْتُ: الْحَدِيثُ الَّذِي يُرْوَى «مَنْ صَلَّى عَنْ أَبَوَيْهِ» فَقَالَ: مَنْ رَوَاهُ؟ قُلْتُ: شِهَابُ بْنُ خِرَاشٍ فَقَالَ: ثِقَةٌ , عَمَّنْ؟ قُلْتُ: عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ فَقَالَ: ثِقَةٌ , عَمَّنْ؟ فَقُلْتُ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ مَا بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَفَازَةٌ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْإِبِلِ "

وأخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (1/ 274) قال: ذكره أبي نا عبد الرحمن بن عمر رستة نا إبراهيم بن عيسى الطالقاني قال قلت لابن المبارك: أيصلي أحد عن أحد أو يصوم أحد عن أحد؟ قال: الصدقة ليس فيه اختلاف، قلت فالحديث الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم: إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلاتك وتصوم لهما مع صيامك -؟ قال: الحديث عمن؟ قلت: عن شهاب بن خراش، قال: ثقة عمن؟ قلت: عن الحجاج ابن دينار، قال: ثقة عمن؟ قلت: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم: فقال: يا أبا إسحاق بين الحجاج وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفازة تقطع فيها أعناق المطي.

وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (8/ 165): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ , ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ , ثنا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ , ثنا أَبُو إِسْحَاقَ الطَّالْقَانِيُّ , قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ عَنِ الرَّجُلِ، يُصَلِّي عَنْ أَبَوَيْهِ , فَقَالَ: مَنْ يَرْوِيهِ قُلْتُ: شِهَابُ بْنُ خِرَاشٍ , قَالَ: ثِقَةٌ عَمَّنْ قُلْتَ: عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ , قَالَ: ثِقَةٌ عَمَّنَ قُلْتُ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ الْحَجَّاجِ مَفَاوِزَ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْإِبِلُ»

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (3/ 59 ح 12084): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ثنا ابْنُ رَوَّادٍ، ثنا شَرِيكٌ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِمَا مَعَ صَلَاتِكَ، وَأَنْ تَصُومَ عَنْهُمَا مَعَ صِيَامِكَ، وَأَنْ تَصَدَّقَ عَنْهُمَا مَعَ صَدَقَتِكَ»

وبمن طريقه بَحْشَل في تاريخ واسط (ص: 188): ثنا يَحْيَى بْنُ دَاوُدَ، قَالَ ثنا وَكِيعٌ عَنِ ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ، قَالَ: ثنا شَرِيكٌ، وَكَانَ كَاتِبًا لِلْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: قال رسول الله: إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومَ عن وَالِدَيْكَ مَعَ صَوْمِكَ، وَأَنْ تُصَلِّيَ عَنْهُمَا مَعَ صَلَوَاتِكَ. (قَالَ وَكِيعٌ: الصَّلَاةُ الاسْتِغْفَارُ، وَالصَّوْمُ الصَّدَقَةُ).

ووقع في مطبوع مصنف ابن أبي شيبة (ابن رواد)! وهذا تصحيف صوابه (إبن أبي رواد) فإن هذا الأخير هو الذي يروي عنه وكيع بن الجراح كما في ترجمة وكيع في تهذيب الكمال وغيره، وهو عبد العزيز بن أبى رواد المكى وهو صدوق عابد ربما وهم، ورمى بالإرجاء كما في التقريب، وبهذا صرحت رواية بحشل التي مرت.

قلت: الحديث ضعيف، مداره كما ترى على الحجاج بن دينار عن النبي فهو ضعيف لإعضاله كما مر.

وثمة طريق آخر لهذا الحديث عن علي بن أبي طالب عزاه ابن سرور المقدسي للدارقطني، قال ابن سرور المقدسي في كتابه (الكلام على وصول القراءة للميت ص 220 - 221): (روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً سأله فقال: يا رسول الله! صلى الله عليك، كان لي أبوان وكنت أبرهما حال حياتهما، فكيف لي بالبر بعد موتهما؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: (إن من البر بعد البر، أن تصلي لهما مع صلاتك، وأن تصوم لهما مع صيامك، وأن تتصدق لهما مع صدقتك)، رواه الدارقطني.) اهـ

وكذا فعل الشوكاني فقال في نيل الأوطار تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق (٣/ ٣٨٧): (رَوَى الدَّارَقُطْنِيّ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ إنَّهُ كَانَ لِي أَبَوَانِ أُبِرُّهُمَا فِي حَالِ حَيَاتِهِمَا، فَكَيْفَ لِي بِبِرِّهِمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا؟ فَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: إنَّ مِنْ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لَهُمَا مَعَ صَلَاتِكَ، وَأَنْ تَصُومَ لَهُمَا مَعَ صِيَامِك.) اهـ

وقد عزاه للدارقطني غيرهما.

وقال الشيخ المحقق محمد صبحي بن حسن حلاق في تحقيقه كتاب نيل الأوطار للشوكاني ص ٤٥٨ هامش ٥:

(لم أقف عليه في سَنَن الدارقطني ولا في الأجزاء المطبوعة من علله.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٣٨٧).) إنتهى كلام حلاق.

قلت: ولم أجده في كتب الدارقطني المطبوعة! لا في سننه ولا المطبوع من علله ولا غيرها من مطبوعات كتبه التي وقفت عليها!.

قلت: فيُخشى أن يكونَ وهمًا ممن عزاه من العلماء للدارقطني.

وهذا الظاهر ضعفه على تقدير وجوده في احد كتب الدارقطني التي ليست بين أيدينا لأنه لم يرد في دواوين السنة المشهورة.

فالحديث ضعيف لا يصح.

وهنا قصور في التخريج من الشيخ حلاق رحمه الله فإنه لم يبين من أي طريق أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف! كما أنه لم يحكم على طريق ابن أبي شيبة!، وقد مر أنه عند ابن أبي شيبة وغيره ضعيف معضل من طريق الحجاج بن دينار عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (مفاوز) جمع مفازة وهي الأرض القفر البعيدة عن العمارة وعن الماء التي يخاف الهلاك فيها (ليس في الصدقة اختلاف) معناه أن هذا الحديث لا يحتج به ولكن من أراد بر والديه فليتصدق عنهما فإن الصدقة تصل إلى الميت وينتفع بها بلا خلاف بين المسلمين]

6 – بَابُ الْكَشْفِ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَنَقَلَةِ الْأَخْبَارِ وَقَوْلُ الْأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ شَقِيقٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ، يَقُولُ عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ: «دَعُوا حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ السَّلَفَ» (1)

وحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ، صَاحِبُ بُهَيَّةَ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ الْقَاسِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَقَالَ يَحْيَى لِلْقَاسِمِ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنَّهُ قَبِيحٌ عَلَى مِثْلِكَ، عَظِيمٌ أَنْ تُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ هَذَا الدِّينِ، فَلَا يُوجَدَ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ، وَلَا فَرَجٌ – أَوْ عِلْمٌ، وَلَا مَخْرَجٌ – فَقَالَ لَهُ الْقَاسِمُ: وَعَمَّ ذَاكَ؟، قَالَ: لِأَنَّكَ ابْنُ إِمَامَيْ هُدًى. ابْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، قَالَ: يَقُولُ لَهُ الْقَاسِمُ: أَقْبَحُ مِنْ ذَاكَ عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللهِ أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ آخُذَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ، قَالَ: فَسَكَتَ فَمَا أَجَابَهُ. (2)

---

(1) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب، ومحمد مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قُهْزَاذَ المذكور في الإسانيد الثلاثة السابقة، وعلي بن شقيق هو على بن الحسن بن شقيق بن دينار العبدى ثقة حافظ كما في التقريب.

(2) ضعيف جدا.

فيه أبو عقيل صاحب بهية متروك، وهو يحيى بن المتوكل العمرى أبو عقيل المدنى ويقال الكوفى الحذاء الضرير صاحب بهية، مولى العمريين (قدم بغداد ومات بها)، قال الحافظ في التقريب: (ضعيف) اهـ.

والصواب أنه متروك فإنه متفق على تضعيفه وفيه جَرحٌ شديد أنظر تهذيب الكمال للمزي، ولذلك قال الألباني في الضعيفة ح: (قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ بهية - بالتصغير - لا تعرف.

ويحيى بن المتوكل؛ متفق على تضعيفه، بل قال عمرو بن علي الفلاس: "فيه ضعف شديد". وقال ابن حبان: "ينفرد بأشياء ليس لها أصول، لا يرتاب الممعن في الصناعة أنها معمولة".

قلت: فقول الحافظ فيه في "التقريب": "ضعيف" فيه قصور، بل هو أسوأ من ذلك، والصواب قوله في "الفتح" (3/ 195 - بولاق" بعد أن ساق الحديث: "وهو حديث ضعيف جداً؛ لأن في إسناده أبا عقيل مولى بهية؛ وهو متروك".) إنتهى النقل عن الإمام الألباني رحمه الله.

قلت: ولذلك قال الذهبي في الكاشف: (ضعفوه) اهـ.

والقاسم بن عبيد الله هو القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشى العدوى، أبو محمد المدنى (أخو أبى بكر بن عبيد الله) من الطبقة السادسة من الذين عاصروا صغار التابعين، ثقة كما في التقريب.

ومن طريقه أخرجه ابن أبي خيثمة التاريخ الكبير في السفر الثالث (1/ 314 رقم 1145): حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّان، قَالَ: حدثنا أَبُو عقيل مولى عُمَر بْن الخطاب، قَالَ: قَالَ يَحْيَى بْن سَعِيدٍ للقاسم بْن عَبْد اللَّهِ: والله لأرى أن قبيحا عَلَى مثلك عظيما أَنْ تُسأل عَنْ شيءٍ من أمر هَذَا الدين لا يوجد عندك منه فَرَج.

قَالَ: وعم ذاك؟ قَالَ: لأنك ابنُ إِمَامَيْ هُدَىً؛ ابن: أبي بكر، وعمر.

فَقَالَ القاسم: أقبح والله من ذلك عند اللَّه، وعند من عقل عَنِ اللَّه: أن أقول بغير علمٍ, أو أُحدِّثَ عَنْ غير ثقة.

ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (49/ 177 - 178): أخبرنا أبو عبد الله يحيى بن الحسن عن أبي تمام علي بن محمد عن أبي عمر بن حيوية أنبأنا محمد بن القاسم بن جعفر أنبأنا ابن أبي خيثمة حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل حدثنا أبو عقيل مولى لآل عمر بن الخطاب قال قال يحيى بن سعيد للقاسم بن عبيد الله والله إني لأرى قبيحا على مثلك عظيما أن تسأل عن شئ من أمر هذا الدين لا يوجد عندك منه فرج قال وعم ذاك قال إنك ابن إمامي هدى ابن أبي بكر يعني الصديق وعمر يعني بن الخطاب فقال له القاسم أقبح والله من ذلك عند الله وعند من عقل عن الله أن أقول بغير علم أو أحدث عن غير ثقة.

قرأت على أبي غالب بن البنا عن أبي محمد الحسن بن علي أنبأنا أبو عمر بن حيوية حدثنا سليمان بن إسحاق حدثنا الحارث بن أبي أسامة حدثنا محمد بن سعد أنبأنا محمد بن عمر عن ابن ابي الزناد عن أبيه قال ما كان القاسم يجيب إلى في الشئ الظاهر

وأبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي في قبول الأخبار ومعرفة الرجال (1/ 102): حدثنا أبو غسان قال: حدثنا أبو عقيل مولى عمر بن الخطاب قال: قال لى يحيى بن سعيد، عن القاسم بن عبيد الله والله إنى لأرى ليقبح على مثلك عظيمًا أن يسأل عن شئ من أمر هذا الدين لا يوجد عندك منه فرج قال: وعم ذاك؟

قال: لأنك ابن إمامى هدى أبى بكر وعمر.

قال القاسم: أقبح والله من ذلك عند الله وعند من عقل عن الله أن أقول بغير علم أو أحدث عن غير ثقة.

قلت: ضعيف جدا كما مر بيانه لأن مداره على أبي عقيل صاحب بُهَيَّة وهو متروك.

وسيأتي في مقدمة مسلم من طريق آخر عن أبي عقيل به أخرجه مسلم في المقدمة بعده: وحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ: أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ صَاحِبِ بُهَيَّةَ، أَنَّ أَبْنَاءً لِعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ عِلْمٌ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَاللهِ إِنِّي لَأُعْظِمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُكَ، وَأَنْتَ ابْنُ إِمَامَيِ الْهُدَى - يَعْنِي عُمَرَ، وَابْنَ عُمَرَ - تُسْأَلُ عَنْ أَمْرٍ لَيْسَ عِنْدَكَ فِيهِ عِلْمٌ، فَقَالَ: «أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَاللهِ عِنْدَ اللهِ، وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللهِ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ أُخْبِرَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ» قَالَ: وَشَهِدَهُمَا أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَى بْنُ الْمُتَوَكِّلِ حِينَ قَالَا ذَلِكَ.

ومداره على المتروك أبي عقيل.

وبشر بن الحكم العبدي ثقة زاهد فقيه كما في التقريب.

وله طريق ليس فيه ذكر أبي عقيل هذا لكنه لا يُفْرَحُ به فلا يصلح شاهدًا كما سيأتي بيانه.

وهذا الطريق أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (1/ 555): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عن يحي ابن سَعِيدٍ قَالَ: سُئِلَ ابْنٌ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْهُ شَيْءٌ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ إِنِّي لَأُعَظِّمُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَكَ ابْنَ إِمَامِ هُدًى تُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ لَا يَكُونُ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ. قَالَ: أَعْظَمُ [مِنْ] ذَلِكَ وَاللَّهِ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ مَنْ تَحَمَّلَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَوْ أُحَدِّثَ عَنْ غَيْرِ ثقة.

ومن طريقه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (2/ 90): أنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَطَّانُ أنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ نا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ نا أَبُو بَكْرٍ الْحُمَيْدِيُّ نا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سُئِلَ ابْنٌ لِابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ شَيْءٌ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنِّي لَأُعْظِمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُكَ ابْنَ إِمَامِ هُدًى يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ فِيهِ عِلْمٌ، قَالَ: «أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَاللَّهِ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ مَنْ عَقِلَ عَنِ اللَّهِ أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَوْ أُحَدِّثَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ»

والربيع بن سليمان المرادي كما في الشافي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير (5/ 567): وأخبرنا الشافعي: أخبرنا سفيان، عن يحيى بن سعيد قال: سألت ابنًا لعبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئًا، فقيل له: إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمامي هدى تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم، فقال: أعظم من ذلك والله عند الله، وعند من عرف الله، وعند من عقل عن الله، أن أقول ما ليس لي به علم، أو أخبر عن غير ثقة.
قلت: وقد صرح ابن الأثير في أول كتابه الشافي في شرح مسند الشافعي (1/ 32) أن ما قال فيه أخبرنا الشافعي إنما هو مسند الشافعي الذي رواه الربيع بن سليمان المرادي عن الشافعي، حيث قال ابن الأثير هناك: (فأما بيان ما قصدنا إليه من هذا الشرح فهو أنا نبدأ في أول كل حديث بأن نقول: أخبرنا الشافعي الحكاية عن الربيع بن سليمان؛ فإنه هو راوي المسند أو أكثره عن الشافعي. ولو أردنا بذلك أنفسنا لجاز؛ فإننا إذا قلنا: أخبرنا الشافعي –وقد أخبرنا عنه واحد عن واحد عن آخر إليه– فإن الشافعي يكون قد أخبرنا إذا كان قد أخبر من أخبرنا؛ ولأن اللبس في قولنا هذا منتف لتحقق المعنى ولأنا لو ذكرنا إسناد كل حديث فيما بيننا وبين الشافعي لطال من غير حاجة إليه.
وقد سلك كثير من العلماء هذه الطريق ولنا في الاقتداء بهم أسوة.) اهـ
وقد صرح ابن الأثير قبل ذلك في الشافي في شرح مسند الشافعي (1/ 28) باسم ولقب راوي هذا المسند عن الشافعي فقال هناك في أثناء كلامه: (إلا أني لم أرَ فيما وقفت عليه أو سمعته أو بلغني أن أحدًا تصدّى لشرح: "مسنْد الشافعي" –رحمة الله عليه– الذي يرويه عنه الربيع بن سليمان المرادي، وقد جمعه: أبو العباس محمد بن يعقوب الأصمّ، وهو كتاب مشهور بينْ العلماء، مروي ثابت الإسناد متصل الطريق.) اهـ
قلت: وهذا ضعيف لا يُفْرَحُ به فلا يصلح شاهدا فإن مداره على سفيان بن عيينة وقد عنعن وهو وإن كان من الطبقة الثانية من المدلسين كما في طبقات المدلسين للحافظ (ص: 32 ت 52) وأهل هذه الطبقة كما قال الحافظ في طبقات المدلسين (ص: 13): (الثانية: من احتمل الائمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لامامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس الا عن ثقة كإبن عيينة.) اهـ
قلت: هذا ما لم تتوفر قرينة من خلال تتبع طرق الأحاديث والآثار تدل على تدليسه، أما لو توفرت القرينة فيحكم بضعف السند لتدليس الراوي، وهنا قرينة صريحة تدل على تدليسه في إسناد هذا الأثر، وهي قول سفيان بن عيينة نفسه في الإسناد السابق: (أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ صَاحِبِ بُهَيَّةَ، أَنَّ أَبْنَاءً لِعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ عِلْمٌ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ)، وقوله هذا في الطريق الثاني في مقدمة صحيح مسلم، فهذه قرينة صريحة على حصول التدليس منه هنا.
فإن مدار الأثر على يحيى بن معين من طريق أبي عقيل المتروك فمرة ذكر سفيان بن عيينة أبا عقيل كما في الطريق الثاني لهذا الأثر في مقدمة صحيح مسلم ومرة دلسه في هذا الطريق الأخير عند يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ وغيره.
فالأثر ضعيف جدا.

وأخرج ابن عساكر عقب طريقه السابق عنده في تاريخ دمشق (49/ 177 – 178): قرأت على أبي غالب بن البنا عن أبي محمد الحسن بن علي أنبأنا أبو عمر بن حيوية حدثنا سليمان بن إسحاق حدثنا الحارث بن أبي أسامة حدثنا محمد بن سعد أنبأنا محمد بن عمر عن ابن ابي الزناد عن أبيه قال ما كان القاسم يجيب إلى في الشئ الظاهر.

وهذا إسناد ضعيف فيه محمد بن عمر وهو الواقدي متروك في الحديث وهو شيخ ابن سعد صاحب الطبقات، وهو عند التحقيق متروك في الحديث ضعيف في السيرة والمغازي إلا أن يأتي بمنكر لأنه متخصص بفن السيرة والمغازي وإلى هذا ذهب الشيخ المحدث محمد بن رزق بن طرهوني في كتابه (موسوعة فضائل سور وآيات القرآن - القسم الصحيح -) ولي عليه كتاب أتممته وأسميته (التعليق والتخريج على موسوعة فضائل سور وآيات القرآن - القسم الصحيح -)، وهناك تجد كلامي حول الواقدي وخلاصته أن حاله كحال بعض القراء الضعفاء جدا في الحديث لكن هم في فن القراءة ثقات، فكل صاحب فن أدرى بفنه ما لم يكن فيه ضعف في فنه فنلتم ضعفه فيه، ولذلك قلنا الواقدي متروك أي ضعيف جدا في الحديث وهو ضعيف أيضًا ضعفا يسيرا في السيرة ما لم يأت بمنكر، ونحو هذا في الرواة معلوم عند الأئمة، وليس هذا موضع بسطه.

وحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ: أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ صَاحِبِ بُهَيَّةَ، أَنَّ أَبْنَاءً لِعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ عِلْمٌ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَاللهِ إِنِّي لَأُعْظِمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُكَ، وَأَنْتَ ابْنُ إِمَامَيِ الْهُدَى – يَعْنِي عُمَرَ، وَابْنَ عُمَرَ – تُسْأَلُ عَنْ أَمْرٍ لَيْسَ عِنْدَكَ فِيهِ عِلْمٌ، فَقَالَ: «أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَاللهِ عِنْدَ اللهِ، وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللهِ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ أُخْبِرَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ» قَالَ: وَشَهِدَهُمَا أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَى بْنُ الْمُتَوَكِّلِ حِينَ قَالَا ذَلِكَ. (1)

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَشُعْبَةَ، وَمَالِكًا، وَابْنَ عُيَيْنَةَ، عَنِ الرَّجُلِ لَا يَكُونُ ثَبْتًا فِي الْحَدِيثِ، فَيَأْتِينِي الرَّجُلُ، فَيَسْأَلُنِي عَنْهُ، قَالُوا: «أَخْبِرْ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبْتٍ» (2)

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّضْرَ، يَقُولُ: سُئِلَ ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ حَدِيثٍ لِشَهْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أُسْكُفَّةِ الْبَابِ، فَقَالَ: «إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ، إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ». قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ: " يَقُولُ: أَخَذَتْهُ أَلْسِنَةُ النَّاسِ تَكَلَّمُوا فِيهِ " (3)

وحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، قَالَ: قَالَ شُعْبَةُ: «وَقَدْ لَقِيتُ شَهْرًا فَلَمْ أَعْتَدَّ بِهِ» (4)

---

(1) ضعيف جدا، كسابقه فيه أبو عقيل صاحب بهية وهو متروك مر الكلام عليه في التعليق السابق.

(2) صحيح، رجاله ثقات، ويحيى بن سعيد بن فروخ القَطّان التميمى ثقة متقن حافظ إمامٌ قدوةٌ كما في التقريب.

(3) صحيح رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وعبيد الله بن سعيد هو أبو قدامة ثقة مأمونٌ سنيٌّ كما في القريب، والنضر هو ابن شميب ثقة ثبت كما في التقريب، وابن عون هو عبد الله بن عون ثقة من الذين عاصروا صغار التابعين، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 317 ت 3519): (عبد الله ابن عون ابن أرطبان أبو عون البصري ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن من السادسة مات سنة خمسين على الصحيح.) اهـ

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (أسكفة الباب) هي العتبة السفلى التي توطأ (نزكوه) معناه طعنوا فيه وتكلموا بجرحه فكأنه يقول طعنوه بالنيزك وهو رمح قصير]

(4) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قُهْزَاذَ، مِنْ أَهْلِ مَرْوَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: " إِنَّ عَبَّادَ بْنَ كَثِيرٍ مَنْ تَعْرِفُ حَالَهُ، وَإِذَا حَدَّثَ جَاءَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ، فَتَرَى أَنْ أَقُولَ لِلنَّاسِ: لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ؟ " قَالَ سُفْيَانُ: «بَلَى»، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَكُنْتُ إِذَا كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ ذُكِرَ فِيهِ عَبَّادٌ، أَثْنَيْتُ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ، وَأَقُولُ: «لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ» (1)

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: قَالَ أَبِي، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: انْتَهَيْتُ إِلَى شُعْبَةَ، فَقَالَ: هَذَا عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ، فَاحْذَرُوهُ (2)

وحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مُعَلًّى الرَّازِيَّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَبَّادٌ، فَأَخْبَرَنِي عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، قَالَ: «كُنْتُ عَلَى بَابِهِ، وَسُفْيَانُ عِنْدَهُ، فَلَمَّا خَرَجَ سَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ كَذَّابٌ» (3)

---

(1) حسن، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب إلا علي بن حسين بن واقد فهو صدوق يهم فحديثه حسن واسمه على بن الحسين بن واقد القرشى، أبو الحسن ويقال أبو الحسين، المروزى، صدوق يهم كما في التقريب.

(2) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

(3) حسن، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب إلا الفضل بن سهل فهو الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج، أبو العباس، الخراسانى ثم البغدادى الرام، صدوق كما في التقريب.

(فَأَخْبَرَنِي عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ) القائل (فأخبرني) هو معلى الرازي.

وسفيان هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، إمامٌ ثقة حافظ أنظر التقريب وغيره.

والراوي المسؤال عنه (محمد بن سعيد) محمد بن سعيد بن حسان بن قيس القرشى الأسدى المصلوب أبو عبد الرحمن أو أبو عبد الله أو أبو قيس الشامى الدمشقى أو الأردنى

قال الحافظ في التقريب: (كذبوه، وقال أحمد ين صالح: وضع أربعة آلاف حديث، وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة وصلبه) اهـ وقال الذهبي في الكاشف: (هالك) اهـ

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَفَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «لَمْ نَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ»، قَالَ ابْنُ أَبِي عَتَّابٍ: فَلَقِيتُ أَنَا مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ: عَنْ أَبِيهِ، «لَمْ نَرَ أَهْلَ الْخَيْرِ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ» (1).

قَالَ مُسْلِمٌ: " يَقُولُ: يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ، وَلَا يَتَعَمَّدُونَ الْكَذِبَ "

حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي خَلِيفَةُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى غَالِبِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ فَجَعَلَ يُمْلِي عَلَيَّ، حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ، حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ، فَأَخَذَهُ الْبَوْلُ، فَقَامَ فَنَظَرْتُ فِي الْكُرَّاسَةِ، فَإِذَا فِيهَا حَدَّثَنِي أَبَانُ، عَنْ أَنَسٍ، وَأَبَانُ عَنْ فُلَانٍ، فَتَرَكْتُهُ، وَقُمْتُ» (2)

---

(1) حسن، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب إلا محمد بن أبي عتاب فهو صدوق كما في التقريب.

(2) حسن، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب إلا الفضل بن سهل فهو الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج، أبو العباس، الخراسانى ثم البغدادى الرام، صدوق كما في التقريب.

وقائل الأثر مجهول الحال وهو خليفة بن موسى بن راشد العكلى الكوفى (عم محمد بن عباد بن موسى، المعروف بسندولا) من الطبقة السابعة من كبار أتباع التابعين، مستور كما في التقريب.

لكن لا تضر جهالة حاله فإنه قائل الأثر.

وغالب بن عبيد الله هو العقيلي الجزري متروك، قال الذهبي في ميزان الاعتدال (3/ 331 ت 6645): (غالب بن عبيد الله العقيلي الجزري، عن عطاء، ومكحول، ومجاهد، وعنه يحيى بن حمزة، ويعلى بن عبيد، وعمرو بن أيوب الموصلي، وآخرون، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال الدارقطني وغيره: متروك.) اهـ

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (أخذه البول) فمعناه ضغطه وأزعجه واحتاج إلى إخراجه (الكراسة) قال أبو جعفر النحاس في كتاب صناعة الكتاب الكراسة معناه الكتبة المضموم بعضها إلى بعض والورق الذي قد ألصق بعضه إلى بعض مشتق من قولهم رسم مكرس إذا ألصقت الريح التراب به وقال أقضى القضاة الماوردي أصل الكرسي العلم ومنه قيل للصحيفة يكون فيها علم مكتوب كراسة]

قَالَ: وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيَّ، يَقُولُ: رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عَفَّانَ، حَدِيثَ هِشَامٍ أَبِي الْمِقْدَامِ، حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ هِشَامٌ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ يَحْيَى بْنُ فُلَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَفَّانَ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ هِشَامٌ، سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، فَقَالَ: " إِنَّمَا ابْتُلِيَ مِنْ قِبَلِ هَذَا الْحَدِيثِ، كَانَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ادَّعَى بَعْدُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ " (1)

---

(1) صحيح.

(حَدِيثَ هِشَامٍ أَبِي الْمِقْدَامِ) هشام هذا هو: هشام بن زياد بن أبي يزيد القرشي، أبو المقدام بن أبي هشام وهو متروك كما في التقريب.

(حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ) قال الإتيوبي في قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج (2/ 132): ((حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ) بنصب "حديث" بدلًا من قوله: "حديث هشام"، أو على أنه مفعول لفعل مقدّر: أي أعني. ويجوز رفعه على أنه خبر لمبتدإ محذوف: أي هو.) اهـ

قوله: (قَالَ هِشَامٌ) قال الإتيوبي في قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج (2/ 133): (وقوله: (قَالَ هِشَامٌ) بيان للحديث الذي رآه الخلال في كتاب عفّان: أي نصّ الحديث الذي في كتاب عفّان: قال هشام، أي أبو المقدام المذكور: (حَدَّثَنِي رَجُلٌ، يُقَالُ لَهُ يَحْيَى ابْنُ فُلَانٍ) قال صاحب المبهمات: لا أعرفه. انتهى. (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ) هو: محمد بن كعب بن سُليم بن أسد القرظي، أبو حمزة.) اهـ

ويحيى بن فلان مجهول كما في التقريب.

والقرضي هو من الطبقة الثالثة من الوسطى من التابعين، ثقة عالم كما في التقريب.

وقائل الأثر هو الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيَّ هو الحسن بن على بن محمد الهذلى الخلال، أبو على، وقيل أبو محمد، الحلوانى الريحانى (نزيل مكة)، ثقة حافظ له تصانيف كما في التقريب.

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قُهْزَاذَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ، يَقُولُ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: مَنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْهُ حَدِيثَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو (يَوْمُ الْفِطْرِ يَوْمُ الْجَوَائِزِ) (1)؟ قَالَ: «سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَجَّاجِ انْظُرْ مَا وَضَعْتَ فِي يَدِكَ مِنْهُ» (2).

---

(1) موضوع ورد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأنس بن مالك وابن عباس وأوس الأنصاري وعبيد الله الأنصاري.

ولفظه هو ما رُوي بلفظ: " إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَفْوَاهِ الطُّرُقِ وَنَادَتْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ اغْدُوا إِلَى رَبٍّ رَحِيمٍ يَأْمُرُ بِالْخَيْرِ وَيُثِيبُ عَلَيْهِ الْجَزِيلَ أَمَرَكُمْ فَصُمْتُمْ وَأَطَعْتُمْ رَبَّكُمْ فَاقْبَلُوا جَوَائِزَكُمْ فَإِذَا صَلَّوْا الْعِيدَ نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ رَاشِدِينَ فَقَدْ غُفِرَتْ ذُنُوبُكُمْ كُلُّهَا وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْجَوَائِزِ ".

كما قال النوويّ في شرح صحيح مسلم (1/ 97).

وأحسن أحواله أن يكون ضعيفا منكرا المتن من هذه الطريق أعني من طريق ابن المبارك عن سليمان بن الحجاج إلى عبد الله بن عمرو بن العاص، فإن سليمان بن الحجاج هذا مجهول، قال الشيخ المحدث الإتيوبي في قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج (2/ 137): ((قَالَ) أي ابن المبارك (سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَجَّاجِ) بالرفع على أنه خبر لمحذوف: أي هو سليمان بن الحجاج. وقوله: (انْظُرْ مَا وَضَعْتَ فِي يَدِكَ مِنْهُ) قال النوويّ: ضبطناه بفتح التاء من "وضعتَ"، ولا يمتنع ضمها، وهو مدح وثناء على سليمان بن الحجاج. انتهى

(1) – قال الإتيوبي في الهامش: راجع "الميزان" 3/ 284، و"لسان الميزان" 3/ 93 – 94. –.) إنتهى

قال الجامع عفا الله تعالى عنه – القائل هو الإتيوبي –: قوله: "وهو مدح وثناء الخ"، لكن سليمان هذا تكلّم فيه غيره، فقد قال الذهبيّ في "الميزان": سليمان بن حجاج شيخ للدراورديّ، لا يُعْرَف، عداده في أهل الطائف. ونقل عن العقيليّ أنه قال: الغالب على حديثه الْوَهَم. وذكر له البخاريّ في "التاريخ" حديثًا، ثم قال: لا يُتابع عليه. وذكره ابن حبّان في "الثقات"، وقال: يروي عن المدنيين، وقد رأى محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفّان، روى عنه ابن المبارك. انتهى (2). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.) اهـ

وقال الحافظ ابن رجب في لطائف المعارف (374): (خرّجه سلمه بن شبيب في كتابه (فضائل رمضان) وغيره وفي إسناده مقال، وقد روي من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس – رضي الله عنهما– موقوفاً بعضه، وقد روي معناه مرفوعاً من وجه أخر فيها ضعف.) اهـ

وضعفه التووي فقد ذكره بصيغة التمرض (رُوِيَ) حيث قال النوويّ في شرح صحيح مسلم (1/ 97): (وَأَمَّا حَدِيثُ يَوْمُ الْفِطْرِ يَوْمُ الْجَوَائِزِ فَهُوَ مَا رُوِيَ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَفْوَاهِ الطُّرُقِ وَنَادَتْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ اغْدُوا إِلَى رَبٍّ رَحِيمٍ يَأْمُرُ بِالْخَيْرِ وَيُثِيبُ عَلَيْهِ الْجَزِيلَ أَمَرَكُمْ فَصُمْتُمْ وَأَطَعْتُمْ رَبَّكُمْ فَاقْبَلُوا جَوَائِزَكُمْ فَإِذَا صَلَّوْا الْعِيدَ نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ رَاشِدِينَ فَقَدْ غُفِرَتْ ذُنُوبُكُمْ كُلُّهَا وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْجَوَائِزِ وَهَذَا الْحَدِيثُ رُوِّينَاهُ فِي كِتَابِ الْمُسْتَقْصَى فِي فَضَائِلِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى تَصْنِيفُ الْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ عَسَاكِرَ الدِّمَشْقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْجَوَائِزُ جَمْعُ جَائِزَةٍ وَهِيَ الْعَطَاءُ.) اهـ

وقال الإتيوبي في قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج (2/ 136): (هذا الحديث من رواية ابن عساكر لم أجده، حتّى أنظر في إسناده، والظاهر أنه ضعيفٌ، ولذا أورده النوويّ بصيغة "رُوي"، فتنبّه.

وقد وجدته من حديث أوس الأنصاريّ، وهو ما أخرجه الحافظ أبو القاسم الطبرانيّ رحمه الله تعالى في "المعجم الكبير" 1/ 226 من طريق يحيى بن بكير، ثنا عمرو بن شَمِر، عن جابر، عن أبي الزبير، عن سعيد بن أوس الأنصاري، عن أبيه، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "إذا كان يوم الفطر، وقفت الملائكة على أبواب الطرق، فنادَوْا: اغدُوا يا معشر المسلمين إلى رب كريم، يَمُنُّ بالخير، ثم يُثيب عليه الجزيل، لقد أُمرتم بقيام الليل فقمتم، وأُمرتم بصيام النهار فصمتم، وأطعتم ربكم فاقبضوا جوائزكم، فإذا صلوا نادى مناد: ألا إن ربكم قد غفر لكم، فارجعوا راشدين إلى رحالكم، فهو يوم الجائزة، ويسمى ذلك اليوم في السماء يوم الجائزة". وفي إسناده عمرو بن شَمِر متروك الحديث، وجابر الجعفيّ، متروك أيضًا عند الجمهور. وفيه عنعنة أبي الزبير. ثم أخرجه بإسناد آخر، وفيه من لا يعرفون.

والحاصل أن الحديث ضعيف جدّا. انظر "ضعيف الترغيب والترهيب" للشيخ الألباني رحمه الله 1/ 335. والله تعالى أعلم.) إنتهى.

قلت: جابر بن يزيد الجعفي الراجح أنه ضعيف وليس بمتروك وهذا اختيار الألباني وغيره والله أعلم.

وقد وقفت على طرق الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره هذا البيان:

وقد ورد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأنس بن مالك وابن عباس وأوس الأنصاري وعبيد الله الأنصاري.

وهو موضوع، وهذا البيان والله المستعان:

أما طريق عبد الله بن عمرو بن العاص وطريق أنس فقد ذكره الألباني في الضعيفة ح 3223 عند تخريجه حديثًا بلفظ (تدرون لم سمي شعبان؟ لأنه يشعب فيه خير كثير. وإنما سمي رمضان؛ لأنه يرمض الذنوب؛ أي: يدنيها من الحر)، فقال الألباني: (موضوع.

رواه الديلمي (2/ 1/ 38) من طريق أبي الشيخ معلقاً، والرافعي في "تاريخ قزوين" (1/ 153) عن الحارث بن مسلم: حدثنا زياد بن ميمون عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع؛ زياد بن ميمون – وهو الثقفي الفاكهي – كذاب؛ كما قال يزيد بن هارون، ونحوه قول البخاري: تركوه.

والحارث بن مسلم مجهول.

وفي روايته من الطريق المذكور: "تدرون لم سمي رمضان؟ لأنه ترمض فيه الذنوب، وإن رمضان ثلاث ليال من فاتته؛ فاته خير كثير: ليلة سبع وعشرين، وليلة إحدى وعشرين، وآخر ليلة".

فقال عمر: يا رسول الله! هي سوى ليلة القدر؟ قال: "نعم: ومن لم يغفر له في شهر رمضان ففي أي شهر يغفر له؟ "

قلت: وروي موقوفاً بلفظ: "إنما سمي شهر رمضان لأنه يرمض الذنوب رمضاً، وإنما سمي شوال لأنه تشول فيه الذنوب كما تشول الناقة ذنبها".

رواه أبو الحسن الأزدي في "حديث مالك" (205/ 2) عن عمر بن مدرك: حدثنا عثمان بن عبد الله العثماني: حدثنا مالك بن أنس عن شهاب عن عروة عن عبد الله بن عمرو قال: ... فذكره موقوفاً عليه، وزاد: وكان ابن عباس يقول: "يوم الفطر يوم الجوائز، وإنما سمي شعبان لأن الأرزاق تتشعب فيه، وإنما سمي رجب لأن الملائكة ترتج فيه بالتسبيح والتحميد والتمجيد للجبار عز وجل".

قلت: وعمر بن مدرك كذاب؛ كما قال ابن معين.

وعثمان بن عبد الله العثماني لم أعرفه.) إنتهى كلام الألباني
قلت: والطريق الموقوف التي من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه الخلال أيضا في فضائل شهر رجب ص 74 ح 16: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَهْلٍ ثنا مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَكِيلُ ثنا حَمَّادُ بْنُ مُدْرِكٍ ثنا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِيُّ ثنا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: قَالَ عَبْد الله بْن عُمَرو رَضِي اللَّه عَنْهُمَا: إِنَّمَا سُمِّيَ شَهْرُ رَمَضَانَ لأَنَّهُ يَرُضُّ فِيهِ الذُّنُوبَ رَضًّا وَإِنَّمَا سُمِّيَ شوال لأنه يشول الذنوب كما تشول الناقة ذنبها وإنما سمي شعبان لأن الأرزاق تشعب فيه وإنما سمي رجب لأنه رجب لأنـه الْمَلائِكَة تَرْجُبُ فِيهِ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّمْجِيدِ لِلْجَبَّارِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَانَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِي اللَّه عَنْهُمَا يَقُولُ: يَوْمُ الْفِطْرِ يَوْمُ الْجَوَائِزِ.
ووقع في سنده في مطبوعه (عبد الله بن عمر) وهو تصحيف صوابه عبد الله بن عمرو.
ومر أن عمر بن مدرك كذاب فهذا أيضا موضوع
ولم أقف على طريق عبد الله بن عمرو بن العاص التي ذكرها مسلم في مقدمة صحيحه هنا من طريق ابن المبارك عن سليمان بن الحجاج، وذكر النووي أنها في كتاب المستقصى في فضائل المسجد الأقصى" تصنيف الحافظ أبي محمد بن عساكر الدمشقي كما مر، ومر أن النووي رمز لضعفه بقوله ومر أن أحسن أحوالها أن تكون ضعيفة منكرة المتن من أجل جهالة سليمان بن الحجاج.

وأما طريق أنس فله طريق آخر موضوع فقد قال بعض إخواننا: (قلت وله شاهد من حديث أنس لا يفرح به مداره على عباد بن عبد الصمد عند العقيلي في الضعفاء (3/ 138) في ترجمته وابن الجوزي في العلل المتناهية (2/ 534): (وهو جزء من حديث طويل، قال أنبأنا عبد الوهاب بن المبارك قال اخبرنا محمد بن المظفر قال انا العتيقي قال نا يوسف بن احمد قال نا العقيلي قال نا جبرون بن عيسى المصري قال نا يحيى بن سليمان القرشي مولى لهم قال نا أبومعمر عباد بن عبد الصمد عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان اول ليلة من شهر رمضان نادى الله تبارك وتعالى ... وفي آخره: ثم قال فإذا كان يوم الفطر نزلت الملائكة فوقفت على أفواه الطرق يقولون يا امة محمد اعدوا الى رب كريم فإذا صاروا على المصلى نادى الجبار فقال يا ملائكتي ما جزاء الأجير إذا فرغ من عمله قالوا ربنا جزاءه ان يوفى اجره قال فان هؤلاء عبادي وبنو عبادي امرتهم بالصيام فصاموا فأطاعوني وقضوا فريضتي قال فنادى مناد يا امة محمد ارجعوا راشدين قد غفر لكم.
لكن قال عقبه العقيلي: (وهذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما عباد بن عبد الصمد فقال البخاري هو منكر الحديث وقال الرازي ضعيف الحديث جدا منكره وقال العقيلي ضعيف يروي عن انس عامتها مناكير وهو غال في التشيع.) اهـ
قلت وعباد هالك تجد ترجمته في اللسان) اهـ إنتهى كلام أخينا.
قلت: وعباد هذا واهٍ متهم، قال الذهبي في ميزان الاعتدال (2/ 369 ت 4128): (عن أنس بن مالك، بصري واه.
قال البخاري: منكر الحديث، ثم قال: حدثنا أحمد بن عبد الله، حدثنا كامل ابن طلحة، حدثنا عباد بن عبد الصمد، سمعت أنسا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من رابط أربعين ليلة سلم وغنم، فإذا مات جعل الله روحه في حواصل طير خضر ... الحديث.
[وقال البخاري – في تاريخه: سمع سعيد بن جبير، فيه نظر].

ووهاه ابن حبان، وقال: حدثنا ابن قتيبة، حدثنا غالب بن وزير الغزى، حدثنا مؤمل بن عبد الرحمن الثقفي، حدثنا عباد بن عبد الصمد، عن أنس بنسخة أكثرها موضوعة، من ذلك: أمتي على خمس طبقات، كل طبقة أربعون عاما .. الحديث.) اهـ

وقد نص الألباني على أنه متهم في الضعيفة ح 452 وحكم بوضع حديثٍ من طريقه في الضعيفة ح 1145.

أما حديث أوس الأنصاري

فقد مر قول الإتيوبي في قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج (2/ 136): (أخرجه الحافظ أبو القاسم الطبرانيّ رحمه الله تعالى في "المعجم الكبير" 1/ 226 من طريق يحيى بن بكير، ثنا عمرو بن شَمِر، عن جابر، عن أبي الزبير، عن سعيد بن أوس الأنصاري، عن أبيه، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : "إذا كان يوم الفطر، وقفت الملائكة على أبواب الطرق، فنادَوْا: اغدُوا يا معشر المسلمين إلى رب كريم، يَمُنُّ بالخير، ثم يُثيب عليه الجزيل، لقد أُمرتم بقيام الليل فقمتم، وأُمرتم بصيام النهار فصمتم، وأطعتم ربكم فاقبضوا جوائزكم، فإذا صلوا نادى مناد: ألا إن ربكم قد غفر لكم، فارجعوا راشدين إلى رحالكم، فهو يوم الجائزة، ويسمى ذلك اليوم في السماء يوم الجائزة". وفي إسناده عمرو بن شَمِر متروك الحديث، وجابر الجعفيّ، متروك أيضًا عند الجمهور. وفيه عنعنة أبي الزبير. ثم أخرجه بإسناد آخر، وفيه من لا يعرفون.

والحاصل أن الحديث ضعيف جدّا. انظر "ضعيف الترغيب والترهيب" للشيخ الألباني رحمه الله 1/ 335. والله تعالى أعلم.) اهـ

قلت: فله عن أوس الأنصاري طريقان هما:

الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (1/ 226 ح 617): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الرَّاسِبِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكَرْمَانِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، ثنا عَمْرُو بْنُ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَبْوَابِ الطُّرُقِ، فَنَادَوْا: اغْدُوا يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى رَبٍّ كَرِيمٍ يَمُنُّ بِالْخَيْرِ، ثُمَّ يُثِيبُ عَلَيْهِ الْجَزِيلَ، لَقَدْ أُمِرْتُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ فَقُمْتُمْ، وَأُمِرْتُمْ بِصِيَامِ النَّهَارِ فَصُمْتُمْ، وَأَطَعْتُمْ رَبَّكُمْ، فَاقْبِضُوا جَوَائِزَكُمْ، فَإِذَا صَلَّوْا، نَادَى مُنَادٍ: أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ قَدْ غَفَرَ لَكُمْ، فَارْجِعُوا رَاشِدِينَ إِلَى رِحَالِكُمْ، فَهُوَ يَوْمُ الْجَائِزَةِ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْيَوْمُ فِي السَّمَاءِ يَوْمَ الْجَائِزَةِ "

ومن هذه الطريق أخرجه أبو نعيم بعد أن ذكر الطريق الثاني فقال في معرفة الصحابة لأبي نعيم (1/ 311): (وَرَوَاهُ جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ:

996 - حَدَّثَنَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ الرَّاسِبِيُّ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكَرْمَانِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، ثنا عَمْرُو بْنُ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَفْوَاهِ الطُّرُقِ»، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، وَقَالَ فِيهِ: «وَأُمِرْتُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ فَقُمْتُمْ».

وأخرجه الخطيب البغدادي في ترجمة سعيد بن أوس الأنصاري في كتابه تالي تلخيص المتشابه (1/ 296 ت 183): (سعيد بن أَوْس الْأَنْصَارِيّ حدث عَن أَبِيه روى عَنهُ أَبُو الزبير الْمَكِّيّ وتوبة شيخ مَجْهُول وَحَدِيث أبي الزبير عَنهُ غَرِيب لم نَكْتُبهُ إِلَّا من الْوَجْه الَّذِي نَحن ذاكروه

174 - أخبرنَا أَبُو أَحْمد الْهَيْثَم بن مُحَمَّد بن عبد الله الْخَرَّاط بأصبهان أخبرنَا سُلَيْمَان بن أَحْمد بن أَيُّوب أَبُو الْقَاسِم الطَّبَرَانِيّ حَدثنَا مُحَمَّد بن جَعْفَر ابْن خَالِد الرَّاسِبِي حَدثنَا الْحسن بن جَعْفَر الْكرْمَانِي حَدثنَا يحيى بن أبي بكير حَدثنَا عَمْرو بن شمر عَن جَابر عَن أبي الزبير عَن سعيد بن أَوْس الْأَنْصَارِيّ عَن أَبِيه قَالَ قَالَ رَسُول الله

صلى الله عَلَيْهِ وَسلم إِذا كَانَ يَوْم الْفطر وقفت الْمَلَائِكَة على أَبْوَاب الطّرق فَنَادوا اغدوا يَا معشر الْمُسلمين إِلَى رب كريم يمن بِالْخَيرِ ثمَّ يثيب عَلَيْهِ الجزيل لقد أمرْتُم بِقِيَام اللَّيْل فقمتم وأمرتم بصيام النَّهَار فصمتم وأطعتم ربكُم فاقبضوا جوائزكم فَإِذا صلوا نَاد مُنَاد أَلا إِن ربكُم قد غفر لكم فَارْجِعُوا راشدين إِلَى رحالكُمْ فَهُوَ يَوْم الْجَائِزَة وَيُسمى ذَلِك الْيَوْم فِي السَّمَاء يَوْم الْجَائِزَة.

قلت: وهذا مر الكلام عليه، علته عمرو بن شمر فإنه متروك الحديث وجابر بن يزد الجعفري ضعيف وليس بمتروك على الراجح وهو اختيار الألباني، وفيه عنعنة أبي الزبير وهو مدلس، وسعيد بن أوس الأنصاري شيخ مجهول كما نص الخطيب البغدادي ومر كلامه، والمتن منكر.

وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب للألباني (1/ 335 ح 670) وقال هناك عند تعليقه على اسم (سعيد بن أوس) في هامش (1): (كذا الأصل وفي "المعجم الكبير" (1/ 196 – 197/ 617 و 618): (سعيد)، وكذا في بعض المصادر الأخرى، ولم أجد له ترجمة، وهو مخرج في "الضعيفة" (5470)، وأعله الهيثمي بـ (جابر الجعفي) وقال: "متروك". وفاته أن الرواي عنه شر منه. كما فاته الطريق الأخرى عند الطبراني، وهي خالية منهما! وقلده الجهلة النقلة!) اهـ

وقال المنذري في الترغيب والترهيب كما في ضعيف الترغيب والترهيب للألباني (1/ 335 ح 670): (رواه الطبراني في "الكبير" من رواية جابر الجعفي.

وتقدم في "الصيام" ما يشهد له [9/ 2 – باب] (2).) اهـ!

واستشهاد المنذري هذا مردود رده الألباني حيث قال هنا في هامش (2): (قلت: يشير إلى حديث ابن عباس الطويل هناك، وهو موضوع، فلا يصلح للاستشهاد به ولو في الفضائل، فتنبه.) اهـ

قلت: وهو في ضعيف الترغيب والترهيب (1/ 300 – 302 ح 594)، وقال الألباني بعد أن حكم بوضعه هناك في ضعيف الترغيب والترهيب (1/ 302 هامش (2): (قلت: نعم لكنه منقطع؛ بين الضحاك بن مزاحم وابن عباس، والراوي عنه لين، وآثار الوضع والصنع عليه لائحة، وذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" (2/ 191). وأما الجهلة فقلدوا وقالوا: "ضعيف"!) اهـ.

والثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (1/ 226 ح 618): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا أَبُو كُرَيْبٍ، ثنا مُسْلِمُ بْنُ سَالِمٍ، ثنا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ تَوْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا كَانَ غَدَاةُ الْفِطْرِ، وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي أَفْوَاهِ الطُّرُقِ، فَنَادَوْا: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ اغْدُوا إِلَى رَبٍّ رَحِيمٍ يَمُنُّ بِالْخَيْرِ، وَيُثِيبُ عَلَيْهِ الْجَزِيلَ، أُمِرْتُمْ بِصِيَامِ النَّهَارِ فَصُمْتُمْ، وَأَطَعْتُمْ رَبَّكُمْ، فَاقْبِضُوا جَوَائِزَكُمْ، فَإِذَا صَلَّوُا الْعِيدَ نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ رَاشِدِينَ، قَدْ غَفَرْتُ ذُنُوبَكُمْ كُلَّهَا، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْيَوْمُ فِي السَّمَاءِ يَوْمَ الْجَائِزَةِ "

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (1/ 311 ح 994): حَدَّثَنَا الطَّلْحِيُّ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَتَّاتُ، ثنا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ صَالِحٍ الْبُرْجُمِيُّ ح وَثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُبَشِّرٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ ح وَثَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ حَمْدَانَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ سَلَمَةَ النَّيْسَابُورِيُّ، قَالُوا: ثنا سَلْمُ بْنُ سَالِمٍ، ثنا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ تَوْبَةَ، أَوْ أَبِي تَوْبَةَ، شَكَّ سَلْمٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا كَانَ غَدَاةُ الْفِطْرِ قَعَدَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَفْوَاهِ الطُّرُقِ يُنَادُونَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، اغْدُوا إِلَى رَبٍّ رَحِيمٍ، يَمُنُّ بِالْخَيْرِ وَيُثِيبُ عَلَيْهِ الْجَزِيلَ، أَمَرَكُمْ بِصِيَامِ النَّهَارِ فَصُمْتُمْ، وَأَطَعْتُمْ رَبَّكُمْ،

فَاقْبِضُوا جَوَائِزَكُمْ، فَإِذَا صَلَّوَا الْعِيدَ نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنِ ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ رَاشِدِينَ، فَقَدْ غُفِرَتْ لَكُمْ ذُنُوبُكُمْ كُلُّهَا، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْيَوْمُ فِي السَّمَاءِ يَوْمَ الْجَائِزَةِ "

وأخرجه الشجري في ترتيب الأمالي الخميسية (2/ 66 ح 1607): أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ زَمَوَيْهِ الْمَتُّوتِيُّ الْبَكَّاءُ , فِي مَسْجِدِ الْحَيِّ بِالْبَصْرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْإِسْفَاطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُقَيْلٍ الْهِلَالِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاذٍ نَهَارُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ سَالِمِ بْنِ الْبَلْخِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ تَوْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَوْسٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ , وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَفْوَاهِ الطُّرُقِ تُنَادِي، يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ: اغْدُوا إِلَى رَبٍّ رَحِيمٍ، يَأْمُرُ بِالْخَيْرِ , وَيُثِيبُ عَلَيْهِ الْجَزِيلَ، أَمَرَكُمْ بِالصِّيَامِ , فَصُمْتُمْ وَأَطَعْتُمْ رَبَّكُمْ، فَاقْبِضُوا جَوَائِزَكُمْ، فَإِذَا صَلَّوُا الْعِيدَ , نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ رَاشِدِينَ، فَقَدْ غُفِرَتْ لَكُمْ ذُنُوبُكُمْ كُلُّهَا، وَسُمِّيَ ذَلِكَ الْيَوْمُ فِي السَّمَاءِ يَوْمَ الْجَائِزَةِ

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيف جدا وفيه من لا يعرفون كما قال الإتيوبي قبل قليل.

فيه سلم بن سالم – وتصحف اسمه في مطبوع المعجم الكبير للطبراني إلى مسلم بن سالم! –وهو ضعيف أنظر ميزان الاعتدال (2/ 185 ت 3371) وسير أعلام النبلاء للذهبي ط الرسالة (9/ 321 ت 103) فقد ضعفه الأئمة.

وسعيد بن عبد الجبار وتوبة عند الطبراني وفي معرفة الصحابة لأبي نعيم (توبة أو أبي توبة شك سالم)، وسعيد بن أوس الأنصاري لا يُعرَفون فإنه لم يترجم لهم أحد إلا سعيد بن أوس الأنصاري شيخ هو مجهول كما نص الخطيب البغدادي فقد نص الخطيب على جهالته كما مر في تخريج الطريق الأول لحديث أوس الأنصاري.

وله طريق آخر مدارها على هذه الطريق لكن فيه سندها (أبي توبة) بدل (توبة)! أخرجه أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني (المتوفى: 390 هـ) في الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي (ص: 667): أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو الْفَرَجِ الْمُعَافَى بْنُ زَكَرِيَّا قَالَ، حَدَّثَنَا نصر بن أحمد بن أَزْهَر الْخطاب قَالَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ بْنِ عِمْرَانَ الْمَوْصِلِيُّ قَالَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْفَضْلِ الْيَزِيدِيُّ قَالَ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ سَالِمٍ الْبَلْخِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْحِمْصِيِّ عَنْ أَبِي تَوْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ الأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدِ الْفِطْرِ وَقَفَتِ الْمَلائِكَةُ عَلَيْهِمُ السَّلامُ فِي أَفْوَاهِ الطُّرُقِ فَنَادَوْا: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ اغْدُوا إِلَى ربٍّ رحيمٍ يَأمر بِالْخَيرِ وَيثبت عَلَيْهِ الْجَزِيلَ، أَمَرَكُمْ بِصِيَامِ النَّهَارِ فصمتم وأطعمتم رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ، فَاقْبِضُوا جَوَائِزَكُمْ، فَإِذَا صلَّوا الْعِيدَ نَادَى منادٍ مِنَ السَّماء: ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ رَاشِدِينَ فَقَدْ غُفِرَ لَكُمْ ذُنُوبُكُمْ. وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْيَوْمُ فِي السَّمَاءِ يَوْمُ الْجَائِزَةِ.

وله طريق آخر مداره على سعيد بن عبد الجبار بإسقاط توبة أو أبي توبة هذا! فقد قال أبو نعيم في معرفة الصحابة (1/ 311 ح 995): (رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ قَيْسٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَوْبَةَ. حَدَّثَنَاهُ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، ثنا خَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ قَيْسٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ مِثْلَهُ.)

وهذا كسابقه سنده ضعيف جدا، مداره على من لا يعرفون وهم سعيد بن عبد الحبار وسعيد بن أوس.

أما طريق ابن عباس فهو في مسلسل العيدين للكتاني وللخطيب البغدادي ص 29 ح 21: (أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، أَنَا عَمِّي أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ

الْقَاضِي، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، نا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، نا زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ عَنْ بِلالِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ((يَوْمُ الفطر يوم الجوائز، إذ خَرَجُوا إِلَى الْمُصَلَّى أُعْطَوْا جَوَائِزَهُمْ)).

قلت: إسنادٌ ضعيف جدا.

فيه أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ، وهو مُحَمَّد بْن القاسم بْن حبيب بْن عَبْدُوس، أبو بَكْر النَّيْسابوريّ الصَّفّار، الفقيه المفتي الشافعي وهو مجهول الحال ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (18/ 437 ت 223) وتاريخ الإسلام ت بشار (10/ 269 – 270 ت 264) والسمعاني قبله في المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (ص: 303 – 304) ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا في شأن الحديث إنما ذكرا صلاحه وفقهه! وهذا ليس تعديلا في الحديث كما هو معلوم.

وبلال بن قيس لا يُعرَف لم يترجم له أحد!، وشجاع بن الوليد صدوق ورع له أوهام كما في التقريب.

وهذا ضعفه الحافظ ابن رجب فقد ذكره بصيغة التمريض (رُوِيَ) مر قوله في لطائف المعارف (374): (خرّجه سلمه بن شبيب في كتابه (فضائل رمضان) وغيره وفي إسناده مقال، وقد روي من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس – رضي الله عنهما– موقوفاً بعضه، وقد روي معناه مرفوعاً من وجه أخر فيها ضعف.) اهـ.

ومر طريق موضوع آخر عن ابن عباس مرفوعا بلفظ – ولم نسق لفظه فيما مضى –: (إن الجنةَ لتبخَّر وتزيَّن مِن الحول إلى الحول لدخول شهرِ رمضانَ، فإذا كانَتْ أولُ ليلةٍ من شهرِ رمضان هبَّت ريحٌ من تحت العرش يقال لها: المُثيرة، فَتَصْفِقُ ورقَ أشجارِ الجنان، وحَلَقَ المصاريع، فيُسمعُ لذلك طنينٌ لم يسمع السامعون أحسنَ منه، فتبرزُ الحورُ العينُ حتى يَقِفْن بين شُرَف الجنة، فينادين: هل من خاطب إلى الله فيزوجه؟ ثم يقلن الحورُ العين: يا رضوان الجنة! ما هذه الليلة؟ فيجيبهن بالتلبية، ثم يقول: هذه أولُ ليلةٍ من شهرِ رمضانَ، فُتحت أبواب الجنة للصائمين من أُمةِ محمدٍ – صلى الله عليه وسلم –. قال: ويقول الله عز وجل: يا رضوانُ! افتح أبوابَ الجنانِ، ويا مالكُ! أغلق أبواب الجحيم عن الصائمين من أمة أحمد – صلى الله عليه وسلم –، ويا جبرائيل اهبط إلى الأرض، فاصفِد مَردَةَ الشياطين وغُلَّهم بالأغلال، ثم اقذفهم في البحار، حتى لا يفسدوا على أُمة محمد حبيبي – صلى الله عليه وسلم – صيَامَهم. قال: ويقولُ الله عز وجل في كلِّ ليلةٍ من شهرِ رمضانَ لمنادٍ ينادي ثلاث مرات: هل من سائلٍ فأعطيَه سُؤْلَه؟ هل من تائبٍ فأتوبَ عليه؟ هل من مستغفرٍ فأغفرَ له؟ من يقرض المليءَ غير المعدوم؟ والوفيّ غير الظلوم؟ قال: ولله عز وجل في كل يومٍ من شهرِ رمضانَ عند الإفطار ألفُ ألفِ عتيقٍ من النارِ؛ كلهم قد استوجبوا النار (1)، فإذا كان آخرُ يومٍ من شهر رمضان أعتقَ الله في ذلك اليوم بقدر ما أعتق من أول الشهرِ إلى آخره، وإذا كانت ليلةُ القدر، يأْمر الله عز وجل جبرائيل عليه السلام فيهبط فى كَبْكَبةٍ من الملائكةِ، ومعهم لواءٌ أخضرُ، فيركزوا اللواء على ظهر الكعبة، وله مئةُ جناحٍ، منها جناحان لا ينشرهما إلا في تلك الليلة، فينشرها في تلك الليلة، فيجاوز المشرقَ إلى المغربِ، فَيَحُثُّ جبرائيل عليه السلام الملائكةَ في هذه الليلة، فيسلِّمون على كل قائمٍ، وقاعدٍ، ومصلٍّ، وذاكرٍ، ويصافحونهم، وُيؤمِّنون على دعائهم حتى يطلع الفجر، فإذا طلع الفجرُ ينادي جبرائيل عليه السلام: معاشرَ الملائكة! الرحيلَ الرحيلَ، فيقولون: يا جبرائيل! فما صنع الله في حوائجِ المؤمنينَ من أُمةِ أحمد – صلى الله عليه وسلم –؟ فيقول: نظرَ اللهُ إليهم في هذه الليلة، فعفا عنهم، إلا أربعة".

فقلنا: يا رسول الله! من هم؟ قال: "رجل مدمنُ خمرٍ، وعاقٌّ لوالديه، وقاطعُ رحمٍ، ومُشاحنٌ".

قلنا: يا رسول الله! ما المشاحن؟ قال: "هو المصارم. فإذا كانت ليلة الفطر، سميت تلك الليلة ليلة الجائزة، فإذا كانت غداةُ الفطر، بعث الله عز وجل الملائكةَ في كل بلدٍ، فيهبطون إلى الأرض، فيقومون على أفواه السِّكَك، فينادون بصوت يسمعه مَنْ خَلَقَ الله عز وجل إلا الجن والإنس، فيقولون: يا أُمة محمد! اخرجُوا إلى ربّ كريم

يعطي الجزيل، ويعفو عن العظيم، فإذا برزوا إلى مُصَلاّهم يقول الله عز وجل للملائكة: ما جزاء الأجير إذا عمل عمله؟ قال: فتقول الملائكة: إلهنا وسيِّدنا! جزاؤه أن تُوَفِّيَه أجره. قال: فيقول: فإني أُشهدُكم يا ملائكتي أن قد جعلت ثوابَهم من صيامهمِ شهرَ رمضانَ وقيامِهم (1) رضايَ ومغفرتي، ويقول: يا عبادي! سلوني، فوعزَّتي وجلالي لا تسألوني اليوم شيئاً في جمعكم لآخرتكم إلا أعطيتكم، ولا لدنياكم إلا نظرتُ لكم، فوعزتي لأستُرَنّ عليكم عثراتِكم ما راقبتموني، وعزتي وجلالي لا أخزيكم ولا أفضحكم بين أصحاب الحدود، انصرفوا مغفوراً لكم، قد أرضيتموني ورضيتُ عنكم، فتفرحُ الملائكةُ، وتستبشرُ بما يعطي الله عز وجل هذه الأمة إذا أفطروا من شهر رمضان".

وهو من طريق الضحاك بن مزاحم عن عبد الله بن عباس مرفوعا في تاريخ دمشق لابن عساكر (52/ 291) والترغيب والترهيب لقوام السنة (2/ 358 ح 1768) والإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء لنبيل بن سعد الدين بن سليم بن جرار (3/ 419 ح 2649) وأخبار مكة للفاكهي (2/ 287 ح 1575) وشعب الإيمان (5/ 276 ح 3421) وفضائل الأوقات (ص: 249 ح 109) كلاهما للبيهقي ومسلسل العيدين للكتاني وللخطيب البغدادي (ص: 40 ح 22) وفضائل شهر رمضان لعبد الغني المقدسي (ص: 61 ح 26) ومجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي وأجزاء حديثية أخرى تحقيق نبيل بن سعد الدين بن سليم بن جرار (ص: 96 ح 109) ومجلس من أمالي أبي الفتح المقدسي (ص: 13 ح 12) وتنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين لأبي الليث السمرقندي (ص: 319 ح 452) والتبصرة لابن الجوزي (2/ 70).

وقال المنذري كما في ضعيف ترغيب التلاهيب للألباني (1/ 300 – 302): (رواه أبو الشيخ ابن حيان في "كتاب الثواب"، والبيهقي واللفظ له، وليس في إسناده من أجمع على ضعفه.) اهـ

وهذا مردود رد عليه الألباني وحكم بوضعه في هو في ضعيف الترغيب والترهيب (1/ 300 – 302 ح 594) فقال بعد أن حكم بوضعه: (قلت: نعم لكنه منقطع؛ بين الضحاك بن مزاحم وابن عباس، والراوي عنه لين، وآثار الوضع والصنع عليه لائحة، وذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" (2/ 191). وأما الجهلة فقلدوا وقالوا: "ضعيف"!.) اهـ

وجاء في جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير» (20/ 819 هامش (1): (ورد في الترغيب والترهيب ج 2 ص 150 – 154 عن ابن عباس مع تفاوت في الألفاظ.

وقال صاحب الترغيب: رواه أبو الشيخ بن حبان في كتاب (الثواب)، والبيهقى واللفظ له، وليس في إسناده من أجمع على ضعفه.

قال المحقق محمد خليل الهراس: وماذا يريد المؤلف رحمه الله بتلك الكلمة؟ هل يريد بها الدفاع عن حديث تنطق كل كلمة فيه بأنه موضوع؟ إنه خيال بارع، ذلك الذى انفتق عن تلك القصة المليئة بكل ما يثير العواطف، ويؤجج المشاعر فهو وضع قاص ماهر يفرح به أولئك المولعون بالغرائب والأساطير، ولكنه في باب الحديث لا يساوى شروى نقير. اه محقق.

وفى شعب الإيمان للبيهقى ج 7 ص 293 طبع الهند حديث رقم 3421 عن ابن عباس بلفظه.

قال محققه الدكتور/ عبد العلى عبد الحميد حامد: إسناده ضعيف، وفيه انقطاع.) اهـ

وله طريق آخر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن ابن عباس

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (47/ 335): اخبرنا أبو الحسن علي بن المسلم الفقيه حدثنا عبد العزيز بن احمد نا عيسى ابن ابي عيسى انبأنا أبو القاسم علي بن الحسن بن محمد بن ابي عثمان الدقاق حدثنا أبو

الحسن علي بن العباس بن عثمان الفامي البركاني حدثنا أبو عيسى يحيى بن محمد بن سهل العكبري حدثنا محمد بن عبيد أبو جعفر القصباني حدثنا احمد بن يحيى حدثنا عثمان بن عبد الله القرشي عن مالك بن انس عن الزهري عن سالم عن ابيه قال انما سمي رمضان لان الذنوب ترمض فيه وانما سمي شوال لانه يشول الذنوب كما تشول الناقة ذنبها قال وقال ابن عباس يوم الفطر يوم الجوائز

قلت: إسناده ضعيف جدا وفيه ظُلْمَة.

فيه عثمان بن عبد الله القرشي ضعيف الغالب على حديثه المناكير قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (11/ 281 ت 6053): (عُثْمَان بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْن عَبْد الرّحمن بن الحكم ابن أَبِي العاص، أَبُو عَمْرو القرشي الأموي، هكذا نسبه الحاكم أَبُو عَبْد اللَّهِ بْن البيع النيسابوري ونسبه غيره إِلَى عُثْمَان بْن عفان وقال: هو عُثْمَان بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْن مُحَمَّد بْن عَبْد الملك بْن سُلَيْمَان بْن عَبْد الملك بْن عَبْد اللَّه بْن عنبسة بْن عَمْرو بْن عُثْمَان بْن عفان.

كان جوالا حدث بمصر، والشام، والحجاز، وبغداد، والكوفة، والبصرة، وخراسان عَن مالك بْن أنس ... وكان ضعيفا. والغالب على حديثه المناكير.) اهـ

ولا أدري من أحمد بن يحيى الراوي عنه.

وفيه محمد بن عبيد أبو جعفر القصباني لا يُعرَف لم يترجم له أحد.

وفيه أبو عيسى يحيى بن محمد بن سهل العكبري مجهول العين قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (14/ 240 ت 7547): (يَحْيَى بْن مُحَمَّد بْن سهل، أَبُو عيسى الخضيب:

من أهل عُكبرا حَدَّث عَن خلف بْن عمرو، وَمُحَمَّد بْن صالِح بْن ذريح الْعُكبريين. حَدَّثَنَا عَنْهُ أَبُو عَلِيّ بْن شهاب.) اهـ ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

أما طريق عبيد الله الأنصاري

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (4/ 1874 ح 4717): حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْغِطْرِيفِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ بْنِ أَبِي الدُّمَيْكِ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ الْفَضْلِ الزُّهْرِيُّ، ثنا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي شُمَيْلَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي أَفْوَاهِ الطُّرُقِ، فَيُنَادُونَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، اغْدُوا إِلَى رَبٍّ رَحِيمٍ، يَمُنُّ بِالْخَيْرِ وَيُثِيبُ عَلَيْهِ الْجَزِيلَ، أَمَرَكُمْ بِصِيَامِ النَّهَارِ، فَصُمْتُمْ وَأَطَعْتُمْ رَبَّكُمْ، فَاقْبَضُوا جَوَائِزَكُمْ، فَإِذَا صَلَّوَا الْعِيدَ نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ رَاشِدِينَ، فَقَدْ غَفَرَ اللهُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْجَائِزَةِ "

قلت: إسناده ضعيف جدا.

فيه الاسم: عبد الرحمن بن أبى شميلة الأنصارى المدنى القبائى من الطبقة السابعة من كبار أتباع التابعين مجهول الحال، أورده البخاري في التاريخ الكبير (5/ 296 ت 968) وقال: (عَنْ سَلَمة بْن عُبَيد اللهِ بْن مِحصَن، رَوَى عَنه: حَماد بْن زَيد، ومَروان بْن مُعاوية.) اهـ ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا فهو مجهول الحال ولذلك قال الحافظ في التقريب: (مقبول) أي مجهول الحال مقبول عند المتابعة، وقال المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17/ 175 ت 3849): (رَوَى عَن: سَعِيد الصراف (صد)، وسلمة بْن عُبَيد اللَّه بْن محصن الأَنْصارِيّ الخطمي، رَوَى عَنه: حماد بْن زيد (صد)، ومروان بْن معاوية الفزاري (بخ ت ق).

قال علي بْن المديني: لا أعلم أحدا روى عنه غيرهما.

وَقَال عَباس الدُّورِيُّ (4) عَن يحيى بْن مَعِين: مشهور.

وَقَال أَبُو حاتم (5): مشهور برواية حماد بن زيد عنه.
وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات" (1).
روى له الْبُخَارِيّ فِي كتاب"الأدب"، وأبو داود فِي "فضائل الأنصار"، والتِّرْمِذِيّ، وابن ماجه، وقد كتبنا حديثه فِي ترجمة شيخيه.) اهـ
قلت: وتوثيق ابن حبان ليس بشيء فإنه متساهل في توثيق المجاهيل.
وفيه سلمة بْن عُبَيد اللَّه بالله الأنصاري وهو سلمة بْن عُبَيد اللَّه بْن محصن الأنصاري مجهول، أورده البخاري في التاريخ الكبير (4/ 80 ت 2025): (سَلَمة بْن عُبَيد اللهِ بْن مِحصَن، الأَنصاريّ.
رَوَى عَنه عَبد الرَّحمَن بْن أَبي شُميلة.) اهـ فهو مجهول العين، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (2/ 191 ت 3408): (سلمة بن عبيد الله بن محصن.
عن أبيه.
قال أحمد: لا أعرفه، ولينه العقيلي.) اهـ
وقال الذهبي أيضا في ديوان الضعفاء (ص: 168 ت 1712): (سلمة بن عبيد الله بن محصن: عن أبيه، قال أحمد: لا أعرفه. -ت، ق-.) اهـ
وفيه تدليس مروان بن معاوية فقد عنعن فإنه (ثقة حافظ، و كان يدلس أسماء الشيوخ) كما في التقريب وكان يدلس غير تدليس أسماء الشيوخ أيضا فقد ذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين في كتابه طبقات المدلسين (ص: 45 ت 105): (مروان بن معاوية الفزاري من أتباع التابعين كان مشهورا بالتدليس وكان يدلس الشيوخ أيضا وصفه الدارقطني بذلك.) اهـ، وأهل هذه الطبقة الثالثة لا يُقبَل حديثهم حتى يصرحوا بالتحديث كما ذكر الحافظ في طبقات المدلسين ص 13.
وفيه سليمان بن الفضل الزيدي ووقع في السند (الزهري) فلعله تصحيف وهو ضعيف منكر الحديث، قال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 294 - 295 ت 760): (سُلَيْمَانُ بْنُ الْفَضْلِ الزَّيْدِيُّ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمِ الْحَدِيثِ ... وسُلَيْمَانُ بْنُ فَضْلٍ هَذَا قَدْ رَأَيْتُ لَهُ غَيْرَ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ.) اهـ
وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (2/ 219 ت 3498): (سليمان بن الفضل.
عن ابن المبارك وغيره.
قال ابن عدي: رأيت له غير حديث منكر.
حدثنا محمد بن أبي الدميك، حدثنا سليمان بن الفضل الزيدى، حدثنا ابن المبارك، عن همام، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه مرفوعا: من حسن عبادة المرء حسن ظنه.
وهذا بهذا السند لا أصل له.) اهـ
قلت: وابن المبارك هو في طبقة مروان بن معاوية شيخ سليمان بن الفضل في السند أنظر ترجمتهما في التقريب والتهذيب وتهذيب الكمال وغيرها، فسليمان بن الفضل هو هذا نفسه.
وقال الذهبي أيضا في ديوان الضعفاء (ص: 174 ت 1767): (سليمان بن الفضل: عن عبد الله بن المبارك، غمزه ابن عدي.) اهـ
وقال الحافظ في لسان الميزان ت أبي غدة (4/ 168 ت 3635): (وقال ابن عَدِي في صدر الترجمة: ليس بمستقيم الحديث.) اهـ
قلت: فهذا الحديث موضوع منكر المتن لا يصح من كل طرقه.
(2) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

قَالَ ابْنُ قُهْزَاذَ: وَسَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ زَمْعَةَ، يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ: «رَأَيْتُ رَوْحَ بْنَ غُطَيْفٍ صَاحِبَ (الدَّمِ قَدْرِ الدِّرْهَمِ) (1)، وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ مَجْلِسًا، فَجَعَلْتُ أَسْتَحْيِي مِنْ أَصْحَابِي أَنْ يَرَوْنِي جَالِسًا مَعَهُ كُرْهَ حَدِيثِهِ» (2)

---

(1) يريد وصفه وتعريفه بالحديث الذي رواه روح هذا عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة يرفعه: (تُعَادُ الصلاةُ من قدرِ الدرهم من الدم).

وهو حديثٌ موضوع

جاء في العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (8/ 43 ح 1402): (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدْرِ الدِّرْهَمِ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ رَوْحُ بْنُ غُطَيْفٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الْمُزَنِيُّ: عَنْ رَوْحِ بْنِ غُطَيْفٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ أَسَدُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ: عَنْ غُطَيْفٍ الطَّائِفِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ وَهُوَ رَوْحُ بْنُ غُطَيْفٍ، كَمَا قَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ: وَرَوْحٌ ضَعِيفٌ، وَلَا يُعْرَفُ هَذَا عَنِ الزُّهْرِيِّ.) اهـ

وخرجه وحكم بوضعه العلامة المحدث الفقيه مشهور بن حسن آل سلمان في تحقيقه الخلافيات للبيهقي (2/ 106 - 110 ح 381 - 384) فانظره.

وخرجه وحكم بوضعه الشيخ العلامة المحدث محمد بن ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة ح 148 فقد أورده هناك بلفظ " تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم "، وفي لفظ: " إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب وأعيدت الصلاة ".

ثم قال: (موضوع.

أخرجه ابن حبان في " الضعفاء " (1/ 298)، والدارقطني في " سننه " (ص 154) والبيهقي (2/ 404) عن روح بن غطيف عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا، وقال ابن حبان: هذا خبر موضوع لا شك فيه ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما اخترعه أهل الكوفة، وروح يروي الموضوعات عن الثقات وأقره الزيلعي في " نصب الراية " (1/ 212) وابن الملقن في " الخلاصة " (ق 30/ 1)، وقال الدارقطني: لم يروه عن الزهري غير روح بن غطيف وهو متروك الحديث، وقال البخاري في " التاريخ الصغير " (ص 138): ولا يتابع عليه، وروى البيهقي من طريق الحافظ ابن عدي بسنده إلى أحمد بن العباس قال: قلت لابن معين: تحفظ عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث؟ فقال: لا والله، ثم قال: ممن؟

قلت: حدثنا محرز بن عون، قال: ثقة، عمن؟ قلت: عن القاسم بن مالك المزني قال: ثقة، عمن؟ قلت: عن روح بن غطيف، قال: ها، قلت: يا أبا زكريا ما أرى أتينا إلا من روح بن غطيف؟ قال: أجل، قال ابن عدي: هذا لا يرويه عن الزهري فيما أعلمه غير روح بن غطيف وهو منكر بهذا الإسناد، وفيما بلغني عن يحيى الذهلي قال: أخاف أن يكون هذا موضوعا.

والحديث رواه العقيلي في " الضعفاء " (133) من هذا الوجه ثم قال: حدثني آدم قال: سمعت البخاري يقول: هذا الحديث باطل، وروح هذا منكر الحديث، ومن طريق العقيلي أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " (2/ 76)،

وأقره السيوطي في " اللآلئ " ثم ابن عراق في " تنزيه الشريعة " (428/ 2) فالعجب من السيوطي كيف أورده في " الجامع الصغير "!

وللحديث طريق أخرى بلفظ آخر وهو:

ثم أورد طريقه الآخر في الضعيفة ح 149 بلفظ " الدم مقدار الدرهم يغسل وتعاد منه الصلاة ".

ثم قال: (موضوع.

أخرجه الخطيب (9/ 330)، وعنه ابن الجوزي أيضا (2/ 75) من طريق نوح بن أبي مريم عن يزيد الهاشمي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا.

وهذا سند موضوع نوح بن أبي مريم متهم، وقال ابن الجوزي: نوح كذاب، وأقره الزيلعي في " نصب الراية " (1/ 212) والسيوطي في " اللآليء " (1/ 3)، ومع ذلك ذكره في " الجامع ".

واعلم أن هذا الحديث هو حجة الحنفية في تقدير النجاسة المغلظة بالدرهم، وإذا علمت أنه حديث موضوع يظهر لك بطلان التقييد به، وأن الواجب اجتناب النجاسة ولوكانت أقل من الدرهم لعموم الأحاديث الآمرة بالتطهير.) اهـ.

(2) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

[ش (صاحب الدم قدر الدرهم) يريد وصفه وتعريفه بالحديث الذي رواه روح هذا عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة يرفعه تعاد الصلاة من قدر الدرهم يعني من الدم (كره حديثه) أي كراهية له]

حَدَّثَنِي ابْنُ قُهْزَاذَ، قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبًا، يَقُولُ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَ: بَقِيَّةُ صَدُوقُ اللِّسَانِ، وَلَكِنَّهُ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ " (1)

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ، وَكَانَ كَذَّابًا. (2)

حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُفَضَّلٍ، عَنْ مُغِيرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ، وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ. (3)

---

(1) صحيح رجاله قفات مترجمون في التقريب والتهذيب، ووهب هو وهب بن زمعة التميمى، أبو عبد الله المروزى ثقة كما في التقريب.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (ولكنه يأخذ عمن أقبل وأدبر) يعني عن الثقات والضعفاء]

(2) صحيح يشهد له الطريق الذي بعده.

وسنده ضعيف، فيه مغيرة هو المغيرة بن مقسم الضبي ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم كما في التقريب، وأورده الحافظ في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين في كتابه طبقات المدلسين (ص: 46 ت 107) وهذه الطبقة لا يُقبَل حديث رواتها إلا بالتصريح بالتحديث كما بين الحافظ في كتابه طبقات المدلسين ص 13.

والشعبي قائل الأثر هو عامر بن شراحيل، وقيل ابن عبد الله بن شراحيل، وقيل ابن شراحيل بن عبد، الشعبى، أبو عمرو الكوفى من الطبقة الثالثة من الوسطى من التابعين، ثقة مشهور فقيه فاضل كما في التقريب، وقال الذهبي في الكاشف: (أحدُ الأعلامِ) اهـ.

(3) صحيح.

وسنده حسن، أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ صدوق كما في التقريب.

وأبو إسامة هو حماد بن سلمة قة عابد أثبت الناس فى ثابت، و تغير حفظه بأخرة

ولا يضر تدليسه فقد ذكره الحافظ في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين في كتابه طبقات المدلسين (ص: 30 ت 44)، وقد قال الحافظ عن أهل هذه الطبقة الثانية في كتابه طبقات المدلسين ص 13: (الثانية: من احتمل الائمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لامامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس الا عن ثقة كإبن عيينة.) اهـ.

قلت: أما تغير حفظه بآخر عمره، فلا يضر فإنه أثرٌ مقطوع فيُتساهَل فيه ما لا يُتساهل في المرفوع والموقوف، وقد مر من طريق آخر ضعيف يشهد له كما ترى.

ومغيرة هو ابن مقسم ثقة متقن إلا أنه كان يدلس كما مر لكن لا يضر تدليسه فقد صرح بالتحديث.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قَالَ عَلْقَمَةُ: «قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ» فَقَالَ الْحَارِثُ: «الْقُرْآنُ هَيِّنٌ الْوَحْيُ أَشَدُّ». (1)

---

(1) ضعيف.

ومن طريقه أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (1/ 208): حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ يَعْنِي تَعَلَّمْتُهُ. قَالَ: فَقَالَ الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ: الْقُرْآنُ هَيِّنٌ، الْوَحْيُ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ.

وهو ضعيف الإسناد، فيه تدليس المغيرة بن مقسم الضبي وقد مر الكلام عليه قبل قليل.

ويحتمل أن يكون المراد بالوحي أحد ثلاث أمور هي:

1- الوحي الذي يعتقد غلاة الشيعة نزوله على علي رضي الله عنه، على أن رواية الوحي أشد ضعيفة كما مر بيانه في الهامش السابق، نقله ابن الأثير كما سيأتي.

2- الْكِتَابَةُ وَمَعْرِفَةُ الْخَطِّ، نقله ابن الأثير كما سيأتي وانتصر له القاضي عياض ونقله عنه النووي وسيأتي.

3- السنة النبوية، به قال صاحب الحل المفهم، وهذا نقله الإتيوبي عن صاحب الحل المفهم واستنكره بشدة.

وهذه المعاني الثلاثة كلها محتملة، والروايتان بعد هذه الرواية في مقدمة صحيح مسلم لا تنصر صراحةً هذا المعنى خلافا لما ظنه الإتيوبي في قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج (2/ 155)، فإنهما روايات مستقلة ليس فيهما ذكر لفظ الوحي ولا تفسيره على لسان الحارث الأعور من قريب ولا بعيد!.

والرواية ضعيفة على كل حال.

قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم (1/ 98 - 99): (وَأَمَّا قَوْلُ الْحَارِثِ (تَعَلَّمْتُ الْوَحْيَ فِي سَنَتَيْنِ أَوْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى الْقُرْآنُ هين الوحى أَشَدُّ) فَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي جُمْلَةِ مَا أُنْكِرَ عَلَى الْحَارِثِ وَجُرِّحَ بِهِ وَأُخِذَ عَلَيْهِ مِنْ قَبِيحِ مَذْهَبِهِ وَغُلُوِّهِ فِي التَّشَيُّعِ وَكَذِبِهِ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَرْجُو أَنَّ هَذَا مِنْ أَخَفِّ أَقْوَالِهِ لِاحْتِمَالِهِ الصَّوَابَ فَقَدْ فَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْوَحْيَ هُنَا الْكِتَابَةُ وَمَعْرِفَةُ الْخَطِّ قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ يُقَالُ أَوْحَى وَوَحَى إِذَا كَتَبَ وَعَلَى هَذَا لَيْسَ عَلَى الْحَارِثِ فِي هَذَا دَرَكٌ وَعَلَيْهِ الدَّرَكُ فِي غَيْرِهِ قَالَ الْقَاضِي وَلَكِنْ لَمَّا عُرِفَ قُبْحُ مَذْهَبِهِ وَغُلُوُّهُ فِي مَذْهَبِ الشِّيعَةِ وَدَعْوَاهُمُ الْوَصِيَّةَ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسِرِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ مِنَ الْوَحْيِ وَعِلْمِ الغيب مالم يُطْلِعْ غَيْرَهُ عَلَيْهِ بِزَعْمِهِمْ سِيءَ الظَّنُّ بِالْحَارِثِ فى هذا وذهب به ذلك المذهب وَلَعَلَّ هَذَا الْقَائِلَ فَهِمَ مِنَ الْحَارِثِ مَعْنًى مُنْكَرًا فِيمَا أَرَادَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.) اهـ

وكلام القاضي عياض في كتابه إكمال المعلم بفوائد مسلم (1/ 138 - 139)،

وقال الإتيوبي في قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج (2/ 155): (وأما ما كتبه صاحب "الحلّ المفهم" من حمل كلامه على أنه أراد بالوحي السنة، ثم طوّل في تقرير ذلك، فمما لا يُلتفت إليه، فراجعه، وما كتب في هامشه ص 16 ترى تقريرًا تمجّه الأسماع، وترفضه الأفهام. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.) اهـ

وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (5/ 163): (وَفِي حَدِيثِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ «قَالَ عَلْقَمة: قَرأْتُ الْقُرْآنَ فِي سَنَتَين، فَقَالَ الْحَارِثُ:

الْقُرْآنُ هَيِّنٌ، الْوَحْيُ أَشَدُّ مِنْهُ» أَرَادَ بالقرآنِ القراءةَ، وبالوَحْي الكِتابةَ والخَطّ. يُقَالُ: وَحَيْتُ الكتابَ وَحْياً فَأَنَا وَاحٍ.
قَالَ أَبُو مُوسَى: كَذَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الغافِر. وَإِنَّمَا المَفْهُوم مِنْ كَلَامِ الْحَارِثِ عِنْدَ الأَصْحَابِ شيءٌ تَقولُه الشَّيعة أَنَّهُ أوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيءٌ فخَصَّ بِهِ أَهْلَ الْبَيْتِ. واللَّه أَعْلَمُ.
وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ «الْوَحْيِ فِي الْحَدِيثِ. ويَقَع عَلَى الكِتابة، وَالْإِشَارَةِ، والرِّسالة، والإلْهام، وَالْكَلَامِ الخفِيّ. يُقال: وَحَيْتُ إِلَيْهِ الكلامَ وأَوْحَيْتُ.) اهـ

وحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ الْحَارِثَ، قَالَ: «تَعَلَّمْتُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالْوَحْيَ فِي سَنَتَيْنِ» أَوْ قَالَ «الْوَحْيَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، والْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ» (1)

وحَدَّثَنِي حَجَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَالْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، «أَنَّ الْحَارِثَ اتُّهِمَ» (2)

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ، قَالَ: سَمِعَ مُرَّةُ الْهَمْدَانِيُّ، مِنَ الْحَارِثِ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ: «اقْعُدْ بِالْبَابِ»، قَالَ: فَدَخَلَ مُرَّةُ، وَأَخَذَ سَيْفَهُ، قَالَ: وَأَحَسَّ الْحَارِثُ بِالشَّرِّ، فَذَهَبَ. (3)

---

(1) صحيح رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

والصواب في لفظه (تَعَلَّمْتُ الْوَحْيَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ)

وإبراهيم هو إبراهيم بن يزيد النخعي المعروف بإبراهيم النخعي، ثقة إلا أنه يرسل كثيرا، فقيه كما في التقريب.

وقال الإتيوبي قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج (2/ 157): (قَالَ: الْوَحْيَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ) هذا هو الموافق لقوله في الرواية الماضية: "الوحي أشدّ". والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.) اهـ

قلت: والرواية الماضية بلفظ (القرآن هين، الوحيُ أشد) ضعيفة كما مر بيانه في الهامش السابق لكنها تصلح شاهدا على أن الصواب في لفظ هذا الأثر هو (الْوَحْيَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ) فإن هذا اللفظ يتفق مع كون الوحي أشد.

والمراد بالوحي السنة ويحتمل أن يكون المراد الوحي الذي يعتقد غلاة الشيعة نزوله على علي رضي الله عنه، على أن رواية الوحي أشد ضعيفة كما مر بيانه في الهامش السابق.

(2) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

ولا يضر تدليس المغيرة بن مقسم الضبي فقد تابعه عليه في ذات السند منصور وهو منصور بن المعتمر وهو ثقة ثبت و كان لا يدلس كما في التقريب.

(3) ضعيف.

وقد تابع يحيى بن معين قتيبةَ عليه، أخرجه ابن معين في تاريخه – رواية الدوري – (3/ 495 رقم 2419): حَدثنَا جرير عَن حَمْزَة الزيات قَالَ سمع مرّة الْهَمدَانِي من الْحَارِث الْأَعْوَر شَيْئا فَأنْكرهُ فَقَالَ لَهُ اقعد حَتَّى أخرج إِلَيْك فَدخل مرّة الْهَمدَانِي واشتمل على سَيْفه وحس الْحَارِث بِالشَّرِّ فَذهب.

ومن طريقه أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (1/ 208): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ قَالَ: سَمِعَ مُرَّةُ الْهَمَدَانِيُّ مِنَ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ شَيْئًا فَأَنْكَرَهُ فَقَالَ لَهُ: اقْعُدْ حَتَّى أَخْرُجَ إِلَيْكَ فَدَخَلَ مُرَّةُ الْهَمْدَانِيُّ وَاشْتَمَلَ عَلَى سَيْفِهِ وَأَحَسَّ الْحَارِثُ بِالشَّرِّ فَذَهَبَ.

وابن حبان في المجروحين تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي (5/ 264 ت 300): حدثنا محمد بن إسحاق الثقفي، قال: سمعت العباس بن محمد، يقول: سمعت يحيى بن معين، يقول: حدثنا جرير، عن حمزة الزيات، قال: سمع مرة الهَمْداني من الحارث الأعور شيئًا فأنكره، فقال له: اقعد حتى أخرج إليك، فدخل مرة واشتمل على سيفه، وحس الحارث بالشر فذهب.

والبيهقي في كتابه (الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ت النحال 2/ 453 رقم 1896): أخبرنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: ثنا جَرِيرٌ، عَنْ حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ قَالَ: سَمِعَ مُرَّةُ مِنَ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ شَيْئًا فَأَنْكَرَهُ، فَقَالَ لَهُ: اقْعُدْ حَتَّى أَخْرُجَ إِلَيْكَ، فَدَخَلَ مُرَّةُ الْهَمْدَانِيُّ فَاشْتَمَلَ عَلَى سَيْفِهِ وَحَسَّ الْحَارِثُ بِالشَّرِّ فَذَهَبَ.

ومدار الأثر على حمزة الزياة عن مرة الهمداني.

قلت: سنده ضعيف لانقطاعه بين حمزة الزيات ومرة الهمداني، فحمزة الزيات هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات القارئ، أبو عمارة الكوفى التيمى مولاهم، مولى بنى تيم الله من ربيعة (أخو حبيب بن حبيب) من الطبقة السابعة من كبار أتباع التابعين، وُلِدَ سنة 80 هـ كما ذكر الداني أنظر تهذيب التهذيب للحافظ (3/ 27 – 28 ت 37) ومات سنة 156 أو 158 هـ بحلوان أنظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (7/ 322 ت 1501)، وهو صدوق زاهد ربما وهم كما في التقريب.

ومرة الهمداني هو مرة بن شراحيل الهمدانى البكيلى، أبو إسماعيل الكوفى، المعروف بمرة الطيب ومرة الخير (لقب بذلك لعبادته)، من الطبقة الثانية من كبار التابعين مات سنة 76 هـ وقيل بعد ذلك، ثقة كما في التقريب.

فمرة مات قبل ولادة حمزة الزيات! فهذا صريح في الإنقطاع بينهما.

واخرج البيهقي عقب الموضع السابق في كتابه (الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ت النحال 2/ 453 رقم 1896): قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ: سُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنِ الْحَارِثِ صَاحِبِ عَلِيٍّ فَقَالَ: ضَعِيفٌ، فَمَا ظَنُّكُمْ بِمَنْ يَسْتَحِلُّ مُرَّةُ بْنُ شَرَاحِيلَ قَتْلَهُ، وَعَامِرٌ الشَّعْبِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ جَرْحَهُ!.

وقال البيهقي في القراءة خلف الإمام (ص: 188): وَعَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ قَالَ: سُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنِ الْحَارِثِ صَاحِبِ عَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: ضَعِيفٌ فَمَا ظَنُّكُمْ بِمَنْ يسْتَحِلُّ مُرَّةُ بْنُ شَرَاحِيلَ قَتْلَهُ, وَعَامِرٌ الشَّعْبِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ جَرْحَهُ.

قلت: إسنادٌ ضعيف، ومداره على يحيى بن معين، ولو صح عنه فهذه الرواية لا تصلح شاهدًا لأن مدارها على ابن معين وهو راوي الرواية السابقة! – مع رواية قتيبة بن سعيد لها معه – ، وإنما قال: (فَمَا ظَنُّكُمْ بِمَنْ يسْتَحِلُّ مُرَّةُ بْنُ شَرَاحِيلَ قَتَلَهُ) استدلالًا بالرواية السابقة عن حمزة عن مرة وهي ضعيفة للإنقطاع في سندها بين حمزة ومرة كما مر بيانه، وهي عند ابن معين في التاريخ برواية الدروي عنه، ومرت مع بيان ضعفها.

وأبو عبد الله الحافظ شيخ البيهقي في سنده هو الإمام الحاكم رحمه الله صاحب المستدرك على الصحيحين وهو إمام ثقة شهير أشهر من أن يُعْرَف، أنظر تاريخ الإسلام للذهبي 89/ 8 ت 188 وسير أعلام النبلاء 163 – 162/ 17 ت 100، وقال الشيخ أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري في كتابه (السلسبيل النقي في

تراجم شيوخ البيهقي (ص: 592 ت [178]): (محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، أبو عبد الله الحاكم، الضَّبْي، الطَّهْماني، النيسابوري، ابن البيع، الفقيه الشّافعيّ.

ترجمتُ له بترجمةٍ مطولةٍ في مقدمة معجم شيوخه "الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم"، ولله الحمد.

قلت: [الإمام الشهير أشهر من أنّ يُعَرَّف].) انتهى.

وابن أبي خيثمة، وهو ثقة إمام ، أنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (11/ 492 ت 131).

لكن السند ضعيف فإنه منقطع بين الحاكم الذي مات سنة 405 هـ وابن أبي خيثمة الذي مات سنة 279 هـ، فالإنقطاع صريح ظاهر، أنظر لسني وفاتيهما مصادر ترجمتهما الآنفة الذكر.

اشتمل على سيفه: أي أخفاه في ثوبه، أفاده النحال محقق الخلافيات.

وحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: قَالَ لَنَا إِبْرَاهِيمُ: «إِيَّاكُمْ وَالْمُغِيرَةَ بْنَ سَعِيدٍ، وَأَبَا عَبْدِ الرَّحِيمِ، فَإِنَّهُمَا كَذَّابَانِ» (1)

حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، قَالَ: كُنَّا نَأْتِي أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ وَنَحْنُ غِلْمَةٌ أَيْفَاعٌ، فَكَانَ يَقُولُ لَنَا: «لَا تُجَالِسُوا الْقُصَّاصَ غَيْرَ أَبِي الْأَحْوَصِ، وَإِيَّاكُمْ وَشَقِيقًا»، قَالَ: «وَكَانَ شَقِيقٌ هَذَا يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَلَيْسَ بِأَبِي وَائِلٍ» (2)

حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرًا، يَقُولُ: «لَقِيتُ جَابِرَ بْنَ يَزِيدَ الْجُعْفِيَّ فَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ، كَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ» (3)

---

(1) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وإبراهيم قائل الأثر هو المعروف بإبراهيم النخعي واسمه إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو النخعى، أبو عمران الكوفى (فقيه أهل الكوفة، أمه مليكة بنت يزيد أخت الأسود) من الطبقة الخامسة من صغار التابعين، ثقة إلا أنه يرسل كثيرا، فقيه كما في التقريب.

(2) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وأبو عبد الرحمن السلمي هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمن السلمى، الكوفى، المقرئ، ثقة ثبت كما في التقريب، وقال الذهبي في الكاشف: (لإمام) اهـ

(3) صحيح.

وجرير هو جرير بن عبد الحميد ثقة من الطبقة من الوسطى من أتباع التابعين، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 139 ت 916): (جرير ابن عبد الحميد ابن قرط بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيها ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه مات سنة ثمان وثمانين وله إحدى وسبعون سنة.) اهـ

قلت: فحديثه صحيح ما لم يتبين وهمه بتتبع طرق ما يرويه من الأحاديث، ووهمه قليل كما هو ظاهر من عبارة الحافظ وهذا الأثر مقطوعٌ من قوله فلا يضر على كل حال.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (كان يؤمن بالرجعة) معنى إيمانه بالرجعة ما تقوله الرافضة وتعتقده بزعمها الباطل أن عليا كرم الله وجهه في السحاب فلا نخرج يعني مع من يخرج من ولده حتى ينادي من السماء أن اخرجوا معه]

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، قَالَ: «حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ، قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ مَا أَحْدَثَ» (1)

وحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يَحْمِلُونَ عَنْ جَابِرٍ قَبْلَ أَنْ يُظْهِرَ مَا أَظْهَرَ، فَلَمَّا أَظْهَرَ مَا أَظْهَرَ اتَّهَمَهُ النَّاسُ فِي حَدِيثِهِ، وَتَرَكَهُ بَعْضُ النَّاسِ»، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا أَظْهَرَ؟ قَالَ: «الْإِيمَانَ بِالرَّجْعَةِ» (2)

وحَدَّثَنَا حَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، وَأَخُوهُ، أَنَّهُمَا سَمِعَا الْجَرَّاحَ بْنَ مَلِيحٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: «عِنْدِي سَبْعُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهَا» (3)

---

(1) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

ومسعر بن كدام من الطبقة السابعة ثقة ثبت فاضل من كبار أتباع التابعين قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 528 ت 6605): (مسعر ابن كدام بكسر أوله وتخفيف ثانيه ابن ظهير الهلالي أبو سلمة الكوفي ثقة ثبت فاضل من السابعة مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين.) اهـ

(2) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وسفيان هو سفيان بن عيينة إمام ثقة ثبت قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 245 ت 2451): (سفيان ابن عيينة ابن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة وكان أثبت الناس في عمرو ابن دينار مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة.) اهـ

(3) حسن.

وأبو يحيى الحماني هو عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانى، أبو يحيى الكوفى، لقبه بشمين (أصله خوارزمى، والد يحيى بن عبد الحميد الحمانى)، صدوق يخطئ، و رمى بالإرجاء كما في التقريب.

وقال الحافظ في تهذيب التهذيب (6/ 120 ت 243*: ("خ م د ت ق عبد الحميد" بن عبد الرحمن الحماني أبو يحيى الكوفي ولقبه بشمين أصله خوارزمي ... قال ابن معين ثقة وقال أبو داود كان داعية في الإرجاء وقال النسائي ليس بقوي وقال في موضع آخر ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي هو وابنه ممن يكتب حديثه قال هارون الحمال مات سنة اثنتين ومائتين قلت وفيها أرخه بن قانع وزاد في جمادى الأولى وهو ثقة وقال ابن سعد وأحمد كان ضعيفا وقال العجلي كوفي ضعيف الحديث مرجئ وقال البرقي قال ابن معين كان ثقة ولكنه ضعيف العقل.) اهـ

قلت: وقال أحمد بن حنبل مرة: (كان صدوقا في الحديث إن شاء الله)، أنظر العلل لأحمد بن حنبل ت 347 ومرة ضعفه، الكامل لابن عدي ت 1470 ومرة كان سيء الرأي فيه أنظر المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان 3/ 82 . وأنظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (16/ 454 ت 3725).

قلت: فمثله صدوق يخطيء كما قال الحافظ.

قبيصة هو قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائى، أبو عامر الكوفى (أخو سفيان بن عقبة)، صدوق ربما خالف كما في التقريب، وتابعه في ذات الإسناد أخوه سفيان بن عقبة صدوق كما في التقريب.

وقائل الأثر الجراح بن مليح من الطبقة السابعة من كبار أتباع التابعين صدوق يهم كما في التقريب.

وحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: سَمِعْتُ زُهَيْرًا، يَقُولُ: قَالَ جَابِرٌ – أَوْ سَمِعْتُ جَابِرًا – يَقُولُ: «إِنَّ عِنْدِي لَخَمْسِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا حَدَّثْتُ مِنْهَا بِشَيْءٍ»، قَالَ: ثُمَّ حَدَّثَ يَوْمًا بِحَدِيثٍ، فَقَالَ: «هَذَا مِنَ الْخَمْسِينَ أَلْفًا» (1)

وحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ الْيَشْكُرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سَلَّامَ بْنَ أَبِي مُطِيعٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرًا الْجُعْفِيَّ، يَقُولُ: «عِنْدِي خَمْسُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (2)

وحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ جَابِرًا عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: {فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ} [يوسف: 80]، فَقَالَ جَابِرٌ: «لَمْ يَجِئْ تَأْوِيلُ هَذِهِ»، قَالَ سُفْيَانُ: وَكَذَبَ، فَقُلْنَا لِسُفْيَانَ: وَمَا أَرَادَ بِهَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّ الرَّافِضَةَ تَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا فِي السَّحَابِ، فَلَا نَخْرُجُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مِنْ وَلَدِهِ حَتَّى يُنَادِيَ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ يُرِيدُ عَلِيًّا أَنَّهُ يُنَادِي اخْرُجُوا مَعَ فُلَانٍ، يَقُولُ جَابِرٌ: «فَذَا تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ، وَكَذَبَ، كَانَتْ فِي إِخْوَةِ يُوسُفَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (3)

---

(1) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وقائل الأثر زهير هو زهير بن معاوية بن حديج بن الرحيل بن زهير بن خيثمة، أبو خيثمة الجعفى الكوفى (أخو حديج بن معاوية، و الرحيل بن معاوية)، من الطبقة السابعة من كبار أتباع التابعين، ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبى إسحاق بأخرة كما في التقريب.

(2) صحيح، يشهد له الأثر الذي قبله عن زهير بن معاوية.

وهذا إسنادٌ ضعيف.

فيه إبراهيم بن خالد اليشكري مجهول، قال الحافظ في تهذيب التهذيب (1/ 119 ت 2 ("مق – إبراهيم" بن خالد اليشكريز روى عن أبي الوليد الطيالسي وعنه مسلم في مقدمة كتابه, أفرده بعضهم عن أبي ثور وقيل أنه هو. قلت: عد اللالكائي والحاكم وابن خلفون والصريفينى وابن عساكر: "أبا ثور في شيوخ مسلم", وأما الدارقطني: فأفرد اليشكري, وقال بن خلفون: "لا أعرف اليشكري ومن ظن أنه أبو ثور فقد وهم", وقال الذهبي: "اليشكري مجهول".) اهـ.

وقال الحافظ أيضا في تقريب التهذيب (ص: 89 ت 173): (إبراهيم ابن خالد اليشكري [مجهول] قيل هو أبو ثور وأنكر ذلك ابن خلفون وهو من الحادية عشرة.) اهـ.

والمروي عنه الأثر سلام بن أبي مطيع من الطبقة السابعة من كبار أتباع التابعين، ثقة صاحب سنة، فى روايته عن قتادة ضعف كما في التقريب.

لكن الأثر صحيح يشهد له أثر زهير بن معاوية الذي قبله كما مر بيانه.

(3) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وحَدَّثَنِي سَلَمَةُ، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: «سَمِعْتُ جَابِرًا، يُحَدِّثُ بِنَحْوٍ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا أَسْتَحِلُّ أَنْ أَذْكُرَ مِنْهَا شَيْئًا، وَأَنَّ لِي كَذَا وَكَذَا» (1)

قَالَ مُسْلِمٌ: وَسَمِعْتُ أَبَا غَسَّانَ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو الرَّازِيَّ، قَالَ: سَأَلْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ، فَقُلْتُ: الْحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ لَقِيتَهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، شَيْخٌ طَوِيلُ السُّكُوتِ، يُصِرُّ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ». (2)

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: ذَكَرَ أَيُّوبُ رَجُلًا يَوْمًا، فَقَالَ: «لَمْ يَكُنْ بِمُسْتَقِيمِ اللِّسَانِ»، وَذَكَرَ آخَرَ، فَقَالَ: «هُوَ يَزِيدُ فِي الرَّقْمِ» (3)

حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ أَيُّوبُ: «إِنَّ لِي جَارًا، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ فَضْلِهِ، وَلَوْ شَهِدَ عِنْدِي عَلَى تَمْرَتَيْنِ مَا رَأَيْتُ شَهَادَتَهُ جَائِزَةً» (4)

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: قَالَ مَعْمَرٌ: مَا رَأَيْتُ أَيُّوبَ اغْتَابَ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا عَبْدَ الْكَرِيمِ يَعْنِي أَبَا أُمَيَّةَ، فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللهُ: " كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ، لَقَدْ سَأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لِعِكْرِمَةَ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ " (5)

حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى، فَجَعَلَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِقَتَادَةَ، فَقَالَ: «كَذَبَ، مَا سَمِعَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَائِلًا يَتَكَفَّفُ النَّاسَ زَمَنَ طَاعُونِ الْجَارِفِ» (6)

---

(1) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

(2) صحيح.

وقائل الأثر جرير بن عبد الحميد هو الضبى، أبو عبد الله الرازى الكوفى القاضى (نزل الرى، و ولى قضائها)، من الطبقى الثامنة من الوسطى من أتباع التابعين، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان فى آخر عمره يهم من حفظه كما في التقريب.

(3) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وأيوب هو أيوب بن أبى تميمة من الطبقة الخامسة من صغار التابعين، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد كما في التقريب.

(4) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

(5) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

(6) حسن، رجاله ثقات إلا الفضل بن سهل وهو الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج فهو صدوق كما في التقريب.

وهمام هو همام بن يحيى بن دينار العوذى المحلمى، أبو عبد الله، ويقال أبو بكر، البصرى مولى بنى عوذ بن سود بن الحجر بن عمرو من الطبقة السابعة: من كبار أتباع التابعين، ثقة ربما وهم كما في التقريب.

وقتادة هو قتادة بن دعامة من الطبقة الرابعة طبقة تلى الوسطى من التابعين، ثقة ثبت كما في التقريب.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (ما سمع منهم) يعني البراء وزيدا وغيرهما ممن أزعم أنه روى عنهم فإنه زعم أنه رأى ثمانية عشر بدريا (يتكفف الناس) معناه يسألهم في كفه أو بكفه (طاعون الجارف) سمي بذلك لكثرة من مات فيه من الناس وسمي الموت جارفا لاجترافه الناس وسمي السيل جارفا لاجترافه ما على وجه الأرض والجرف الغرف من فوق الأرض وكسح ما عليها وأما الطاعون فوباء معروف وهو بثر وورم مؤلم جدا يخرج من لهب ويسود ما حوله أو يخضر أو يحمر حمرة بنفسجية كدرة ويحصل معه خفقان القلب والقيء]

وحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: دَخَلَ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى عَلَى قَتَادَةَ، فَلَمَّا قَامَ، قَالُوا: إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ لَقِيَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ بَدْرِيًّا، فَقَالَ قَتَادَةُ: «هَذَا كَانَ سَائِلًا قَبْلَ الْجَارِفِ، لَا يَعْرِضُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ، فَوَاللهِ مَا حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً، وَلَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً، إِلَّا عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ» (1)

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ رَقَبَةَ، «أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ الْهَاشِمِيَّ الْمَدَنِيَّ، كَانَ يَضَعُ أَحَادِيثَ كَلَامَ حَقٍّ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ يَرْوِيهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (2)

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ: وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: «كَانَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ» (3)

---

(1) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (لا يعرض لشيء من هذا) أي لا يعتني بالحديث]

(2) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

ورقبة قائل الأثر هو رقبة بن مصقلة، ويقال: مسقلة، العبدى، أبو عبد الله الكوفى، يقال رقبة بن مصقلة بن عبد الله بن خوتعة بن صبرة من الطبقة السادسة من الذين عاصروا صغار التابعين، ثقة مأمون، و كان يمزح كما في التقريب.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (كلام حق) بنصب كلام وهو بدل من أحاديث ومعناه كلام صحيح المعنى وحكمة من الحكم ولكنه كذب فنسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس هو من كلامه صلى الله عليه وسلم]

(3) ضعيف الإسناد.

ومن هذه الطريق أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (6/ 246 ت 1365): نا ابى نا نعيم ابن حماد حدثنى أبو داود الطيالسي عن شعبة عن يونس قال كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث.

والعقيلي في الضعفاء الكبير (3/ 277 رقم 1284): عَمْرُو بْنُ عُبَيْدِ بْنِ بَابٍ الْبَصْرِيُّ أَبُو عُثْمَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يُونُسَ قَالَ: كَانَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ.

وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 179): حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ جَعْفَرِ بْنِ يزيد، قَال: حَدَّثَنا أَبُو الأَحْوَصِ مُحَمد بْنُ الهيثم، قَال: حَدَّثَنا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَال: حَدَّثَنا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَة عَنْ يُونُس، قَال: كَانَ عَمْرو بْن عُبَيد يكذب فِي الحديث.

وابن حبان في المجروحين تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي (11/ 36): حدثنا أحمد بن يحيى بن زهير بتستر، قال: حدثنا محمد بن إدريس، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا أبو داود، عن يونس بن عبيد، قال: عمرو بن عبيد يكذب في الحديث.

قلت: ضعيف، مداره على نعيم بن حماد وهو الخزاعي ضعيف قال الحافظ في التقريب: (صدوق يخطئ كثيرا، فقيه عارف بالفرائض.) اهـ.

وقي طريق أَبي إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بْن مُحَمَّد بْن سُفْيَان علة أخى فأبو إسحاق هذا مجهول الحال ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (7/ 130 ت 370) وقال: (إبراهيم بن محمد بن سفيان، أبو إسحاق النَّيْسابوريّ، الفقيه الزّاهد.) اهـ، وذكر رواية جمع عنه، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، فهو مجهول الحال.

لكنه توبع عليه في السند الذي قبله والسند الذي بعده هنا، تابعه الحسن الحلواني وهو الخلال وهو ثقة حافظ له تصانيف كما في التقريب وقد مر مرارا ومحمد بن يحيى وهو الذهلي ثقة حافظ جليل كما في التقريب.

لكن على كل حال مدار الأثر من طرقه هذه كلها على نعيم بن حماد وهو ضعيف كما مر.

(قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان) القائل هو الإمام مسلم والمراد أن مسلم يريد بقوله ذلك: قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان حدثنا نعيم بن حماد به.

قال النووي في شرح صحيح مسلم (1/ 108): (هَكَذَا وَقَعَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُصُولِ الْمُحَقَّقَةِ قَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ وَلَمْ يَقَعْ قَوْلُهُ فِي بَعْضِهَا وَأَبُو إِسْحَاقَ هَذَا صَاحِبُ مُسْلِمٍ وَرِوَايَةُ الْكِتَابِ عَنْهُ فَيَكُونُ قَدْ سَاوَى مُسْلِمًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَعَلَا فِيهِ بِرَجُلٍ.) اهـ

قلت: لكن تكذيب عمرو بن عبيد صح من قول عن عوف بن ابي جميلة وأيوب السختيان كما سيأتي في مقدمة صحيح مسلم في الآثر الآتي وبعده بأثر.

حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ، يَقُولُ: قُلْتُ لِعَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ: إِنَّ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» (1)، قَالَ: «كَذَبَ وَاللهِ عَمْرٌو، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَحُوزَهَا إِلَى قَوْلِهِ الْخَبِيثِ» (2).

---

(1) صحيح متفق عليه، وليس من حديث الحسن البصري، فإن عمرو بن عبيد متروك متهم قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 424 ت 5071): (عمرو ابن عبيد ابن باب بموحدتين التميمي مولاهم أبو عثمان البصري المعتزلي المشهور كان داعية إلى بدعته اتهمه جماعة مع أنه كان عابدا من السابعة مات سنة ثلاث وأربعين أو قبلها – قد فق –.) اه قلت: فلم ينفعه زهده فقد كان رأس المعتزلة ومؤسس الإعتزال واتهمه بالكذب جمع من الأئمة، وانظر أقوال الأئمة فيه في الجامع في الجرح والتعديل (2/ 297 – 300 ت 3264) وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (22/ 123 – 135 ت 4406)

والحديث أخرجه البخاري ح 6874 و 7070 ومسلم (1/ 98 ح 161) من طريق نافع عن ابن عمر وكذا أخرجه البخاري ح 7071 ومسلم صحيح مسلم (1/ 98 ح 163) من طريق أبي بردة عن أبي موسى الأشعري، وأخرجه مسلم صحيح مسلم (1/ 98 ح 162) عن إياس بن سلمة، عن أبيه، وأخرجه مسلم (1/ 99 ح 164) من طريق أبي هريرة.

كلهم بلفظ (مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا).

إلا طريق إياس بن معاوية فبلفظ (مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا).]

[ش (من حمل علينا السلاح فليس منا) صحيح مروي من طرق وقد ذكرها مسلم رحمه الله بعد هذا ومعناه عند أهل العلم أنه ليس ممن اهتدى بهدينا واقتدى بعلمنا وعملنا وحسن طريقتنا كما يقول الرجل لولده إذا لم يرضى فعله لست مني

ومراد مسلم رحمه الله بإدخال هذا الحديث هنا بيان أن عوفا جرح عمرو بن عبيد وقال كذاب وإنما كذبه مع أن الحديث صحيح لكونه نسبه إلى الحسن وكان عوف من كبار أصحاب الحسن والعارفين بأحاديثه فقال كذب في نسبته إلى الحسن فلم يروي الحسن هذا أو لم يسمعه هذا من الحسن (أراد أن يحوزها إلى قوله الخبيث) معناه كذب بهذه الرواية ليعضد بها مذهبه الباطل الرديء وهو الاعتزال فإنهم يزعمون أن ارتكاب المعاصي يخرج صاحبه عن الأيمان ويخلده في النار ولا يسمونه كافرا بل فاسقا مخلدا في النار

(2) الأثر صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وقائل الأثر عوف بن أبي جميلة هو العبدى الهجرى، أبو سهل البصرى، المعروف بعوف الأعرابى (و لم يكن أعرابيا)، من الذين عاصروا صغارالتابعين، ثقة رُمِيَ بالقدر وبالتشيع كما في التقريب.

وحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ قَدْ لَزِمَ أَيُّوبَ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَفَقَدَهُ أَيُّوبُ، فَقَالُوا: يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّهُ قَدْ لَزِمَ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ، قَالَ حَمَّادٌ: فَبَيْنَا أَنَا يَوْمًا مَعَ أَيُّوبَ، وَقَدْ بَكَّرْنَا إِلَى السُّوقِ، فَاسْتَقْبَلَهُ الرَّجُلُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيُّوبُ، وَسَأَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ أَيُّوبُ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ ذَاكَ الرَّجُلَ»، قَالَ حَمَّادٌ: سَمَّاهُ يَعْنِي عَمْرًا، قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّهُ يَجِيئُنَا بِأَشْيَاءَ غَرَائِبَ، قَالَ: يَقُولُ لَهُ أَيُّوبُ: «إِنَّمَا نَفِرُّ أَوْ نَفْرَقُ مِنْ تِلْكَ الْغَرَائِبِ» (1)

وحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ زَيْدٍ يَعْنِي حَمَّادًا، قَالَ: قِيلَ لِأَيُّوبَ: إِنَّ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: لَا يُجْلَدُ السَّكْرَانُ مِنَ النَّبِيذِ، فَقَالَ: كَذَبَ، أَنَا سَمِعْتُ الْحَسَنَ، يَقُولُ: «يُجْلَدُ السَّكْرَانُ مِنَ النَّبِيذِ» (2)

وحَدَّثَنِي حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَلَّامَ بْنَ أَبِي مُطِيعٍ، يَقُولُ: بَلَغَ أَيُّوبَ أَنِّي آتِي عَمْرًا فَأَقْبَلَ عَلَيَّ يَوْمًا، فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَا تَأْمَنُهُ عَلَى دِينِهِ، كَيْفَ تَأْمَنُهُ عَلَى الْحَدِيثِ؟» (3)

وحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى، يَقُولُ: «حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ» (4)

---

(1) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وأيوب هو ابن أبي تميمة السختياني من صغار التابعين، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد كما في التقريب.

(2) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وأيوب هو ابن أبي تميمة السختياني من صغار التابعين، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد كما في التقريب.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (نفر أو نفرق) شك من الراوي في إحداها معناه إنما نهرب أو نخاف من هذه الغرائب]

(3) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وأيوب هو ابن أبي تميمة السختياني من صغار التابعين، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد كما في التقريب.

(4) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وأبو موسى هو إسرائيل بن موسى البصري (نزيل الهند)، ثقة كما في التقريب، وقال الإتيوبي في قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج (2/ 217): (عن سفيان بن عيينة، أنه (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى) قال في "تهذيب التهذيب" 4/ 596 – وهو في تهذيب التهذيب ط دائرة المعارف النظامية، الهند (12/

251 ت 1158) -: أبو موسى عن عمرو بن عُبيد، وعنه ابن عُيينة، كأنه إسرائيل بن موسى. انتهى. وقال في "التقريب": أبو موسى عن عمرو بن عبيد، هو إسرائيل بن موسى المذكور. وقال في الأسماء: إسرائيل بن موسى، أبو موسى البصريّ، نزيل الهند، ثقة من السادسة. انتهى.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (يحدث) يعني قبل أن يصير معتزلا قدريا]

حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى شُعْبَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ قَاضِي وَاسِطَ، فَكَتَبَ إِلَيَّ: «لَا تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئًا وَمَزِّقْ كِتَابِي» (1)

وحَدَّثَنَا الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَفَّانَ، قَالَ: حَدَّثْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ، عَنْ صَالِحٍ الْمُرِّيِّ بِحَدِيثٍ عَنْ ثَابِتٍ، فَقَالَ: «كَذَبَ» وَحَدَّثْتُ هَمَّامًا، عَنْ صَالِحٍ الْمُرِّيِّ، بِحَدِيثٍ، فَقَالَ: «كَذَبَ» (2)

---

(1) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

(2) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

والحلواني هو الحسن بن على بن محمد الهذلى الخلال، أبو على، و قيل أبو محمد، الحلوانى الريحانى (نزيل مكة)، ثقة حافظ له تصانيف كما في التقريب.

وحماد بن سلمة هو حماد بن سلمة بن دينار البصرى، أبو سلمة بن أبى صخرة، مولى ربيعة بن مالك بن حنظلة من بنى تميم، و يقال مولى قريش من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، ثقة عابد أثبت الناس فى ثابت، و تغير حفظه بأخرة كما في التقريب.

قلت: ولا يضر تغيره لأنه هو قائل الأثر، وقد تابعه على قوله همام بن يحيى في ذات الأثر.

وهمام هو همام بن يحيى بن دينار العوذى المحلمى، أبو عبد الله، و يقال أبو بكر، البصرى مولى بنى عوذ بن سود بن الحجر بن عمرو من كبار أتباع التابعين، ثقة ربما وه كما في التقريب.

وحَدَّثَنِا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: قَالَ لِي شُعْبَةُ: ائْتِ جَرِيرَ بْنَ حَازِمٍ، فَقُلْ لَهُ: «لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ فَإِنَّهُ يَكْذِبُ» (1)، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قُلْتُ لِشُعْبَةَ: وَكَيْفَ ذَاكَ؟ فَقَالَ: «حَدَّثَنَا عَنِ الْحَكَمِ بِأَشْيَاءَ لَمْ أَجِدْ لَهَا أَصْلًا»، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَكَمِ: أَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَتْلَى أُحُدٍ؟ فَقَالَ: لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ (1)، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ: عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَيْهِمْ وَدَفَنَهُمْ (2)، قُلْتُ لِلْحَكَمِ: مَا تَقُولُ فِي أَوْلَادِ الزِّنَا، قَالَ: يُصَلَّى عَلَيْهِمْ (3)، قُلْتُ: مِنْ حَدِيثِ مَنْ يُرْوَى؟ قَالَ: يُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ (4)، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ، عَنْ عَلِيٍّ (5).

---

(1) الحديث صحيح، وهذا إسنادٌ ضعيف، فإنه معضل فيه الحكم هو تقريب التهذيب (ص: 175 ت 1453): (الحكم ابن عتيبة بالمثناة ثم الموحدة مصغرا أبو محمد الكندي الكوفي ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس من الخامسة مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها وله نيف وستون – ع –.) اهـ. قلت: فبينه وبين النبي عليه الصلاة والسلام مفاوز.

وعدم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على شهداء أُحُد صحيح ثابت من حديث جابر أخرجه البخاري ح 1343 و 1347 و 4079 بلفظ (... ولم يصل عليهم)، وهذا في أول الأخر، فإنه عليه الصلاة والسلام صلى عليهم بعد ثمانية سنين كالمودع للأحياء والأموات ومسلم كما قال عُقبة بن عامر رضي الله عنه أخرجه عنه البخاري ح 4042 ومسلم (4/ 1796 ح 2296).

(2) ضعيف جدا منكر، فيه الحسن بن عمارة وهو البجلي متروك، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: 162 ت 1264): (الحسن ابن عمارة البجلي مولاهم أبو محمد الكوفي قاضي بغداد متروك من السابعة مات سنة ثلاث وخمسين – ت ق –.) اهـ

ووجه نكارته أنه يفيد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد في أول الأمر وهذا ما لم يحصل كما مر بيانه في هامش رقم (1).

(3) مقطوع صحيح من قول الحكم بن عتيبة.

(4) ضعيف منكر المتن، فإنه من مرسل الحسن البصري، وهو الحسن بن أبي الحسن البصري من الطبقة الثالثة من الوسطى من التابعين، وهو ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا ويدلس كما في التقريب، فلم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولا غزوة أحد!.

ولم نطلع على باقي سنده فإن الحكم لم يذكر سنده إلى الحسن البصري!.

وهذا القدر يكفي في بيان ضعفه، ومر وجه نكارة ما جاء في صلاة النبي عليه الصلاة والسلام على شهداء أحد في الهامش (1).

قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم (1/ 111 – 112): (قوله (قلت للحكم مَا تَقُولُ فِي أَوْلَادِ الزِّنَى قَالَ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ قُلْتُ مِنْ حَدِيثِ مَنْ يُرْوَى قَالَ يُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ عَنْ عَلِيٍّ) مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عُمَارَةَ كَذَبَ فَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَلِيٍّ وَإِنَّمَا هُوَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مِنْ قَوْلِهِ وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ مِثْلَ هَذَا وَإِنْ كَانَ يُحْتَمَلُ كَوْنُهُ جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ

وَعَنْ عَلِيٍّ لَكِنَّ الْحُفَّاظَ يَعْرِفُونَ كَذِبَ الْكَذَّابِينَ بِقَرَائِنَ وَقَدْ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ بِدَلَائِلَ قَطْعِيَّةٍ يَعْرِفهَا أَهْلُ هَذَا الْفَنِّ فَقَوْلُهُمْ مَقْبُولٌ فِي كُلِّ هَذَا.) اهـ

(5) ضعيف جدا منكر المتن، فيه الحسن بن عمارة وقد مر أنه متروك في هامش (2).

وحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، وَذَكَرَ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَقَالَ: «حَلَفْتُ أَلَّا أَرْوِيَ عَنْهُ شَيْئًا، وَلَا عَنْ خَالِدِ بْنِ مَحْدُوجٍ» وَقَالَ: «لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثٍ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ بَكْرٍ الْمُزَنِيِّ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ مُوَرِّقٍ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنِ الْحَسَنِ، وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا إِلَى الْكَذِبِ» (1)

قَالَ الْحُلْوَانِيُّ: سَمِعْتُ عَبْدَ الصَّمَدِ، «وَذَكَرْتُ عِنْدَهُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ فَنَسَبَهُ إِلَى الْكَذِبِ» (2)

وحَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ: قَدْ أَكْثَرْتَ عَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ، فَمَا لَكَ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ حَدِيثَ الْعَطَّارَةِ الَّذِي رَوَى لَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ؟ قَالَ لِيَ: " اسْكُتْ، فَأَنَا لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، فَسَأَلْنَاهُ، فَقُلْنَا لَهُ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَرْوِيهَا عَنْ أَنَسٍ؟ فَقَالَ: أَرَأَيْتُمَا رَجُلًا يُذْنِبُ فَيَتُوبُ، أَلَيْسَ يَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ أَنَسٍ مِنْ ذَا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا، إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ النَّاسُ فَأَنْتُمَا لَا تَعْلَمَانِ أَنِّي لَمْ أَلْقَ أَنَسًا "، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: " فَبَلَغَنَا بَعْدُ أَنَّهُ يَرْوِي، فَأَتَيْنَاهُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: أَتُوبُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ يُحَدِّثُ فَتَرَكْنَاهُ " (3)

---

(1) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

(2) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب إلا قائل الأثر وهو عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد التميمى العنبرى مولاهم، التنورى، أبو سهل البصرى (والد عبد الوارث بن عبد الصمد) من صغار أتباع التابعين، صدوق، ثبت فى شعبة كما في التقريب.

(3) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وأبو داود الطيالسي هو سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسى البصرى الحافظ، و هو مولى قريش، و قيل مولى لآل الزبير (فارسى الأصل) من صغار أتباع التابعين، ثقة حافظ غلط فى أحاديث كما في التقريب.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (حديث العطارة) قال القاضي عياض رحمه الله هو حديث رواه زياد بن ميمون هذا عن أنس أن امرأة يقال لها الحولاء عطارة كانت بالمدينة فدخلت على عائشة رضي الله عنها وذكرت خبرها مع زوجها وأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر لها فضل الزوج وهو حديث طويل غير صحيح (وعبد الرحمن بن مهدي) مرفوع معطوف على الضمير في قوله لقيت (فأنتما لا تعلمان) هكذا وقع في الأصول ومعناه فأنتما تعلمان فيجوز أن تكون لا زائدة معناه أفأنتما لا تعلمان؟ وقد يكون استفهام تقرير وحذف همزة الاستفهام]

حَدَّثَنَا حَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ شَبَابَةَ، قَالَ: " كَانَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ يُحَدِّثُنَا، فَيَقُولُ: سُوَيْدُ بْنُ عَقَلَةَ " قَالَ شَبَابَةُ: " وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْقُدُّوسِ، يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُتَّخَذَ الرَّوْحُ عَرْضًا، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ قَالَ: يَعْنِي تُتَّخَذُ كُوَّةٌ فِي حَائِطٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرَّوْحُ " (1).

---

(1) هذا تصحيف! من تصحيفات راويه عبد القدوس، ولا أدري أأعجب من تصحيفِه أم من تفسيره تصحيفَه!، وعبد القدوس هذا هو عبد القدوس ابن حبيب الكلاعي متروك، قال الذهبي في ديوان الضعفاء (ص: 254 ت 2586): (عبد القدوس بن حبيب، أبو سعيد الكلاعي: متروك، لقي التابعين.) اهـ وانظر ميزان الاعتدال للذهبي (2/ 643 ت 5156) ولسان الميزان للحافظ ابن حجر تحقيق أبي غدة (5/ 233 ت 4864).

ولفظه الصحيح هو (الرُّوحُ غَرَضًا) أخرجه مسلم (3/ 1549 ح 58) عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا»،

وأخرج مسلم (3/ 1550 ح 1958) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِفِتْيَانٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ نَصَبُوا طَيْرًا، وَهُمْ يَرْمُونَهُ، وَقَدْ جَعَلُوا لِصَاحِبِ الطَّيْرِ كُلَّ خَاطِئَةٍ مِنْ نَبْلِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَنْ فَعَلَ هَذَا لَعَنِ اللهُ، مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ مَنِ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا»

وأخرج البخاري ح 5513 ومسلم (3/ 1549 ح 1956) ولفظ البخاري عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَنَسٍ، عَلَى الحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ، فَرَأَى غِلْمَانًا، أَوْ فِتْيَانًا، نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، فَقَالَ أَنَسٌ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُصْبَرَ البَهَائِمُ»

ولفظ مسلم عن هِشَامَ بْنَ زَيْدِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ جَدِّي أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ دَارَ الْحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ، فَإِذَا قَوْمٌ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، قَالَ: فَقَالَ أَنَسٌ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُصْبَرَ الْبَهَائِمُ».

وقال الحافظ في فتح الباري (9/ 643): (قَوْلُهُ أَنْ تُصْبَرَ بِضَمِّ أَوَّلِهِ أَيْ تُحْبَسَ لِتُرْمَى حَتَّى تَمُوتَ.) اهـ.]

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (سمعت شبابة الخ) المراد بهذا المذكور بيان تصحيف عبد القدوس وغباوته واختلال ضبطه وحصول الوهم في إسناده ومتنه فأما الإسناد فإنه قال سويد بن عقلة وهو تصحيف ظاهر وخطأ بين وإنما هو غفلة وأما المتن فقال الروح وعرضا وهو تصحيف قبيح وخطأ صريح وصوابه الروح وغرضا ومعناه نهى أن يتخذ الحيوان الذي فيه الروح غرضا أي هدفا للرمي فيرمى إليه بالنشاب وشبهه (الروح) أي النسيم]

قَالَ مُسْلِمٌ: وسَمِعْتُ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ، يَقُولُ لِرَجُلٍ بَعْدَ مَا جَلَسَ مَهْدِيُّ بْنُ هِلَالٍ بِأَيَّامٍ: «مَا هَذِهِ الْعَيْنُ الْمَالِحَةُ الَّتِي نَبَعَتْ قِبَلَكُمْ؟» قَالَ: نَعَمْ، يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ. (1)

وحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَفَّانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَوَانَةَ، قَالَ: «مَا بَلَغَنِي عَنِ الْحَسَنِ حَدِيثٌ إِلَّا أَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ» (2)

---

(1) صحيح.
رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.
ومهدي بن هلال المذكور في الأثر كذاب، قال الذهبي في ميزان الاعتدال (4/ 195 ت 8827): (مهدي بن هلال، أبو عبد الله البصري، عن يعقوب بن عطاء ابن أبي رباح، ويونس بن عبيد، وعنه ابنه محمد، وحمدان بن عمر، وجماعة، كذبه يحي بن سعيد، وابن معين، وقال الدارقطني وغيره: متروك، وقال ابن معين أيضا: صاحب بدعة، يضع الحديث، وساق له ابن عدي أحاديث، وقال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.
أحمد بن خلاد القطان، حدثنا مهدي بن هلال، حدثنا يعقوب بن عطاء، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده – مرفوعاً: ليس على من نام قاعدا وضوء حتى يضع جنبه إلى الأرض) .... وكان مهدي قدريا ... قال ابن المديني: كان يتهم بالكذب.) اه
[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]
[ش (العين المالحة) كناية عن ضعفه وجرحه]
(2) صحيح.
رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.
وقائل الأثر أبو عوانة هو الوضاح بن عبد الله اليشكرى أبو عوانة الواسطى البزاز، مولى يزيد بن عطاء بن يزيد اليشكرى، ويقال الكندى (مشهور بكنيته) من كبار أتباع التابعين، ثقة ثبت كما في التقريب.
[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]
[ش (ما بلغني عن الحسن حديث) معنى هذا الكلام أنه كان يحدث عن الحسن بكل ما يسأل عنه وهو كاذب في ذلك]

وحَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، قَالَ: (سَمِعْتُ أَنَا وَحَمْزَةُ الزَّيَّاتُ مِنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ)، قَالَ عَلِيٌّ: فَلَقِيتُ حَمْزَةَ، فَأَخْبَرَنِي (أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَنَامِ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ مِنْ أَبَانَ، فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا خَمْسَةً أَوْ سِتَّةً) (1).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ: «اكْتُبْ عَنْ بَقِيَّةَ، مَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تَكْتُبْ عَنْهُ مَا رَوَى عَنْ غَيْرِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تَكْتُبْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، مَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِمْ» (2)

وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «نِعْمَ الرَّجُلُ بَقِيَّةُ لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يُكَنِّي الْأَسَامِيَ، وَيُسَمِّي الْكُنَى، كَانَ دَهْرًا يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْوُحَاظِيِّ فَنَظَرْنَا فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ» (3)

---

(1) حسن.

سويد بن سعيد هو الحدثاني صدوق فى نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول كما في التقريب.

قلت: ففيه ضعف من جهلة قبوله التلقين أي في نقل الأحاديث، لكن هذا أثر مقطوع فيُتساهَل فيه ما لا يُتساهَل في المرفوعات والموقوفات.

وقائل الأثر على بن مُسْهِرٍ هو القرشى من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين ثقة له غرائب بعد أن أضر، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 405 ت 4800): (علي ابن مسهر بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء القرشي الكوفي قاضي الموصل ثقة له غرائب بعد أن أضر من الثامنة مات سنة تسع وثمانين.) اهـ

(2) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وقائل الأثر أبو إسحاق الفزاري إمام ثقة حافظ من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 92 ت 230): (إبراهيم ابن محمد ابن الحارث ابن أسماء ابن خارجة ابن حصن ابن حذيفة الفزاري الإمام أبو إسحاق ثقة حافظ له تصانيف من الثامنة مات سنة خمس وثمانين وقيل بعدها.) اهـ

(3) صحيح.

وهذا إسنادٌ ضعيف.

فيه (بعض أصحاب عبد الله) أي بعض أصحاب عبد الله بن المبارك، والبعض في اللغة يَصْدُقُ على على الواحد والإثنين والثلاثة وأكثر من ذلك !، فيجوز أن يكون واحدًا مجهولًا، فالسند ضعيف لجهالة هذا البعض.

وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي هو الإمام إسحاق بن راهويه.

ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (10/ 342): أخبرنا أبو عبد الله الفراوي أنبأنا أبو الحسين الفارسي أخبرنا أبو أحمد الجلودي أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد حدثنا مسلم بن الحجاج – بعد أن ذكر

بالسند السابق أثرًا غير هذا قال مسلم – حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال سمعت بعض أصحاب عبد الله قال قال ابن المبارك نعم الرجل بقية لولا أنه يكنى الأسامي ويسمي الكنى كان دهرا يحدثنا عن أبي سعيد الوحاظي فنظرنا فإذا هو عبد القدوس.

لكن الأثر صحيح فإن له طريق آخر يدل على أن إسحاق بن راهويه سمعه أيضا من ابن المبارك دون واسطة بعض أصحاب ابن المبارك، فقد جاء من هذه الطريق دون ذكر (بعض أصحاب عبد الله) في السند أخرجه يعقوب بن سفيان مختصرا بذكر شطره الأخير – الذي بلفظ (كَانَ دَهْرًا يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْوُحَاظِيِّ فَنَظَرْنَا فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ) – في المعرفة والتاريخ (3/ 45): سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَعْيَانِي بَقِيَّةُ كَانَ يُحَدِّثُنَا فَيَقُولُ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْوُحَاظِيُّ فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ.

ومن طريقه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (2/ 274): أخبرنَا مُحَمَّد بْن الْحُسَيْن الْقطَّان أخبرنَا عبد الله بْنُ جَعْفَرِ بْنِ دُرُسْتَوَيْهِ حَدَّثَنَا يَعْقُوب بن سُفْيَان قَالَ سَمِعت إِسْحَاق بْن إِبْرَاهِيم يَقُول قَالَ ابْن الْمُبَارك أعياني بَقِيَّة كَانَ يحَدَّثَنَا فَيَقُول حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيد الوحاظي فَإِذا هُوَ عبد القدوس

ومن هذه الطريق أخرجه الخطيب البغدادي بذكر كامل لفظه في تاريخ بغداد ت بشار (7/ 623): أخبرنا ابن الفضل القطان، قال: أخبرنا عبد الله بن جعفر بن درستويه، قال: حدثنا يعقوب بن سفيان، قال: وبقية يذكر بحفظ إلا أنه يشتهي الملح والطرائف من الحديث، ويروي عن شيوخ فيهم ضعف، وكان يشتهي الحديث فيكني الضعيف المعروف بالاسم، ويسمى المعروف بالكنية باسمه، وسمعت إسحاق بن راهويه، قال: قال ابن المبارك: أعياني بقية كان يسمي الكنى، ويكني الأسامي، قال: حدثني أبو سعيد الوحاظي، فإذا هو عبد القدوس، قال يعقوب بن سفيان: وقد قال أهل العلم: بقية إذا لم يسم الذي يروي عنه وكناه فلا يساوي حديثه شيئا.

ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (10/ 342): أخبرنا أبو الحسن وأبو منصور أخبرنا أبو بكر الخطيب وأخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي أخبرنا أبو بكر الطبري قالا أخبرنا محمد بن الحسين أخبرنا عبد الله بن جعفر حدثنا يعقوب قال سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول قال ابن المبارك أعياني بقية يسمي الكنى ويكني الأسماء قال حدثني أبو سعيد الوحاظي فإذا هو عبد القدوس، قال يعقوب بن سفيان وقد قال أهل العلم بقية إذا لم يسم الذي يروى عنه وكناه فلا يساوي حديثه شيئا.

قلت: فالأثر صحيح، لأنه يجوز أن يكون إسحاق بن بن راهوية سمعه من بعض أصحاب عبد الله بن المبارك وسمعه أيضا من ابن المبارك نفسه كما هو في طريقه عند يعقوب ن سفيان في المعرفة والتاريخ وقد مر، فإن إسحاق بن راهويه هو معاصر لابن المبارك ومن الرواة عن ابن المبارك كما في ترجمة اسحاق بن راهويه في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (2/ 374 ت 332).

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (كان يكني الأسامي ويسمي الكنى) معناه أنه إذا روي عن إنسان معروف باسمه كناه ولم يسمه وإذا روي عن معروف بكنيته سماه ولم يكنه وهذا نوع من التدليس وهو قبيح مذموم]

وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ، يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يُفْصِحُ بِقَوْلِهِ كَذَّابٌ إِلَّا لِعَبْدِ الْقُدُّوسِ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَهُ: «كَذَّابٌ» (1)

وحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ، وَذَكَرَ الْمُعَلَّى بْنَ عُرْفَانَ، فَقَالَ: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصِفِّينَ فَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «أَتُرَاهُ بُعِثَ بَعْدَ الْمَوْتِ؟» (2)

حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، وَحَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُلَيَّةَ، فَحَدَّثَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِثَبْتٍ، قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: اغْتَبْتَهُ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ: «مَا اغْتَابَهُ، وَلَكِنَّهُ حَكَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبْتٍ» (3)

---

(1) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

(2) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ ... القائل هو المعلى بن عرفان.

والمعلى بن عرفان متروك يروي عن عمه أبي وائل، قال الذهبي في ميزان الاعتدال (4/ 149 ت 8674): (معلى بن عرفان، عن عمه أبي وائل، قال ابن معين: ليس بشئ.

وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث ... قلت - القائل هو الذهبي -: وكان من غلاة الشيعة، روى بجهل بين عن أبي وائل، عن عبد الله - أنه شهد صفين.) اهـ

قلت: وفي آخر كلام الذهبي استنكاره روايته هذه - التي في مقدمة صحيح مسلم هنا - عن أبي وائل التي فيها أن ابن مسعود شهد صفين.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (أتراه) معناه أتظنه]

(3) صحيح.

رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وقال الأثر إسماعيل بن علية هو إسماعيل بن إبراهيم الأسدي من الطبقى الوسطى من أتباع التابعين ثقة حافظ تقريب التهذيب (ص: 105 ت 416): (إسماعيل ابن إبراهيم ابن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري المعروف بابن علية ثقة حافظ من الثامنة مات سنة ثلاث وتسعين وهو ابن ثلاث وثمانين.) اهـ

وحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الَّذِي يَرْوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَالِحٍ، مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَبِي الْحُوَيْرِثِ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَسَأَلْتُهُ عَنْ شُعْبَةَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَسَأَلْتُ مَالِكًا عَنْ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ، فَقَالَ: «لَيْسُوا بِثِقَةٍ فِي حَدِيثِهِمْ»، وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ آخَرَ نَسِيتُ اسْمَهُ، فَقَالَ: «هَلْ رَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «لَوْ كَانَ ثِقَةً لَرَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي» (1)

وحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، «عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ سَعْدٍ وَكَانَ مُتَّهَمًا» (2)

---

(1) صحيح.
رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.
ومالك بن أنس هو إمام دار الهجرة حجة مشهور أحد الأئمة الأربعة، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 516 ت 6425): (مالك ابن أنس ابن مالك ابن أبي عامر ابن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري: (أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر)، من السابعة مات سنة تسع وسبعين وكان مولده سنة ثلاث وتسعين وقال الواقدي بلغ تسعين سنة.) اهـ.
وقال الذهبي في الكاشف: (الإمام، و مناقبه أفردتُها) اهـ أي أفردها الذهبي بالتأليف.
(2) حسن الإسناد.
رجاله ثقات رجاله ثقات إلا الفضل بن سهل فهو الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج، أبو العباس، الخراسانى ثم البغدادى الرام، صدوق كما في التقريب.
وحجاج هو حجاج بن محمد المِصِّيصِى ثقة ثبت، لكنه اختلط فى آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته كما في التقريب.
والراوي عنه بغدادي هو يحيى ابن معين وهو إمام ثقة مشهور اسمه يحيى بن معين بن عون، و قيل ابن غياث بن زياد المرى الغطفانى، أبو زكريا البغدادى الحافظ، مولى غطفان قال الحافظ في التقريب: (ثقة حافظ مشهور إمام الجرح و التعديل ثقة حافظ مشهور إمام الجرح و التعديل) اهـ
قلت: فهو بغدادي يروي عن حجاج بن محمد المصيصي الذي اختلط لما قدم بغداد فهذه علة.
لكن الأثر حسن فإنه مقطوع فإنه يُتَسَاهَلُ في المقطوعات ما لا يُتَسَاهَل في المرفوعات والموقوفات.
وابن أبي ذئب قائل الأثر، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 493 ت 6082): (محمد ابن عبد الرحمن ابن المغيرة ابن الحارث ابن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني ثقة فقيه فاضل من السابعة مات سنة ثمان وخمسين وقيل سنة تسع.) اهـ

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قُهْزَاذَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الطَّالْقَانِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ، يَقُولُ: «لَوْ خُيِّرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَبَيْنَ أَنْ أَلْقَى عَبْدَ اللهِ بْنَ مُحَرَّرٍ لَاخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ، ثُمَّ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ كَانَتْ بَعْرَةٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ» (1)

وحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا وَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ زَيْدٌ يَعْنِي ابْنَ أَبِي أُنَيْسَةَ: «لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي» (2)

---

(1) حسن الإسناد.

رجاله ثقات إلا أبا إسحاق الطالقاني فهو صدوق يغرب كما في التقريب، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 87 ت 145): (إبراهيم ابن إسحاق ابن عيسى البُناني بضم الموحدة ثم نون مولاهم أبو إسحاق الطالقاني نزيل مرو وربما نسب إلى جده صدوق يغرب من التاسعة مات سنة خمس عشرة.) اهـ

(2) صحيح، وثمة زيادة صحيحة في آخره بلفظ (فإنه كذاب) وصح ايضا عن عبيد الله بن عمرو أن زيد بن أبي أنيسة كان سيء الرأي في أخيه يحيى ويرميه بالكذب.

وسيأتي تخريجه بعد قليل.

قلت: رجاله ثقات إلا الفضل بن سهل فهو الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج، أبو العباس، الخراسانى ثم البغدادى الرام، صدوق كما في التقريب.

وعبيد الله بن عمرو هو الرقي ثقة فقيه ربما وهم من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 373 ت 4327): (عبيد الله ابن عمرو ابن أبي الوليد الرقي أبو وهب الأسدي ثقة فقيه ربما وهم من الثامنة مات سنة ثمانين عن ثمانين إلا سنة.) اهـ

وقال الذهبي في الكاشف: (الحافظ) اهـ

فحديثه صحيح ما لم يتبين وهمه.

وقائل الأثر هو زيد بن ابي أنيسة ثقة له أفراد من من الذين عاصروا صغار التابعين، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 222 ت 2118): (زيد ابن أبي أنيسة الجزري أبو أسامة أصله من الكوفة ثم سكن الرها ثقة له أفراد من السادسة مات سنة تسع عشرة وقيل سنة أربع وعشرين وله ست وثلاثون سنة.) اهـ

لكنه صحيح له طريق آخر بنحوه عن الجوزجاني بسند صحيح سيأتي بعد قليل.

وهذا الأثر صح بزيادة في آخره بلفظ (فإنه كذاب).

فقد أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (9/ 3 ت 2096): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الصُّوفِيّ، حَدَّثني هَارُونُ بْنُ سُفْيَانَ الْمُسْتَمَلِيُّ، حَدَّثني عَبد الله بن جعفر الرقي، حَدَّثني عُبَيد الله بن عَمْرو، قَال: قَال لي زيد بن أبي أنيسة لا تكتب عن أخي يَحْيى فإنه كذاب.

ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق لابن عساكر (64/ 50): أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي أنا ابن مسعدة أنا حمزة أنا ابن عدي نا أحمد بن الحسين الصوفي حدثني هارون بن سفيان المستملي حدثني عبد الله بن جعفر الرقي حدثني عبيد الله بن عمرو قال قال زيد بن أبي أنيسة لا تكتب عن أخي فإنه كذاب.

وأخرجه ابن عدي بعده في الكامل في ضعفاء الرجال (9/ 3 ت 2096): حَدَّثَنَا ابن حماد، حَدَّثني عَبد الله بن أحمد، حَدَّثني هارون بن سفيان المستملي فذكر بإسنادِه، نَحوه.

وأخرجه ابن عساكر أيضا في تاريخ دمشق (64/ 51): أخبرنا أبو البركات بن المبارك أنا علي بن الحسين بن علي بن أيوب أنا محمد بن محمد نا محمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل قال قرأت عن محمد بن أحمد بن هارون قلت له أخبرك إبراهيم بن الجنيد حدثني هارون بن سفيان قال سمعت عبد الله بن جعفر الرقي يقول سمعت عبيد الله بن عمرو يقول قال لي زيد بن أبي أنيسة لا تحملن عن أخي شيئا فإنه كذاب يعني يحيى بن أبي أنيسة.

قلت: مداره على هارون بن سفيان المستملي وهو مجهول الحال، ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (16/ 34 ت 7308) ونقل هناك عن هارون بن سفيان المستملي قوله: (قال لي أبو نعيم: يا هارون، اطلب لنفسك صناعة غير الحديث، فكأنك بالحديث قد صار على مزبلة.) اه، وهذا يُشعِرُ بتضعيف لأبي نعيم له، وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (5/ 1269 ت 562) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا مع ذكره رواية جمعٍ عنه.

لكن زيادة (فإنه كذاب) صحيحة وردت من طريق آخر صحيح فقد أخرج الجوزجاني في أحوال الرجال (ص: 303 رقم 318): سمعت عبد الله بن جعفر يقول حدثنا عبيد الله بن عمرو أن زيد بن أبي أنيسة كان سيء الرأي في أخيه يحيى ويرميه بالكذب.

وهذا إسناد صحيح مر الكلام عليه قبل قليل.

ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (64/ 51): أخبرنا أبو القاسم أنا أبو القاسم أنا أبو أحمد أنا ابن حماد قال قال السعدي ح وأنبأنا أبو محمد بن الأكفاني نا عبد العزيز بن أحمد أنا عبد الوهاب بن جعفر أنا عبد الجبار بن عبد الصمد أنا القاسم بن عيسى نا إبراهيم بن يعقوب قال سمعت عبد الله بن جعفر يقول حدثنا وفي حديث ابن حماد سمعت عبيد الله بن عمرو أن زيد بن أبي أنيسة كان سيئ الرأي في أخيه يحيى ويرميه بالكذب وابراهيم بن يعقوب هو الجوزجاني.

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ الْوَابِصِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ كَذَّابًا» (1)

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: ذُكِرَ فَرْقَدٌ عِنْدَ أَيُّوبَ، فَقَالَ: «إِنَّ فَرْقَدًا لَيْسَ صَاحِبَ حَدِيثٍ» (2)

---

(1) حسن.

ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (64/ 51): أخبرنا أبو عبد الله الفراوي أنا أبو الحسين الفارسي أنا أبو أحمد الجلودي أنا إبراهيم بن محمد نا مسلم بن الحجاج حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي حدثني عبد السلام الوابصي حدثني عبد الله بن جعفر الرقي عن عبيد الله بن عمرو قال كان يحيى بن أبي أنيسة كذابا.

قلت: إسناده ضعيف، فيه عبد السلام الوابصي وهو عبد السلام بن عبد الرحمن بن صخر بن عبد الرحمن بن وابصة الأسدى، أبو الفضل الوابصى الرقى القاضى وهو مقبول كما في التقريب.

وعبد الله بن جعفر الرقي وهو ثقة لكنه تغير بأخرة فلم يفحش اختلاطه كما في التقريب قلت: فهو صحيح الحديث ما لم يتبين اختلاطه خاصة أن اختلاطه لم يفحُش كما ذكر الحافظ، وقال الذهبي في الكاشف: (ثقة حافظ) اهـ.

وعبيد الله بن عمرو قائل الأثر هو الرقي ثقة فقيه ربما وهم من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 373 ت 4327): (عبيد الله ابن عمرو ابن أبي الوليد الرقي أبو وهب الأسدي ثقة فقيه ربما وهم من الثامنة مات سنة ثمانين عن ثمانين إلا سنة.) اهـ

وقال الذهبي في الكاشف: (الحافظ) اهـ

فحديثه صحيح ما لم يتبين وهمه، على كل حال هو قائل الأثر فلا يضر وهمه.

لكن الأثر حسن، يشهد له أن عبيد الله بن عمرو روى عن زيد بن أبي أنيسه نهيه عن الأخذ عن أخيه يحيى بن أبي أنيسه وتكذيبه له كما مر في تخريج الأثر السابق في مقدمة صحيح مسلم، فالظاهر من ذلك موافقته له على تكذيبه.

(2) صحيح رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

وأيوب قائل الأثر هو أيوب السختياني إمامٌ حجة من صغار التابعين، قال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: 117 ت 605): (أيوب ابن أبي تميمة كيسان السختياني بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون أبو بكر البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد من الخامسة مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون.) اهـ

وحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ الْعَبْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، ذُكِرَ عِنْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيُّ فَضَعَّفَهُ جِدًّا، فَقِيلَ لِيَحْيَى: أَضْعَفُ مِنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَطَاءٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، ثُمَّ قَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ أَحَدًا يَرْوِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ» (1)

حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، ضَعَّفَ حَكِيمَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَعَبْدَ الْأَعْلَى، وَضَعَّفَ يَحْيَى بْنَ (*) مُوسَى بْنَ دِينَارٍ قَالَ: «حَدِيثُهُ رِيحٌ». وَضَعَّفَ مُوسَى بْنَ دِهْقَانَ، وَعِيسَى بْنَ أَبِي عِيسَى الْمَدَنِيَّ، قَالَ (**): وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عِيسَى، يَقُولُ: قَالَ لِي ابْنُ الْمُبَارَكِ: «إِذَا قَدِمْتَ عَلَى جَرِيرٍ فَاكْتُبْ عِلْمَهُ كُلَّهُ إِلَّا حَدِيثَ ثَلَاثَةٍ، لَا تَكْتُبْ حَدِيثَ عُبَيْدَةَ بْنِ مُعَتِّبٍ، وَالسَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ» (2)

---

(1) صحيح رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (جدا) هو بكسر الجيم وهو مصدر جد يجد جدا ومعناه تضعيفا بليغا]

(*) زيادة (بن) هنا تحريف والصواب (وَضَعَّفَ يَحْيَى مُوسَى بْنَ دِينَارٍ) وقد نبه على ذلك القاضي عياض حيث قال في شرحه لصحيح مسلم (إكمال المعلم بفوائد مسلم) (1/ 159): (قال (1) مسلم فى حديث آخر: " حدثنى بشر بن الحكم قال: سمعت يحيى القطَّان ضعَّفَ حكيم بن جُبير وعبد الأعلى، وضعف يحيى موسى بن دينار ". وكذا صواب هذا الكلام، وفى أكثر النسخ: وضعَّف يحيى بن موسى بن دينار، وهذا وهم، وموسى بن دينار هو المكى، ضعَّفَه يحيى، وقد نقل أبو جعفر العقيلى فى كتابه فى " الضعفاء " كلام يحيى هذا فى موسى بن دينار وعبد الأعلى وحكيم بن جبير.) اهـ، وهذا نقبه باختصار الشيخ علي الحلبي في شرحه المصور لمقدمة صحيح مسلم الجزء الثاني الشريط الخامس.

(**) القائل هو بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ وهو بشر بن الحكم بن حبيب بن مهران العبدى، أبو عبد الرحمن النيسابورى الفقيه الزاهد ثقة زاهد فقيه كما في التقريب.

(2) صحيح، رجاله ثقات مترجمون في التقريب والتهذيب، وهو عبارة عن أثرين صحيحين أحدهما عن يحيى بن معين القَطان والآخر غعن ابن المبارك.

قَالَ مُسْلِمٌ: " وَأَشْبَاهُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُتَّهَمِي رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَإِخْبَارِهِمْ عَنْ مَعَايِبِهِمْ كَثِيرٌ، يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ عَلَى اسْتِقْصَائِهِ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةٌ لِمَنْ تَفَهَّمَ وَعَقَلَ مَذْهَبَ الْقَوْمِ فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَبَيَّنُوا، وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ، وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ، إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ، أَوْ تَرْهِيبٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّاوِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ، غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا وَلَعَلَّهَا، أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبُ لَا أَصْلَ لَهَا، مَعَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الصِّحَاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثِّقَاتِ وَأَهْلِ الْقَنَاعَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلَا مُقْنِعٍ،

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (أهل القناعة) أي الذين يقنع بحديثهم لكمال حفظهم وإتقانهم وعدالتهم (مقنع) مثل جعفر أي يقنع به ويستعمل بلفظ واحد مطلقا]

وَلَا أَحْسِبُ كَثِيرًا مِمَّنْ يُعَرِّجُ مِنَ النَّاسِ عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضِّعَافِ، وَالْأَسَانِيدِ الْمَجْهُولَةِ وَيَعْتَدُّ بِرِوَايَتِهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا مِنَ التَّوَهُّنِ وَالضَّعْفِ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَحْمِلُهُ عَلَى رِوَايَتِهَا وَالِاعْتِدَادِ بِهَا إِرَادَةُ التَّكَثُّرِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْعَوَامِّ، وَلِأَنْ يُقَالَ: مَا أَكْثَرَ مَا جَمَعَ فُلَانٌ مِنَ الْحَدِيثِ، وَأَلَّفَ مِنَ الْعَدَدِ، وَمَنْ ذَهَبَ فِي الْعِلْمِ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَسَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ بِأَنْ يُسَمَّى جَاهِلًا أَوْلَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى عِلْمٍ "

7 – بَابُ مَا تَصِحُّ بِهِ رِوَايَةُ الرُّوَاةِ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ وَالتَّنْبِيهُ عَلَى مَنْ غَلَطَ فِي ذَلِكَ

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ مُنْتَحِلِي الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا فِي تَصْحِيحِ الْأَسَانِيدِ وَتَسْقِيمِهَا بِقَوْلٍ لَوْ ضَرَبْنَا عَنْ حِكَايَتِهِ، وَذِكْرِ فَسَادِهِ صَفْحًا لَكَانَ رَأْيًا مَتِينًا، وَمَذْهَبًا صَحِيحًا،

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (لو ضربنا الخ) أي لو أعرضنا عن ذلك إعراضا فصفحا مصدر من غير لفظه وفي التنزيل الجليل أفنضرب عنكم الذكر صفحا]

إِذِ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْقَوْلِ الْمُطَّرَحِ أَحْرَى لِإِمَاتَتِهِ، وَإِخْمَالِ ذِكْرِ قَائِلِهِ، وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ تَنْبِيهًا لِلْجُهَّالِ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّا لَمَّا تَخَوَّفْنَا مِنْ شُرُورِ الْعَوَاقِبِ، وَاغْتِرَارِ الْجَهَلَةِ بِمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، وَإِسْرَاعِهِمْ إِلَى اعْتِقَادِ خَطَأِ الْمُخْطِئِينَ، وَالْأَقْوَالِ السَّاقِطَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، رَأَيْنَا الْكَشْفَ عَنْ فَسَادِ قَوْلِهِ وَرَدَّ مَقَالَتِهِ بِقَدْرِ مَا يَلِيقُ بِهَا مِنَ الرَّدِّ، أَجْدَى عَلَى الْأَنَامِ، وَأَحْمَدَ لِلْعَاقِبَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (وإخمال ذكر قائله) أي إسقاطه والخامل الساقط (أجدى على الأنام) معناه أنفع للناس]

وَزَعَمَ الْقَائِلُ الَّذِي افْتَتَحْنَا الْكَلَامَ عَلَى الْحِكَايَةِ عَنْ قَوْلِهِ، وَالْإِخْبَارِ عَنْ سُوءِ رَوِيَّتِهِ، أَنَّ كُلَّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ فِيهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ، وَقَدِ اَحَاطَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ كَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَى الرَّاوِي عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ وَشَافَهَهُ بِهِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَعْلَمُ لَهُ مِنْهُ سَمَاعًا، وَلَمْ نَجِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُمَا الْتَقَيَا قَطُّ، أَوْ تَشَافَهَا بِحَدِيثٍ، أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ عِنْدَهُ بِكُلِّ خَبَرٍ جَاءَ هَذَا الْمَجِيءَ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدِ اجْتَمَعَا مِنْ دَهْرِهِمَا مَرَّةً فَصَاعِدًا، أَوْ تَشَافَهَا بِالْحَدِيثِ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَرِدَ خَبَرٌ فِيهِ بَيَانُ اجْتِمَاعِهِمَا وَتَلَاقِيهِمَا مَرَّةً مِنْ دَهْرِهِمَا فَمَا فَوْقَهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمُ ذَلِكَ، وَلَمْ تَأْتِ رِوَايَةٌ تُخْبِرُ أَنَّ هَذَا الرَّاوِيَ عَنْ صَاحِبِهِ قَدْ لَقِيَهُ مَرَّةً، وَسَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ فِي نَقْلِهِ الْخَبَرَ عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ وَالْأَمْرُ كَمَا وَصَفْنَا حُجَّةٌ، وَكَانَ الْخَبَرُ عِنْدَهُ مَوْقُوفًا حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ سَمَاعُهُ مِنْهُ لِشَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ، قَلَّ أَوْ كَثُرَ فِي رِوَايَةٍ مِثْلِ مَا وَرَدَ "

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (رويته) أي فكره]

8 - بَابُ صِحَّةِ الِاحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ الْمُعَنْعَنِ " (*).

وَهَذَا الْقَوْلُ يَرْحَمُكَ اللهُ فِي الطَّعْنِ فِي الْأَسَانِيدِ قَوْلٌ مُخْتَرَعٌ، مُسْتَحْدَثٌ غَيْرُ مَسْبُوقٍ صَاحِبِهِ إِلَيْهِ، وَلَا مُسَاعِدَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا، وَجَائِزٌ مُمْكِنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ فَالرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ، إِلَّا أَنَّ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا الرَّاوِي لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهَمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا، فَالرِّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا، فَيُقَالُ لِمُخْتَرِعِ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي وَصَفْنَا مَقَالَتَهُ، أَوْ لِلذَّابِّ عَنْهُ: قَدْ أَعْطَيْتَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِكَ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ عَنِ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ حُجَّةٌ يَلْزَمُ بِهِ الْعَمَلُ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ فِيهِ الشَّرْطَ بَعْدُ، فَقُلْتَ: حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهُمَا قَدْ كَانَا الْتَقَيَا مَرَّةً فَصَاعِدًا، أَوْ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا، فَهَلْ تَجِدُ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي اشْتَرَطْتَهُ عَنْ أَحَدٍ يَلْزَمُ قَوْلُهُ؟ وَإِلَّا فَهَلُمَّ دَلِيلًا عَلَى مَا زَعَمْتَ، فَإِنِ ادَّعَى قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ بِمَا زَعَمَ مِنْ إِدْخَالِ الشَّرِيطَةِ فِي تَثْبِيتِ الْخَبَرِ، طُولِبَ بِهِ، وَلَنْ يَجِدَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَى إِيجَادِهِ سَبِيلًا، وَإِنْ هُوَ ادَّعَى فِيمَا زَعَمَ دَلِيلًا يَحْتَجُّ بِهِ، قِيلَ: وَمَا ذَاكَ الدَّلِيلُ؟ فَإِنْ قَالَ: قُلْتُهُ لِأَنِّي وَجَدْتُ رُوَاةَ الْأَخْبَارِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَرْوِي أَحَدُهُمْ عَنِ الْآخَرِ الْحَدِيثَ، وَلَمَّا يُعَايِنْهُ وَلَا سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا قَطُّ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ اسْتَجَازُوا رِوَايَةَ الْحَدِيثِ بَيْنَهُمْ هَكَذَا عَلَى الْإِرْسَالِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ، وَالْمُرْسَلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا، وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ احْتَجْتُ لِمَا وَصَفْتُ مِنَ الْعِلَّةِ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ سَمَاعِ رَاوِي كُلِّ خَبَرٍ عَنْ رَاوِيهِ، فَإِذَا أَنَا هَجَمْتُ عَلَى سَمَاعِهِ مِنْهُ لِأَدْنَى شَيْءٍ ثَبَتَ عِنْدِي بِذَلِكَ جَمِيعُ مَا يَرْوِي عَنْهُ بَعْدُ، فَإِنْ عَزَبَ عَنِّي مَعْرِفَةُ ذَلِكَ أَوْقَفْتُ الْخَبَرَ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَوْضِعَ حُجَّةٍ لِإِمْكَانِ الْإِرْسَالِ فِيهِ،

(*) وقع هذ الباب برقم (6)! في صحيح مسلم طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت التي بتحقيق محمد بن فؤاد بن عبد الباقي، والصواب أنه الباب رقم (8) فإنه مسبوق بالباب رقم (7) وهذا ظاهر!.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (فإن عزب عني) يقال عزب عني الشيء يعزب والضم أشهر وأكثر ومعناه ذهب (أوقفت) كذا هو في الأصول أوقفت وهي لغة قليلة والفصيح المشهور وقفت بغير ألف]

فَيُقَالُ لَهُ: فَإِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ فِي تَضْعِيفِكَ الْخَبَرَ، وَتَرْكِكَ الِاحْتِجَاجَ بِهِ إِمْكَانَ الْإِرْسَالِ فِيهِ، لَزِمَكَ أَنْ لَا تُثْبِتَ إِسْنَادًا مُعَنْعَنًا حَتَّى تَرَى فِيهِ السَّمَاعَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ " وَذَلِكَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ عَلَيْنَا بِإِسْنَادِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ فَبِيَقِينٍ نَعْلَمُ أَنَّ هِشَامًا قَدْ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ، وَأَنَّ أَبَاهُ قَدْ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ، كَمَا نَعْلَمُ أَنَّ عَائِشَةَ قَدْ سَمِعَتْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَقُلْ هِشَامٌ فِي رِوَايَةٍ يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ، أَوْ أَخْبَرَنِي، أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ إِنْسَانٌ آخَرُ، أَخْبَرَهُ بِهَا عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَسْمَعْهَا هُوَ مِنْ أَبِيهِ، لَمَّا أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسَلًا، وَلَا يُسْنِدَهَا إِلَى مَنْ سَمِعَهَا مِنْهُ، وَكَمَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، فَهُوَ أَيْضًا مُمْكِنٌ فِي أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ سَمَاعِ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عُرِفَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ سَمِعَ مِنْ صَاحِبِهِ سَمَاعًا كَثِيرًا، فَجَائِزٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَنْزِلَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ، فَيَسْمَعَ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْضَ أَحَادِيثِهِ، ثُمَّ يُرْسِلَهُ عَنْهُ أَحْيَانًا، وَلَا يُسَمِّيَ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ، وَيَنْشَطَ أَحْيَانًا فَيُسَمِّيَ الَّذِي حَمَلَ عَنْهُ الْحَدِيثَ وَيَتْرُكَ الْإِرْسَالَ، وَمَا قُلْنَا مِنْ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْحَدِيثِ مُسْتَفِيضٌ، مِنْ فِعْلِ ثِقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَئِمَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَسَنَذْكُرُ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ عَلَى الْجِهَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا عَدَدًا يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى أَكْثَرَ مِنْهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

فَمِنْ ذَلِكَ:

1- أَنَّ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ، وَوَكِيعًا، وَابْنَ نُمَيْرٍ، وَجَمَاعَةً غَيْرَهُمْ، رَوَوْا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحِلِّهِ، وَلِحِرْمِهِ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ» (1).

---

(1) صحيح، ولا يسلم لمسلم الإستتدلال بهذا كما سيأتي بيانه.

طريق هشام بن عروة عن أبيه عروة عن عائشة.

هذا يريه أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ، وَوَكِيعًا، وَابْنَ نُمَيْرٍ، وَجَمَاعَةً غَيْرَهُمْ عن هشام كما ذكر مسلم.

ومن تلك الطرق طريق أيوب السختياني.

أخرجه ابن حبان في الصحيح ط الرسالة تحقيق شعيب الأرنؤوط (9/ 86 ح 3772): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلَّانَ بِأَذَنَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الزِّمَّانِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَرَمِهِ قَبْلَ أَنْ يَحْرُمَ وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ.

وهذا صحيح، صححه وخرجه شعييب الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان فقال: (إسناده صحيح. محمد بن يحي الزماني: ذكره المؤلف في "الثقات" ووثقه الدارقطني، ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين. عبد الوهاب الثقفي: هو ابن عبد المجيد، وأيوب: هو السخياني.

وأخرجه الشافعي 296/1- 297، والدارمي 32/2و33، وأحمد 130/6و161و162و200، والبخاري 5928 في اللباس: باب ما يستحب من الطيب، 5930 باب الذَّريرة، ومسلم 1189 في الحج: باب الطيب للمحرم عند الإحرام، والنسائيي 138/5 في مناسك الحج: باب إباحة الطيب عند الإحرام، والطحاوي 130/2، وأبو يعلى 4391، والبيهقي 34/5 من طرق عن عروة بن الزبير، بهذا الإسناد.) اهـ

وصححه الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (6/ 15 ح 3764) فقال: (صحيح - ((الإرواء)) (4/ 237 . 238): ق.) اهـ

وطريق وكيع

وأحمد في المسند تحقيق شعيب الأرنؤوط ط الرسالة (42/ 475 ح 25725): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَت: " طَيَّبْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ "

وهذا صحيح، صححه وخرجه شعيب الأرنوط في تعليقه عليه فقال: (حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير أن هشاماً -وهو ابن عروة بن الزبير- لم يسمع هذا الحديث من أبيه، وإنما سمعه من أخيه عثمان، عن أبيه عروة. فقد نقل الحميدي (213) عن سفيان قال: قال لي عثمان بنُ عروة: ما يروي هشام بن عروة هذا الحديث إلا عنّي. قال الحافظ في "النكت الظراف" 16/12: فعلى هذا إما أن يكون هشام دلَّسه، وإما أن يكون ممن رواه عنه بدون ذكر عثمان سواه.

قلنا: قد أورده مسلم في مقدمة صحيحه في سياق حديثه عن إرسال ثقات المحدثين، وذكر جماعة غير وكيع ممن رووه كذلك، دون ذكر عثمان.

وقد اختُلف على هشام بن عروة فيه:
فأخرجه أحمد كما في هذه الرواية، وابنُ عبد البر في "التمهيد" 300/19، من طريق وكيع، بهذا الإسناد.
وأخرجه ابن راهويه (679) (886) عن عَبْدة بن سليمان، والدارمي (1801) من طريق حماد بن سلمة، والنسائي في "الكبرى" (4163) ، وابن حبان (3772) من طريق أيوب السختياني، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان 143/2 من طريق عثمان بن عبد الرحمن الجمحي، أربعتهم، عن هشام، به.
ولفظ رواية أيوب: كنت أطيّب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لحُرمه قبل أن يحرم، ولحِلِّه قبل أن يُفيض.
ورواه وُهيب كما سلف في الرواية (25988) ، والليث، كما مرَّ في تخريجها، وحماد بن أسامة كما سلف في الرواية (25287) عن هشام بن عروة، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وهو الصحيح.
وسلف برقم (24105).) اهـ
وهذا يغني عن إطالة تتبع طرقه مع ثبوت صحته، ففيما سلف كفاية في تخريج طريق هشام عن ابيه عن عروة عن عائشة وفيمتا سلف كفاية في تخريج طريق هشام هم ابيه عن عروة عن عائشة.

أما طريق هشام بن عروة عن أخيه عثمان بن عروة عن أبيهما عروة عن عائشة.
هذا يرويه اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَدَاوُدُ الْعَطَّارُ، وَحُمَيْدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَوُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، كلهم عن هِشَامٍ به كما ذكر مسلم.
وما في الصحيحين من ذلك:
طريق وهيب.
أخرجه البخاري في الصحيح (7/ 164 ح 5928): حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أُطَيِّبُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ»
وطريق أبي أسامة.
أخرجه مسلم في الصحيح (2/ 847، 37 - ح 1189): وحَدَّثَنَاه أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَطْيَبِ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، ثُمَّ يُحْرِمُ»
وبنحوه أخرجه البخاري ح 1539 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: «كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ»
وهذا يغني عن إطالة تتبع طرقه في غير الصحيحين مع ثبوت صحته، ففيمتا سلف كفاية في تخريج طريق هشام عن اخيه عثمان عن أبيهما عروة عن عائشة.
وللحديث طرق أخرى في الصحيحين وغيرها من غير طريق عروة عن عائشة.
منها ما أخرجه مسلم (2/ 846، 33 - ح 1189) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ»

ومنها ما أخرجه البخاري ح 267: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْتَشِرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ذَكَرْتُهُ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ «كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَخُ طِيبًا»

وأخرجه مسلم (2/ 849، 48 – ح 1192) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يُحَدِّثُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَخُ طِيبًا».

مناقشة الإمام مسلم في هذا الإستدلال:

ووجه استدلال مسلم أن هشام بن عروة رواه مرة عن أبيه عروة عن عائشة، ومرة هشام بن عروة رواه عن أخيه عثمان بن عروة عن أبيهما عروة عن عائشة، ومع ذلك حمل المحدثون عنعنة هشام بن عروة على الإتصال والسماع للمعاصرة بين هشام وأبيه وإمكان اللقاء.

وهذا الإستدلال مردود لأن هشام بن عروة مدلس من الطبقة الأولى من طبقات المدلسين، قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين (ص: 26 ت 30): (هشام بن عروة بن الزبير بن العوام تابعي صغير مشهور ذكره بذلك أبو الحسن القطان وأنكره الذهبي وابن القطان فان الحكاية المشهورة عنه أنه قدم العراق ثلاث مرات ففي الاولى حدث عن أبيه فصرح بسماعه وفي الثانية حدث بالكثير فلم يصرح بالقصة وهي تقتضي انه حدث عنه بما لم يسمعه منه وهذا هو التدليس.) اهـ

وقال الحافظ في وصفه أهل خيخ الطبقة الأولى في طبقات المدلسين ص 13: (الثانية: من احتمل الائمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس الا عن ثقة كإبن عيينة.) اهـ

قلت: فأهل هذه الطبقة الثانية حديثهم محمول على السماع ما لم تتوفر القرائن على تدليسهم كأن يأتي من طريق أخرى تُبَيِّن حصول التدليس.

وكلام مسلم لا يصح إلا إن كان هشام بن عروة لا يدلس عن أبيه وقد صح تدليسه عنه فقد جاء من طريق أخرى تدل على أن هشام بن عروة قد دلس في إسناده – فقد دلس ذِكرَ ذكر شيخه فيه وهو أخوه عثمان – فإن بين هشام وبين أبيه عروه: أخاه عثمان كما جاء في طريق آخر صحيح مر تخريجه.

ولهذا قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري (1/ 448): (هِشَام بن عُرْوَة بن الزبير بن الْعَوام الْقرشِي الْأَسدي من صغَار التَّابِعين مجمع على تثبته إِلَّا أَنه فِي كبره تغير حفظه فَتغير حَدِيث من سمع مِنْهُ فِي قدمته الثَّالِثَة إِلَى الْعرَاق قَالَ يَعْقُوب بن شيبَة هِشَام ثَبت ثِقَة لم يُنكر عَلَيْهِ شَيْء إِلَّا بعد مَا صَار إِلَى الْعرَاق فَإِنَّهُ انبسط فِي الرِّوَايَة عَن أَبِيه فَأنْكر ذَلِك عَلَيْهِ أهل بَلَده وَالَّذِي نرَاهُ أَنه كَانَ لَا يحدث عَن أَبِيه إِلَّا بِمَا سمع مِنْهُ فَكَانَ تساهله أَنه أرسل عَن أَبِيه مَا كَانَ يسمعهُ من غير أَبِيه عَن أَبِيه قلت هَذَا هُوَ التَّدْلِيس وَأما قَول بن خرَاش كَانَ مَالك لَا يرضاه فقد حكى عَن مَالك فِيهِ شَيْء أَشد من هَذَا وَهُوَ مَحْمُول على مَا قَالَ يَعْقُوب وَقد احْتج بِهِشَام جَمِيع الْأَئِمَّة.) اهـ

قلت: فالتحقيق أن هشام يدلس فليلا ولا يدلس إلا عن ثقة.

ولذلك قال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 356): (أقول: فهذا تدليس من هشام، وراجع ترجمة هشام في "مقدمة الفتح" و"معرفة الحديث" للحاكم (ص 104).) اهـ،

وهو في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني لمجموعة من الباحثين (15/ 107) نقلا عن ذات الرسالة، وكلام الحافظ في مقدمة فتح الباري مر نقله.

أما قول الحافظ العلائي في جامع التحصيل (ص: 111 ت 56): (هشام بن عروة أمام مشهور لم يشتهر بالتدليس ولكن قال علي بن المديني سمعت يحيى يعني ابن سعيد يقول كان هشام بن عروة يحدث عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما وما ضرب بيده شيئا الحديث فلما سألته قال أخبرني أبي عن عائشة قالت ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين لم أسمع من أبي إلا هذا والباقي لم أسمعه إنما هو عن الزهري رواه الحاكم في علومه عن ابن المديني في جعل هشام بمجرد هذا مدلسا نظر ولم أر من وصفه به.) اهـ

ونحوه قول المعلمي رحمه الله حول حقيقة تدليس هشام بن عروة في التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (2/ 741 – 742): (والتحقيق أنه لم يدلس قط ولكن كان ربما يحدث بالحديث عن فلان عن أبيه فيسمع الناس منه ذلك ويعرفونه ثم ربما ذكر ذلك الحديث بلفظ «قال أبي» أو نحوه اتكالاً على أنه قد سبق بيان أنه إنما سمعه من فلان عن أبيه، فيغتنم بعض الناس حكايته الثانية فيروي ذاك الحديث عنه عن أبيه لما فيه صورة العلو، مع الاتكال على أن الناس قد سمعوا روايته الأولى وحفظوها. وفي مقدمة (صحيح مسلم) ما يصرح بأن هشاماً غير مدلس، وفيه أن غير المدلس قد يرسل وذكر لذلك أمثلة منها حديث رواه جماعة عن هشام «أخبرني أخي عثمان بن عروة عن عروة»، ورواه آخرون عن هشام عن أبيه، ومع هذا فإنما اتفق لهشام مثل ذلك نادراً، ولم يتفق إلا حيث يكون الذي بينه وبين أبيه ثقة لا شك فيه كأخيه عثمان ومحمد بن عبد الرحمن بن نوفل يتيم عروة. والله الموفق.) اهـ

قلت: هذا الذي ذكره العلائي والمعلمي لا ينفي وقوع التدليس منه عند التأمل فإن صورة التدليس حاصلة لا محالة هنا كما بين الحافظ ابن حجر في كلامه السالف، ثم كلام المعلمي في التنكيل نقضه في هو ذاته في في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 356) ومر كلامه.

فاستدلال مسلم برواية هشام بن عروة عن أبيه هو استدلال مردود لأن هشام يدلس كما مر بيانه، وإنما يصح كلام مسلم لو كان هشام لا يدلس.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (لحله ولحرمه) يقال حرمه لغتان ومعناه لإحرامه]

فَرَوَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ بِعَيْنِهَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَدَاوُدُ الْعَطَّارُ، وَحُمَيْدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَوُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (1)

2- وَرَوَى هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اعْتَكَفَ، يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأُرَجِّلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ» (2)، فَرَوَاهَا بِعَيْنِهَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (3)

---

(1) صحيح مر الكلام عليه في التعليق السابق.

(2) صحيح، ولا يسلم لمسلم الإستدلال بهذا كما سيأتي بيانه.

وهذه طرقه في الصحيحين:

أ- طرقه عن هشام بن عروة عن أبيه عروة عن عائشة وهو أول طرقه في كلام مسلم هنا:

1 - طريق يحيى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة:

أخرجه البخاري في الصحيح ح 2028: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْغِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي المَسْجِدِ، فَأُرَجِّلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ»

أخرجه مسلم (1/ 244 ح 297) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، أَخْبَرَنَا عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَأَنَا فِي حُجْرَتِي، فَأُرَجِّلُ رَأْسَهُ وَأَنَا حَائِضٌ»

2 - طريق ابن جريج أخبرني هشام بن عروة عن أبيه عروة أخبرتني عائشة:

وأخرجه البخاري ح 296: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّهُ سُئِلَ أَتَخْدُمُنِي الحَائِضُ أَوْ تَدْنُو مِنِّي المَرْأَةُ وَهِيَ جُنُبٌ؟ فَقَالَ عُرْوَةُ: كُلُّ ذَلِكَ عَلَيَّ هَيِّنٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَخْدُمُنِي وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ فِي ذَلِكَ بَأْسٌ أَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ: «أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ، تَعْنِي رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهِيَ حَائِضٌ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ مُجَاوِرٌ فِي المَسْجِدِ، يُدْنِي لَهَا رَأْسَهُ، وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا، فَتُرَجِّلُهُ وَهِيَ حَائِضٌ»

وفي هذا الطريق تصريح عروة بالسماع من عائشة.

3 - طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عروة عن عائشة:

وأخرجه البخاري ح 295: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا حَائِضٌ»

وأخرجه البخاري عَقْبَ ح 5925: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: مِثْلَهُ

ب- طرق أخرى عن غير هشام بن عروة عن أبيه عروة عن عائشة:

1 – طريق ابن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة:

وأخرجه البخاري ح 2046: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهِيَ حَائِضٌ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي المَسْجِدِ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا يُنَاوِلُهَا رَأْسَهُ»

وأخرجه البخاري ح 5925: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا حَائِضٌ»

2 – طريق محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة:

أخرجه مسلم (1/ 244 ح 297): وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخْرِجُ إِلَيَّ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ مُجَاوِرٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ»

ج– طريقه عن عروة عن عمرة عن عائشة:

وهو طريق مالك بن أنس عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن عمرة عن عائشة به، وهو الطريق الثاني في كلام مسلم هنا.

أخرجه مسلم (1/ 244 ح 297): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا اعْتَكَفَ، يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأُرَجِّلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ»

د– طريقه عن عروة وعمرة أن عائشة به:

وهو طريق الليث عن ابن شهاب الزهري عن عروة وعمرة أن عائشة به.

أخرجه مسلم (1/ 244 ح 297): وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: «إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ، وَالْمَرِيضُ فِيهِ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيُدْخِلُ عَلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأُرَجِّلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا» وقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: إِذَا كَانُوا مُعْتَكِفِينَ.

قلت: وهذا الطريق يدل على أن عروة سمع الحديث مرة من عائشة –كما دلت رواية البخاري في الطريق الثاني في تخريجي هذا – ومرة عن عمرة عن عائشة.

مناقشة الإمام مسلم في هذا الإستدلال:

ووجه استدلال مسلم أن عروة بن الزبير رواه مرة عن عائشة، ومرة عروة رواه عن عمرة عن عائشة، ومع ذلك حمل المحدثون عنعنة عروة على الإتصال والسماع للمعاصرة بين عروة وعائشة وإمكان اللقاء.

وهذا استدلالٌ مردود فإن عروة بن الزبير صرح بسماعه الحديث من عائشة في أحد طرقه وذلك في طريق ابن جريج أخبرني هشام بن عروة عن أبيه عروة أخبرتني عائشة عند البخاري كما في الطريق الثاني في التخريج السالف.

ويدل أيضا على سماعه الحديث من عائشة مرة بلا واسطة عمرة: أنه صح من رواية عروة وعمرة كلاهما عن عائشة في أحد طرقه عند مسلم وهو طريق الليث عن ابن شهاب الزهري عن عروة وعمرة أن عائشة به وهو الطريق الأخير في التخريج السالف.

وصح أيضا من رواية عروة عن عمروة عن عائشة في طريق مالك بن أنس عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن عمرة عن عائشة به عند مسلم كما مر في التخريج السالف

فهذا يدل على أن عروة سمعه مرة من عائشة ومرة من عمرة عن عائشة.

فلا يسلم هذا الإستدلال لمسلم لأن عروة صرح بالسماع من عائشة في أحد طرق الحديث.

وإنما يصح الإستدلال برواية عروة عن عائشة لو لم يصرح عروة بالسماع من عائشة في أحد طرق هذا الحديث.

ولذلك قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند شرحه الحديث عند البخاري من طريق اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ – وقد مر في التخريج السالف – (4/ 273): (قَوْله عَن عُرْوَة أَي بن الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ كَذَا فِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَرَوَاهُ يُونُسُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ وَحْدَهُ وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْهُ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَمْرَةَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ تَابَعَ مَالِكًا وَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّ أَبَا أُوَيْسٍ رَوَاهُ كَذَلِكَ عَنْ الزُّهْرِيِّ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الصَّوَابَ قَوْلُ اللَّيْثِ وَأَنَّ الْبَاقِينَ اخْتَصَرُوا مِنْهُ ذِكْرَ عَمْرَةَ وَأَنَّ ذِكْرَ عَمْرَةَ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ مِنَ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مَالِكٍ فَوَافَقَ اللَّيْثُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا وَلَهُ أَصْلٌ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ كَمَا سَيَأْتِي مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ تَمِيمِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عُرْوَةَ قَوْلُهُ.) اهـ

وقال المعلمي في في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 356 – 357): (في أبواب الاعتكاف "باب لا يدخل البيت إلا لحاجة" عندما روى البخاري المتن بمعنى هذا عن الليث عن الزهري عن عروة وعَمرة، ذكر الحافظ أن منهم من اختصر على عروة، ثم قال: "اتفقوا على أن الصواب قول الليث، وأن الباقين اختصروا منه ذِكرَ عَمْرة، وأن ذِكْر عَمرة في رواية مالك من المزيد في متصل الأسانيد".

أقول: ويؤيد ذلك ما في كتاب الحيض من "صحيح البخاري" من طريق هشام عن أبيه، وفيه من قوله: "أخبرتني عائشة أنها كانت تُرجِّل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهي حائض، ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – حينئذ مجاور في المسجد، يُدني لها رأسه فتُرَجَّله وهي حائض".) اهـ

وهذا في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني لمجموعة من الباحثين (15/ 107 – 108) نقلا عن ذات الرسالة، ومر نقل كلام الحافظ ابن حجر من فتح الباري.

(3) صحيح مر الكلام عليه في التعليق السابق.

3- وَرَوَى الزُّهْرِيُّ، وَصَالِحُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ» (1)

فَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ فِي الْقُبْلَةِ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ " (2)

---

(1) صحيح، ولا يسلم لمسلم الإستدلال بهذا كما سيأتي بيانه.

طريق الزهري عن أبي سلمة عن عائشة به، وهو الطريق الأول في كلام مسلم هنا.

فطريق الزهري عن أبي سلمة عن عائشة به

صحيح الإسناد.

أخرجه أحمد في المسند ط الرسالة (43/ 54 ح 25867): حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " قَبَّلَهَا وَهُوَ صَائِمٌ "

وصححه وخرجه شعيب الأرنؤوط فقال في تعليقه عليه: (حديث صحيح، وهذا إسناد اختُلف فيه على عُقيل عن الزُّهري، كما سنذكر. حجَّاج: هو ابن محمد المِصِّيصي، وليث: هو ابن سعد، وعُقيل: هو ابن خالد بن عَقِيل الأَيلي، وأبو سَلَمة بنُ عبد الرحمن: هو ابنُ عَوف.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (3057) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" 91/2 من طريق ليث بنِ سعد، عن عُقَيل بن خالد، بهذا الإسناد.

وتابعه معمر، كما سيرد في الرواية (25952) ، فرواه عن الزهري، عن أبي سَلَمة، عن عائشة.

وخالفهما أحمد بن عمرو بن السرح:

فرواه - فيما أخرجه النسائي في "الكبرى " (3056) -عن خاله وجادةً، (وخالهُ هو عبد الرحمن بن عبد الحميد بن سالم) , عن عُقَيل، عن ابن شهاب، أخبره عن عروة، عن عائشة. فذكر عروة بدل أبي سلمة بن عبد الرحمن.

وتابعه أسامة بن زيد، وهو الليثي، فرواه - فيما أخرجه النسائي في "الكبرى" (3055) ، ومن طريقه ابن عبد البر في "التمهيد" 24/264-265- عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وأخرجه الدارقطني في "السنن" 135/1 من طريق سعيد بن بشير، عن منصور بن زادان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، قالت: كان نبيُّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقبلني إذا خرج إلى الصلاة، وما يتوضأ قال الدارقطني: تفرد به سعيد ابن بشير، عن منصور، عن الزُّهري، ولم يتابَع عليه، وليس بقويّ في الحديث، والمحفوظُ عن الزُهري، عن أبي سلمة، عن عائشة ان النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يُقبّلُ وهو صائم، وكذلك رواه الحفاظ الثقات عن الزُهري، منهم معمر، وعُقَيل، وابن أبي ذئب.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (3061) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" 91/2، والخطيب في "تاريخ بغداد" 426/7، من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبى كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة.

وسلف من طريق يحيي بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عروة، عن عائشة برقم (25612) ، وذكرنا هناك الاختلاف فيه على يحيى بن أبى كثير، فانظره.
وسلف بإسناد صحيح عن عروة برقم (25600) .
وسلف برقم (24110) .
وانظر (25766).) اهـ
وأخرجه أحمد في المسند ط الرسالة (43/ 56 ح 25868): حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ.
قلت: يريد الإمام أحمد بمعنى الحديث الذي قبله برقم 25867 وهو بلفظ (أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " قَبَّلَهَا وَهُوَ صَائِمٌ) وقد مر قبله في التخريج.
وصحح شعيب الأرنؤوط وخرج هذا الحديث – أعني الذي برقم 25868 – في تعليقه عليه فقال: (حديث صحيح، وهذا إسناد اختلف فيه على ابن أبي ذئب. حُسين: هو ابنُ محمد المرُّوذي، وابنُ أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ابن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري.
وأخرجه الطيالسي (1476) ، وابنُ راهويه (1061) ، عن عثمان بن عمر، كلاهما عن ابن أبي ذئب، بهذا الإسناد.
واختلف فيه على ابن أبي ذئب: فأخرجه النسائي في "الكبرى" (3060) من طريق ابن أبي فُديك، عن ابن أبى ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن أبي سَلَمة، به.
وأخرجه أبو نُعيم في "الحلية" 161/7 من طريق سَلَمة بن شبيب، عن أبى داود الطيالسي، عن شعبة، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به، وقال: غريب من حديث شعبة عن ابن أبي ذئب، تفرَّد به أبو داود، ولم نكتبه إلا من حديث سلمة.
وسلف برقم (24110).) اهـ
وأخرجه أحمد في المسند ط الرسالة (43/ 106 ح 25953): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " يُقَبِّلُ بَعْضَ نِسَائِهِ، وَهُوَ صَائِمٌ "
وصححه وخرجه شعيب الأرنؤوط فقال في تعليقه عليه: (حديث صحيح، وهذا إسناد اختُلف فيه على الزُهري، وقد بسطنا ذلك في الرواية (25867) . وقد اختُلف فيه على معمر كذلك، كما سيرد.
وهو عند عبد الرزاق في "المصنف" (7408) ، ومن طريقه أخرجه ابن راهويه (1062) ، وابن حبان (3545) . وسقط من مطبوع "مصنف " عبد الرزاق اسم الزهري، وقد ثبت في المصادر التي أخرجت الحديث من طريقه.
وجاء عند أبن حبان زيادة; هي من قول أبى سلمة: قلت لعائشة: في الفريضة والتطوُّع؟ قالت عائشة: في كل ذلك، في الفريضة والتطوع. قال ابن حبان عقب الحديث: سمع هذا الخبر أبو سلمة بنُ عبد الرحمن، عن عمر بن عبد العزيز، عن عروة، عن عائشة، وسمعه من عائشة نفسها، والدليلُ على صحته أن معمراً قال: عن الزهري، عن أبى سلمة، قال: قلت لعائشة: في الفريضة والتطوع؟ فمرة أدَّى الخبر عن عمر بن عبد العزيز، عن عروة، عن عائشة، وأخرى أدَّى الخبر عنها نفسها.
وأخرجه النسائي في "الكبرى (3058) " من طريق يزيد بن زُريع، عن معمر، به.
واختلف فيه على معمر: فرواه عيسى بن يونس – فيما أخرجه الدارقطنِي في "السنن 142/1،"

وذكره في "العلل " 5/ورقة 148- عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عروة، عن عائشة أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقبلُ وهو صائم، ثم يصلي ولا يتوضَّأ. قال الدارقطني: فوهم في إسناده ومتنه، فأما وهمه في إسناده: فقوله: عن أبى سلمة، عن عروة. وإنما رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبى سلمة، عن عائشة. وأما قوله في متنه: ولا يتوضَّأ، فهو وهم أيضاً والمحفوظ: كان يقبل وهو صائم.
وسلف برقم (24110).) اهـ

قلت: فالمحفوظ هو أنه من طريق الزهري عن أبي سلمة عن عائشة في هذا الإسناد وبذكر التقبيل عند الصوم فقط كما قال الدارقطني في نقل شعيب الأرنؤوط في تخريجه عليه في الموضعين السابقين.

وأخرجه ابن حبان في الصحيح (8/ 314 ح 3545): أخبرنا بن قتيبة، قال: حدثنا بْنُ أَبِي السَّرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُ بَعْضَ نِسَائِهِ وَهُوَ صَائِمٌ. قُلْتُ لِعَائِشَةَ: فِي الْفَرِيضَةِ وَالتَّطَوُّعِ؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: فِي كُلِّ ذَلِكَ، فِي الْفَرِيضَةِ وَالتَّطَوُّعِ.

قلت: صحيح دون زيادة (قُلْتُ لِعَائِشَةَ: فِي الْفَرِيضَةِ وَالتَّطَوُّعِ؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: فِي كُلِّ ذَلِكَ، فِي الْفَرِيضَةِ وَالتَّطَوُّعِ.) فإنها زيادة منكرة تفرد بها ابن أبي السري وهو ضعيف، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: 504 ت 6263): (محمد ابن المتوكل ابن عبد الرحمن الهاشمي مولاهم العسقلاني المعروف بابن أبي السري صدوق عارف له أوهام كثيرة من العاشرة مات سنة ثمان وثلاثين.) اهـ.

وقد خالف فيها جميع الثقات الذين رووا الحديث في الصحيحين وغيرهما.

ولذلك قال الألباني حيث قال في تعليقه على الحديث في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (5/ 362 ح 3537): (منكر ـ بزيادة: قلت لعائشة (1).) اهـ ثم قال الألباني هناك عند هامش (1): (ولم يتنبه لهذا المعلق على ((طبعة المؤسسة)) , فقال: (1/ 3545/314): ((حديث صحيح)).

وقد خرَّجتُ الحديث في ((الإرواء)) – يريد في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (4/ 80 – 85 ح 934) – من أكثر من عشرة طرق عن عائشة , ليس فيها هذه الزيادة ثم هي ليست في ((مصنف عبد الرزاق)) (7408) , ومن طريقه رواه المؤلف.

والعلة ابن أبي السري ـ محمد بن المتوكل ـ؛ فإن له أوهاماً كثيرة , وهذه منها.) اهـ وما بين – – من كلامي ذِكْرًا للمصدر من الإرواء للألباني.

قلت: بل صح من طريق الزهري هذا نفسه بلا هذه الزيادة كما مر في مسند أحمد.

وفات هذا كله شعيب الأرنؤوط فصححه بهذا اللفظ دون بيان ضعف هذه الزيادة فقال في تعليقه عليه هناك في صحيح ابن حبان: (حديث صحيح. ابن أبي السري متابع، ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين، وهو في "مصنف عبد الرزاق" "7408".

وأخرجه النسائي في الصوم من "الكبرى" كما في "التحفة" 368/12 من طريق يزيد بن زريع، عن معمر، بهذا الإسناد.

وأخرجه النسائي كذلك من طريق عقيل، عن الزهري، به.

وأخرجه النسائي كما في "التحفة" 351/12 من طريقين عن ابن وهب، عن ابن أبي ذئب، عن صالح بن أبي حسان وابن شهاب الزهري، عن أبي سلمة، به.

وأخرجه أحمد 241/6 و252، والنسائي كما في "التحفة" 373/12-374، والطحاوي 91/2 من طريق يحيى بن أبي كثيرٍ، عن أبي سلمة، به. وانظر"3537".) اهـ

وهذا هو ما نبه عليه الألباني فإن مراد بتعليق المعلق على طبعة المؤسسة هو تنبيهه على خطأ الشيخ شعيب الأنرؤوط في تعليقه على هذا الحديث من صحيح ابن حبان ط دار مؤسسة الرسالة الذي بتحقيقه، ورحمهما الله.

وطريق صالح بن أبي حسان عن أبي سلمة عن عائشة به وهو ثاني طريق في كلام مسلم هنا في مقدمته:
أخرجه أحمد في المسند ط الرسالة (43/ 266 ح 26196): حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، وَصَالِحِ بْنِ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: " كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ "
قلت: وهذا إسناد صحيح.
وصالح بن أبي حسان صدوق قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: 271 ت 2850): (صالح ابن أبي حسان المدني صدوق من الخامسة.) اه فحديثه حسن وقد توبع فقد تابعه الزهري على هذا السند في ذات هذه الطريق وفي الطريق السابق عن الزهري به أنظر تخريجه فيما سلف.
وصححه وخرجه شعيب الأرنؤوط فقال في تعليقه عليه: (حديث صحيح، وهذا إسناد اختلف فيه على ابن أبي ذئب، وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة. وسلف ذكر الاختلاف فيه في الرواية (25868) .
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (3059) من طريق ابن وَهْب، عن ابن أبي ذئب، بهذا الإسناد. وتحرَّف ابن وهب في مطبوع النسائي إلى ابن وُهَيْب.
وسلف برقمي (24110) و (25600).) اه
ومر نقل كلام شعيب الأرنؤوط على طريق ابن أبي ذئب عن الزهري به عن تخريجه من طريق الزهري به.
وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (3/ 296 ح 3047): أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ أَحْمَدَ الْعَسْقَلَانِيُّ الْبَلْخِيُّ، وَالرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، وَصَالِحِ بْنِ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ «يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ»

أما طريق يحيى بن أبي كثير عن أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ به، وهذا الطريق هو الطريق الثاني في كلام مسلم هنا.
أخرجه مسلم (2/ 778 ح 1106): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَخْبَرَتْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ»
وأخرجه مسلم بعده (2/ 778 ح 1106): وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بِشْرٍ الْحَرِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ يَعْنِي ابْنَ سَلَّامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ
وأخرجه مسلم (2/ 778 ح 1106): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَخْبَرَتْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ»
وهذا الطريق هو الطريق الثاني في كلام مسلم هنا.

وللحديث طرق كثيرة أخرى في الصحيحين هذا سردها:

فهذه طرقه الأخرى عن عائشة في الصحيحين:

ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

أخرجه مسلم (2/ 776 ح 1106): حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُ إِحْدَى نِسَائِهِ، وَهُوَ صَائِمٌ» ثُمَّ تَضْحَكُ

ومن طريق عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن أبيه القاسم عن عائشة

أخرجه مسلم (2/ 776 ح 1106): حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ: أَسَمِعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ» فَسَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ

ومن طريق عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ

أخرجه مسلم (2/ 777 ح 1106): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ، وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ، كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ إِرْبَهُ؟»

ومن طريق الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، وَعَلْقَمَةَ، – ومرة عن علقمة وحده – عَنْ عَائِشَةَ

أخرجه مسلم (2/ 777 ح 1106): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ – قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ: – حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، وَعَلْقَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

وأخرجه مسلم (2/ 777 ح 1106): حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبِهِ»

ومن طريق الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

أخرجه مسلم (2/ 777 عقْبَ ح 1106) فقال مسلم: ح وحَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ أَمْلَكُكُمْ لِإِرْبِهِ»

ومن طريق سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَائِشَةَ.

أخرجه مسلم (2/ 778 ح 1106): وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ»

ومن طريق زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَائِشَةَ

أخرجه مسلم (2/ 778 ح 1106): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، – قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ: – حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُ فِي شَهْرِ الصَّوْمِ»

وأخرجه مسلم (2/ 778 ح 1106): وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُ، فِي رَمَضَانَ، وَهُوَ صَائِمٌ»

وهذه طرقه عن أم سلمة:

1- طريق عمر بن أبي سلمة - وهو صحابي كما في التقريب - عن زوجته أم سلمة.
أخرجه مسلم (2/ 779 ح 1108): حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرٌو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبٍ الْحِمْيَرِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُقَبِّلُ الصَّائِمُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَلْ هَذِهِ» لِأُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ غَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَا وَاللهِ، إِنِّي لَأَتْقَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَخْشَاكُمْ لَهُ»
2- طريق أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة عن أمها.
وهو من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة عن أمها أم سلمة.
أخرجه البخاري ح 322: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: حِضْتُ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الخَمِيلَةِ، فَانْسَلَلْتُ فَخَرَجْتُ مِنْهَا، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي فَلَبِسْتُهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنُفِسْتِ» قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي، فَأَدْخَلَنِي مَعَهُ فِي الخَمِيلَةِ
قَالَتْ: وَحَدَّثَتْنِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ»
«وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الجَنَابَةِ»
وأخرجه البخاري ح 1929: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: بَيْنَمَا أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الخَمِيلَةِ، إِذْ حِضْتُ فَانْسَلَلْتُ، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي، فَقَالَ «مَا لَكِ أَنُفِسْتِ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَخَلْتُ مَعَهُ فِي الخَمِيلَةِ «وَكَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلاَنِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ» «وَكَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ»

وهذه طرقه عن حفصة:
وهو من طريق الْأَعْمَشِ ومنصور بن المعتمر، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ شُتَيْرِ بْنِ شَكَلٍ، عَنْ حَفْصَةَ.
أخرجه مسلم (2/ 778 ح 1107): وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ: - حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ شُتَيْرِ بْنِ شَكَلٍ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ»
وأخرجه مسلم (2/ 779 ح 1107): وحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ح وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَرِيرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ شُتَيْرِ بْنِ شَكَلٍ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ

وفي الباب زيادة ضعيفة منكرة بلفظ (ويمص لسانها) أخرجها أبو داود في السنن (2/ 311 ح 2386 (بَابُ الصَّائِمِ يَبْلَعُ الرِّيقَ): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ أَوْسٍ الْعَبْدِيُّ، عَنْ مِصْدَعٍ أَبِي يَحْيَى، عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ، وَيَمُصُّ لِسَانَهَا»، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: «هَذَا الْإِسْنَادُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ»
وضعف وخرج هذه الزيادة واستنكرها الألباني فقال في ضعيف أبي داود - الأم - (2/ 270 ح 411): (قلت: إسناده ضعيف؛ لجهالة حال مِصْدع هذا، قال ابن خزيمة: " لا أعرفه بعدالة ولا جرح "، ومتنه منكر؛ فقد صح عن عائشة من طرق: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

كان يقبل وهو صائم، وليس في شيء منها: ويمص لسانها، وهكذا رواه المصنف عنها من طرق ذكرتُها في "الصحيح " برقم (2061 - 2063)).

إسناده: حدثنا محمد بن عيسى: ثنا محمد بن دِيْنار: ثنا سعْدُ بنُ أوْس العبدي عن مِصْدع أبي يحيى.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، ومنن منكر. مِصْدعٌ هذا مجهول الحال؛ لم يوثقه أحد، بل جهِله ابن خزيمة، وقال ابن حبان في "الضعفاء": " كان يخالف الثقات الأثبات في الروايات، وينفرد بالمناكير ". وأورده الذهبيّ في " الضعفاء "، وقال: " تُكُلم فيه "، وزاد في "الديوان " فقال: " صدوق، تكلم فيه ابن حبان بلا دليل؛ كعادته ". وقال الحافظ: " مقبول ". يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فلين الحديث عند التفرد، كما هو الشأن هنا، وقد قال ابن القيم في "التهذيب " (3/ 263 - 264): " وقال عبد الحق: لا تصح هذه الزيادة في مص اللسان؛ لأنها من حديث محمد بن دينار عن سعيد بن أوس، ولا يُحْتجُّ بهما. وقد قال ابن الأعرابي: بلغني عن أبي داود أنه قال: هذا الحديث ليس بصحيح ".

وأعله المنذريّ بابن دينار وابن أوس، فراجِعْه في "المختصر".

والحديث أخرجه أحمد (6/ 122 و 234)، والبيهقى (4/ 234) من طرق أخرى عن محمد بن دينار ... به.)

إنتهى كلام الألباني رحمه الله.

مناقشة الإمام مسلم في هذا الإستدلال:

لا يسلم لمسلم الإستدلال بهذا وهذا البيان والله المستعان:

موضع إستدلال الإمام مسلم هو أن أبو سلمة بن عبد الرحمن رواه عن عائشة مرة كما في طريق الزهير وصالح بن أبي حسان، ومرة أخرى رواه أبو سلمة بن أبي عبد الرحمن عن عمر بن عبد العزيز عن عروة بن الزبير عن عائشة.

أي أن أبا سلمة في طريقه الأول لم يذكر (عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ) في السند بينما ذكرهما في سند الطريق الثاني.

ومع هذا حمل المحدثون عنعنة أبي سلمة بن عبد الرحمن في الطريق الأول على السماع من عائشة لأنه معاصرٌ لها مع إمكان اللقاء، أي لم يشترطوا أن يصرح بسماع كل حديث من عائشة كي يقولوا بصحته.

فقد صح سماع أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف من عائشة في روايته غير هذا الحديث فقد أخرج مسلم في الصحيح (3/ 1586 ح 2001): وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجِيبِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ، تَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْبِتْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»،

وأخرج أبو داود في سنن (2/ 315 ح 2399): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: «إِنْ كَانَ لَيَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ»

وسنده صحيح، وصححه الألباني في تعليقه عليه.

لكن قال المعلمي في في في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 357): (أقول: الظاهر أن الحديث عند أبي سلمة من الوجهين، وإنما رواه بنزولٍ توقيرًا لعمر بن عبد العزيز وإظهارًا لفضله، وهذا أولى بلا ريب من اتهام أبي سلمة بالتدليس.) اهـ

وهذا في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني لمجموعة من الباحثين (15/ 108)
قلت: والذي قال المعلمي هو التحقيق لأن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف صح سماعه من عائشة في أحاديث أخرى كما مر بيانه، فلا معنى لدعوى أن ثمة واسطة في هذا الحديث أسقطها بينه وبين عائشة.
فالصحيح والتحقيق أن الحديث صح عند أبي سلمة من الوجهين أي من الطريقين طريقه عن عائشة دون واسطة وطريقه عن عمر بن عبد العزيز عن عروة بن الزبير عن عائشة.
ويكون أبو سلمة قد نزل في إسناد هذا الحديث في طريقه الثاني توقيرا لعمر بن عبد العزيز وإظاهرا لفضله كما قال المعلمي.
وهذا يدل عليه صحة سماع أبي سلمة عن عائشة في أحاديث أخرى كما مر بيانه، ويدل عليه أيضا أن أبا سلمة غير معروف بالتدبيس كما ذكر المعلمي.
(2) صحيح مر الكلام عليه في التعليق السابق.

4- وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرُهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لُحُومَ الْخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ» (1).

فَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (2).

---

(1) صحيح وأصله في الصحيحن بنحوه، واستدلال مسلم بهذا صحيح سالم من المعارضة كما سيأتي بيانه.
صح من طريقين هما:
1– طريق سفيان بن عيينة والحسين بن واقد كلاهما عن عمرو بن دينار عن جابر به.
أخرجه النسائي في السنن (7/ 201 ح 4328): أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لُحُومَ الْخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ»
وأخرجه الترمذي في السنن (4/ 253 ح 1793): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لُحُومَ الخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الحُمُرِ» وَفِي البَاب عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ.: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرٍ وَرِوَايَةُ ابْنِ عُيَيْنَةَ أَصَحُّ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَحْفَظُ مِنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ
وأخرجه ابن حبان في الصحيح تحقيق شعيب الأرنؤوط (12/ 75 ح 5268): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ يُوسُفَ, قَالَ: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ, قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ, عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لُحُومَ الْخَيْلِ, وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ.
ثم قال ابن حبان: (يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْخَبَرَ عَنْ جَابِرٍ, لِأَنَّ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ رَوَاهُ عَنْ عَمْرٍو, عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ, عَنْ جَابِرٍ, وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَمْرٌو سَمِعَ جَابِرًا, وَسَمِعَ محمد بن علي عن جابر.) اهـ
وقال الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (7/ 469 ح 5244): (صحيح – ((الصحيحة)) (359) , ((الإرواء)) (8/ 137 - 138/ 2484)) اهـ
وخرجه الألباني في الصحيحة ح 359 وإرواء الغليل ح 2484.
قلت: وسيأتي بيان أن كلا الطريقين محفوظ صحيح.

ومن الطريق السابقة مع طريقين آخرين –هما طريق الحسين بن واقد عن أبي الزبير وعمرو بن دينار عن جابر وطريق ابن أبي نجيح عن عطاء عن جابر – أخرجه النسائي في السنن (7/ 201 ح 4329): أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ وَهُوَ ابْنُ وَاقِدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، وعَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ لُحُومَ الْخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ»
وقال الشيخ المحدث شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه في تحقيقه صحيح ابن حبان هناك في هامش (1): (إسناده صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه الترمذي 1793 في الأطعمة: باب ما جاء في أكل لحوم الخيل, عن نصر بن علي, بهذا الإسناد.
ثم ذكر في هامش (2) – وليس رقم هذا الهامش في متن صحيح ابن حبان فالظاهر أنه سقط من الطبع –: (وأخرجه الحميدي 1254 , والشافعي 2/ 172, وابن أبي شيبة 8/ 256, وعبد الرازق 8734, والترمذي 1793, والطحاوي 4/ 204 من طريق سفيان بن عيينة, به.

وأخرجه الدارقطني 4/ 289 و 289 – 290 من طريقين عن عمرو بن دينار, به.
وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح, ورواه حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ, عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ, عن محمد بن علي, عن جابر, ورواية ابن عيينة أصح, وسمعت محمداً"يعني البخاري" يقول: سفيان بن عيينة أحفظ من حماد بن زيد. وانظر 5272.) إنتهى كلام شعيب الأرنؤوط.
قلت: وفي آخر كلام شعيب الأرنؤوط الرد على ابن حبان في قوله الآنف عقب الحديث، ففيه نقل عن الترمذي وشيخه محمد – وهو محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح – أن الصحيح في الحديث أنه من طريق عمرو بن دينار عن جابر لا من طريق عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر، فزيادة (محمد بن علي) في الإسناد ضعيفة لشاذوذها عند الترمذي والبخاري.
لكن الصحيح أنها ليست شاذة بل الحديث ثابت من الطريقين: الطريق الذي بذكر هذه الواسطة وبالطريق الذي لم يذكرها كما سيأتي بيانه بعد قليل
قلت: وسيأتي في كلام شعيب الأرنؤوط في تحقيقه سنن أبي داود بيان أن كلا الطريقين صحيح.

وطريق سفيان بن عيينة دون ذكر (محمد بن علي) في الإسناد تابعه الحسين بن واقد عليه عند النسائي – كما مر – عن عمرو بن دينار عن جابر دون ذكر (محمد بن علي)، وقد مر تخريجه من سنن النسائي.

وقد صح سماع عمرو بن دينار من جابر فقد صرح بتحديث جابر له وسماعه منه في الصحيحين أنظر صحيح البخاري ح 1350 و 2510 و 3304 و 3829 و 4037 و 4154 و 4558 و 4905 و 5080 و 6106 و 7313 وصحيح مسلم ح 997 و 1801.
وقد نص العلائي على صحة سماع عمرو بن دينار من جابر فقال في جامع التحصيل (ص: 243 ت 563): (وقال الحاكم أبو عبد الله في كتابه علوم الحديث عامة أحاديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة وهذا مجازفة منه واهية جدا فقد صح عنه في أحاديث كثيرة التصريح بالسماع من بن عمر ومن جابر وغيرهما ومن ذلك في الصحيحين عنه قال سألنا بن عمر يقع الرجل على امرأته قبل أن يطوف بالبيت وذكر الحديث وفيه قال وسألت جابر بن عبد الله فقال لا تقرب المرأة حتى تطوف بالصفا والمروة وروى الرامهرمزي في كتابه الفاصل عن بن عيينة في حكاية أن عمرو بن دينار قال له حدثني بن عباس وحدثني جابر وذكر أحاديث وفي صحيح بن حبان عنه بسند جيد قال سمعت بن عمر وذلك كثير جدا وإنما نبهت عليه لئلا يغتر بكلام الحاكم وبالله التوفيق.) اهـ وهو نفيس.
وقال المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 11 ت 4360): (وَقَال أبو سلمة بن عُيَيْنَة، عن عَمْرو بن دينار: جالست جابرا، وابن عُمَر، وابن عباس.) اهـ

2- طريق حماد بن زيد عن محمد بن علي الباقر عن جابر.
أخرجه البخاري ح 5520: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الحُمُرِ، وَرَخَّصَ فِي لُحُومِ الخَيْلِ»
وأخرجه البخاري ح 5524: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الحُمُرِ، وَرَخَّصَ فِي لُحُومِ الخَيْلِ»

وأخرجه مسلم (3/ 1541 ح 1941): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ»

وأخرجه أبو داود في السنن ت الأرنؤوط (5/ 607 ح 3788): حدَّثنا سليمانُ بنُ حرب، حدَّثنا حمادٌ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله، قال: نهانا رسولُ الله - صلَّى الله عليه وسلم - يَومَ خَيْبَر عن لحومِ الحُمُرِ، وأذِنَ لنا في لُحُومِ الخيل.

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه: (حديث صحيح، وهو مكرر الحديث السالف برقم (2558) لكنه زاد هنا في متن الحديث النهي عن شرب ألبان الجلالة، وهو صحيح كذلك كما بيناه في الحديث السالف قبله، وكما سلف برقم (3719).

(2) إسناده صحيح. محمد بن علي: هو ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر، وحماد: هو ابن زيد.

وأخرجه البخاري (4219)، ومسلم (1941) والنسائي (4327) من طريق حماد ابن زيد، بهذا الإسناد.

وأخرجه الترمذي (1896) والنسائي (4328) من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر. دون ذكر محمد بن علي الباقر. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وهكذا روى غيرُ واحد عن عمرو بن دينار، عن جابر. وروى حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن علي، عن جابر. ورواية ابن عيينة أصحُّ، وسمعتُ محمداً [يعني البخاري] يقول: سفيان بن عيينة أحفظ من حماد بن زيد.

قلنا: الظاهر أن الصحيح هو قول حماد بن زيد، وذلك أن الحميدي روى في "مسنده" (1255) عن سفيان بن عيينة قوله: كل شيء سمعتُه من عمرو بن دينار قال لنا فيه: سمعت جابراً، إلا هذين الحديثين، يعني لحوم الخيل والمخابرة، فلا أدري بينه وبين جابر فيه أحد أم لا؟. - قلت: وهو أثر صحيح، أخرجه الحميدي في مسنده (2/ 338 ح 1292): قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُخَابَرَةِ» قَالَ سُفْيَانُ: " وَكُلُّ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ لَنَا فِيهِ سَمِعْتُ جَابِرًا إِلَّا هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ، يَعْنِي لُحُومَ الْخَيْلِ وَالْمُخَابَرَةَ، فَلَا أَدْرِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَابِرٍ فِيهِمَا أَحَدٌ أَمْ لَا، وَأَمَّا حَدِيثُ الْأَسْهُمِ فَإِنِّي أَنَا قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَ جَابِرًا عَلَى مَا حَدَّثْتُكُمْ "، وسنده صحيح كما هو ظاهر. -

قلنا: وعليه يكون عمرو بن دينار أحياناً يرويه عن جابر يذكر فيه الواسطة، على ما رواه حماد بن زيد عنه، وأحياناً لا يذكر الواسطة على ما رواه عنه سفيان بن عيينة. وبذلك يكون سفيان وحماد بن زيد قد أدَّياه على ما سمعاه، وإنما الشأن في عمرو بن دينار نفسه، لا كما توهم الترمذي، والله تعالى أعلم.

ويؤيد ذلك رواية ابن جريج، عن عمرو بن دينار الآتية عند المصنِّف برقم (3808). - يريد شعيب الأرنؤوط طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن رجل عن جابر وسيأتي تخريجه بعد قليل -

ثم في قول سفيان بن عيينة السابق دليل على وهم تصريح عمرو بالسماع من جابر عند عبد الرزاق (8734).

- يريد ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف (4/ 527 ح 8734): عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ، وَأَطْعَمَنَا لُحُومَ الْخَيْلِ»، قلت: فهذا التصريح بالمساع ضعيف لشذوذه لأنه من طريق سفيان بن عيينة الذي هو بنفسه صرح هنا كما مر بأنه لا يدري إن كان ثمة واسطة بين عمرو وجابر، ولو كان صرح عمرو بالسماع من جابر ما كان سفيان ليقول ذلك وهذا ظاهر -

وأخرجه النسائي (4329) من طريق الحسين بن واقد، عن عمرو بن دينار، عن جابر. كرواية ابن عيينة.
وأخرج الترمذي (1547) من طريق أبي سلمة، عن جابر قال: حرَّم رسول الله – صلَّى الله عليه وسلم – يعني يوم خيبر الحُمر الإنسية، ولحوم البغال.
وأخرج ابن ماجه (3197)، والنسائي (4329) و (4330) و (4333) من طريق عطاء بن أبي رباح، عن جابر قال: كنا نأكل لحوم الخيل –وفي رواية النسائي الثانية: على عهد رسول الله – صلَّى الله عليه وسلم –- قلت: فالبغال: قالا: لا.
وهو في "مسند أحمد" (14890)، و"صحيح ابن حبان" (5268).
وانظر ما بعده.) اهـ وما بين – – من كلامي توضحيا.

قلت: وهذا الطريق بذكر (محمد بن علي) – وهو الباقر رحمه الله – صحيح أيضا وليس بشاذ كما سيأتي بيانه.
وذكر الحافظ ابن حجر متابعا لحماد بن زيد فقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري لابن حجر (9/ 649): (قَوْله حَمَّاد هُوَ بن زيد وَعَمْرو هُوَ بن دِينَار وَمُحَمّد بن عَليّ أَي بن الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ الْبَاقِرُ أَبُو جَعْفَرٍ كَذَا أَدْخَلَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ بَيْنَ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ جَابِرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ، وَلَمَّا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ قَالَ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا وَافَقَ حَمَّادًا عَلَى ذَلِكَ وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ وَأَخْرَجَهُ هُوَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ لَيْسَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَمَالَ التِّرْمِذِيُّ أَيْضا إِلَى تَرْجِيح رِوَايَة بن عُيَيْنَة وَقَالَ سَمِعت مُحَمَّدًا يَقُول بن عُيَيْنَةَ أَحْفَظُ مِنْ حَمَّادٍ قُلْتُ لَكِنِ اقْتَصَرَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى تَخْرِيجِ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زيد، وَقد وَافقه بن جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرٍو عَلَى إِدْخَالِ الْوَاسِطَةِ بَيْنَ عَمْرٍو وَجَابِرٍ لَكِنَّهُ لَمْ يُسَمِّهِ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد من طَرِيق بن جُرَيْجٍ.) اهـ

قلت: وهذه المتابعة ضعيفة أخرجها أبو داود في السنن ت الأرنؤوط (5/ 624 ح 3808): حدَّثنا إبراهيمُ بنُ الحسن المصِّيصيُّ، حدَّثنا حجَّاج، عن ابن جُرَيجٍ، أخبرني عمرو بن دينار، أخبرني رجلٌ عن جابر بن عبد الله، قال: نهى رسولُ الله – صلَّى الله عليه وسلم – عن أن نأكلَ لحومَ الحُمُرِ، وأمَرَنا أن نأكُلَ لُحُومَ الخَيل. قال عمرو: فأخبرتُ هذا الخبر أبا الشعثاء، فقال: قَدْ كانَ الحَكَمُ الغِفَاريُّ فينا يقول هذا، وأبَى ذلك البَحْرُ، يريدُ ابنَ عباس.
وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه: (إسناده صحيح. والرجل المبهم في هذا الخبر هو محمد بن علي الباقر كما سلف بيانه في الحديث رقم (3788). أبو الشعثاء: هو جابر بن زيد.
وخبر أبي الشعثاء أخرجه البخاري (5529) من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، به. وزاد في خبره: أبى ذلك البحر، وقرأ:، {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ} [الأنعام: 145].
وهو في "مسند أحمد" (17861).
وانظر ما سلف برقم (3788).) اهـ
وصححه الألباني من هذا الطريق دون قول عمور بن دينار في آخر الحديث: (فأخبر هذا الخبر ...) فقال الألباني في تعليقه على سنن أبي داود خ 3808: (صحيح ق دون قول عمرو فأخبرت. . الخ) اهـ
قلت: إسناده ضعيف من أجل المبهم بين عمرو وجابر.
وهذا الطريق فيه ذكر الواسطة بين عمرو وجابر لكنها واسطة مبهمة لأن الرجل مبهم.

لكن طريق ابن جريج هذا يقوي طريق حماد بن زيد الذي فيه ذكر الواسطة التي هي (محمد بن علي الباقر).
ويقوي طريق حماد أيضا أنه قد صح عن سفيان بن عيينة قوله: كل شيء سمعتُه من عمرو بن دينار قال لنا فيه: سمعت جابراً، إلا هذين الحديثين، يعني لحوم الخيل والمخابرة، فلا أدري بينه وبين جابر فيه أحد أم لا؟.
وهذا أخرجه الحميدي في مسنده (2/ 338 ح 1292): قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُخَابَرَةِ» قَالَ سُفْيَانُ: " وَكُلُّ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ لَنَا فِيهِ سَمِعْتُ جَابِرًا إِلَّا هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ، يَعْنِي لُحُومَ الْخَيْلِ وَالْمُخَابَرَةَ، فَلَا أَدْرِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَابِرٍ فِيهِمَا أَحَدٌ أَمْ لَا، وَأَمَّا حَدِيثُ الْأَسْهُمِ فَإِنِّي أَنَا قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَ جَابِرًا عَلَى مَا حَدَّثْتُكُمْ "، وسنده صحيح كما هو ظاهر. وذكره شعيب الأرنؤوط في تحقيقه سنن أبي داود (5/ 607 ح 3788) ومر كلامه.
فسفيان بن عيينة نفسه أداه كما سمعه كما دل قوله هذا، ولكنه لم يسمع فيه تصريح عمرو بن دينار بالسماع من جابر، وإلا لو كان سمع منه تصريحه بالسماع منه لما قال ذلك ألبتة كما هو ظاهر، وهذا يقوي صحة رواية حماد بن زيد في ذكر الواسطة (محمد بن علي الباقري) وعليه يكون حماد بن زيد قد أداه كما سمعه بذكر الواسطة (محمد بن علي الباقر)، فتأمل.

وأما طريق سفيان بن عيينة الذي فيه تصريح عمور بن دينار بالسماع من جابر.
فقد أخرجه عبد الرزاق في المصنف (4/ 527 ح 8734): عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ، وَأَطْعَمَنَا لُحُومَ الْخَيْلِ»،
قلت: هذا التصريح بالمساع ضعيف لشذوذه لأنه من طريق سفيان بن عيينة الذي هو بنفسه صرح هنا – كما مر في مسند الحميد بسند صحيح – بأنه لا يدري إن كان ثمة واسطة بين عمرو وجابر، ولو كان صرح عمرو بالسماع من جابر ما كان سفيان ليقول ذلك وهذا ظاهر

وللحديث طرق أخرى في صحيح مسلم وغيره نذكر منها ما في صحيح مسلم:
فقد أخرجه مسلم بعده (3/ 1541 ح 1941): وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: «أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ، وَحُمُرَ الْوَحْشِ، وَنَهَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ»،
وكذا أخرجه مسلم بعده (3/ 1541 ح 1941): وحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، ح وحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

مناقشة الإمام مسلم في هذا الإستدلال:
إستدلال مسلم بهذا صحيح سالم من المعارضة، وهذا وهذا البيان:
موضع إستدلال الإمام مسلم هو أن عمرو بن دينار روى الحديث عن جابر دون واسطة في طريق سفيان بن عيينة وغيره، ومرة أخرى رواه عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر به كما في طريق حماد بن زيد وفيه ذكر الواسطة وهي محمد بن علي.
ولأن المحدثون يكتفون بمعاصرة عمرو بن دينار لجابر وإمكان لقاءه به صححوا في الطريق الخالي من ذكر الواسطة بينهما.

قلت: وهذا الإستدلال صحيح سالم من المعارضة لأن الحديث صحيح ثابت من الطريقين فمرة صح بدون ذكر الواسطة بين عمرو بن دينار وجابر، وصح مرة أخرى بوجود الواسطة وهي محمد بن علي الباقر كما مر بيانه.

ولما كان المحدثون يكتفون بالمعاصرة وإمكان اللقاء صح لديهم الحديث من الطريق الذي ليس فيه ذكر الواسطة لأن عمرو بن دينار معاصر لجابر مع إمكان لقاءه به خاصة أنه قد ثبت سماعه من جابر في غير هذا الحديث كما مر بيانه.

وبهذا يتضح أن استدلال مسلم بهذا سالم من المعارضة.

لكن قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين (ص: 22 ت 20): (عمرو بن دينار المكي الثقة المشهور التابعي أشار الحاكم في علوم الحديث إلى أنه كان يدلس.) اهـ

وهذا مردود بأن عمرو بن دينار غير معروف بالتدليس، وإنما يُحمَلُ كلام الحاكم على رواية عمرو بن دينار عن الصحابة الذين لم يسمع منهم غير جابر فقد صح سماع عمرو بن دينار عن جابر في غير هذا الحديث وقد مر ذكر مواضع ذلك في الصحيحين وتصريح المحدثين به عند تخريج الطريق الأول.

وهذا ذكره المعلمي في كلامه الآتي.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري لابن حجر (9/ 649 – 650): (قَوْله حَمَّاد هُوَ بن زيد وَعَمْرو هُوَ بن دِينَار وَمُحَمّد بن عَليّ أَي بن الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ الْبَاقِرُ أَبُو جَعْفَرٍ كَذَا أَدْخَلَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ بَيْنَ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ جَابِرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ، وَلَمَّا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ قَالَ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا وَافَقَ حَمَّادًا عَلَى ذَلِكَ وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ وَأَخْرَجَهُ هُوَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ لَيْسَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَمَالَ التِّرْمِذِيُّ أَيْضا إِلَى تَرْجِيح رِوَايَة بن عُيَيْنَة وَقَالَ سَمِعت مُحَمَّدًا يَقُول بن عُيَيْنَةَ أَحْفَظُ مِنْ حَمَّادٍ قُلْتُ لَكِنِ اقْتَصَرَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى تَخْرِيجِ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زيد، وَقد وَافقه بن جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرٍو عَلَى إِدْخَالِ الْوَاسِطَةِ بَيْنَ عَمْرٍو وَجَابِرٍ لَكِنَّهُ لَمْ يُسَمِّهِ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد من طَرِيق بن جُرَيْجٍ، وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عَنْ جَابِرٍ أَخْرَجَهَا مُسلم من طَرِيق بن جُرَيْجٍ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْهُ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ صَحِيحًا عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا وَأَغْرَبَ الْبَيْهَقِيُّ فَجَزَمَ بِأَنَّ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ جَابِرٍ وَاسْتَغْرَبَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ دَعْوَى التِّرْمِذِيِّ أَنَّ رِوَايَة بن عُيَيْنَةَ أَصَحُّ مَعَ إِشَارَةِ الْبَيْهَقِيِّ إِلَى أَنَّهَا مُنْقَطِعَةٌ وَهُوَ ذُهُولٌ فَإِنَّ كَلَامَ التِّرْمِذِيِّ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ صَحَّ عِنْدَهُ اتِّصَالُهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ دَعْوَى الْبَيْهَقِيِّ انْقِطَاعَهُ كَوْنُ التِّرْمِذِيِّ يَقُولُ بِذَلِكَ وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ وُجِدَتْ رِوَايَةٌ فِيهَا تَصْرِيحُ عَمْرٍو بِالسَّمَاعِ مِنْ جَابِرٍ فَتَكُونُ رِوَايَةُ حَمَّادٍ مِنَ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ وَإِلَّا فَرِوَايَةُ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ هِيَ الْمُتَّصِلَةُ وَعَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِ التَّعَارُضِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ فَلِلْحَدِيثِ طُرُقٌ أُخْرَى عَنْ جَابِرٍ غَيْرُ هَذِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ.) اهـ

و قال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 358 – 360): (أقول: عمرٌو ذكره ابنُ حجر في "طبقات المدلسين" (3) وقال: "أشار الحاكم في "علوم الحديث" إلى أنه كان يدلس".

أقول: عبارة الحاكم في "المعرفة" (ص 111) (4) في الكلام على المدلسين: "هذا باب يطول، فليعلم صاحب الحديث أن الحَسَن لم يسمع من أبي هريرة ... وأن الأعمش لم يسمع من أنس ... وأنَّ قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس، وأنَّ عامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة".

وقد حمل الترمذي رواية حماد على الوهم، وقال: "سمعت محمدًا – البخاري – يقول: ابن عيينة أحفظ من حماد".

ولكن ذكر الحافظ في "الفتح" (9/ 513) (5) أنَّ حمادًا توبع، ثم قال: "والحق أنه إن وُجِدت روايةٌ فيها تصريحُ عمرو بالسماع من جابرٍ، فتكون روايةُ حمادٍ من المزيد في متصلِ الأسانيد، وإلاَّ فرواية حمادِ بن زيدٍ هي المتصلة".

أقول: إن لم يثبت عن عَمرو ما يدلّ على التدليس غير هذا، فينبغي حملُ كلام الحاكم على الصحابة الذين لم يلقهم عمرٌو، وقد بيَّن الأئمة كثيرًا منهم، كما في ترجمة عمرو من "التهذيب" (1)، وهذا عند الحاكم تدليس كما صرَّح به.

والحق [أنه] لا يلزم من ثبوتِ هذا عن الراوي أن يُحْكَم عليه بالتدليس في شيوخه الذين قد سمع منهم. ثم يُحمل ما وقع في هذا الحديث على نحو ما تقدم في الذين قبله، وهو أن عمرًا أراد تكريم محمَّد بن علي؛ لقرابته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفضله، فروى عنه ما قد سمعه هو من شيخه، والله أعلم.

ثم رأيت في "مسند أحمد (3/ 268) (2): "ثنا محمَّد بن جعفر، ثنا شعبة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، قال: "كنا نفعله على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم –"، يعني العَزْل، قال: قلت لعمرو: أنتَ سمعتَه من جابر؟ قال: لا". والحديث في "الصحيحين" (3) من طريق عمرو عن عطاء عن جابر مصرحًا فيه بالسماع، فقد يقال: إن عمرًا إنما يفعل مثل هذا فيما سمعه نادرًا، حيث يكون قد حدَّث بالحديث على وجهه، ويكون سمعه من ثِقة متفق عليه.) اهـ

وهذا في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني لمجموعة من الباحثين (15/ 109 – 110).

قلت: وقد مر أن التحقيق أنه ليس مدلسا.

ومر أن زيادة (محمد بن علي) في السند من طريق حماد بن زيد صحيحة وأن الصحيح في هذا الحديث أن عمرو بن دينار كان يرويه أحيانا عن جابر دون واسطة وأحيانا بذكر الواسطة وهي محمد بن علي الباقر.

ومر أيضا أن المتابعة التي ذكرها الحافظ تقوى صحة ذكر الواسطة التي في طريق حماد بن زيد، وأن سفيان نفسه قال ما مفاده أنه أداه كما سمعه دون واسطة بين عمرو وجابر مع عدم تصريح عمرو بالسماع من جابر دون باقي ما سمعه عن عمرو عن جابر فإنه كله عند سفيان بتصريح عمرو بالسماع عن جابر إلا حديثين هذا الذي معنا أحدهم، وبين سفيان في قوله أن لا يدري أيوجد واسطة بينهما أو لا، وهذا يقوي جواز وجود واسطة وهي (محمد بن علي) كما في طريق حماد بن زيد، أنظر ما فصلته سالفا في التخريج.

(2) الحديث صحيح و طريق حماد بن زيد هذا –وهو في الصحيحين – بزيادة (محمد بن علي) صحيح أيضا كما مر تفصيله في الطريق السابق.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (قياد) أي مقتضاه]

وَهَذَا النَّحْوُ فِي الرِّوَايَاتِ كَثِيرٌ يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا كِفَايَةٌ لِذَوِي الْفَهْمِ، فَإِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ عِنْدَ مَنْ وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ فِي فَسَادِ الْحَدِيثِ وَتَوْهِينِهِ، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ سَمِعَ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ شَيْئًا، إِمْكَانَ الْإِرْسَالَ فِيهِ، لَزِمَهُ تَرْكُ الِاحْتِجَاجِ فِي قِيَادِ قَوْلِهِ بِرِوَايَةِ مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ، إِلَّا فِي نَفْسِ الْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ السَّمَاعِ، لِمَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ نَقَلُوا الْأَخْبَارَ أَنَّهُمْ كَانَتْ لَهُمْ تَارَاتٌ يُرْسِلُونَ فِيهَا الْحَدِيثَ إِرْسَالًا، وَلَا يَذْكُرُونَ مَنْ سَمِعُوهُ مِنْهُ، وَتَارَاتٌ

يَنْشَطُونَ فِيهَا، فَيُسْنِدُونَ الْخَبَرَ عَلَى هَيْئَةِ مَا سَمِعُوا، فَيُخْبِرُونَ بِالنُّزُولِ فِيهِ إِنْ نَزَلُوا، وَبِالصُّعُودِ إِنْ صَعِدُوا، كَمَا شَرَحْنَا ذَلِكَ عَنْهُمْ، وَمَا عَلِمْنَا أَحَدًا مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ مِمَّنْ يَسْتَعْمِلُ الْأَخْبَارَ، وَيَتَفَقَّدُ صِحَّةَ الْأَسَانِيدِ وَسَقَمَهَا، مِثْلَ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ وَابْنِ عَوْنٍ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَتَّشُوا عَنْ مَوْضِعِ السَّمَاعِ فِي الْأَسَانِيدِ، كَمَا ادَّعَاهُ الَّذِي وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ» وَإِنَّمَا كَانَ تَفَقُّدُ مَنْ تَفَقَّدَ مِنْهُمْ سَمَاعَ رُوَاةِ الْحَدِيثِ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُمْ، إِذَا كَانَ الرَّاوِي مِمَّنْ عُرِفَ بِالتَّدْلِيسِ فِي الْحَدِيثِ، وَشُهِرَ بِهِ، فَحِينَئِذٍ يَبْحَثُونَ عَنْ سَمَاعِهِ فِي رِوَايَتِهِ، وَيَتَفَقَّدُونَ ذَلِكَ مِنْهُ كَيْ تَنْزَاحَ عَنْهُمْ عِلَّةُ التَّدْلِيسِ، فَمَنِ ابْتَغَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُدَلِّسٍ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي زَعَمَ مَنْ حَكَيْنَا قَوْلَهُ، فَمَا سَمِعْنَا ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ سَمَّيْنَا، وَلَمْ نُسَمِّ مِنَ الْأَئِمَّةِ.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (فما ابتغى) هكذا وقع في أكثر الأصول على ما لم يسم فاعله وفي بعضها فما ابتغى وفي بعض الأصول المحققة فمن ابتغى ولكل واحد وجه]

5- فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ، وَقَدْ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَدْ رَوَى عَنْ حُذَيْفَةَ، وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَعَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثًا يُسْنِدُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُمَا ذِكْرُ السَّمَاعِ مِنْهُمَا، وَلَا حَفِظْنَا فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَزِيدَ شَافَهَ حُذَيْفَةَ، وَأَبَا مَسْعُودٍ بِحَدِيثٍ قَطُّ (1)، وَلَا وَجَدْنَا ذِكْرَ رُؤْيَتِهِ إِيَّاهُمَا فِي رِوَايَةٍ بِعَيْنِهَا، وَلَمْ نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ مَضَى، وَلَا مِمَّنْ أَدْرَكْنَا أَنَّهُ طَعَنَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ اللَّذَيْنِ

رَوَاهُمَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ حُذَيْفَةَ، وَأَبِي مَسْعُودٍ بِضَعْفٍ فِيهِمَا، بَلْ هُمَا وَمَا أَشْبَهَهُمَا عِنْدَ مَنْ لَاقَيْنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِنْ صِحَاحِ الْأَسَانِيدِ وَقَوِيِّهَا، يَرَوْنَ اسْتِعْمَالَ مَا نُقِلَ بِهَا، وَالِاحْتِجَاجَ بِمَا أَتَتْ مِنْ سُنَنٍ وَآثَارٍ، وَهِيَ فِي زَعْمِ مَنْ حَكَيْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ وَاهِيَةٌ مُهْمَلَةٌ، حَتَّى يُصِيبَ سَمَاعَ الرَّاوِي عَمَّنْ رَوَى، وَلَوْ ذَهَبْنَا نُعَدِّدُ الْأَخْبَارَ الصِّحَاحَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ يَهِنُ بِزَعْمِ هَذَا الْقَائِلِ، وَنُحْصِيهَا لَعَجَزْنَا عَنْ تَقَصِّي ذِكْرِهَا وَإِحْصَائِهَا كُلِّهَا،

---

(1) كلاهما صحيحان كما سيأتي في التخريج، واستدلال مسلم برواية عبد الله بن يزيد الأنصاري عن حذيفة هو استدلالٌ صحيح سالم من المعرضة، أما استدلاله بحديث عبد الله بن يزيد الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري فهو استدلالٌ مردود كما سيأتي بيانه عند مناقشة الإمام مسلم في استدلاله هذا.

أما حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري عن عن حذيفة بن اليمان فهو حديث (أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، فَمَا مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا قَدْ سَأَلْتُهُ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَسْأَلْهُ: مَا يُخْرِجُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ؟)

وهو حديثٌ صحيح.

أخرجه مسلم في الصحيح (4/ 2217 ح 2891): وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّهُ قَالَ: «أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ» فَمَا مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا قَدْ سَأَلْتُهُ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَسْأَلْهُ: مَا يُخْرِجُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ؟.

ثم أخرجه مسلم من هذه الطريق بعده في الصحيح (4/ 2217): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

وأخرجه مسلم من طرق أخرى – غير طريق عبد الله بن يزيد الأنصاري عن حُذَيْفَة – قبله فقد أخرجه مملم في الصحيح (4/ 2216 ح 2891): حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجِيبِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ، كَانَ يَقُولُ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: وَاللهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّاسِ بِكُلِّ فِتْنَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ، فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ السَّاعَةِ، وَمَا بِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَرَّ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، لَمْ يُحَدِّثْهُ غَيْرِي، وَلَكِنْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: وَهُوَ يُحَدِّثُ مَجْلِسًا أَنَا فِيهِ عَنِ الْفِتَنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَهُوَ يَعُدُّ الْفِتَنَ: «مِنْهُنَّ ثَلَاثٌ لَا يَكَدْنَ يَذَرْنَ شَيْئًا، وَمِنْهُنَّ فِتَنٌ كَرِيَاحِ الصَّيْفِ مِنْهَا صِغَارٌ وَمِنْهَا كِبَارٌ» قَالَ حُذَيْفَةُ: فَذَهَبَ أُولَئِكَ الرَّهْطُ كُلُّهُمْ غَيْرِي.

وأخرجه مسلم في الصحيح (4/ 2217 ح 2891): وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ – قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا، وقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا – جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامًا، مَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، إِلَّا حَدَّثَ بِهِ»، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ، قَدْ عَلِمَهُ أَصْحَابِي هَؤُلَاءِ، وَإِنَّهُ لَيَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءُ قَدْ نَسِيتُهُ فَأَرَاهُ فَأَذْكُرُهُ، كَمَا يَذْكُرُ الرَّجُلُ وَجْهَ الرَّجُلِ إِذَا غَابَ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا رَآهُ عَرَفَهُ.

وأخرجه مسلم بعده من هذا الطريق في الصحيح (4/ 2217): وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَى قَوْلِهِ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

وأخرج مسلم بعد حديث عبد الله بن يزيد عن حذيفة في الصحيح (4/ 2217 ح 2892): وحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَاصِمٍ، قَالَ حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ، أَخْبَرَنَا عِلْبَاءُ بْنُ أَحْمَرَ، حَدَّثَنِي أَبُو زَيْدٍ يَعْنِي عَمْرَو بْنَ أَخْطَبَ، قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفَجْرَ، وَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَنَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ، فَنَزَلَ فَصَلَّى، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَخَطَبَنَا حَتَّى حَضَرَتِ الْعَصْرُ، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَخَطَبَنَا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَأَخْبَرَنَا بِمَا كَانَ وَبِمَا هُوَ كَائِنٌ» فَأَعْلَمُنَا أَحْفَظُنَا.

وأما حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري – وهو البدري كما ترجمته في تقريب التهذيب وغيره – فهو حديث (نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ صَدَقَةٌ)

وهو حديثٌ صحيح.

وقد صرح عبد الله بن يزيد الأنصاري بالسماع من أبي مسعود الأنصاري في طريقين له في صحيح البخاري وهذا البيان:

أخرجه البخاري في الصحيح (5/ 3 ح 4006): حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ البَدْرِيَّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ صَدَقَةٌ»

وأخرجه البخاري في الصحيح (1/ 20 ح 55): حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»

وأخرجه البخاري في الصحيح (7/ 62 ح 5351): حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الأَنْصَارِيَّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ، فَقُلْتُ: عَنِ النَّبِيِّ؟ فَقَالَ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَ المُسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ، وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا، كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً»

فلم يصب الإمام مسلم رحمه الله فيما ذهب إليه هنا من عدم وجود تصريح عبد الله بن يزيد بالسماع من أبي مسعود الأنصاري البدري فقد صح تصريحه به وذلك في طريقين له التي في صحيح البخلري كما مر في التخريج.

وهذا التصريح بالسماع ذكره المعلمي وسيأتي كلامه وكذلك ذكره الشيخ طارق بن عوض الله في شرحه المصور لمقدمة صحيح مسلم.

مناقشة الإمام مسلم في هذا الإستدلال:

إستدلال مسلم برواية عبد الله بن يزيد الأنصاري عن حذيفة هو استدلالٌ صحيح سالم من المعرضة، أما استدلاله بحديث عبد الله بن يزيد الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري فهو استدلالٌ مردود، وهذا البيان والله المستعان.

1- إستدلال مسلم بحديث عبد الله بن يزيد الأنصاري عن حذيفة.

هذا الإستدلال صحيح سالم من المعارضة.

وموضع الإستدلال هو أن مسلم ذكر أن عبد الله بن يزيد الأنصاري روى عن حذيفة ولم يصرح بالتحديث عنه قط، ومع ذلك صحح المحدثون حديثه عن حذيفة لأنه معاصر لحذيفة مع إمكان لقاءه به، لأنهم يشترطون المعاصرة وإمكان اللقاء.

فإن عبد الله بن يزيد الأنصاري صحابيٌّ كما في التقريب والتهذيب وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (4/ 227 ت 5048): (عبد اللَّه بن يزيد بن زيد بن حصن بن عمرو بن الحارث بن خطمة بن جشم بن مالك بن الأوس الأنصاري الخطميّ، قال الدّارقطنيّ: له ولأبيه صحبة. وشهد بيعة الرضوان، وهو صغير.) اهـ

فعبد الله بن يزيد صحابي معاصر لحذيفة، ويكفي في تصحيح حديثه عن حذيفة ثبوت المعاصرة وإمكان اللقاء وكلاهما حائز هنا فحديثه هذا صحيح.

ولم أجد في أحاديثه ولا في ترجمته في كتب التراجم التصريح بالسماع من حذيفة ولا نص أحدٌ من المحدثين على سماعه من حذيفة.

وعليه فاستدلال مسلم بهذا صحيح سالم من المعارضة

قال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 361): (أقول: أما حديث حذيفة فذكر النووي أنه قوله: "أخبرني النبيُّ – صلى الله عليه وسلم – بما هو كائن". الحديث خرَّجه مسلم .

أقول: أخرج أولاً معناه مطولًا من طريق أبي إدريس عن حذيفة، ومن طريق أبي وائل عن حذيفة، ثم ذكره، فهو متابعة. والحديث مشهور عن حذيفة، فإن صحَّ قول مسلم في عدم العلم بلقاء عبد الله بن يزيد لحذيفة، فالجواب أنه لمَّا لم يكن له عنه إلا حديث واحدٌ، والحديث مشهورٌ من غير طريقه عن حذيفة، لم يحتَجْ أهلُ العلم إلى الكلام فيه، بل رووا الحديثَ على أنه متابعة، فهو مقبول في مثل ذلك، وإن كان محكومًا عليه بالانقطاع.) اهـ

وهذا في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني لمجموعة من الباحثين (15/ 111).

قلت: وهذا نص عبارة النووي في شرحه صحيح مسلم (1/ 137): (وَأَمَّا حَدِيثُهُ عَنْ حُذَيْفَةَ فَقَوْلُهُ أَخْبَرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا هُوَ كائن الحديث خرجه مُسْلِمٌ.) اهـ

وقد مر أن ما ذكره مسلم من عدم التصريح عبد الله بن يزيد الأنصاري بالسماع من حذيفة صحيح – وليس في عبارة مسلم في مقدمته ذكر اللقاء والسماع يشمل اللقاء والأخذ عن من لَقِيَه – فإنني لم أجد في أحاديثه ولا في ترجمته في كتب التراجم التصريح بالسماع من حذيفة ولا نص أحدٌ من المحدثين على سماعه من حذيفة.

أما حكم المعلمي على رواية عبد الله بن يزيد الأنصاري عن حذيفة بالإنقطاع فمردود لأن عبد الله بن يزيد صحابي معاصر لحذيفة وهذا ظاهر!، ويكفي في تصحيح حديثه عن حذيفة ثبوت المعاصرة وإمكان اللقاء ، ومعلوم أن المعاصرة متحققه وإمكان اللقاء جائز هنا فحديثه هذا صحيح.

2- إستدلال مسلم بحديث عبد الله بن يزيد الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري – وهو البدري كما ترجمته في تقريب التهذيب وغيره -.

موضع الإستدلال هو أن مسلم ذكر أن عبد الله بن يزيد الأنصاري روى عن أبي مسعود الأنصاري البدري ولم يصرح بالتحديث عنه قط، ومع ذلك صحح المحدثون حديثه عن حذيفة لأنه معاصر لأبي سعيد الأنصاري البدي مع إمكان لقاءه به، لأنهم يشترطون المعاصرة وإمكان اللقاء، فإنه صحابي معاصر لأبي مسعود الأنصاري البدري، وقد مر بيان كونه صحابيًا.

قلت: هو استدلالٌ مردود فإن عبد الله بن يزيد الأنصاري صرح بالسماع من أبي سعيد الأنصاري البدري في طريقين لحديثه عنه في صحيح البخاري كما مر بيانه في التخريج.

فليس هذا ينطبق عليه الإكتفاء بالمعاصرة وإمكان اللقاء لحصول السماع كما ترى فاستدلال مسلم هذا مردود.

ولذلك قال المعلمي في في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 361 - 362): (وأما حديثه عن أبي مسعود ففي "شرح النووي" أنه حديث: نفقة الرجل على أهله.

أقول: والحديث في "الصحيحين" من طُرُق، وفي رواية للبخاري: " ... عن عبد الله بن يزيد أنه سمع أبا مسعود ... " فقد ثبت اللقاء والسماع لهذا الحديث نفسه. راجع "الفتح" (9/ 401).) اهـ

وهذا في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني لمجموعة من الباحثين (15/ 111 - 112).

قلت: وهذا نص عبارة النووي في شرحه صحيح مسلم (1/ 137): (أَمَّا حَدِيثُهُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ فَهُوَ حَدِيثُ نَفَقَةِ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ وَقَدْ خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا.) اهـ

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (وعن كل واحد) فكذا هو في الأصول وعن بالواو والوجه حذفها فإنها تغير المعنى]

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (واهية) لو قال ضعيفة بدل واهية لكان أحسن فإن هذا القائل لا يدعي أنها واهية شديدة الضعف متناهية فيه كما هو معنى واهية بل يقتصر على أنها ضعيفة لا تقوم بها الحجة]

وَلَكِنَّا أَحْبَبْنَا أَنْ نَنْصِبَ مِنْهَا عَدَدًا يَكُونُ سِمَةً لِمَا سَكَتْنَا عَنْهُ مِنْهَا».

6- وَهَذَا أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ، وَأَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ، وَهُمَا مِمَّنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَصَحِبَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْبَدْرِيِّينَ هَلُمَّ جَرًّا، وَنَقَلَا عَنْهُمُ الْأَخْبَارَ حَتَّى نَزَلَا إِلَى مِثْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَذَوِيهِمَا قَدْ أَسْنَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا، وَلَمْ نَسْمَعْ فِي رِوَايَةٍ بِعَيْنِهَا أَنَّهُمَا عَايَنَا أُبَيًّا، أَوْ سَمِعَا مِنْهُ شَيْئًا (1).

(1) كلاهما صحيح، ولا يُسَلَّمُ للإمام مسلم استدلاله بحديث أبي عثمان النهدي عن أُبَي بن كعب لتصريحه بالسماع منه كما سيأتي بيانه، أما استدلاله بحديث أبي رافع الصائغ عن أُبَي بن كعب فهو استدلالٌ صحيح سالم من المعرضة كما سيأتي بيانه عند مناقشة الإمام مسلم في استدلاله هذا.

أما حديث أبي عثمان النهدي عن أُبَي بن كعب فهو ما أخرجه مسلم في الصحيح (1/ 460 ح 663): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْثَرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ لَا أَعْلَمُ رَجُلًا أَبْعَدَ مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ، وَكَانَ لَا تُخْطِئُهُ صَلَاةٌ، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَوْ قُلْتُ لَهُ: لَوْ اشْتَرَيْتَ حِمَارًا تَرْكَبُهُ فِي الظَّلْمَاءِ، وَفِي الرَّمْضَاءِ، قَالَ: مَا يَسُرُّنِي أَنَّ مَنْزِلِي إِلَى جَنْبِ الْمَسْجِدِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ يُكْتَبَ لِي مَمْشَايَ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَرُجُوعِي إِذَا رَجَعْتُ إِلَى أَهْلِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ جَمَعَ اللهُ لَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ»

لكن صح تصريح أبي عثمان النهدي بالسماع عن أبي بن كعب في طرق أخرى لهذا الحديث، فقد أحرجه أحمد في المسند تحقيق شعيب الأرنؤوط ط الرسالة (35/ 139 ح 21213): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَمَا إِنَّ لَكَ مَا احْتَسَبْتَ "

وصححه شيعب الأرنؤط فقال في تعليقه عليه: (إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير علي بن إسحاق -وهو السُّلَمي مولاهم المَرْوزي- فقد روى له الترمذي، وهو ثقة.

وانظر ما قبله.) اهـ

قلت: فيه تصريح أبي عثمان النهدي بالسماع من أُبَي بن كعب.

قلت: فلا يُسَلَّمُ للإمام مسلم استدلاله به لأن أبا عثمان صرح بالسماع من أبي بن كعب في بعض طرقه الصحيحة في مسند أحمد كما مر.

وأما حديث أبي رافع الصائغ عن أبي بن كعب فهو ما أخرجه ابن حبان في الصحيح تحقيق شعيب الأرنؤوط (8/ 422 ح 3663): أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ الْقَيْسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَسَافَرَ وَلَمْ يَعْتَكِفْ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، اعْتَكَفَ عِشْرِينَ يوما.

فهو حديث صحيح.

وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه فقال: (إسناده صحيح على شرط مسلم. ثابت: هو ابن أسلم البناني، وأبو رافع: هو نفيع الصائغ.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد "المسند" 141/5 من طرق هدبة بن خالد، بهذا الإسناد.

وأخرجه الطيالسي "553"، وأحمد 141/5، وأبو داود "2463" في الصوم: باب في الاعتكاف، وابن ماجه "1770" في الصيام: باب ما جاء في الاعتكاف، وابن خزيمة "2225"، والحاكم 439/1، والبيهقي 314/4 من طريق حماد بن سلمة، به. وقد تحرف "أبو رافع" في الطيالسي إلى "أبي نافع".) اهـ

وصححه الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (5/ 431 ح 3655) فقال: (صحيح، أنظر ما قبله.) اهـ

وأخرجه أبو داود في السنن سنن أبي داود ت الأرنؤوط (4/ 122 ح 2463): حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا حماد، أخبرنا ثابت، عن أبي رافع عن أُبى بنِ كعب: أن النبيَّ -صلَّى الله عليه وسلم- كان يعتكِفُ العشرَ الأواخِرَ من رمضانَ، فلم يعتكِفْ عاماً، فلما كان العامُ المُقْبِلُ اعتكفَ عشرينَ ليلةً.

وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه فقال: (إسناده صحيح. حماد: هو ابن سلمة البصري، وثابت: هو ابن أسلم البُناني، وأبو رافع: هو نُفَيع الصائغ المدني.

وأخرجه ابن ماجه (1770)، والنسائي في "الكبرى" (3330) و (3375) من طريق حماد بن سلمة، بهذا الإسناد.

وهو في "مسند أحمد" (21277)، و"صحيح ابن حبان" (3663).

قال الخطابي: فيه من الفقه أن النوافل المعتادة تقضى كما تقضى الفرائض، ومن هذا قضاء رسول الله -صلَّى الله عليه وسلم- بعد العصر الركعتين اللتين فاتتاه لِقدوم الوفد عليه، واشتغاله بهم.

وفيه مستدل لمن أجاز الاعتكاف بغير صوم ينشئه له، وذلك أن صومه في شهر رمضان إنما كان للشهر، لأن الوقت مستحق له.

وقد اختلف الناس في هذا فقال الحسن البصري: إن اعتكف من غير صيام أجزأه، وإليه ذهب الشافعي.

وروي عن علي وابن مسعود أنهما قالا: إن شاء صام، وإن شاء أفطر.

وقال الأوزاعي ومالك: لا اعتكاف إلا بصوم، وهو مذهب أصحاب الرأي، وروي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعائشة، وهو قول سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والأوزاعي.) اهـ

وصححه الألباني في تعليقه عليه في سنن أبي داود ح 2463 فقال: (صحيح.) اهـ وكذلك في صحيح سنن أبي داود ح 2126.

وصححه الألباني في تعليقه على سنن الترمذي ح 803 فقال: (صحيح، صحيح أبي داود (2126).) اهـ

وأخرجه أحمد في المسند ط الرسالة (35/ 199 ح 21277): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَحَسَنُ بْنُ مُوسَى، وَعَفَّانُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ وَقَالَ عَفَّانُ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَسَافَرَ سَنَةً، فَلَمْ يَعْتَكِفْ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ، اعْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْمًا "

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه: (إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم. عفان: هو ابن مسلم، وثابت: هو ابن أسلم البناني، وأبو رافع: هو نفيع الصائغ.

وأخرجه ابن ماجه (1770) ، والنسائي في "الكبرى" (3344) من طريق عبد الرحمن بن مهدي وحده، بهذا الإسناد.

وأخرجه الضياء في "المختارة" (1273) من طريق عبد الله بن أحمد، عن هدبة، به.

وأخرجه ابن حبان (3663) ، والضياء (1272) و (1274) - (1277) من طريق هدبة بن خالد، به.

وأخرجه الطيالسي (553) ، وعبد بن حميد (181) ، وأبو داود (2463) ، والنسائي (3389) ، وابن خزيمة (2225) ، وأبو عوانة في الصوم كما في "إتحاف المهرة" 262/1، والحاكم 439/1، والبيهقي 314/4، والضياء (1271) من طرق عن حماد بن سلمة، به.

وله شاهد من حديث أنس، سلف برقم (12017) .

وفي باب مداومته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، عن ابن عمر سلف برقم (6172) ، وانظر بعض شواهده هناك.) اهـ

وصححه وخرجه الألباني فقال في صحيح سنن أبي داود ط غراس (7/ 225 ح 2126): (قلت: إسناده صحيح على شرط مسلم، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي. ورواه البخاري وابن خزيمة عن أبي هريرة. وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث أنس).

ثم قال: (إسناده: حدثنا موسى بن إسماعيل: ثنا حماد: أخبرنا ثابت عن أبي رافع عن أُبَي بن كعب.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه.

والحديث أخرجه ابن ماجة (1/ 537 - 538)، وابن خزيمة (2225)، وابن حبان (917)، والطيالسي (953 - ترتيبه)، والنسائي في "الكبرى" (ق 71/ 2)، والبيهقي (4/ 314)، وأحمد (5/ 141) من طرق أخرى عن حماد بن سلمة ... به.

وأخرجه الحاكم (1/ 439)، وقال: "صحيح"، ووافقه الذهبي.

وله شاهد من حديث أبي هريرة: أخرجه البخاري (4/ 229)، والدارمي (2/ 27)، وابن ماجة (1/ 537)، وابن خزيمة (2221)، والبيهقي. وسيأتي برقم (2130).

ومن حديث أنس: عند الترمذي (803)، وصححه ابن خزيمة (2226 و 2227)، وابن حبان (918)، والحاكم -وقال: "صحيح على شرط الشيخين"-، والبيهقي، وأحمد (3/ 104).

وسنده ثلاثي.) اهـ

وله شاهد صحيح عن أبي هريرة.

أخرجه البخاري في الصحيح (3/ 51 ح 2044): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانٍ عَشَرَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَانَ العَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْمًا»

وأخرجه البخاري في الصحيح (6/ 186 ح 4998): حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ يَعْرِضُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القُرْآنَ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي العَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، وَكَانَ يَعْتَكِفُ كُلَّ عَامٍ عَشْرًا، فَاعْتَكَفَ عِشْرِينَ فِي العَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ»

وله شاهد آخر ضعيف الإسناد عن أنس رضي الله عنه.

أخرجه أحمد في المسند ط الرسالة (19/ 74 ح 12017): حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ مُقِيمًا اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، وَإِذَا سَافَرَ اعْتَكَفَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ عِشْرِينَ "

ثم قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ: قَالَ أَبِي: " لَمْ أَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ ".

وهو ضعيف الإسناد، لكن الحديث صحيح يشهد له طريق أبي بن كعب وطريق أبي هريرة وقد مر كل منهما.

وعلة هذا الإسناد هي كون حميد وهو حميد الطويل لم يصرح بالسماع من أنس، وهو مدلس من الطبقة الثالثة، فقد أورده الحافظ ابن حجر في كتابه طبقات المدلسين ص 38 ت 71 في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وقال: (حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل ان معظم حديثه عنه بواسطة ثابت

وقتادة ووصفه بالتدليس النسائي وغيره وقد وقع تصريحه عن أنس بالسماع وبالتحديث في أحاديث كثيرة في البخاري وغيره.) اهـ
وأهل الطبقة الثالثة من المدلسين لا يُقْبَلُ حديثهم إلا بعد تصريحهم بالسماع لكثرة تدليسهم، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في كلامه حول هذه الطبقة في كتابه طبقات المدلسين ص 13: (الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الائمة من أحاديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقا ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي.) اهـ
وقد أعل بهذا الشيخ المحدث سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد فقال في تحقيقه التفسير من سنن سعيد بن منصور (1/ 183 ح 43): (سنده رجال ثقات، إلا أنه ضعيف من هذا الطريق لكون حميد لم يصرح بالسماع من أنس، وهو صحيح لغيره بما سيأتي من طرق، فإن حميدًا قد توبع.) اهـ
نعم حميد إذا صرح بالسماع عن أنس فحديثه صحيح عنه لثبوت سماعه عنه أحاديث أخرى، أنظر تصريحه بالسماع من أنس مثلا صحيح البخاري (5/ 107 ح 4099) وصحيح مسلم (2/ 788 ح 1118).
فإذا عنعن فحديثه ضعيف لأنه مدلس.
وصحح سنده على شرط الشيخين شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه فقال: (إسناده صحيح على شرط الشيخين.
وأخرجه ابن حبان (3662) و (3664) عن محمد بن عبد الرحمن السامي، عن أحمد بن حنبل، بهذا الإسناد.
وأخرجه الترمذي (803) ، وابن خزيمة (2226) و (2227) ، والحاكم 439/1، والبيهقي 314/4، والبغوي (1834) من طريق ابن أبي عدي، به.
وقال الترمذي: حسن صحيح غريب، وصححه الحاكم على شرط الشيخين.
وفي الباب عن أبي بن كعب، سيأتي 141/5.) اهـ
ومر تصحيح الألباني له في في صحيح سنن أبي داود ط غراس (7/ 225 ح 2126).
ومر أنه ضعيف بما ذكرناه من علة.
لكن ضعفه ضعيف يسير فهو شاهد لطريق أبي بن كعب كما أن طريق أبي بن كعب يشهد له.
فالحديث صحيح.
وورد من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري فقد جاء في علل الدارقطني (12/ 56 ح 2409): (وسئل عن حديث حميد، عن أنس كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعتكف العشر الأواخر من رمضان، فإذا سافر اعتكف من العام المقبل عشرين.
فقال: يرويه ابن أبي عدي، عن حميد، عن أنس.
وهذا يرويه حماد بن سلمة، عن حميد، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.) إنتهى كلامه.
قلت: وطريق حماد بن سلمة عن حميد عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري هو طريق ضعيف أيضا من أجل تدليس حميد الطويل، ولم أقف على الإسناد بين الدارقطني وحماد بن سلمة، وأبو نضرة هو المنذر بن مالك ثقة كما في التقريب، وانظر تهذيب الكمال للمزي.
وطريق أبي سعيد الخدري هذا لا يُعِل طريق أنس إذ يجوز أن يحدث به حميد على الوجهين فيكون حميد رواه مرةً عن أنس، ورواه مرة عن أبي نضرة عن ابن مسعود.

مناقشة الإمام مسلم في هذا الإستدلال:

1- إستدلال مسلم بحديث أبي عثمان النهدي عن أبي بن كعب.
هذا الإستدلال مردود.
وموضع الإستدلال هو أن مسلم ذكر أن أبا عثمان النهدي روى عن أبي بن كعب ولم يُعْلَم أنه عاينه – أي رآه – أو سمع منه قط، ومع ذلك صحح المحدثون حديثه عن حذيفة لأنه معاصر لأبي بن كعب مع إمكان لقاءه به، لأنهم يشترطون المعاصرة وإمكان اللقاء.
قلت: وهذا استدلالٌ مردود لأن أبا عثمان صرح بالسماع من أبي بن كعب في بعض طرقه الصحيحة عند أحمد كما مر في التخريج.
ولذلك قال المعلمي في في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 362 – 363): (أقول: حديث أبي عثمان قال النووي: إنه قوله: "كان رجلٌ لا أعلم أحدًا أبعدَ من المسجد بيتًا منه ... " خرَّجه مسلم.
والجواب عنه: أن في "مسند أحمد" (5/ 133): "ثنا سفيان عن عاصم عن أبي عثمان عن أُبيّ ... " فذكر الحديث، ثم قال أحمد: "ثنا علي بن إسحاق، ثنا عبد الله بن المبارك، أنا عاصم الأحول، عن أبي عثمان، حدثني أُبيُّ بن كعب، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "أمَا إنّ لكَ ما احتسبتَ".
وهي قطعة من هذا الحديث، فثبت اللقاء والسماع.) اهـ
وهو في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (15/ 112)
وهذا نص ما قاله النووي في شرحه على مسلم (1/ 139): (وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أُبَيٍّ فَقَوْلُهُ كَانَ رَجُلٌ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَبْعَدَ بَيْتًا مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ الْحَدِيثَ وَفِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاكَ اللَّهُ مَا احْتَسَبْتَ خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ.) اهـ

2- إستدلال مسلم بحديث أبي رافع الصائغ عن أبي بن كعب.
هذا الإستدلال صحيح سالم من المعارضة.
موضع الإستدلال هو أن مسلم ذكر أن أبا رافع الصائغ روى عن أبي بن كعب ولم يُعْلَم أنه عاينه – أي رآه – أو سمع منه قط، ومع ذلك صحح المحدثون حديثه عن أبي بن كعب لأنه معاصر لأبي بن كعب مع إمكان لقاءه به، لأنهم يشترطون المعاصرة وإمكان اللقاء.
قلت: هذا الإستدلال صحيح سالم من المعارضة.
فإن أبا رافع الصائغ من كبار التابعين أدرك الجاهلية وعاصر الصحابة وليس هو معروف بالتدليس، قال الإمام المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/ 14 – 15 ت 6467): (نفيع، أَبُو رافع الصائغ المدني، نزيل البصرة، مولى ابنة عُمَر بن الخطاب، وقيل: مولى ليلى بنت العجماء. أدرك الجاهلية ولم ير النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم.) اهـ، وروة عن جمع من الصحابة – منهم أُبَيّ بن كعب – أنظرهم هناك، فهو معاصر للصحابة مع إمكان لقاءه بهم.
فأبو رافع الصائغ معاصر لأُبَي بن كعب، ويكفي في تصحيح حديثه عن أُبَي بن كعب ثبوت المعاصرة وإمكان اللقاء، ومعلوم أن المعاصرة متحققه وإمكان اللقاء جائز هنا فحديثه هذا صحيح.
ولم أجد في أحاديثه ولا في ترجمته في كتب التراجم التصريح بالسماع من أبي بن كعب ولا نص أحدٌ من المحدثين على سماعه من أُبَي بن كعب.

وأبو رافع ليس معروفا بالتدليس، فلم يذكره أحد في المدلسين، وهو معاصر لأُبَي بن كعب مع إمكان اللقاء كما مر بيانه فحديثه عنه محمولٌ على الإتصال.

وعليه فاستدلال مسلم بهذا صحيح سالم من المعارضة.

قال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 363): (قال النووي: "وأما حديث أبي رافع عنه فهو: "أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يعتكف في العشر الأُخَر، فسافر عامًا، فلما كان في العام المُقبل اعتكف عشرين يومًا" رواه أبو داود.

أقول: لم يخرجه مسلم رحمه الله في "الصحيح"، وذلك يدلّ على توقُّفٍ له فيه؛ لأنه ليس هناك طريقٌ أخرى صحيحة يورِدُها، ويجعلَ هذه متابعةً لها، والحديث في حُكمٍ وسُنَّةٍ. وقد أنصف بذلك.) اه

وهو في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (15/ 112 – 113)

وهذا نص ما قاله النووي في شرحه على مسلم (1/ 139): (وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ عَنْهُ فَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأُخَرِ فَسَافَرَ عَامًا فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ اعْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْمًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ والنسائى وبن مَاجَهْ فِي سُنَنِهِمْ وَرَوَاهُ جَمَاعَاتٌ مِنْ أَصْحَابِ الْمَسَانِيدِ.) اه

أما قول المعلمي بتوقف مسلم في تصحيح حيث أبي رافع فمردود لأنه ليس بلازم لأن مسلم وكذا مثله البخاري من قبل، كلاهما لم يشترط في كتابه الصحيح إخراج كل ما صح من الأحاديث لديهما، وهذا ظاهر !.

ومسلم هنا في كلامه هنا في مقدمة صحيحه استدل بحديث أبي رافع الصائغ هذا، وهذا الإستدلال هو فرع التصحيح، وهذا ظاهر أيضًا!.

ثم الحديث صحيح لا إشكال فيه!، وقد مر تخريجه.

أما قول المعلمي: (لأنه ليس هناك طريقٌ أخرى صحيحة يورِدُها، ويجعلَ هذه متابعةً لها) !!

فليس بمسلم له من وجهين هما:

أولا: أن له شاهد بسند صحيح عن أنس رضي الله عنه مرفوعا في مسند الإمام أحمد، مر ذكره وبيان صحته في تخريج حديث أبي رافع عن أبي بن كعب.

لثاني: أن الحديث صحيح لا إشكال فيه فلا حاجة لشاهد لتصحيحه، هذا على التسليم الجدلي بعدم وجود شاهد له فما بالك وأن له شاهد بسند صحيح عن أنس رضي الله عنه مرفوعا مر ذكره في تخريج حديث أبي رافع عن أبي بن كعب.

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (هلم جرا) قال القاضي عياض ليس هذا موضع استعمال هلم جرا لأنها تستعمل فيما اتصل إلى زمان المتكلم بها وإنما أراد مسلم فمن بعدهم من الصحابة

وقال ابن الأنباري معنى هلم جرا سيروا وتمهلوا في سيركم وتثبتوا وهو من الجر وهو ترك النعم في سيرها فيستعمل فيما دووم عليه من الأعمال قال ابن الأنباري فانتصب جرا على المصدر أي جروا جرا أو على الحال أو على التمييز (وذويهما) فيه إضافة ذي إلى غير الأجناس والمعروف عند أهل العربية أنها لا تستعمل إلا مضافة إلى الأجناس كذي مال وقد جاء في الحديث وغيره من كلام العرب إضافة أحرف منها إلى المفردات كما

في الحديث وتصل ذا رحمك وكقولهم ذو يزن وذو نواس وأشباهها قالوا هذا كله مقدر فيه الانفصال فتقدير ذي رحمك الذي له معك رحم]

7- وَأَسْنَدَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ وَهُوَ مِمَّنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَكَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا، وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَخْبَرَةَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبَرَيْنِ (1).

(1) حديثا أبي عمرو الشيباني– وثمة حديث ثالث ذكره النووي – وسيأتي كلامه – وهو خطأ لا يصح والصواب أنه نفسه الحديث الأول من الحديثين الذين ذكرهما مسلم – وحديثا أبي معمر عبد الله بن سخبرة كلاهما عن أبي مسعود الأنصاري هي أحاديث صحيحة، واسدلال مسلم بهما صحيح سالم من المعارضة كما سيأتي بيانه.

أما حديثا أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود الأنصاري صحيحان – وثمة حديثٌ ثالث ذكره النووي سنذكره ونخرجه بعدهما – :

الحديث لأول:

أخرجه مسلم في الصحيح (3/ 1506 ح 1893): وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنِّي أُبْدِعَ بِي فَاحْمِلْنِي، فَقَالَ: «مَا عِنْدِي»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَا أَدُلُّهُ عَلَى مَنْ يَحْمِلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ».

ثم أخرجه مسلم من هذه الطريق بعده في الصحيح (3/ 1506 ح 1893): وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

و(أبدع بي) وفي بعض النسخ بدع بي ونقله القاضي عن جمهور رواة مسلم قال والأول هو الصواب ومعروف في اللغة ومعناه هلكت دابتي وهي مركوبي، نقلا عن شرح محمد بن فؤاد بن عبد الباقي في تحقيقه صحيح مسلم.

الحديث الثاني:

أخرجه مسلم في الصحيح (3/ 1505 ح 1892): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ، فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ».

ثم آخرجه مسلم من هذه الطريق في الصحيح بعده (3/ 1506 ح 1892): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ زَائِدَةَ، ح وحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

و(مخطومة) أي فيها خطام وهو قريب من الزمام، نقلا عن تعليق محمد بن فؤاد بن عبد الباقي في تحقيقه صحيح مسلم.

الحديث الثالث:

ضعيف لشذوذه من هذه الطريق، لكنه صحيح من طريق أبي هريرة وله طرق أخرى، والصواب في متنه أنه هو الحديث الأول الذي مر في كلام مسلم في مقدمة الصحيح.

ووهذا ذكره النووي وسيأتي نقل كلامه.

قلت: هذا الحديث بلفظ (المستشار مؤتمن) شاذ المتن من هذه الطريق وإن صح من طريق أبي هريرة وله طرق أخرى، وهو ضعيف بهذا الإسناد لا يصح من رواية أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود، لأن في متنه خطأ والصواب في متنه أنه هو الحديث الأول في كلام مسلم الذي مر في مقدمة الصحيح هنا بلفظ (مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ) أو نحوه بلفظ (الدَّالّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ)

فإنه بلفظ (المستشار مؤتمن) ضعيف الإسناد، شريك ضعيف سيء الحفظ، قال الحافظ في التقريب: (صدوق يخطىء كثيرا، تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع.) اهـ.

وقد أخطأ في متنه وإنما الصواب أن متنه هو (مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ) أو نحوه بلفظ (الدَّالّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ)، إلا أن متنه بلفظ (المستشار مؤتمن) صحيح له شاهد من طريق أبي هريرة، وله طرق أخرى.

أخرجه ابن ماجة في السنن تحقيق شعيب الأرنؤوط (4/ 681 ح 3746): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: "الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ".

ومن طريقه أخرجه عبد بن حميد كما في المنتخب من مسند عبد بن حميد ت مصطفى العدوي (1/ 211 ح 235): أَخْبَرَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، ثنا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: "الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ".

وكذا أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (17/ 229 ح 637): حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ الْكَشِّيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَحْرٍ الْكُوفِيُّ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»

وأيضا في المعجم الكبير (17/ 230 ح 638): حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ غَنَّامٍ، ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا الْأَسْوَدُ بْنَ عَامِرٍ شَاذَانُ ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدُوسِ بْنِ كَامِلٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، ثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ قَالَا: ثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»

وأخرجه أحمد في المسند ت شعيب الأرنؤوط ط الرسالة (37/ 43 ح 22360): حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَفَعَهُ، وَقَالَ شَاذَانُ مَرَّةً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ ".

ثم قال الإمام أحمد بعده: (وَذَكَرَ شَاذَانُ أَيْضًا حَدِيثَ: " الدَّالِّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ ".) اهـ

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه هناك على لفظ (المستشار مؤتمن): (صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف شريك: وهو ابن عبد الله النخعي.

وأخرجه عبد بن حميد (235) ، والدارمي (2449) ، وابن ماجه (3746) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (4290) ، وابن حبان (1991 - موارد الظمآن) -وسقط من "الإحسان"-، والطبراني 17/ (638) ، والبيهقي 112/10 من طريق أسود بن عامر شاذان، بهذا الإسناد. وقرن الطبرانيُّ بأسود بن عامرٍ طَلْق بن غنام.

وأخرجه الطبراني أيضاً 17/ (637) من طريق عبد الحميد بن بحر الكوفي، وأبو الشيخ في "الأمثال" (34) من طريق عثمان بن زُفَر، كلاهما عن شريك، به.

وله شواهد يصح بها: عن أبي هريرة عند البخاري في "الأدب المفرد" (256) ، وأبي داود (5128) ، وابن ماجه (3745) ، والترمذي (2369) و (2822) . وقال الترمذي: حسن.

وآخر عن أم سلمة عند الترمذي (2823) ، وسنده حسن في الشواهد.

وثالث عن النعمان بن بشير عند الطحاوي في "شرح المشكل" (4295) .

وفي الباب عن غير واحد من الصحابة، انظر "الأمثال" لأبي الشيخ ص 18-22.) اهـ

وقال شعيب الأرنؤوط هناك في تعليقه على لفظ (الدال على الخير كفاعله): (حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف كسابقه.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" 17/ (629) و (631) من طريق عبد الحميد ابن بحر الكوفي، عن شريك، بهذا الإسناد.

وانظر (22339) .) اهـ

قلت: وحديث (الدال على الخير كفاعلة) هو حديث صحيح – وهو الحديث الأول من حَدِيثَي أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود الأنصاري الذين ذكرهما مسلم هنا في مقدمة الصحيح – أخرجه مسلم في الصحيح (3/ 1506 ح 1893): وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنِّي أُبْدِعَ بِي فَاحْمِلْنِي، فَقَالَ: «مَا عِنْدِي»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَا أَدُلُّهُ عَلَى مَنْ يَحْمِلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ».

ثم أخرجه مسلم بعده في الصحيح (3/ 1506): وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قلت: فحديث (المستشار مؤتمن) من طريق أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود الأنصاري) شاذ المتن، ضعيف الإسناد، لأن شريك أخطأ في متنه وإنما الصواب أن متنه هو (الدَّالّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ.)، إلا أن متنه بلفظ (المستشار مؤتمن) صحيح له شاهد من طريق أبي هريرة، وله طرق أخرى.

فعليه يكون شريك قد خالفه أربعة من الثقات في صحيح مسلم كما مر في تخريج اللفظ الصحيح هم: أبو معاوية الضرير وعيسى بن يونس وشعبة وسفيان كلهم رووه عن الأعمش بلفظ (مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ) وهم ثقات أوثق من شريك وأكثر عددا.

ومع ذلك رواه شريك نفسه مرة على الجادة باللفظ الصحيح من طريق أبي مسعود الأنصاري بلفظه الصحيح (مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ) مثل لفظ أولئك الثقات الأربعة كما أفاد قول أحمد بعد رواية شريك التي وهم في متنها في المسند: : (وَذَكَرَ شَاذَانُ أَيْضًا حَدِيثَ: " الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ ".) اهـ، فإنه يفيد أن الأسود بن عامر الملقب بشاذان رواه عن شريك باللفظين، وقد مر قول أحمد وسيأتي تنبيه محقق العلل لابن أبي حاتم على هذا، ورواية شريك له باللفظين مع مخالفته للصواب الذي رواه أربعة من ثقات أصحاب الأعمش يدل على أن شريك لم يضبط لفظه لسوء حفظه، وهو سيء الحفظ كما مر.

وقد نص الإمام أبو حاتم الرازي على خطأ شريك فيه، جاء في علل الحديث لابن أبي حاتم تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي (6/ 64 – 65 ح 2319): (وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، عن شَرِيك، عَنِ الأعمَش، عَنْ أَبِي عمرو الشَّيْباني، عَنْ أَبِي مَسْعُود، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ؟،

قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا أَرَادَ: الدَّالُّ عَلَى الخَيْرِ كَفَاعِلِهِ.

قلتُ: الخطأُ ممَّن هُوَ؟

قَالَ: مْنِ شَريك.) اهـ

وقال محققه هناك عند تعليقه على رواية الأسود بن عامر – وهو شاذان كما في التقريب – هذه في هامش (3): (روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (274/5 رقم 22360) ، وعبد بن حميد (235) ، والدارمي (2493) ، وابن ماجه في "سننه" (3746) ، وابن حبان في "صحيحه" (1991/موارد الظمآن) ، والطبراني في "الكبير" (230/17 رقم 638) ، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (277/4 رقم 1034) ، والبيهقي في "الكبرى" (112/10) . وأخرجه الطبراني في "الكبير" (229/17 رقم 637) من طريق عبد الحميد بن بحر، عن شريك، به.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (20/4) ، والطبراني في "الكبير" (230/17 رقم 638) من طريق طلق بن غنام، وقرنه الطبراني برواية الأسود بن عامر، وأبو الشيخ الأصبهاني في "الأمثال" (34) من طريق عثمان بن زُفَر، كلاهما (طلق وعثمان) عَنْ شَرِيكٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أبي عمرو الشيباني، عن أبي مسعود، به.) اهـ

وقال محققه أيضا – تصحيحًا وتأييدا لما ذكره الإمام أبو حاتم الرازي – في هامش (5): (قال الإمام أحمد في الموضع السابق – أي في المسند وقد مر تخريجه –: «وذكر شاذانُ أيضًا حديث: "الدالُّ على الخير كفاعِله"» . وقال أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (278/4 رقم 1035) بعد أن ذكر رواية شاذان السابقة، قال: «وقال النبي (ص) : "الدالُّ على الخير كفاعِله"» .

فدلَّ هذا على أن الأسود بن عامر شاذان رواه عن شريك باللفظين كليهما. والحديثُ معروفٌ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشيباني، عَنْ أَبِي مَسْعُود، عَنِ النبيّ (ص) قال: «من دلَّ على خير فله مثلُ أجر فاعله»، أخرجه مسلم في "صحيحه" (1893) من طريق سفيان الثوري وشعبة وأبي معاوية محمد بن خازم وعيسى بن يونس، كلهم عن الأعمش، به هكذا.) اهـ

وثمة وهم وقع من غالب أحد رواته عن شريك في اسم الصحابي فجعله (ابن مسعود) وهو (أبو مسعود) بالإضافة للوهم في متنه الذي مر بيانه، ومر أنه ليس يصح من حديث أبي مسعود بلفظ (المستشار مؤتمن) بل يصح من حديث أبي هريرة وله طرق أخرى، جاء في علل الحديث لابن أبي حاتم (6/ 239 ح 2485): (وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سَهْلُ بنُ عُثمان، عَنْ غَالِبٍ، عَنْ شَريك، عَنِ الأعمَش، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيباني، عَنِ ابْنِ مسعود: أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ؟

قَالَ أَبِي: وَهِمَ فِيهِ غالبٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ أَبِي مَسْعُود، عَنِ النبيّ (ص) : الدَّالُّ عَلَى الخَيْرِ كَفَاعِلِهِ.) اهـ، وما بين – – من كلامي توضيحا.

وقال محققه هناك في هامش (6): (في هذه الرواية وهمان: الأول: جعل الحديث عن ابن مسعود، وصوابه: عن أبي مسعود، فالوهم هنا من غالب بن فائد كما قال أبو حاتم.

والثاني: جعل متن الحديث: «المستشار مؤتمن» ، وصوابه: «الدال على الخير كفاعله» ، فالوهم فيه من شريك بن عبد الله، وليس من غالب، وقد أوضح ذلك أبو حاتم في المسألة (2319).) اهـ

فالحديث بلفظ (المستشار مؤتمن) صحيح لشاهده الصحيح من طريق أبي هريرة، ولا يصح من رواية أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود لشذوذه من طريقه فتنبه، وله طرق أخرى عن غير أبي مسعود أنظرها في الصحيحة للألباني ح 1641، وسنده ضعيف، ولذلك قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه هناك: (صحيح بما قبله، وهذا إسناد ضعيف، شريك -وهو ابن عبد الله النخعي- سيئ الحفظ. أبو عمرو الشيباني: اسمه سعد بن إياس.

وأخرجه أحمد (22360)، وعبد بن حميد (235)، والدارمي (2449)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (4290)، وابن حبان (1991 - موارد الظمآن)، والطبراني في "الكبير" 17/ (637) و (638)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (34)،

والبيهقي في "السُّنن" 10/ 112 من طريق شريك، به.) اهـ

ولذلك صحح الألباني الحديث في السلسلة الصحيحة ح 1641 بعد أن خرجه من طرق متعددة، وقال على إسناد طريق أبي مسعود هذا: (وسنده حسن في " الشواهد ".) اهـ، اي أنه ضعيف الإسناد وإنما حسن سنده لشواهده، ولذلك قال الألباني في صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (2/ 266): (صحيح لغيره - "الصحيحة" (1641).) اهـ أي هو ضعيف الإسناد إلا أن متنه صحيح لشواهده.

وكان أخرجه ابن ماجة قبله من طريق أخرى في السنن ت شعيب الأرنؤوط (4/ 681 ح 3745 - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ".

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه: (إسناده صحيح. شيبان: هو ابن عبد الرحمن النحوي، وأبو سلمة: هو ابن عبد الرحمن بن عوف.

وأخرجه أبو داود (5128)، والترمذي (2526) و (3033) من طريق شيبان بن عبد الرحمن، به. وقال: الترمذي حديث حسن صحيح.

قال" السندي: قوله: "المستشار مؤتمن" أي: أمين، فلا ينبغي له أن يخون المستشيرَ بكتمان المصلحة والدلالة على المفسدة.) اهـ

قلت: وهذا شاهد صحيح عن أبي أبي هريرة، وقد حصل في إسناده اختلافا بينه الإمام الدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8/ 18 - 19 ح 1381) وانتهى الى أن الصواب قول شيبان وأبي حمزة، فقال الإمام الدارقطني في آخر كلامه: (وَالْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ قَوْلُ شَيْبَانَ، وَأَبِي حَمْزَةَ.) اهـ وشيبان هو رايو هذا الحديث بهذا الإسناد عن أبي هريرة في سنن ابن ماجة كما مر، والسند صحيح فلا يضره ذلك الإختلاف.

أما حديثا أبي معمر عبد الله بن سخبرة عن أبي مسعود الأنصاري صحيحان هما:

الحديث الأول:

أخرجه مسلم في الصحيح (1/ 323 ح 432): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، وَوَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ مَنَاكِبَنَا فِي الصَّلَاةِ، وَيَقُولُ: «اسْتَوُوا، وَلَا تَخْتَلِفُوا، فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، لِيَلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: «فَأَنْتُمُ الْيَوْمَ أَشَدُّ اخْتِلَافًا»

ثم أخرجه مسلم من هذه الطريق بعده في الصحيح (1/ 323 ح 432): وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ح، قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ ح، قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنَ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

الحديث الثاني:

أخرجه أبو داود في السنن (1/ 226 ح 855): حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ النَّمَرِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةُ الرَّجُلِ حَتَّى يُقِيمَ ظَهْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ»

حديثٌ صحيح صحيح الإسناد، وله شاهد صحيح من طريق علي بن شيبان وله طرق أخرى.

وصححه الألباني في تعليقه عليه فقال: (صحيح) اهـ

وأخرجه الترمذي في السنن (1/ 351 ح 265): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لاَ تُجْزِئُ صَلاَةٌ لاَ يُقِيمُ فِيهَا الرَّجُلُ، يَعْنِي، صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

وصححه الألباني في تعليقه عليه فقال: (صحيح، ابن ماجة (870).) اهـ

وأخرجه ابن ماجة في السنن (1/ 282 ح 870): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ»

وصححه الألباني في تعليقه عليه فقال: (صحيح) اهـ وفي أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (2/ 648)

وأخرجه النسائي في السنن (2/ 183 ح 1027): أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ»

وأخرجه أيضا النسائي في السنن (2/ 214 ح 1111): أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عِيسَى وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ»

وصححه الألباني في تعليقه عليه في الموضعين فقال: (صحيح) اهـ

وأخرجه الدارمي في السنن (2/ 838 ح 1366): أَخْبَرَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ هُوَ ابْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ»

وأخرجه ابن حبان في الصحيح (5/ 217 ح 1892): أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي معمر، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم: "لا تجزىء صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صُلْبَهُ فِي الركوع والسجود"

وصحح سنده شعيب الأرنؤوط حيث قال في تعليقه عليه: (إسناده صحيح على شرطهما. أبو خيثمة: هو زهير بن حرب، وأبو معاوية: هو محمد بن خازم، وأبو معمر: هو عبد الله بن سخبرة الازدي، وأبو مسعود: هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البدري، صحابي جليل.

وأخرجه الدارقطني 348/1، والطبراني 17/ "583"، وابن خزيمة في صحيحه "591" و "666"، من طريق وكيع وأبي معاوية، بهذا الإسناد.

وأخرجه الترمذي "265" في الصلاة: باب ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، من طريق أبي معاوية، به.

وأخرجه أحمد 122/4، وابن ماجه "870" في الإقامة: باب الركوع في الصلاة، والبغوي في شرح السنة "617" من طريق وكيع، به.

وأخرجه الحميد "454"، وعبد الرزاق "2856"، وأحمد 122/4، والنسائي 183/2 في الافتتاح: باب إقامة الصلب في الركوع و214/2: باب إقامة الصلب في السجود، والدارمي 304/1، وابن خزيمة "591" و "666"، والدارقطني 348/1، والطحاوي في شرح مشكل الآثار "206" بتحقيقي، وابن الجارود "195"، والبيهقي في السنن 88/2، والطبراني 17/ "578" و "580" و "581" و "582" و "585"، والبغوي في شرح السنة "617" من طرق عن الأعمش، به.

وأخرجه الطبراني 17/ "584" من طريق عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، عن عمارة بن عمير، به.) اهـ

وصححه الألباني فقال في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (3/ 360 ح 1889): (صحيح . ((صحيح أبي داود)) (801).) اهـ

وأخرجه أحمد في المسند ط الرسالة تحقيق شعيب الأرنؤوط (28/ 305 ح 17073): حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ عُمَيْرٍ التَّيْمِيَّ، يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ الْأَزْدِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَا تُجْزِئُ صَلَاة الرجل أَوْ أَحَدٍ لَا يُقِيمُ ظَهْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ "

وصحح سنده شعيب الأرنؤوط حيث قال في تعليقه عليه: (إسناده صحيح على شرط الشيخين. حسين بن محمد: هو ابن بهرام المرُوذي، وشعبة: هو ابن الحجاج العتكي، وسليمان: هو ابن مِهران الأعمش، وأبو معمر: هو عبد الله بن سَخْبَرة الأزدي.

وأخرجه الطيالسي (613) ، وأبو داود (855) ، وابن خزيمة (592) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (205) و (896) ، وابن حبان (1893) ، والطبراني في "الكبير" 17/ (579) ، والبيهقي في "السنن" 117/2، وابن عبد البر في "الاستذكار" (7301) و (10103) ، والبغوي في "شرح السنة" (617) من طرق عن شعبة، بهذا الإسناد.

وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (2856) ، والحميدي (454) ، وابن أبي شيبة 287/1 و218/14-219، والترمذي (265) ، والنسائي 183/2 و214، والدارمي 304/1، وابن الجارود في "المنتقى" (195) ، وابن خزيمة (591) و (666) ، وأبو عوانة 104/2 و105، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (206) و (3899) ، وابن حبان (1892) ، والطبراني في "الكبير" 17/ (578) و (580) و (581) و (582) و (583) و (585) ، والدارقطني 348/1، وأبو نعيم في "الحلية" 116/8، والبيهقي في "السنن" 88/2، والبغوي في "شرح السنة" (617) من طرق عن الأعمش، به، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وأخرجه الطبراني 17/ (584) من طريق عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، عن عمارة بن عمير، به.

وسيأتي بالأرقام (17103) و (17104) .

وفي الباب عن علي بن شيبان، سلف برقم (16297) ، وعن أبي سعيد سلف برقم (11532) ، وذكرنا هناك بقية أحاديث الباب.) اهـ

وأخرجه أحمد في المسند (28/ 329 ح 17103): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، وَابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ - قَالَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ: الْأَنْصَارِيِّ -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لِأَحَدٍ لَا يُقِيمُ فِيهَا ظَهْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ "

وصحح سنده شعيب الأرنؤوط حيث قال في تعليقه عليه: (إسناده صحيح على شرط الشيخين. وهو مكرر الحديث (17073) .

وكيع: هو ابن الجراح الرؤاسي، وابن نمير: هو عبد الله، وابن أبي زائدة: هو يحيى بن زكريا.

وأخرجه ابن أبي شيبة 287/1 و218/14-219، وابن ماجه (870) ، وابن خزيمة (591) و (666) ، وأبو عوانة 104/2، وابن حبان (1892) ، والطبراني في "الكبير" 17/ (583) ، والدارقطني 348/1، والبغوي في "شرح السنة" (617) من طريق وكيع، بهذا الإسناد.

وقد سلف (17073) .) اهـ

فهو حديث صحيح.

وله شاهد صحيح من طريق علي بن شيبان، وله طرق أخرى.

أخرجه أحمد في المسند ط الرسالة (26/ 224 ح 16297): حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، وَسُرَيْجٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بَدْرٍ، (2) أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَلِيٍّ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَاهُ عَلِيَّ بْنَ شَيْبَانَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ خَرَجَ وَافِدًا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَصَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَحَ بِمُؤْخِرِ عَيْنِهِ (3) إِلَى رَجُلٍ لَا يُقِيمُ صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُقِيمُ صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ "

قَالَ: وَرَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ، فَوَقَفَ حَتَّى انْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اسْتَقْبِلْ صَلَاتَكَ، لَا صَلَاةَ (5) لِرَجُلٍ فَرْدٍ خَلْفَ الصَّفِّ "، قَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ: " فَرْدًا (6) خَلْفَ الصَّفِّ " فَقَالَ (7) لَهُ " اسْتَقْبِلْ صَلَاتَكَ، فَلَا صَلَاةَ لِفَرْدٍ خَلْفَ الصَّفِّ "

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه: (إسناده صحيح، رجاله ثقات. عبد الصمد: هو ابن عبد الوارث بن سعيد العنبري، وسريج: هو ابن النعمان الجوهري، وملازم بن عمرو: هو حفيد عبد الله بن بدر، وكان يحيى القطان وأحمد بن حنبل يقدمانه على عكرمة ابن عمار.

وأخرجه مطولاً ومختصراً ابن سعد في "الطبقات" 551/5، وابن أبي شيبة 193/2 و156/14، وابن ماجه (871) و (1003) ، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" 275/1-276، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (1678) ، وابن خزيمة (593) و (667) و (872) و (1569) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (3901) ، وفي "شرح معاني الآثار" 394/1، وابن حبان (1891) و (2202) ، و (2203) ، والبيهقي في "السنن" 105/3 من طرق عن ملازم بن عمرو، بهذا الإسناد.

قوله: "إنه لا صلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود".

سيرد نحوه من حديث أبي مسعود البدري 119/4، وانظر حديث أبي سعيد الخدري (11532) .

وقوله: "لا صلاة لرجل فرد خلف الصف".

سيرد نحوه من حديث وابصة بن معبد 227/4-228.

قال السندي: قوله: "يصلي خلف الصف": كأنه كان مسبوقاً، فقام يتم ما فاته مع الإمام.

قوله: "لا صلاة لرجل فرد": ظاهره بطلان صلاة الفرد خلف الصف مطلقاً، لضرورة أم لا، ومن لا يرى البطلان حمله على نفي الكمال، والإعادة على التأديب، أو على النصح، والله تعالى أعلم.) اهـ

قلت: وورد من طريق ضعيف عن علي بن شيبان انظر مسند أحمد ط الرسالة (26/ 212 ح 16284) و(39/ 515) نص على ضعف سندها شعيب الأرنؤوط هناك، وكذلك نص الألباني على ضعف سندها في الصحيحة ح 2536، لكن كلاهما صححا الحديث لأنه صح من طريق آخر.

وأخرجه ابن ماجة في السنن ت الأرنؤوط (2/ 47 ح 871): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَدْرٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ، وَكَانَ مِنَ الْوَفْدِ، قَالَ: خَرَجْنَا حتى قدمنا على رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (2)، فَبَايَعْنَاهُ وَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ، فَلَمَحَ بِمُؤْخِرِ عَيْنِهِ رَجُلًا لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ، يَعْنِي -صُلْبَهُ- فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الصَّلَاةَ، قَالَ: "يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُقِيمُ صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ" .

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه: (إسناده صحيح.

وهو في "مصنف ابن أبي شيبة" 2/ 193، ومن طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (1678).

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" 5/ 551، وأحمد (16297)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" 1/ 275 - 276، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (1678)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (3901)، وابن خزيمة (593) و (667)، والبيهقي 3/ 105 من طريق ملازم بن عمرو، بهذا الإسناد.) اهـ

وأخرجه ابن حبان في صحيح ابن حبان - محققا (5/ 217 ح 1891): أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرْهَدٍ عَنْ مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ الْحَنَفِيِّ، عَنْ أَبِيهِ وَكَانَ أَحَدَ الْوَفْدِ السِّتَّةِ قَالَ قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّيْنَا مَعَهُ فَلَمَحَ بِمُؤَخَّرِ عَيْنَيْهِ رَجُلًا لَا يُقِرُّ صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَقَالَ: "إِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يقم صلبه" 1. وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه: (إسناده صحيح، رجاله ثقات، وأخرجه أحمد 23/4، وابن ماجة "871" في الإقامة: باب الركوع في الصلاة، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ 275/1-276، والبيهقي 105/3 من طرق، عن ملازم بن عمرو، بهذا الإسناد.

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ورقة 57: إسناده صحيح، رجاله ثقات. رواه مسدد في مسنده عن ملازم، به.

وأخرجه أحمد 22/4 عن أبي النضر، عن أيوب بن عتبة، عن عبد الله بن بدر، به.

وصححه ابن خزيمة برقم "593" و "667".) اهـ

وصححه الألباني فقال في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (3/ 359 ح 1888): (صحيح . ((صفة الصلاة)) , ((الصحيحة)) (2536).) اهـ، وكذلك صححه في أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (2/ 647) وفي تعليقه على سنن ابن ماجة وسنن وصحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (1/ 245).

وثمة طرق أخرى ذكرها الألباني في الصحيحة ح 2536.

مناقشة إستدلال الإمام مسلم:

1- إستدلاله برواية أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود الأنصاري.

موضع الإستدلال أن أبا عمرو الشيباني روى خبرين – أي حديثين – عن أبي مسعود الأنصاري ولم يصرح بالسماع، ومع ذلك صحح المحدثون حديثه لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء.

قلت: مر أن ثمة حديثٌ ثالث آخر لم يذكره مسلم.

وهذا استدلال صحيح فإن أبا عمرو الشيباني لم يصرح بالسماع من أبي مسعود الأنصاري في هذين الحديثين ولا غيرهما بعد بحثٍ، ولم ينص أحد من الأئمة على سماعه من أبي مسعود الأنصاري.

وأبو عمرو الشيباني هو سعد بن إياس أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم، قال الإمام مسلم في الكنى والأسماء للإمام مسلم (1/ 562 ت 2278): (أبو عمرو سعد بن اياس الشيباني6 أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم.) اهـ، وقال المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/ 258 – 259 ت 2205): (سَعْد بن إياس، أَبُو عَمْرو الشيباني، الكوفي، من بني شيبان بْن ثعلبة بْن عكابة. أدرك زمان النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم ولم يره، وَقَال: بعث النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم وأنا أرعى إبلاء لأهلي بكاظمة.) اهـ

فهو معاصر لأبي مسعود الأنصاري مع إمكان اللقاء بينهما.

وسيأتي نقل كلام المعلمي والرد عليه عند مناقشة الإستدلال الثاني والذي هو برواية أبي معمر عبد الله بن سخبرة عن أبي مسعود الأنصاري الآتي بعده.

2- إستدلاله برواية أبي معمر عبد الله بن سخبرة عن أبي مسعود الأنصاري.

موضع الإستدلال أن أبا معمر عبد الله بن سخبرة روى خبرين – أي حديثين – عن أبي مسعود الأنصاري ولم يصرح بالسماع، ومع ذلك صحح المحدثون حديثه لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء.

قلت: وهذا استدلال صحيح فإن أبا معمر عبد الله بن سخبرة لم يصرح بالسماع من أبي مسعود الأنصاري في هذين الحديثين ولا غيرهما بعد بحثٍ، ولم ينص أحد من الأئمة على سماعه من أبي مسعود الأنصاري.

وعبد الله بن سخبرة معاصر للصحابة قال البخاري في التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (5/ 97 ت 280): (عَبد اللهِ بْنُ سَخبَرَة، الأَزدِيّ، ويُقال، الأَسَدِيّ، أَسَد شَنُوءَة، أَبو مَعمَر، الكُوفيّ.

سَمِعَ خَبّابًا، وعن عُمَر، رضي الله عَنْهُمَا.) اهـ

فهو معاصر لأبي مسعود الأنصاري.

قال المعلمي المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 364 – 367): (قال النووي: "حديثا الشيباني أحدُهُمَا حديث: "جاء رجل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، فقال: إنه أُبْدِعَ بي ... "، والآخر: "جاء رجلٌ إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – بناقةٍ مخطومةٍ، فقال: لك بها يوم القيامة سبعمائة"، أخرجهما مسلم، وأسند أبو عمرو أيضًا عن أبي مسعود حديث: "المستشار مؤتمن" رواه ابن ماجه".

أقول: ومتن الأول: "مَن دلَّ على خيرٍ فله مثلُ أجر فاعله".

وأما الثاني، فمتنه "لتأتينَّ" أي الناقة، وكلها في فضائل الأعمال، وشواهدُ الأول من السنن الثابتة معروفةٌ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "من سنَّ سنَّةً حسنة فله أجرها، وأجر من عمل بها"، وقوله: "من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثلُ أجورِ مَن تبعه".

ودليل الثاني: قوله تعالى: {مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ} [البقرة: 261].

وللثالث شواهد من حديث جابر وابن عباس وأبي هريرة ومعناه ثابتٌ في العقول: أنَّ الإنسان لا يستشير على الحقيقة إلا من يأتمنه، فمن استشارك فقد ائتمنك.

قال النووي: "وأما حديثا أبي معمر، فأحدهما: "كان النبي – صلى الله عليه وسلم – يمسح مناكبنا في الصلاة" أخرجه مسلم، والآخر: "لا تجزي صلاةٌ لا يقيم الرجل صلبَه فيها في الركوع" أخرجه أصحاب السنن وغيرهم، وقال الترمذي: "هو حديث حسن صحيح".

أقول: أما الحديث الأول فأخرج معه مسلمٌ عدّة أحاديثَ صحيحة تؤدّي معناه، فهو في حكم المتابعة، وأقربُ تلك الشواهد من لفظه حديث النعمان بن بشير، فهو إذًا في معنى المتابعة.

وأما الحديث الثاني فلم يخرِّجه مسلم، ولعلّ ذلك لأنه في حُكْمٍ مختلَفٍ فيه، ولم يجد له شاهدًا صريحًا صحيحًا.

ومن شواهده: حديث المسيء صلاتَه وفيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم: "ارجع فصلِّ فإنك لم تُصَلّ"، وهو في "الصحيحين"، لكن لم يقع في روايتهما أن الرجل إنما قصَّر بأنه لم يُقم صُلبَه في الركوع والسجود، وإن وقع معنى ذلك في رواية لغيرهما كما في "الفتح".

ومن شواهده قول زيد بن وهب: "رأى حذيفةُ رجلاً لا يتم الركوع والسجود، فقال: ما صليت، ولو متَّ مِتَّ على غير الفطرة التي فطر الله محمدًا – صلى الله عليه وسلم – " أخرجه البخاري، ولكن في الحكم له بالرفع خلافٌ، والله أعلم.) اهـ

وهو في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني باعتناء مجموعة من الباحثين (15/ 113 – 115).

وهذا نص ما قاله الإمام النووي حيث قال في شرحه صحيح مسلم (1/ 140): (وَأَمَّا الْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ رَوَاهُمَا الشَّيْبَانِيُّ فَأَحَدُهُمَا حَدِيثُ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّهُ أَبْدَعَ بِي وَالْآخَرُ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ فَقَالَ لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُمِائَةٍ أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ وَأَسْنَدَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ أَيْضًا عَنْ أَبِي مسعود حديث المستشار مؤتمن رواه بن مَاجَهْ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي مُسْنَدِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثَا أَبِي مَعْمَرٍ فَأَحَدُهُمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ مَنَاكِبَنَا فِي الصَّلَاةِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالْآخَرُ لَا تَجْزِي صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ صُلْبَهُ فِيهَا فِي الرُّكُوعِ رَوَاهُ أبو داود والترمذى والنسائى وبن مَاجَهْ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَصْحَابِ السُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ قَالَ التِّرْمِذِيُّ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.) اهـ

قلت: أما تردد المعلمي في صحة الحديث الثاني من طريق أبي معمر عبد الله بن سخبرة عن أبي مسعود الأنصاري، فمردود فقد مر أنه حديث صحيح الإسناد، وله شاهد صحيح من طريق علي بن شيبان، وله طرق أخرى، ولذلك صححه الألباني وشعيب الأرنؤوط.

وأما الذي ذكره المعلمي من أن لحَديثَي أبي عمرو الشيباني ولحديثَي أبي معمر عبد الله سخبرة شواهد – على تردُّدٍ منه في وجود شواهد لثاني حديثَي الأخير –، فليس ذلك يَنْقُضُ استدلالَ مسلم بحديثَي أبي عمرو الشياباني وأبي معمر عبد الله بن سخبرة – كلاهما عن أبي مسعود الأنصاري – لأن استدلال مسلم هنا ليس بالمتن وحده كي يقال ذلك بل بالسند وما جاء به من متنٍ وأن المحدثون صححوا هذا السند بذاته وما جاء به من متن ليس لأن له شاهد او متابعة فقط! بل لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء أيضا.

فإنما الإستدلال هنا بالإسناد مع ما جاء به من متنٍ– وليس المتن وحده – كدليلٍ لما ذكره الإمام مسلم وليس الإستدلال هنا بالمتن وحده كي يُعْتَرَض بأن له شواهد أو متابعات!، وهذا ظاهر.

ومعلومٌ أَنَّ توفرَ شاهد او متابعة للحديث غايةُ ما فيه أنَّه يفيد زيادة في صحة المتن لتعدد طرقه ولا يلزم من ذلك عدم صحته عند المحدثين من كل طريق من طرقه على حِدَة.

فما قاله المعلمي مردود لا ينقض استدلال الإمام مسلم.

ومر أنهما حديثان من طريق أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود، وأما الحديث الثالث فإنه لا يصح وإنما هو الحديث الأول نفسه وأخطأ فيه شريك كما مر بيانه.

قلت: فاستدلال مسلم هذا صحيح سالمٌ من المعارضة.

8- وَأَسْنَدَ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا (1)، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ وُلِدَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم.

---

(1) صحيح، وهذا الإستدلال صحيح سالم من المعارضة كما سيأتي بيانه.

أخرجه مسلم في الصحيح (2/ 635 ح 922): وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ، قُلْتُ: غَرِيبٌ وَفِي أَرْضِ غُرْبَةٍ، لَأَبْكِيَنَّهُ بُكَاءً يُتَحَدَّثُ عَنْهُ، فَكُنْتُ قَدْ تَهَيَّأْتُ لِلْبُكَاءِ عَلَيْهِ، إِذْ أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الصَّعِيدِ تُرِيدُ أَنْ تُسْعِدَنِي، فَاسْتَقْبَلَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تُدْخِلِي الشَّيْطَانَ بَيْتًا أَخْرَجَهُ اللهُ مِنْهُ؟» مَرَّتَيْنِ، فَكَفَفْتُ عَنِ الْبُكَاءِ فَلَمْ أَبْكِ.

و (غريب وفي أرض غربة) معناه أنه من أهل مكة ومات بالمدينة (من الصعيد) المراد بالصعيد هنا عوالي المدينة وأصل الصعيد ما كان على وجه الأرض (تسعدني) أي تساعدني في البكاء والنوح، نقلا عن تعليق محمد بن فؤاد بن عبد الباقي في تحقيقه صحيح مسلم.

مناقشة إستدلال الإمام مسلم:

موضع الإستدلال هو أن عبيد بن عمير روى هذا الحديث عن أم سلمة ولم يصرح دون التصريح بالسماع منها، ومعلومٌ أن قول عبيد بن عمير في إسناد هذا الحديث: (قالت أم سلمة) لا يلزم منه السماع كما تقرر في علوم الحديث فإنها عبارة مجملة محتملة للسماع وعدمه فليست صريحة في إثبات السماع فهي بمنزلة العنعنة، ومع ذلك صحح المحدثون حديثه لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء بينهما.

ولم أجد في هذا الحديث ولا غيره تصريحا لعبيد بن عمير بالسماع من أم سلمة، ولا نصَّ أحدٌ من الأئمة على سماعه منها.

وعبيد بن عمير هو الليثي ولد على عهد النبي كما قال الإمام مسلم في مقدمة الصحيح – هنا –، ولا تثبت رؤيته النبي صلى الله عليه وسلم، فليس هو من الصحابة بل هو من كبار التابعين، مجمع على ثقته، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: 377 ت 4385): (عبيد ابن عمير ابن قتادة الليثي أبو عاصم المكي ولد على عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله مسلم وعده غيره في كبار التابعين وكان قاص أهل مكة مجمع على ثقته مات قبل ابن عمر.) اهـ

فهو معاصر لأم سلمة مع إمكان اللقاء بينهما، فحديثه عنها صحيح محمول على الإتصال.

فاستدلال مسلم هذا صحيح سالم من المعارصة.

قال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 367 – 368): (قال النووي: "هو قولها لمَّا مات أبو سلمة، قلت: غريبٌ وفي أرض غريبة، لأبكينَّه بكاء يُتَحدثُ عنه. أخرجه مسلم".

أقول: حاصله أنه بعد موت أبي سلمة جاءت امرأةٌ لتسعدها في البكاء، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم – للمرأة: "أتريدين أن تُدْخِلي الشيطانَ بيتًا قد أخرجه الله منه" فهو في النهي عن النياحة، وهو ثابت بأحاديث كثيرة، وفيه فضيلة لأبي سلمة، وذلك أيضًا ثابت.) اهـ

وهو في في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني باعتناء مجموعة من الباحثين (15/ 116).

وهذا نص ما قاله الإمام النووي حيث قال في شرحه صحيح مسلم (1/ 140): (هُوَ قَوْلُهَا لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ غَرِيبٌ وَفِي أَرْضِ غربة لا بكينة بُكَاءً يُتَحَدَّثُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.) اهـ

ومراد المعلمي بقوله: (فهو في النهي عن النياحة، وهو ثابت بأحاديث كثيرة) أي النهي عن النياحة ثابت في أحاديث كثيرة تشهد لحديث عبيد بن عمير هذا عن أم سلمة.

قلت: وهذا الذي ذكره المعلمي من أن للحديث شواهد، فليس ذلك يَنْقُضُ استدلالَ مسلم بطريق عبيد بن عمير عن أم سلمة لأن استدلال مسلم هنا ليس بالمتن وحده كي يقال ذلك بل بالسند وما جاء به من متنٍ وأن المحدثون صححوا هذا السند بذاته وما جاء به من متن ليس لأن له شاهد او متابعة فقط! بل لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء أيضا.

فإنما الإستدلال هنا بالإسناد مع ما جاء به من متنٍ– وليس المتن وحده – كدليلٍ لما ذكره الإمام مسلم وليس الإستدلال هنا بالمتن وحده كي يُعْتَرَض بأن له شواهد أو متابعات!، وهذا ظاهر.

ومعلومٌ أَنَّ توفرَ شاهد او متابعة للحديث غايةُ ما فيه أنَّه يفيد زيادة في صحة المتن لتعدد طرقه ولا يلزم من ذلك عدم صحته عند المحدثين من كل طريق من طرقه على حِدَة.

فما قاله المعلمي مردود لا ينقض استدلال الإمام مسلم.

قلت: فاستدلال مسلم هذا صحيح سالمٌ من المعارضة.

9- وَأَسْنَدَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ وَقَدِ اَدْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَخْبَارٍ (1).

---

(1) ثلاثتها صحيحة، ولا يصح استدلال مسلم برواية قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري لأنه صرح بالسماع منه في الطريق الأول للحديث الثاني في صحيح البخاري وفي الطريق الثاني للحديث الثالث في صحيح البخاري أيضا كما سيأتي بيانه.

وهذه الأحاديث الثلاثة:

الحديث الأول:

أخرجه البخاري في الصحيح (4/ 128 ح 3302): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: أَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ نَحْوَ اليَمَنِ فَقَالَ «الإِيمَانُ يَمَانٍ هَا هُنَا، أَلاَ إِنَّ القَسْوَةَ وَغِلَظَ القُلُوبِ فِي الفَدَّادِينَ، عِنْدَ أُصُولِ أَذْنَابِ الإِبِلِ، حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ فِي رَبِيعَةَ، وَمُضَرَ»

وأخرجه البخاري في الصحيح (4/ 179 ح 3498): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مِنْ هَا هُنَا جَاءَتِ الفِتَنُ، نَحْوَ المَشْرِقِ، وَالجَفَاءُ وَغِلَظُ القُلُوبِ فِي الفَدَّادِينَ أَهْلِ الوَبَرِ، عِنْدَ أُصُولِ أَذْنَابِ الإِبِلِ وَالبَقَرِ، فِي رَبِيعَةَ، وَمُضَرَ»

وأخرجه البخاري في الصحيح (5/ 173 ح 4387): حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الإِيمَانُ هَا هُنَا وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى اليَمَنِ، وَالجَفَاءُ وَغِلَظُ القُلُوبِ فِي الفَدَّادِينَ عِنْدَ أُصُولِ أَذْنَابِ الإِبِلِ، مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ رَبِيعَةَ، وَمُضَرَ»

وأخرجه البخاري في الصحيح (7/ 53 ح 5303): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: وَأَشَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ نَحْوَ اليَمَنِ: «الإِيمَانُ هَا هُنَا - مَرَّتَيْنِ - أَلاَ وَإِنَّ القَسْوَةَ وَغِلَظَ القُلُوبِ فِي الفَدَّادِينَ - حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ - رَبِيعَةَ وَمُضَرَ»

وأخرجه مسلم في الصحيح (1/ 71 ح 51): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ كُلُّهُمْ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا يَرْوِي عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: أَشَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ هَهُنَا، وَإِنَّ الْقَسْوَةَ وَغِلَظَ الْقُلُوبِ فِي الْفَدَّادِينَ، عِنْدَ أُصُولِ أَذْنَابِ الْإِبِلِ، حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ فِي رَبِيعَةَ، وَمُضَرَ»

وكما سيأتي لا يصح استدلال مسلم برواية قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري لأنه صرح بالسماع منه في الطريق الأول للحديث الثاني في صحيح البخاري وفي الطريق الثاني للحديث الثالث في صحيح البخاري، ومعلومٌ أنه يكفي لنقض إستدلال مسلم برواية قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري أن يصرح قيس بالسماع عنه ولو مرة أو ينص أحد الأئمة على سماعه منه، أيضا كما سيأتي بيانه.

الحديث الثاني:

أخرجه البخاري في الصحيح (2/ 34 ح 1041): حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لاَ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَقُومُوا، فَصَلُّوا»

وهذا الطريق فيه التصريح بسماع قيس بن أبي حازم من أبي مسعود الأنصاري، وبهذا لا يصح استدلال مسلم برواية قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري.

وأخرجه البخاري في الصحيح (2/ 38 ح 1057): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الشَّمْسُ وَالقَمَرُ لاَ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلاَ لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا»

وأخرجه البخاري في الصحيح (4/ 108 ح 3204): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الشَّمْسُ وَالقَمَرُ لاَ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلاَ لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا»

وأخرجه مسلم في الصحيح (2/ 628 ح 911): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، يُخَوِّفُ اللهُ بِهِمَا عِبَادَهُ، وَإِنَّهُمَا لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَصَلُّوا، وَادْعُوا اللهَ حَتَّى يُكْشَفَ مَا بِكُمْ "

وأخرجه مسلم في الصحيح (2/ 628 ح 911): وحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيْسَ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَقُومُوا فَصَلُّوا».

ثم أخرجه مسلم بعده في الصحيح (2/ 628 ح 911): وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَأَبُو أُسَامَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، ح وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، وَوَكِيعٌ، ح وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، وَمَرْوَانُ، كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ، وَوَكِيعٍ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ

وكما ترى قد صرح قيس بن أبي حازم بالسماع من أبي مسعود الأنصاري في أول طريق للحديث في صحيح البخاري، فلا يصح استدلال مسلم برواية قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري.

الحديث الثالث:

أخرجه البخاري في الصحيح (1/ 30 ح 90): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لاَ أَكَادُ أُدْرِكُ الصَّلاَةَ مِمَّا يُطَوِّلُ بِنَا فُلاَنٌ، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْ يَوْمِئِذٍ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ مُنَفِّرُونَ، فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ المَرِيضَ، وَالضَّعِيفَ، وَذَا الحَاجَةِ»

وأخرجه البخاري في الصحيح (1/ 142 ح 702): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَسْعُودٍ، أَنَّ رَجُلًا، قَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلاَةِ الغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلاَنٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ»

وهذا الطريق فيه التصريح بسماع قيس بن أبي حازم من أبي مسعود الأنصاري، فهذا أيضا يبين عدم صحة إستدلال مسلم برواية قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري.

وأخرجه البخاري في الصحيح (1/ 142 ح 704): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلاَةِ فِي الفَجْرِ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فُلاَنٌ فِيهَا، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ فِي مَوْضِعٍ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنَّ خَلْفَهُ الضَّعِيفَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ»

وأخرجه البخاري في الصحيح (8/ 27 ح 6110): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلاَةِ الغَدَاةِ، مِنْ أَجْلِ فُلاَنٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا، قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطُّ أَشَدَّ غَضَبًا فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، قَالَ: فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنَّ فِيهِمُ المَرِيضَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ»

وأخرجه البخاري في الصحيح (9/ 65 ح 7159): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي وَاللَّهِ لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلاَةِ الغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلاَنٍ، مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فِيهَا، قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطُّ أَشَدَّ غَضَبًا فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ [ص:66] يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُوجِزْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الكَبِيرَ، وَالضَّعِيفَ، وَذَا الحَاجَةِ»

وأخرجه مسلم في الصحيح (1/ 340 ح 466): وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ، مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَضِبَ فِي مَوْعِظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ مِمَّا غَضِبَ يَوْمَئِذٍ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ، فَلْيُوجِزْ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ، وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ»

ثم أخرجه مسلم بعده في الصحيح (1/ 341 ح 466): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، وَوَكِيعٌ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِ حَدِيثِ هُشَيْمٍ

وكما ترى قد صرح قيس بن أبي حازم بالسماع من أبي مسعود الأنصاري في ثاني طريق لهذا لحديث الثالث في صحيح البخاري، وكذلك في أول طريق للحديث الثاني في صحيح البخاري، فلا يصح استدلال مسلم برواية قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري.

مناقشة مسلم في هذا الإستدلال:

موضع الإستدلال هو أن قيس بن أبي حازم روى هذه الأحاديث الثلاثة عن أبي مسعود الأنصاري، ولم يصرح بالسماع منه فيها، ومع ذلك صحح المحدثون حديثه لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء.

قلت: هذا استدلالٌ مردود لتصريح قيس بن أبي حازم بالسماع من أبي مسعود الأنصاري في الطريق الأول للحديث الثاني والطريق الثاني للحديث الثالث – وهما حديثان من الأحاديث الثلاثة التي استدل بها مسلم هنا –.

ومعلومٌ أنه يكفي لنقض الإستدلال برواية قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري أن يصرح قيس بالسماع منه ولو في حديث واحد أو ينص إمام من أهل الإستقراء التام على سماعه منه.

قال المعلمي في وقال الإمام المعلمي في قال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 368 – 369): (أقول: قال البخاري في "الصحيح" في كتاب الكسوف: "حدثنا شهاب بن عَبّاد، قال: حدثنا إبراهيم بن حميد، عن إسماعيل، عن قيس، قال: سمعت أبا مسعود يقول ... " فذكر الحديث الثاني.

وقال في أبواب الإمامة: "حدثنا أحمد بن يونس قال: حدثنا زهير، قال: حدثنا إسماعيل، قال: سمعت قيسًا قال: أخبرني أبو مسعود ... " فذكر الحديث الثالث، فثبت اللقاء والسماع، ولله الحمد.) اهـ

وهو في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني باعتناء مجموعة من الباحثين (15/ 116 - 117).

وهذا نص ما قاله الإمام النووي حيث قال في شرحه صحيح مسلم (1/ 140): (هي حديث ان الايمان ها هنا وَإِنَّ الْقَسْوَةَ وَغِلَظَ الْقُلُوبِ فِي الْفَدَّادِينَ وَحَدِيثُ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وحديث لاأكاد أُدْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يُطَوِّلُ بِنَا فُلَانٌ أَخْرَجَهَا كُلَّهَا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا.) اهـ

فالقول ما قاله المعلمي.

فاستدلال مسلم هذا غير مُسَلَّمٍ له.

10- وَأَسْنَدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَقَدْ حَفِظَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَصَحِبَ عَلِيًّا، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا (1).

---

(1) صحيح، واستدلال مسلم هذا صحيح سالم من المعارضة.

أخرجه مسلم في الصحيح (3/ 1613 ح 2): وحَدَّثَنِي عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: أَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ أَنْ تَصْنَعَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا لِنَفْسِهِ خَاصَّةً، ثُمَّ أَرْسَلَنِي إِلَيْهِ وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَوَضَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ وَسَمَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ»، فَأَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا، فَقَالَ: «كُلُوا وَسَمُّوا اللهَ»، فَأَكَلُوا حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ بِثَمَانِينَ رَجُلًا، ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَهْلُ الْبَيْتِ، وَتَرَكُوا سُؤْرًا.

مناقشة إستدلال الإمام مسلم:

موضع إستدلال الإمام مسلم أن عبد الرحمن بن أبي ليلى روى هذا الحديث عن أنس دون تصريح بالسماع من أنس، ومع ذلك صحح المحدثون حديثه هذا لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء.

قلت: وهذا استدلالٌ صحيح سالم من المعارضة.

فلم ينص أحد من الأئمة على سماعه من أنس، لكنه معاصر له، وليس له تصريحٌ بالسماع من أنس في هذا طرق الحديث ولا غيره.

قال المعلمي في وقال الإمام المعلمي في قال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 369 - 370): (قال النووي: "وهو قوله: "أمر أبو طلحة أمَّ سُلَيم، اصنعني طعامًا للنبي - صلى الله عليه وسلم -. أخرجه مسلم".

أقول: هو عنده في كتاب الأشربة والأطعمة "باب جواز استتباع غيره" ساق مسلم الحديثَ من طريق "إسحاق بن عبد الله، عن أبي طلحة أنه سمع أنسًا"، ثم من طريق "بُسر بن سعيدٍ، حدثني أنس"، ومن طريق أخرى عنه "سمعتُ أنسا"، ثم ذكر رواية ابن أبي ليلى، فهي عنده متابعةٌ، ثم ذَكَره من طريق خمسةٍ آخرين عن أنس.) اهـ

وهو في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني باعتناء مجموعة من الباحثين (15/ 117)

وهذا نص ما قاله الإمام النووي حيث قال في شرحه صحيح مسلم (1/ 140 - 141): (هُوَ قَوْلُهُ أَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ اصْنَعِي طَعَامًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) اهـ

وأما ما ذكره المعلمي من أن مسلمًا ذكر للحديث طرقًا آخرَى صحيحة، وأن هذا الطريق – أي طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس – أورده مسلم شاهدًا له، فليس ذلك يَنْقُضُ استدلالَ مسلم بطريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس لأن استدلال مسلم هنا ليس بالمتن وحده كي يقال ذلك بل بالسند وما جاء به من متنٍ وأن المحدثون صححوا هذا السند بذاته وما جاء به من متن ليس لأن له شاهد او متابعة فقط! بل لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء أيضا.

فإنما الإستدلال هنا بالإسناد مع ما جاء به من متنٍ– وليس المتن وحده – كدليلٍ لما ذكره الإمام مسلم وليس الإستدلال هنا بالمتن وحده كي يُعْتَرَض بأن له شواهد أو متابعات!، وهذا ظاهر.

ومعلومٌ أَنَّ توفرَ شاهد او متابعة للحديث غايةُ ما فيه أنَّه يفيد زيادة في صحة المتن لتعدد طرقه ولا يلزم من ذلك عدم صحته عند المحدثين من كل طريق من طرقه على حِدَة.

11- وَأَسْنَدَ رِبْعِيُّ بْنُ حِرَاشٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ، وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا، وَقَدْ سَمِعَ رِبْعِيٌّ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَرَوَى عَنْهُ (1).

---

(1) الأحاديث الثلاثة صحيحة، واستدلال مسلم بها صحيحٌ سالمٌ من المعارضة كما سيأتي بيانه.

حديثاه عن عمران بن حُصَين هما:

الأول:

صحيح.

أخرجه عبد بن حميد كما في المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: 173 ح 476): أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، عَبْدُ الْمُطَّلِبِ خَيْرٌ لِقَوْمِكَ مِنْكَ كَانَ يُطْعِمُهُمُ الْكَبِدَ وَالسَّنَامَ وَأَنْتَ تَنْحَرُهُمْ، فَقَالَ لَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَنْصَرِفَ قَالَ: مَا أَقُولُ؟ قَالَ: قُلْ: «اللَّهُمَّ، قِنِي شَرَّ نَفْسِي، وَاعْزِمْ لِي عَلَى أَرْشَدِ أَمْرِي، فَانْطَلَقَ وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ، ثُمَّ إِنَّهُ أَسْلَمَ» ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَتَيْتُكَ فَقُلْتُ: عَلِّمْنِي، فَقُلْتَ: اللَّهُمَّ قِنِي شَرَّ نَفْسِي، وَاعْزِمْ لِي عَلَى أَرْشَدِ أَمْرِي، فَمَا أَقُولُ الْآنَ حِينَ أَسْلَمْتُ؟ قَالَ: قُلِ: «اللَّهمَّ قِنِي شَرَّ نَفْسِي وَاعْزِمْ لِي عَلَى أَرْشَدِ أَمْرِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَخْطَأْتُ، وَمَا عَمَدْتُ، وَمَا جَهِلْتُ»

وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص: 547 ح 993): أخبرنَا أَحْمد بن سُلَيْمَان قَالَ حَدثنَا عبيد الله بن مُوسَى عَن اسرائيل عَن مَنْصُور عَن ربعي عَن عمرَان بن حُصَيْن عَن أَبِيه قَالَ: أَتَى رَسُول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فَقَالَ يَا مُحَمَّد عبد الْمطلب خير لقَوْمك مِنْك كَانَ يُطعمهُمْ الكبد والسنام وَأَنت تنحرهم قَالَ فَقَالَ مَا شاء الله فَلَمَّا أَرَادَ أَن ينْصَرف قَالَ مَا أَقُول قَالَ «قل اللَّهُمَّ قني شَرّ نَفسِي واعزم لي على رشد أَمْرِي» فَانْطَلق وَلم يكن أسلم ثمَّ إِنَّه أسلم فَقَالَ يَا رَسُول الله إِنِّي كنت أَتَيْتُك فَقلت عَلمنِي فَقلت «قل اللَّهُمَّ قني شَرّ نَفسِي واعزم لي على رشد أَمْرِي» فَمَا أَقُول الْآن حِين أسلمت قَالَ «قل اللَّهُمَّ قني شَرّ نَفسِي واعزم لي على رشد أَمْرِي اللَّهُمَّ اغْفِر لي مَا أسررت وَمَا أعلنت وَمَا أَخْطَأت وَمَا عَمَدت وَمَا علمت وَمَا جهلت».

ثم أخرجه النسائي بعده في عمل اليوم والليلة (ص: 548 ح 993): أخبرنَا أَبُو جَعْفَر بن أبي سُرَيج الرَّازِيّ قَالَ أَخْبرنِي مُحَمَّد بن سعيد وَهُوَ ابْن سَابق الْقَزْوِينِي قَالَ ثَنَا عَمْرو وَهُوَ ابْن أبي قيس عَن مَنْصُور عَن ربعي بن حِرَاش عَن عمرَان بن حُصَيْن عَن أَبِيه: أَنه أَتَى رَسُول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فَقَالَ يَا مُحَمَّد كَانَ عبد الْمطلب خيرًا لقَوْمك مِنْك كَانَ يُطعمهُمْ الكبد والسنام وَأَنت تنحرهم فَقَالَ لَهُ مَا شَاءَ الله أَن يَقُول ثمَّ قَالَ لَهُ «قل اللَّهُمَّ قني شَرّ نَفسِي واعزم لي على رشد أَمْرِي» قَالَ ثمَّ أَتَاهُ وَهُوَ مُسلم فَقَالَ قلت لي مَا قلت فَكيف أَقُول الْآن وَأَنا مُسلم قَالَ «قل اللَّهُمَّ اغْفِر لي مَا أسررت وَمَا أعلنت وَمَا أَخْطَأت وَمَا عَمَدت وَمَا جهلت».

ثم أخرجه النسائي بعده في عمل اليوم والليلة (ص: 548 ح 994): أَخْبرنِي زَكَرِيَّا بن يحي قَالَ حَدثنَا عُثْمَان هُوَ ابْن أبي شيبَة قَالَ حَدثنَا مُحَمَّد بن بشر قَالَ حَدثنَا زَكَرِيَّا هُوَ ابْن أبي زَائِدَة قَالَ حَدثنَا مَنْصُور بن الْمُعْتَمِر قَالَ حَدثنِي ربعي بن حِرَاش عَن عمرَان بن حُصَيْن قَالَ: جَاءَ حُصَيْن إِلَى النَّبِي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قبل أَن يسلم فَقَالَ: يَا مُحَمَّد كَانَ عبد الْمطلب خيرًا لقَوْمك مِنْك كَانَ يُطعمهُمْ الكبد والسنام وَأَنت تنحرهم فَقَالَ لَهُ رَسُول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مَا شَاءَ الله أَن يَقُول ثمَّ إن حصينًا قَالَ يَا مُحَمَّد مَاذَا تَأْمُرنِي أَن أَقُول قَالَ «تَقول اللَّهُمَّ إِنِّي أعوذ بك من شَرّ نَفسِي وَأَسْأَلك أَن تعزم لي على رشد أَمْرِي» ثمَّ إن حصينًا أسلم بعد ثمَّ أَتَى النَّبِي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فَقَالَ إِنِّي كنت سَأَلتك الْمرة الأولى وإني أَقُول الْآن مَا تَأْمُرنِي أَن أَقُول قَالَ «قل اللَّهُمَّ اغْفِر لي مَا أسررت وَمَا أعلنت وَمَا أَخْطَأت وَمَا جهلت وَمَا علمت».

قلت: صحيح، وصححه المحدث مقبل بن هادي الوادعي بعد أن ذكره من طرق النسائي في عمل اليوم والليلة فقال في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (1/ 254 ح 310): (هذا حديث صحيحٌ.) اهـ وكرره من هذه الطرق ثم صححه أيضا في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (1/ 86 - 88 ح 91) والجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (1/ 341 - 343 ح 407) والجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (2/ 527 - 528 ح 1538) والجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (5/ 134 - 135 ح 3397).

الثاني:

صحيح.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (7/ 311 ح 8094): أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ أَوْ قَالَ: «يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ» فَدَعَا عَلِيًّا، وَهُوَ أَرْمَدُ فَفَتَحَ اللهُ عَلَى يَعْنِي يَدَيْهِ.

واخرجه النسائي في السنن الكبرى (7/ 415 ح 8353): أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَينٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ» أَوْ قَالَ: «يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ» فَدَعَا عَلِيًّا، وَهُوَ أَرْمَدُ، فَفَتَحَ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ.

وأخرجه النسائي في فضائل الصحابة (ص: 16 ح 47): أخبرنَا الْعَبَّاس بن عبد الْعَظِيم قَالَ ثَنَا عمر بن عبد الْوَهَّاب قَالَ أَنا مُعْتَمر بن سُلَيْمَان عَن أَبِيه عَن مَنْصُور عَن ربعي عَن عمرَان ابْن حُصَيْن أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ لَأُعْطيَن الرَّايَة رجلا يحب الله وَرَسُوله أَو قَالَ يُحِبهُ الله وَرَسُوله فَدَعَا عليا وَهُوَ أرمد فَفتح الله على يَعْنِي يَدَيْهِ.

وأخرجه النسائي في الخصائص (ص 45 كما في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين لمقبل بن هادي الوادعي (4/ 49 ح 2452)): أخبرنا العباس بن عبد العظيم العنبري البصري قال أخبرنا عمر بن عبد الوهاب قال حدثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن منصور عن ربعي عن عمران بن حصين: أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «لأعطين الراية رجلًا يحب الله ورسوله –أو قال: يحبه الله ورسوله–» فدعا عليًّا وهو أرمد ففتح الله على يعني يديه.

قلت: صحيح، وصححه المحدث مقبل بن هادي الوادعي فقال في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (2/ 95 ح 1021) هذا حديث صحيحٌ.) اهـ، وكرره من هذه الطريق وصححه أيضا في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (4/ 49 ح 2452) والجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (6/ 390 – 391 ح 4611).

وأخرجه تمام في الفوائد كما في الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام لأبي سليمان جاسم بن سليمان حمد الفهيد الدوسري (4/ 298 ح 1480): أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن محمَّد بن إبراهيم المقابري البغدادي البزَّاز قراءةً عليه: نا محمَّد بن يونس السَّامي: نا عمر بن ابن عبد الوهاب الرِّياحي: نا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت أبي يحدِّث عن منصور بن المعتمر عن رِبْعي بن حِراش عن عمران بن حُصين، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "لأدفعنَّ الرايةَ إلى رجلٍ يحبُّ الله ورسولَه، ويحبُّه اللهُ ورسولُه". فأرسل إلى عليًّ –رضي الله عنه –وهو أرمدُ، فتفل في عينيه فبرأ، وسار حتى فَتَحَ الله عليه.

وصححه أبو سليمان جاسم بن سليمان حمد الفهيد الدوسري فقال في الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام (4/ 298 ح 1480): (أخرجه ابن عساكر في "التاريخ" (12/ ق 83/ أ) من طريق محمَّد بن يونس –وهو الكُدَيمي– به.

والكديمي متهم، لكنه لم ينفرد به:

فقد تابعه البخاري عند ابن عساكر، والعباس بن عبد العظيم العنبري –وهو ثقة حافظ– عند النسائي في "الفضائل" (47) و"الخصائص" (22). وإسناده صحيح.

وقد أخرجه الطبراني في "الكبير" (18/ 237 – 238) من طريقٍ آخر عن معتمر به، ومن طرقٍ أخرى.

والحديث أخرجه البخاري (7/ 70) ومسلم (4/ 1872 – 1873) من حديث سهل بن سعد وسلمة بن الأكوع. وانفرد مسلم (4/ 1871) بإخراجه من حديث سعد بن أبي وقاص وأبي هريرة.) اهـ

وحديثُ رِبْعِي عن أبي بكرة:

صحيح.

أخرجه البخاري معلقًا عقب طرقٍ أخرى عن أبي بكرة في الصحيح (9/ 51 ح 7083): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ رَجُلٍ، لَمْ يُسَمِّهِ عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: خَرَجْتُ بِسِلاَحِي لَيَالِيَ الفِتْنَةِ، فَاسْتَقْبَلَنِي أَبُو بَكْرَةَ، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أُرِيدُ نُصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا تَوَاجَهَ المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَكِلاَهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ» قِيلَ: فَهَذَا القَاتِلُ، فَمَا بَالُ المَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ».

قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الحَدِيثَ لِأَيُّوبَ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَانِي بِهِ، فَقَالاَ: إِنَّمَا رَوَى هَذَا الحَدِيثَ: الحَسَنُ، عَنِ الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، بِهَذَا. وَقَالَ مُؤَمَّلٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، وَيُونُسُ، وَهِشَامٌ، وَمُعَلَّى بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنِ الأَحْنَفِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَرَوَاهُ بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

وَقَالَ غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ.) إنتهى كلام الإمام البخاري

قلت: وهذا علقه البخاري عن غندر لكن وصله مسلم بسند صحيح عنه.

فقد أخرجه مسلم في الصحيح (4/ 2214 ح 2888): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِذَا الْمُسْلِمَانِ، حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السِّلَاحَ، فَهُمَا عَلَى جُرُفِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، دَخَلَاهَا جَمِيعًا»

وقد ذكر مسلم قبله نحو الطرق التي ذكرها البخاري عن أبي بكرة قبله، ثم ذكر مسلم بعده طريقا آخر عن أبي هريرة.

قلت: وطريق البخاري الثاني فيه عدم رفعه أي أنه موقوف على أبي بكره، والصواب رفعه فإن له طرقًا أخرى في الصحيحين عن غير أبي بكرة رضي الله عنه، وعلى التسليم الجدَلِي بوقفه فهو على كل حال له حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأي والإجتهاد كما هو ظاهر.

مناقشة إستدلال الإمام مسلم:

موضع الإستدلال هو أن ربعي بن حراش روى عن عمران بن حصين حديثَيْن وأن ربعي بن حراش روى عن أبي بكرة حديثًا، ولم يصرح بالسماع من عمران بن حصين ولا من أبي بكرة، ومع ذلك صحح المحدثون كل إسناد من أسانيد الأحاديث الثلاثة لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء.

قلت: واستدلال مسلم هذا صحيح سالمٌ من المعارضة فإني لم أجد لربعي بن حراش تصريحًا بالسماع من عمران بن حصين ولا من أبي بكرة في جميع طرق تلك الأحاديث الثلاثة ولا غيرها!، وهذا بعد بحث.

وربعي بن حراش ثقة عابد كما في التقريب للحافظ ابن حجر، وقال الذهبي في الكاشف: (حجة، قانت لله، لم يكذب قط.) اهـ، مات سنة 100 هـ و قيل غير ذلك، أنظر التقريب وتهذيب الكمال.

وسماعه صحيح من عمر وحذيفة.

قال البخاري في التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (3/ 327 ت 1106): (رِبعي بْن حِراش، الغَطَفانيّ، الكُوفيّ، أتينا عُمر، وحُذَيفة.) اهـ

يريد إثبات سماع ربعي منهما ثابت لقوله في حديث صحيح عنه: (أتينا عمر وحذيفة).

وقال الآجري: (قلتُ لأبي داود: سمع ربعي بن حراش من عمر؟ قال: نعم.) اهـ أنظر الجامع في الجرح والتعديل (1/ 236) (آجري) 5/ ق 45.

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (4/ 359 ت 139): (رِبْعِيُّ بنُ حِرَاشِ بنِ جَحْشِ بنِ عَمْرٍو الغَطَفَانِيُّ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الوَلِيُّ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، أَبُو مَرْيَمَ (2) الغَطَفَانِيُّ، ثُمَّ العَبْسِيُّ، الكُوْفِيُّ، المُعَمَّرُ... سَمِعَ مِنْ: عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ يَوْمَ الجَابِيَةِ، وَعَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي مُوْسَى الأَشْعَرِيِّ، وَأَبِي مَسْعُوْدٍ البَدْرِيِّ، وَحُذَيْفَةَ بنِ اليَمَانِ، وَأَبِي بَكْرَةَ الثَّقَفِيِّ، وَعِدَّةٍ.) اهـ

وقال العلائي في جامع التحصيل (ص: 174 ت 182): (ربعي بن حراش ذكر بن أبي حاتم عن يحيى بن معين أنه سئل هل سمع ربعي من أبي اليسر قلت لا أدري قال الظاهر سماعه منه فإنه تابعي كبير سمع عمر رضي الله عنه وغيره.) اهـ

وعمر بن الخطاب صحابي كبير ثاني الخلفاء الراشدين مات سنة 23 هـ بـ المدينة، أنظر التقريب وتهذيب الكمال.

وحذيفة بن اليمان مات سنة 36 هـ، أنظر التقريب وتهذيب الكمال.

وعمران بن حصين صحابي مات سنة 52 هـ بـ البصرة، أنظر التقريب وتهذيب الكمال.

وأبو بكرة اسمه نفيع بن الحارث صحابي مات سنة 51 أو 52 هـ بـ البصرة، أنظر التقريب وتهذيب الكمال.

فربعي بن حراش سمع عمر وحذيفة وهما متقدمان الوفاة بسنين كثيرة على وفاة عمران بن حصين وأبي بكرة كما ترى، فربعي معاصر لعمران بن حصين وأبي بكرة بلا شك فهو ممكن اللقاء بهما والسماع منهما.

فعليه يكون استدلال مسلم صحيحًا سالمًا من المعارضة.

قال الإمام النووي في تعليقه على قول الإمام مسلم (وَأَسْنَدَ رِبْعِيُّ بْنُ حِرَاشٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا) في شرحه صحيح مسلم (1/ 141): (أَمَّا حَدِيثَاهُ عَنْ عِمْرَانَ فَأَحَدُهُمَا فِي إِسْلَامِ حُصَيْنٍ وَالِدِ عِمْرَانَ وَفِيهِ قَوْلُهُ كَانَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ خَيْرًا لِقَوْمِكَ مِنْكَ رَوَاهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي مُسْنَدِهِ وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِهِ عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ بِإِسْنَادَيْهِمَا الصَّحِيحَيْنِ وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ وَأَمَّا حَدِيثُهُ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ فَهُوَ إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السِّلَاحَ فَهُمَا عَلَى جُرْفِ جَهَنَّمَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ.) اهـ

وقال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 370 – 371): (قال النووي: "أما حديثاه عن عمران فأحدهما في إسلام حُصين والد عِمران، رواه عبد بن حُمَيد في "مسنده" والنسائي في كتابه "عمل اليوم والليلة" بإسناديهما الصحيحين. والحديث الآخر: "لأعطينَّ الرايةَ رجلاً يحبّ اللهَ ورسولَه" رواه النسائي في "سننه"".

أقول: لم يخرجهما مسلم، ولا فيهما حكم، وقد توبع ربعيٌّ على كلٍّ منهما.

قال النووي: "وأما حديثه عن أبي بكرة فهو: "إذا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح، فهما على حرف جهنم" أخرجه مسلم، وأشار إليه البخاري".

أقول: ذكراه في المتابعات.) اهـ

وهذا في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني باعتناء مجموعة من الباحثين (15/ 118).

قلت: رد المعلمي على استلال مسلم برواية ربعي بن حراش عن عمران بن حصين بقوله: (لم يخرجهما مسلم، ولا فيهما حكم، وقد توبع ربعيٌّ على كلٍّ منهما.) مردود بأن كون مسلم لم يخرج حديثَيْي هذين لا يلزم منه عدم تصحيحه لهما فإنه لم يلتزم إخراج كل ما صح في صحيحه فقد نص في مقدمة صحيحه هذه أنه إنما اختصر ولم يخرج كل ما صح وذلك في قول الإمام مسلم

أما كون ربعي قد توبع على الحديثين الذَّين رواهما عن عمران بنحصين وكذلك كون ربعي قد توبع على الحديث الذي رواه عن أبي بكرة فقد رد المعلمي على مسلم بهذا الحديث بقوله: (ذكراه في المتابعات.) فمردود لأن ذلك لا يَنْقُضُ استدلالَ مسلم بحديثَي ربعي بن حراش عن عمران ولا بحديث ربعي بن حراش عن أبي بكرة لأن استدلال مسلم هنا ليس بالمتن وحده كي يقال ذلك بل بالسند وما جاء به من متنٍ وأن المحدثون صححوا هذه الأسانيد الثلاثة بذاتها وما جائت به من متون ليس لأن لها شاهد او متابعة فقط! بل لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء أيضا.

فإنما الإستدلال هنا بالإسناد مع ما جاء به من متنٍ– وليس المتن وحده – كدليلٍ لما ذكره الإمام مسلم وليس الإستدلال هنا بالمتن وحده كي يُعْتَرَض بأن له شواهد أو متابعات!، وهذا ظاهر.

ومعلومٌ أَنَّ توفرَ شاهد او متابعة للحديث غايةُ ما فيه أنَّه يفيد زيادة في صحة المتن لتعدد طرقه ولا يلزم من ذلك عدم صحته عند المحدثين من كل طريق من طرقه على حِدَة.

فما قاله المعلمي مردود لا ينقض استدلال الإمام مسلم.

وعليه فاستدلال مسلم هذا صحيح سالم من المعارضة.

12- وَأَسْنَدَ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا (1).

---

(1) صحيح، واستدلال مسلم هذا صحيح سالم من المعارضة.

أخرجه مسلم في الصحيح (1/ 69 ح 48): حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُخْبِرُ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُزَاعِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَسْكُتْ»

مناقشة الإمام مسلم في هذا الإستدلال:

موضع الإستدلال هو أن نافع بن جبير بن مطعم روى عن أبي شريح الخزاعي ولم يصرح بالسماع منه، ومع ذلك صحح حديثه المحدثون لكفاية المعاصرة وإمكان القاء لتصحيحه.

قلت: وهذا الإستدلال صحيح سالم من المعارضة لأن نافع بن جبير بن مطعم لم يصرح بالتحديث في هذا الحديث ولا في غيره من الأحاديث!، ولم ينص أحد من الأئمة على سماعه منه.

قال المعلمي في وقال الإمام المعلمي في قال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 371 - 372): (قال النووي: "أما حديثه فهو حديث: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره" أخرجه مسلم في كتاب الإيمان هكذا، وقد أخرجه البخاري ومسلم أيضًا من رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري".

أقول: أخرج مسلم حديثَ أبي هريرة بمثل أبي شُرَيح، ثم أخرجَ حديث نافع عن أبي شريح، فهو شاهدٌ مع ثبوته عن أبي شريح من طريق سعيد المقبريّ سماعًا من أبي شريح.) اهـ

وهو في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني لمجموعة من الباحثين (15/ 118 - 119).

وهذا نص ما قاله النووي حيث قال في شرحه صحيح مسلم (1/ 141): (أَمَّا حَدِيثُهُ فَهُوَ حَدِيثُ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ هَكَذَا مِنْ رِوَايَةِ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ.) اهـ

قلت: وأما ما ذكره المعلمي من أن مسلمًا ذكر للحديث طرقًا آخرَى صحيحَه، وأن هذا الطريق - أي طريق نافع بن جبير بن مطعم عن أبي شريح الخزاعي - أورده مسلم شاهدًا له، فليس ذلك يَنْقُضُ استدلالَ مسلم بطريق

عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري لأن استدلال مسلم هنا ليس بالمتن وحده كي يقال ذلك بل بالسند وما جاء به من متنٍ وأن المحدثون صححوا هذا السند بذاته وما جاء به من متن ليس لأن له شاهد او متابعة فقط! بل لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء أيضا.

فإنما الإستدلال هنا بالإسناد مع ما جاء به من متنٍ– وليس المتن وحده – كدليلٍ لما ذكره الإمام مسلم وليس الإستدلال هنا بالمتن وحده كي يُعْتَرَض بأن له شواهد أو متابعات!، وهذا ظاهر.

ومعلومٌ أَنَّ توفرَ شاهد او متابعة للحديث غايةُ ما فيه أنَّه يفيد زيادة في صحة المتن لتعدد طرقه ولا يلزم من ذلك عدم صحته عند المحدثين من كل طريق من طرقه على حِدَة.

فما قاله المعلمي مردود لا ينقض استدلال الإمام مسلم.

وعليه فاستدلال مسلم هذا صحيح سالم من المعارضة.

13- وَأَسْنَدَ النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (1).

---

(1) بل أسند عنه أكثر من ذلك فقد وقفت على خمسة أحاديث منها في الصحيحين، ولا يسلم لمسلم الإستدلال برواية النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري كما سيأتي بيانه.

وهذه الأحاديث الخمسة - والثلاثة الأولى هي التي ذكرها النووي -:

الحديث الأول:

أخرجه البخاري في الصحيح (4/ 26 ح 2840): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَسُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، أَنَّهُمَا سَمِعَا النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، بَعَّدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»

وأخرجه مسلم في الصحيح (2/ 808 ح 1153): وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ بْنِ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ، إِلَّا بَاعَدَ اللهُ، بِذَلِكَ الْيَوْمِ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»

ثم أخرجه مسلم بعده من هذه الطريق في الصحيح (2/ 808): وحَدَّثَنَاه قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ، عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ

ثم أخرجه مسلم بعده من هذه الطريق في الصحيح (2/ 808): وحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ الْعَبْدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، أَنَّهُمَا سَمِعَا النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ الزُّرَقِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ، بَاعَدَ اللهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»

الحديث الثاني:

أخرجه البخاري في الصحيح (8/ 114 ح 6553): وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا المُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ لَشَجَرَةً، يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لاَ يَقْطَعُهَا»، قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو

سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ لَشَجَرَةً، يَسِيرُ الرَّاكِبُ الجَوَادَ المُضَمَّرَ السَّرِيعَ مِائَةَ عَامٍ مَا يَقْطَعُهَا»

وهذا معلق علقه البخاري عن إسحاق بن إبراهيم، لكن وصله مسلم، فقد أخرجه مسلم في الصحيح (4/ 2176 ح 2827 و2828): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً، يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ، لَا يَقْطَعُهَا»،

قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ الزُّرَقِيَّ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ الْجَوَادَ الْمُضَمَّرَ السَّرِيعَ، مِائَةَ عَامٍ مَا يَقْطَعُهَا»

فهو عند مسلم موصولا بذكر التصريح بالسماع – بين النعمان بن أبي عياش وأبي سعيد الخدري – بالإسناد السابق له عند مسلم من طريق إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ به.

وفي هذا الطريق تصرح النعمان بن أبي عياش بالسماع من أبي سعيد الخدري.

الحديث الثالث:

أخرجه مسلم في الصحيح (1/ 175 ح 188): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً، رَجُلٌ صَرَفَ اللهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ قِبَلَ الْجَنَّةِ، وَمَثَّلَ لَهُ شَجَرَةً ذَاتَ ظِلٍّ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، قَدِّمْنِي إِلَى هَذِهِ الشَّجَرَةِ أَكُونُ فِي ظِلِّهَا " وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَيَقُولُ: «يَا ابْنَ آدَمَ مَا يَصْرِينِي مِنْكَ؟» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، وَزَادَ فِيهِ: " وَيُذَكِّرُهُ اللهُ، سَلْ كَذَا وَكَذَا، فَإِذَا انْقَطَعَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ، قَالَ اللهُ: هُوَ لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ "، قَالَ: " ثُمَّ يَدْخُلُ بَيْتَهُ، فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ زَوْجَتَاهُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، فَتَقُولَانِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَاكَ لَنَا، وَأَحْيَانَا لَكَ "، قَالَ: " فَيَقُولُ: مَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُعْطِيتُ "

وأخرجه مسلم في الصحيح (1/ 195 ح 211): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَنْتَعِلُ بِنَعْلَيْنِ مِنْ نَارٍ، يَغْلِي دِمَاغُهُ مِنْ حَرَارَةِ نَعْلَيْهِ»

قلت: وهذا اللفظ الأخير مختصر من الحديث السابق فإن السند واحد وقصة الرجلين أدنى رجل من أهل الجنة وأدنى أهل النار عذابا جائت مجتمعة في أحاديث أخرى في الصحيحين، وليس هذا موضع بسط ذلك.

وهذه الأحاديث الثلاثة التي مرت ذكرها النووي وفي الباب حديثان آخران غيرها كما يأتي:

الحديث الرابع:

أخرجه البخاري في الصحيح (8/ 115 ح 6555 – 6556): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ الغُرَفَ فِي الجَنَّةِ، كَمَا تَتَرَاءَوْنَ الكَوْكَبَ فِي السَّمَاءِ»، قَالَ أَبِي، فَحَدَّثْتُ بِهِ النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ، فَقَالَ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ، يُحَدِّثُ وَيَزِيدُ فِيهِ: " كَمَا تَرَاءَوْنَ الكَوْكَبَ الغَارِبَ فِي الأُفُقِ: الشَّرْقِيِّ وَالغَرْبِيِّ "

وأخرجه مسلم في الصحيح (4/ 2177 ح 2830 وح 2831): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ الْغُرْفَةَ فِي الْجَنَّةِ كَمَا تَرَاءَوْنَ الْكَوْكَبَ فِي السَّمَاءِ»، قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ، فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، يَقُولُ: كَمَا تَرَاءَوْنَ الْكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ فِي الْأُفُقِ الشَّرْقِيِّ أَوِ الْغَرْبِيِّ.

ثم أخرجه مسلم بعده من الطريقين معا في الصحيح (4/ 2177): وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا، نَحْوَ حَدِيثِ يَعْقُوبَ.

وفي طريق البخاري ومسلم تصرح النعمان بن أبي عياش بالسماع من أبي سعيد الخدري.

و(ليتراءون الغرف) ينظرون إلى مساكنهم. (قال أبي) القائل هو عبد العزيز، (الكوكب الغارب) النجم الذاهب. (الأفق) ناحية السماء، نقلا عن تعليق مصطفى البغا على صحيح البخاري.

الحديث الخامس:

أخرجه البخاري في الصحيح (8/ 120 ح 6583 و 6584): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ»، قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتَ مِنْ سَهْلٍ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، لَسَمِعْتُهُ وَهُوَ يَزِيدُ فِيهَا: " فَأَقُولُ إِنَّهُمْ مِنِّي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي " وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سُحْقًا: بُعْدًا يُقَالُ: {سَحِيقٌ} [الحج: 31]: بَعِيدٌ، سَحَقَهُ وَأَسْحَقَهُ أَبْعَدَهُ

وأخرجه البخاري في الصحيح (9/ 46 ح 7050): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، فَمَنْ وَرَدَهُ شَرِبَ مِنْهُ، وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَدًا، لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ» قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ، – وَأَنَا أُحَدِّثُهُمْ هَذَا، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتَ سَهْلًا،

فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: وَأَنَا – أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، لَسَمِعْتُهُ يَزِيدُ فِيهِ قَالَ: " إِنَّهُمْ مِنِّي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي "

وأخرجه مسلم في الصحيح (4/ 1793 ح 2290): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلًا، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ وَرَدَ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، وَلَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ» قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَسَمِعَ النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ وَأَنَا أُحَدِّثُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتَ سَهْلًا يَقُولُ؟ قَالَ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَسَمِعْتُهُ يَزِيدُ فَيَقُولُ «إِنَّهُمْ مِنِّي»، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا عَمِلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: «سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي»

وفي طريق البخاري ومسلم تصرح النعمان بن أبي عياش بالسماع من أبي سعيد الخدري.

ثم أخرجه مسلم بعده من هذه الطريق في الصحيح (4/ 1793): وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَعْقُوبَ.

فلا يسلم لمسلم الإيستدلال بورواية النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري فقد صرح بالسماع منه في الحديث والحديث الرابع والحديث الخامس عند مسلم والبخاري!.

مناقشة الإمام مسلم في هذا الإستدلال:

موضع الإستدلال هو أن النعمان بن أبي عياش روى تلك الأحاديث الثلاثة عن أبي سعيد الخدري ولم يصرح بالسماع عنه ومع ذلك صحح المحدثون حديثه بحملهم له على الإتصال لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء بينهما.

قلت: مر أن ثمة خمسة أحاديث في الصحيحين من طريق النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الحدري.

وهذا الإستدلال مردود لأن النعمان بن أبي عياش صرح بالسماع من أبي سعيد الخدري في الحديث الثاني والحديث الرابع والحديث الخامس عند مسلم والبخاري! كما مر في التخريج، ومعلومٌ أنه يكفي لنقض استدلال مسلم هذا أن يصرح النعمان بن أبي عياش بالسماع من أبي سعيد الخدري أو ينص أحد الأئمة على سماعه منه، وهذا ظاهر.

وقد نص الإمام البخاري بسماع النعمان بن أبي عياش من أبي سعيد الخدري حيث قال البخاري في التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (8/ 77 ت 2229): (نُعمان بْن أَبي عَيّاش، الزُّرَقِيُّ، الأَنصارِيُّ، المَدَنِيُّ، سَمِعَ أبا سَعِيد الخُدرِيَّ.) اهـ

وقال الإمام المعلمي في قال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 372 – 373): (قال النووي: "الأول: "من صام يومًا في سبيل الله ... "، والثاني: "إن في الجنة شجرة ... "، أخرجهما معًا البخاري ومسلم، والثالث: "إن أدنى أهل الجنة ... " أخرجه مسلم" (4).

أقول: قال البخاري في "التاريخ" (4/ 2/ 77): "النعمان بن أبي عيّاش الزُّرَقي الأنصاري، سمع أبا سعيد الخدري ... "، وقال في "الصحيح" في كتاب الرِّقاق، في باب صفة الجنة والنار: "وقال إسحاق بن إبراهيم: أنبأنا المغيرة بن سلمة، حدثنا وُهيبٌ، عن أبي حازم، عن سهل بن سعدٍ ... قال أبو حازم: فحدّثتُ به النعمان بن أبي عياش، فقال أخبرني أبو سعيد ... "

فذكر الحديث الثاني، بل رواه مسلمٌ نفسه في أوائل كتاب الجنة بهذا السند نفسه، وفيه: "قال: أبو حازمٍ فحدثتُ به النعمان بن أبي عياش الزرقي، فقال: حدثني أبو سعيد الخدري".) اهـ

وهو في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني لمجموعة من الباحثين (15/ 119 – 120).

وهذا نص ما قاله الإمام النووي حيث قال في شرحه صحيح مسلم (1/ 141 – 142): (أَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فَمَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ مِنَ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا وَالثَّانِي إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا أَخْرَجَهُمَا مَعًا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالثَّالِثُ إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً مَنْ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.) اهـ

والقول ما قاله المعلمي ومر تخريج ما ذكره.

فعليه فاستدلال الإمام مسلم بهذا مردود.

14- وَأَسْنَدَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا (1).

---

(1) صحيح، واستدلال مسلم بهذا صحيح سالم من المعارضة كما سيأتي.

أخرجه مسلم في الصحيح (1/ 74 ح 55): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: قُلْتُ لِسُهَيْلٍ: إِنَّ عَمْرًا حَدَّثَنَا عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِيكَ، قَالَ: وَرَجَوْتُ أَنْ يُسْقِطَ عَنِّي رَجُلًا، قَالَ: فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنَ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ أَبِي كَانَ صَدِيقًا لَهُ بِالشَّامِ، ثُمَّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»

ثم أخرجه مسلم بعده من هذه الطريق في الصحيح (1/ 75 ح 55): وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ

ثم أخرجه مسلم أيضا بعده من هذه الطريق في الصحيح (1/ 75 ح 55): وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، سَمِعَهُ وَهُوَ يُحَدِّثُ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ.

مناقشة الإمام مسلم في هذا الإستدلال:

موضع الإستدلال هو أن عطاء بن يزيد الليثي روى عن تميم الداري حديثا ولم يصرح بالسماع منه، ومع ذلك صحح حديثه المحدثون لكفاية المعاصرة وإمكان القاء لتصحيحه.

قلت: وهذا استدلال صحيح سالم من المعارضة لأن عطاء بن يزيد الليثي لم يصرح بالمساع من تميم الدار في هذا الحديث ولا في غيره بعد بحث عن ذلك، ولم يصرح أحد من العلماء بسماعه منه، لكن رواياته محمولة على الإتصال للمعاصرة وإمكان اللقاء.

قال الإمام المعلمي في قال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 373): (قال النووي: "هو حديث: "الدين النصيحة".

أقول: أخرجه مسلم في كتاب الإيمان, باب: بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وذكر معه أحاديث تؤدي معناه، منها: حديث أبي هريرة: "لا تؤمنوا حتى تحابوا"، وحديث جرير: "بايعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم".

وقد رُوي "الدين النصيحة" من حديث ثوبان وغيره، ومعناه ثابتٌ بنصوص كثيرة، كقوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} [الحجرات: 10]، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يُسْلِمُه"، وقوله: "من غَشّنا فليس منّا" إلى غير ذلك.) اهـ

وهو في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني لمجموعة من الباحثين (15/ 120 – 121).

وهذا نص ما قاله الإمام النووي حيث قال في شرحه صحيح مسلم (1/ 142): (هُوَ حَدِيثُ الدِّينُ النَّصِيحَةُ.) اهـ

قلت: وأما ما ذكره المعلمي من أن للحديث طرقًا أخرى ولوازم معاني أحاديث أخرى وآيات في كتاب الله ذَكَرَهَا المعلمي، فليس ذلك يَنْقُضُ استدلالَ مسلم بطريق عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري لأن استدلال مسلم هنا ليس بالمتن وحده كي يقال ذلك بل بالسند وما جاء به من متنٍ وأن المحدثون صححوا هذا السند بذاته وما جاء به من متن ليس لأن له شاهد او متابعة فقط! بل لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء أيضا.

فإنما الإستدلال هنا بالإسناد مع ما جاء به من متنٍ– وليس المتن وحده – كدليلٍ لما ذكره الإمام مسلم وليس الإستدلال هنا بالمتن وحده كي يُعْتَرَض بأن له شواهد أو متابعات!، وهذا ظاهر.

ومعلومٌ أَنَّ توفرَ شاهد او متابعة للحديث غايةُ ما فيه أنَّه يفيد زيادة في صحة المتن لتعدد طرقه ولا يلزم من ذلك عدم صحته عند المحدثين من كل طريق من طرقه على حِدَة.

فما قاله المعلمي مردود لا ينقض استدلال الإمام مسلم.

ومر أن عطاء بن يزيد الليثي لم يصرح بالمساع من تميم الدار في هذا الحديث ولا في غيره بعد بحث عن ذلك، ولم يصرح أحد من العلماء بسماعه منه، لكن رواياته محمولة على الإتصال لامعاصرة وإمكان اللقاء.

فاستدلال مسلم صحيح سالم من المعارضة.

15- وَأَسْنَدَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا (1).

---

(1) صحيح، وهذا الإستدلال صحيح سالم من المعارضة كما سيأتي بينه.

أخرجه مسلم في الصحيح (3/ 1181 ح 1548): وحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا نُحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنُكْرِيهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبُعِ، وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مَنْ عُمُومَتِي، فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَنَا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَةُ اللهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا، «نَهَانَا أَنْ نُحَاقِلَ بِالْأَرْضِ فَنُكْرِيَهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبُعِ، وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، وَأَمَرَ رَبَّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا، أَوْ يُزْرِعَهَا، وَكَرِهَ كِرَاءَهَا وَمَا سِوَى ذَلِكَ»،

ثم أخرجه أيضا بعدها في الصحيح (3/ 1181 ح 1548): وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا نُحَاقِلُ بِالْأَرْضِ فَنُكْرِيهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبُعِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُلَيَّةَ.

ثم أخرجه أيضا بعدها في الصحيح (3/ 1182): وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، ح وحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، ح وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

ثم أخرجه أيضا بعدها في الصحيح (3/ 1182): وحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ.

مناقشة الإمام مسلم في هذا الإستدلال:

موضع الإستدلال أن سليمان بن يسار روى رافع بن خديج هذا الحديث ومع ذلك صححه المحدثون مع أن سليمان بن يسار لم يصرح بالسماع من رافع بن خدريج لاكتفائهم بشرطين هما المعاصرة وإمكان اللقاء بينهما.

قلت: وهذا الإستدلال صحيح سالم من المعارضة فلم يصرح سليمان بن يسار بالسماع من رافع بن خديج في جميع طرق هذا الحديث.

وسليمان بن يسار ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة كما في التقريب، ولم أقف له على تصريح بالسماع من رافع بن خدريج لكنه معاصر له مع إمكان لقاءه به.

لكن صحح الحافظ العلائي سماعه منه فقال في جامع التحصيل (ص: 190 ت 263): (سليمان بن يسار أحد كبار التابعين سمع من جماعة من الصحابة منهم ... ورافع بن خديج ...) اهـ.

وليس في شيء من حديثه عن رافع بن خديج التصريح بالسماع منه!، وعلى كل حال رواية سليمان بن يسار عن رافع بن خديج محمولة على الإتصال لأنه معاصر له واللقاء بينهما ممكن فيمكن حصول سماعه منه، وهذا يكفي في تصحيح حديثه.

قال الإمام المعلمي في قال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 374): (قال النووي: "هو حديث المحاقلة أخرجه مسلم".

أقول: في باب كِراء الأرض بالطعام، وأخرج له عدة متابعاتٍ، وشواهد.) اهـ

وهذا في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني لمجموعة من الباحثين (15/ 121)

وهذا نص ما قاله الإمام النووي حيث قال في شرحه صحيح مسلم (1/ 143): (هُوَ حَدِيثُ الْمُحَاقَلَةِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.) اهـ

وعليه فهذا الإستدلال صحيح سالم من المعارضة، لعدم تصريح سليمان بن يسار بالسماع من رافع بن خديج في هذا الحديث ولا غيره فحديثه صحيح عند المحدثين لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء.

16- وَأَسْنَدَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ (1).

---

(1) صحيح، واستدلال مسلم بهذا الحديث صحيح سالم من المعارضة كما سيأتي بيانه.

أخرجه مسلم في الصحيح (2/ 821 ح 1163 (بَابُ فَضْلِ صَوْمِ الْمُحَرَّمِ): حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ، بَعْدَ رَمَضَانَ، شَهْرُ اللهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ، بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، صَلَاةُ اللَّيْلِ»

وأخرجه مسلم بعده في الصحيح (2/ 821 ح 1163): وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يَرْفَعُهُ، قَالَ: سُئِلَ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ؟ وَأَيُّ الصِّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ، بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَأَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، صِيَامُ شَهْرِ اللهِ الْمُحَرَّمِ»

وأخرجه مسلم بعده في الصحيح (2/ 821 ح 1163): وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي ذِكْرِ الصِّيَامِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ.

وصححه الجورقاني فقال في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (2/ 116): (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ زُهَيْرٍ عَنْ جَرِيرٍ، وَعَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ.) اهـ

ومن هذه الطريق أخرجه أحمد في المسند ط الرسالة تحقيق شعيب الأرنؤوط (14/ 200 ح 8507).

وصححه وخرجه شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه فقال: (إسناده صحيح على شرط الشيخين. أبو عوانة: هو الوضاح بن عبد الله اليشكري، وحميد بن عبد الرحمن: هو الحميري البصري.

وأخرجه الدارمي (1476) و (1757) ، والبيهقي 291/4 من طرق عن أبي عوانة، بهذا الإسناد. واقتصر الدارمي في الموضع الأول على الشطر الأول منه.

وانظر (8026).) اهـ

وأحرجه أحمد في المسند ط الرسالة (14/ 215 ح 8534).

وصححه وخرجه شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه فقال: (إسناده صحيح على شرط الشيخين. أبو بشر: هو جعفر بن إياس أبي وحشية، وأبو عوانة: هو الوضاح بن عبد الله اليشكري.

وأخرجه عبد بن حميد (1423) ، والدارمي (1758) ، ومسلم (1163) (202) ، وأبو داود (2429) ، والترمذي (438) و (740) ، والنسائي في "المجتبى" 3/206-207، وفي "الكبرى" (2907) ، والبيهقي 4/290-291 من طرق عن أبي عوانة، بهذا الإِسناد. والحديث عند بعضهم مختصر.

وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (1214) ، ومن طريقه النسائي 3/207 عن شعبة، عن أبي بشر، عن حميد بن عبد الرحمن، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... ، فذكره مرسلًا.

وانظر (8026).) اهـ

وأحرجه أحمد في المسند ط الرسالة (16/ 533 ح 10915).

وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه فقال: (حديث صحيح، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، لكن سقط من إسناده محمد بن المنتشر بين عبد الملك بن عمير وبين حميد بن عبد الرحمن -وهو الحميري البصري-، وسلف الحديث عن عفان، عن أبي عوانة، بذِكْر محمد بن المنتشر برقم (8507).) اهـ

وأخرجه أبو داود في السنن تحقيق الأرنؤوط (4/ 96 ح 2429).

وصححه وخرجه شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه فقال: (إسناده صحيح. مسدَّدٌ: هو ابن مسرهد الأسَدي، وأبو عوانة: هو الوضاح ابن عبد الله اليشكري، وأبو بشر: هو جعفر بن إياس.

وأخرجه مسلم (1163)، والترمذي (440) و (750)، والنسائي في "الكبرى" (1314) و (2919) من طريق قتيبة، بهذا الإسناد.

وأخرجه مسلم (1163)، وابن ماجه (1742)، والنسائي (2917) و (2918) من طريق محمد بن المنتشر، عن حميد بن عبد الرحمن، به.

وأخرجه النسائي (1315) من طريق شعبة، عن أبي بشر، به. مرسلاً.

وهو في "مسند أحمد" (8026) و (8534)، و"صحيح ابن حبان" (2563) و (3636).) اهـ

واخرجه الترمذي في السنن (2/ 301 ح 438).

وصححه الألباني في تعليه عليه فقال: (صحيح) اهـ

واخرجه الترمذي في السنن (3/ 108 ح 740).

وصححه الألباني في تعليقه عليه فقال: (صحيح) اهـ

وأخرجه ابن خزيمة في الصحيح (2/ 176 ح 1134) وكذلك أخرجه ابن خزيمة في الصحيح (3/ 282 ح 2076).

وأخرجه ابن حبان في الصحيح ط مؤسسة الرسالة تحقيق شعيب الأرنؤوط (6/ 302 – 303 ح 2563).

وصححه وخرجه شعيب الأرنؤوط فقال في تعليقه عليه: (إسناده صحيح. موسى بن عبد الرحمن المسروقي ثقة، ومن فوقه من رجال الشيخين. الحسين بن علي: هو ابن الوليد الجعفي الكوفي، وزائدة: هو ابن قدامة الثقفي، وابن المنتشر: محمد بن المنتشر بن الأجدع الهمداني الكوفي، وحميد: هو ابن عبد الرحمن الحميري. وأخرجه أحمد 329/2 عن الحسين بن علي، بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن أبي شيبة 42/3، وعنه مسلم (1163) في الصيام: باب فضل صوم المحرّم، وابن ماجه (1742) في الصيام: باب صيام أشهر الحرم، عن الحسين بن علي، به – بقصة الصيام.

وأخرجه أحمد 303/2، وأبو عوانة 290/2 من طرق عن زائدة، به.

وأخرجه أحمد 342/2، والدارمي 21/2، ومسلم (1163).) اهـ

وصححه أيضا الألباني التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (5/ 416 ح 3628) و صحيح أبي داود ح 2099 وفي مشكاة المصابيح (1/ 633 ح 2039).

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده كما في المنتخب من مسند عبد بن حميد تحقيق مصطفى العدوي (2/ 335 ح 1421).

وصححه الشيخ مصطفى العدوي ورد على ما قد يُتَوَهَّمُ أنه علة في تعليقه عليه فقال: (صحيح، وأخرجه مسلم من طريق أبي بشر عم حميد به، ومن طريق محمد بن المنتشر عن حميد به "ص821"، وأبو داود حديث رقم "2429"، والترمذي في الصوم باب ما جاء في صوم المحرم حديث رقم "840" وقال: هذا حديث حسن، والنسائي من طريق أبي عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ حميد، عن أبي هريرة مرفوعا، ومن طريق شعبة، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنِ النَّبِيّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلم– مرسلا. أي: أن شعبة رواه مرسلا "2/ 206–207"، وابن ماجه حديث رقم "1724" من طريق محمد بن المنتشر، عن حميد، عن أبي هريرة مرفوعا، والدارمي "1/ 346"، "2/ 21 و22"، والبيهقي "3/ 4"، وأحمد "342 و344 و535" واختلف على أبي عوانة فيه فرواه أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عن حميد عن أبي هريرة مرفوعا، ورواه أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بن عمير بن حميد عن أبي هريرة مرفوعا كما عند أحمد "2/ 535".

وخالفه شعبة في الرواية الأولى فرواه عَنْ أَبِي بِشْرٍ عَنْ حُمَيْدِ عَنِ النَّبِيّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلم– "مرسلا" كما عند النسائي.

وهذا اختلاف لا يضر، فقد روي من طريق حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عن محمد بن المنتشر، عن حميد، عن أبي هريرة مرفوعا كما عند مسلم "ص821"، وأحمد "2/ 303 و329".) اهـ

ورد على هذه العلة الإمام أبو حاتم الرازي ففي علل الحديث لابن أبي حاتم تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية دكتور سعد بن عبد الله الحميد و دكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي (3/ 129 ح 751): (وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه عُبَيدالله بن عمرو، عن عبد الملك بْنِ عُمَير، عَنْ جُنْدب بْنِ سُفْيان، عن النبيّ (ص) : أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ: المُحَرَّمُ؟

قَالَ أبي: أخطأَ فيه عُبَيد الله؛ الصَّوابُ: مَا رَوَاهُ زَائِدَةُ وغيرُه، عن عبد الملك بْنِ عُمير، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنتَشِر، عن حُمَيد بن عبد الرحمن ؛ منهم من يَقُولُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْهُمْ مِنْ يُرْسِلُه؛ يَقُولُ: حُمَيد، عن النبيّ (ص) .

والصَّحيحُ مُتَّصِلٌ: حُمَيدٌ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبيّ (ص) .) اهـ

وكذلك رد على هذه العلة الإمام أبو زرعة الرازي ففي علل الحديث لابن أبي حاتم (3/ 150 – 151 ح 770): (وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه عُبَيدالله بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَير، عَنْ جُنْدب بْنِ سُفْيان البَجَلي؛ قَالَ: كَانَ رسولُ الله (ص) يَقُولُ: أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ: شَهْرُ اللهِ الَّذِي تَدْعُونَهُ المُحَرَّمَ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَكَذَا رواه عُبَيدالله بن عمرو ؛ ورواه زائدة، وَأَبُو عوانة، وَجَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَير، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنتَشِر، عَنْ حُمَيد بْنِ عبد الرحمن الحِمْيَري، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيّ (ص) ؛ وَهُوَ الصَّحيحُ.) اهـ

وكذلك رد على هذه العلة الإمام الدارقطني ففي علل الدارقطني المشهور بعنوان (العلل الواردة في الأحاديث النبوية 9/ 89 – 90 ح 1656): (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيِّ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَأَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْمُحَرَّمُ.

فَقَالَ: وَاخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛

فَرَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَأَبُو حَفْصٍ الْأَبَّارُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَشَيْبَانُ، وَأَبُو حَمْزَةَ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَعَبْدُ الْحَكِيمِ بْنُ مَنْصُورٍ، وَعِكْرِمَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هريرة.

وَخَالَفَهُمْ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَهِمَ فِيهِ، وَالَّذِي قَبْلَهُ أَصَحُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ.

وَرَوَاهُ أَبُو بِشْرٍ جَعْفَرُ بْنِ إِيَاسٍ، عَنْ حُمَيْدٍ الْحِمْيَرِيِّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَأَسْنَدَهُ أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ الْحِمْيَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَخَالَفَهُ شُعْبَةُ؛

فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا، وَرَفْعُهُ صَحِيحٌ.) اهـ

وصححه وخرجه الشيخ عبد الرزاق المهدي فقال في تحقيقه تفسير البغوي ط دار إحياء التراث (3/ 600 ح 1664): (إسناده صحيح على شرط البخاري ومسلم.

- أبو عوانة هو وضاح اليشكري، أبو بشر هو جعفر بن إياس.

- وهو في «سنن الترمذي» 438 عن قتيبة بن سعيد بهذا الإسناد.

- وأخرجه مسلم 1163 ح 202 وأبو داود 2429 والنسائي 3/ 206- 207 وابن حبان 3636 والبيهقي 4/ 290- 291 من طرق عن قتيبة به.

- وأخرجه أبو داود 2429 وأحمد 2/ 344 والدارمي 2/ 22 والبيهقي 4/ 290 و291 والبغوي في «شرح السنة» 1782 من طرق عن أبي عوانة به.

وليس عند البغوي في «شرح السنة» ذكر قيام الليل.

- وأخرجه مسلم 1163 ح 203 وابن ماجه 1742 وأحمد 2/ 303 و329 و342 و535 وابن خزيمة 2076 والبيهقي 4/ 291 من طرق عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عن محمد بن المنتشر عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ به.

- وأخرجه النسائي 3/ 207 من طريق شعبة عَنْ أَبِي بِشْرٍ عَنْ حُمَيْدِ مرسلا.) اهـ

وسكت عبد الرزاق المهدي على طرقه المرسل ومر أن إرساله لا يعله كما قال الأئمة.

وأخرجه أبو طاهر السِّلَفي الأصفهاني في الطيوريات دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن (2/ 383 - 384 ح 333).

وصححه وخرجه ورد على ما ورد مرسلا عند النسائي وبين أنه ليس يُعِلُّ الحديث فقال في تعليقه عليه: (إسناده غريب؛ فإن محمد بن أبي بكر المقدمي تفرد برواية هذا الحديث عن أبي عوانة، عن عبد الملك بن عمير، وروى غيره عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن حميد بن عبد الرحمن به.

وممن روى ذلك:

- قتيبة بن سعيد، أخرج حديثه مسلم (821/2) كتاب الصيام، باب فضل صوم المحرم، وأبو داود (323/2) كتاب الصيام، باب في صوم المحرم، والنسائي (206/3) باب فضل صلاة الليل.

- وعفان بن مسلم الصفار، أخرج حديثه أحمد (344/2) .

- وأبو الوليد الطيالسي، أخرج حديثه عبد بن حميد (ص416) .

- ومسدد، أخرج حديثه أبو داود (412/2) كتاب الصيام، باب في صوم المحرم.

فهؤلاء رووا عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن حميد بن عبد الرحمن به، وخالفهم محمد بن أبي بكر المقدمي، فروى عن أبي عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبد الرحمن به، ولكن تابعه يزيد بن عوف عند الدارمي (412/1) عن أبي عوانة به، غير أنه لم يذكر فيه الصيام.

وقد تابع أبا عوانة على هذه الرواية عن عبد الملك بن عمير جرير بن عبد الحميد، وزائدة.

أما حديث زائدة فأخرجه مسلم (821/2) كتاب الصيام، باب صوم المحرم عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن حسين بن علي، عنه به.

وحديث جرير أخرجه مسلم في الموضع السابق عن زهير بن حرب، وابن خزيمة (176/2) عن يوسف بن موسى، ومحمد بن عيسى، كلهم عن جرير به.

وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (1214) ، ومن طريقه النسائي (207/3) عن شعبة، عن أبي بشر، عن حميد بن عبد الرحمن مرسلا.

قلت: هذه الرواية المرسلة لا تعل بها الرواية الموصولة، قال الدارقطني . بعد أن ذكر هذا الاختلاف .: "ورفعه صحيح". انظر العلل (90/9).) اهـ

وللحديث طريقان آخران:

1- طريق علي بن ابي طالب.

ضعيف جدا لا يصلح في الشواهد فيه ضعيف ومجهول!.

أخرجه أحمد في المسند ط الرسالة (2/ 441 ح 1322): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمِنْهَالِ، أَخُو حَجَّاجٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِعَلِيٍّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ: مَا سَمِعْتُ أَحَدًا سَأَلَ عَنْ هَذَا، بَعْدَ رَجُلٍ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ: " إِنْ كُنْتَ صَائِمًا شَهْرًا بَعْدَ رَمَضَانَ، فَصُمِ الْمُحَرَّمَ، فَإِنَّهُ شَهْرُ اللهِ، وَفِيهِ يَوْمٌ تَابَ عَلَى قَوْمٍ، وَيَتُوبُ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ "

قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه في المسند هناك: (إسناده ضعيف لضعف عبد الرحمن بن إسحاق أبي شيبة الواسطي وجهالة النعمان بن سعد.

وأخرجه البزار (699) عن أبي كامل، عن عبد الواحد بن زياد، بهذا الإسناد.

وأخرجه الدارمي (1756) ، والترمذي (741) ، وابن عدي 1614/4 من طرق عن عبد الرحمن بن إسحاق، به. وقال الترمذي: حسن غريب، وسيأتي برقم (1335) .

وفي الباب عن أبي هريرة مرفوعاً عند مسلم (1163) بلفظ: "أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم ".) اهـ

2- طريق جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ البَجليّ.

ضعيف منكر الإسناد لا يصلح شاهدا.

أخرجه الروياني في المسند (2/ 146 ح 970): نَا ابْنُ إِسْحَاقَ , نَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبَدٍ، نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ , عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَإِنَّ أَفْضَلَ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الَّذِي يُدْعَى الْمُحرَّمَ»

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (3/ 252 ح 2916): أَخْبَرَنَا هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ الْبَجَلِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرٌ تَدْعُونَهُ الْمُحَرَّمَ»

وأخرجه البيهقي السنن الكبرى بعد أن ذكره من طرقه في صحيح مسلم في السنن الكبرى (3/ 6 ح 4662): وَرَوَاهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مِنْ أَفْضَلِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَفْرُوضَةِ الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَإِنَّ أَفْضَلَ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللهِ الَّذِي تَدْعُونَهُ الْمُحَرَّمَ ". أَخْبَرَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي، أنبأ حَاجِبُ بْنُ أَحْمَدَ، أنبأ مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذٍ الْمَرْوذِيُّ، ثنا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، ثنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو فَذَكَرَهُ

والبيهقي في السنن الكبرى (4/ 481 ح 8424): كَمَا أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْمِهْرَجَانِيُّ الْعَدْلُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدُوسٍ الْعَنَزِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ الْحَلَبِيُّ , أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو حَدَّثَهُمْ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ الْبَجَلِيِّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَفْرُوضَةِ الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ وَإِنَّ أَفْضَلَ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللهِ الَّذِي تَدْعُونَهُ الْمُحَرَّمَ "

والطبراني في المعجم الأوسط (6/ 281 ح 6417): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، ثَنَا أَبِي، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جُنْدُبَ بْنِ سُفْيَانَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ [ص:282] بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَأَفْضَلَ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، شَهْرُ اللَّهِ الَّذِي تَدْعُونَهُ الْمُحَرَّمَ»

والطبراني في المعجم الكبير (2/ 169 ح 1695): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ الْحَرَّانِيُّ، ثنا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا جَنْدَلُ بْنُ وَالِقٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ النَّضْرِ الْعَسْكَرِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ حَفْصٍ

النُّفَيْلِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْخَشَّابُ الرَّقِّيُّ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، قَالُوا: ثنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَفْرُوضَةِ الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَأَفْضَلَ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللهِ الَّذِي تَدْعُونَهُ الْمُحَرَّمَ»

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (3/ 191 ح 5150): (قُلْتُ: عَزَاهُ فِي الْأَطْرَافِ إِلَى النَّسَائِيِّ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي نُسْخَتِي، وَهُوَ فِي الْكُبْرَى.

رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.) اهـ

وأخرجه ابن بشران في الأمالي (1 / 253 ح 583): أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَعْلَجٍ، ثنا ابْنُ شِيرَوَيْهِ، ثنا إِسْحَاقُ، أَنْبَأَ زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبَ بْنَ سُفْيَانَ الْبَجَلِيَّ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ: الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَأَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الَّذِي يُدْعَى الْمحرمَّ "

ووقع في مطبوعه (الْأَصَمَّ)! مكان (المحرم) والصواب الأخير كما في باقي طرق الحديث.

وهو في الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء لنبيل بن سعد الدين بن سَليم بن جَرَّار (2/ 278 ح 1449) من طريق أمالي ابن بشران (585) (1385) أخبرنا أبو محمد دعلج بن أحمد بن دعلج: حدثنا ابن شيرويه: حدثنا إسحاق: أخبرنا زكريا بن عدي، وأمالي الشجري (2/ 45) أخبرنا أبوالحسين محمد بن أحمد بن محمد بن علي الكسائي المقرئ يعرف بالغايشي بقراءتي عليه وأبوبكر سبط ابن مندويه قالا: حدثنا ابن حيان قال: حدثنا أبوبكر محمد بن سليمان الواسطي قال: حدثنا عبدالسلام بن عبدالحميد، كلاهما (زكريا بن عدي وعبدالسلام) عن عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الملك بن عمير، عن جندب بن سفيان البجلي .. (1).

وقال نبيل بن سعد الدين بن سَليم بن جَرَّار في تعليقه عليه هناك في الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء (2/ 278 هامش (1): (المجمع (3/ 191): رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح.

وأعله أبوزرعة بأن الصواب فيه عن عبد الملك بن عمير، عن محمد بن المنتشر، عن حميد، عن أبي هريرة، انظر علل ابن أبي حاتم (1/ 260)، والإرواء (4/ 108).) اهـ

قلت: وسنده ضعيف منكر ولا يصلح في الشواهد – أعني سند طريق جندب بن سفيان البجلي – فإنه طريق معلول مر كلام الأئمة أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان والدارقطني كما مر.

فإن عبيد الله بن عمرو أخطأ فيه فرواه عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ , عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ مرفوعًا.

والصواب أنه من طريق جرير وزائدة عنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعا كما مر في صحيح مسلم وكذلك أخرجه مسلم من طريق آخر هو طريق قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعا كما مر.

فهذا كله يبين خطأ عبيد الله بن عمير فسند طريقه منكر لا يصلح في الشواهد.

وبقول الأئمة السابق ذكرهم – في إعلال طريق عبيد الله بن عمرو – قال الألباني حيث قال في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (2/ 194 – 195 ح 449) (حديث أبى هريرة مرفوعاً: " أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ". رواه مسلم (ص 111) .

صحيح.

أخرجه مسلم (169/3) وكذا أبو داود (2429) والنسائى (240/1) والدارمى (346/1 , 21/2 و22) وابن نصر (19) والطحاوى فى " المشكل " (101/2) والبيهقى (4/3) وأحمد (303/2 و329 و342 و344 و535) عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً بلفظ:

" أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم , وأفضل الصلاة ... " الحديث.

والشطر الأول منه أخرجه النسائى فى " سننه الكبرى " (2/40/2) من طريق هلال ابن العلاء بن هلال قال: حدثنا أبى قال: حدثنا عبيد الله عن عبد الملك عن جندب بن سفيان البجلى قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره.

قلت: والعلاء هذا فيه لين , وقد خالفه زائدة فقال: عن عبد الملك بن عمير عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبى هريرة مرفوعاً به.

وتابعه أبو بشر عن حميد بن عبد الرحمن به.

أخرجهما النسائى أيضاً بإسنادين صحيحين.) اهـ

وقال الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (4/ 107 ح 951) (حديث أبى هريرة مرفوعا: " أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم ". رواه مسلم (ص 229) .

صحيح.

رواه مسلم (169/3) وكذا أبو داود (2429) والترمذى (143/1) والدارمى (21/2) وابن ماجه (1742) والطحاوى فى " المشكل " (100/2) وابن خزيمة (2076) والبيهقى (291/4) وأحمد (303/2 و329 و342 و344 و535) من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميرى عنه. وقال الترمذى: " حديث حسن ".

قلت: ولا أدرى لمَ لم يصححه فإن إسناده صحيح غاية.

وللحديث شاهد من رواية جندب بن سفيان البجلى رضى الله عنه أخرجه الطبرانى فى " الكبير " (1/85/1) والبيهقى (291/4) من طرق عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير عنه.

وقال المنذرى (78/2) . " رواه النسائى والطبرانى بإسناد صحيح ".

قلت: فيه نظر لأن عبد الملك بن عمير يدلس وكان تغير كما سبق نقله عن الحافظ فى الحديث (946) , وإطلاق العزو للنسائى يشعر بأنه يعنى " الصغرى " وليس الحديث فيها! ثم رأيت ابن أبى حاتم قد ذكر عن أبى زرعة أنه أعلّ الحديث بعبيد الله بن عمرو وأن جماعة خالفوه فرووه عن ابن عمير عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن أبى هريرة. وقال: " وهو الصحيح ".أنظر " العلل " (260/1).) اهـ

وفي آخر كلام الألباني الأخير نقله كلام أبي زرعة في إعلال هذه الطريق فهي منكرة لمخالفة الضعيف فيها الثقات الذين رووه على الجادة عند مسلم في الصحيح وعند غيره، فقول الألباني أن هذا الطريق شاهد لا يريد أنه شاهد يصلح الإستشاهد به وإنما أراد شاهد لا يصلح الإستشهاد به لأنه معلول بعلة قادحة.

مناقشة الإمام مسلم في استدلاله:

موضع الإستدلال هو أن حميد بن عبد الرحمن الحميري روى هذا الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يصرح بالسماع منه، ومع ذلك صححه المحدثون حديثه للمعاصرة بينهما وإمكان اللقاء.

قلت: استدلال مسلم بهذا الحديث صحيح سالم من المعارضة.

فلم أجد في طرق هذا الحديث أنه صرح بالسماع من أبي هريرة، ولا وجدت أحدا من الأئمة ينص على سماعه من أبي هريرة إلا الخطيب البغدادي وسيأتي كلامه.

ومع ذلك المحدثون على تصحيح حديثه لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء بينهما.

وحميد بن عبد الرحمن الحميري تابعي ثقة فقيه من الطبقة الثالثة من التابعين، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: 182 ت 1554): (حميد ابن عبد الرحمن الحميري البصري ثقة فقيه من الثالثة.) اهـ، وممن روى عنه محمد بن سيرين كما قال الإمام المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/ 381 - 382 ت 1533)، ومحمد بن سيرين سمع من أبي هريرة فقد قال البخاري في التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (1/ 90 ت 251): (سَمِعَ أبا هُرَيرَة، وابْن عُمَر.) اهـ، وأنظر جامع التحصيل للعلائي (ص: 264 ت 683)، فيلزم من سماع محمد بن سيرين - وهو ممن روى عن حميد بن عبد الرحمن الحميري - من أبي هريرة يلزم أن حميدًا هذا كان معاصرًا لأبي هريرة، فمثله ممكن حصول لقاءه مع أبي هريرة وسماعه منه.

ولذلك نص محدث المشرق الخطيب البغدادي على سماعه من أبي هريرة حيث قال في المتفق والمفترق (1/ 712 ت 366): (حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري، سمع أبا هريرة وعبد الله بن عباس روى عنه محمد بن سيرين وأبو التياح يزيد بن حميد وداود بن عبد الله الأودي ومحمد بن المنتشر.) اهـ

وحميد هذا غير معروف بالتدليس إذ لم يذكره أحد من الأئمة بلك، فحديثه عن أبي هريرة صحيح لتوفر المعاصرة وإمكان اللقاء.

فاستدلال مسلم صحيح سالم من المعارضة.

وقال النووي في تعليقه على قول الإمام مسلم (وَأَسْنَدَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ) في شرحه صحيح مسلم (1/ 143 – 144): (مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مُنْفَرِدًا بِهِ عَنِ الْبُخَارِيِّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ مُسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ لَيْسَ لِحُمَيْدِ بن عبد الرحمن الحميري عن أبي هريرة فِي الصَّحِيحِ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ وَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْءٌ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْحُمَيْدِيُّ صَحِيحٌ وَرُبَّمَا اشْتَبَهَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ هَذَا بِحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيِّ الرَّاوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا وَقَدْ رَوَيَا لَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً فَقَدْ يَقِفُ مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُمَا فَيُنْكِرُ قَوْلَ الْحُمَيْدِيِّ تَوَهُّمًا مِنْهُ أَنَّ حُمَيْدًا هَذَا هُوَ ذَاكَ وَهُوَ خَطَأٌ صَرِيحٌ وَجَهْلٌ قَبِيحٌ وَلَيْسَ لِلْحِمْيَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ تَمَامُ أُصُولِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ أَعْنِي سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيَّ وَالنَّسَائِيَّ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ.) اهـ

قلت: والقول ما قاله النووي رحمه الله.

وقال المعلمي في رسالة (الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء إعتناء ماجد بن عبد العزيز الزيادي ضمن سلسلة رسائل المعلمي ص 374 – 378): (قال النووي: "من هذه الأحاديث: "أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل" أخرجه مسلم". ثم ذكر عن الحميدي: أنه ليس للحميري عن أبي هريرة في الصحيح غيره، قال النووي: "وربما اشتبه بحُميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، وقد رَوَيَا له في "الصحيحين" أحاديث كثيرة ... وليس للحميري عن أبي هريرة أيضًا في سنن أبي داود والترمذي والنسائي غير هذا الحديث".

أقول: ولم أرَ له في حديث أبي هريرة من "مسند أحمد" على طوله غير هذا الحديث على ما فيه.

قال مسلم في (باب: فضل صوم المحرم)، والترمذي في (باب: ما جاء في صوم المحرم)، والنسائي في (باب: فضل صلاة الليل): "حدَّثنا (وقال النسائي: أخبرنا) قتيبة (زاد مسلمٌ والنسائي: ابن سعيدٍ)، ثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن حُميد بن عبد الرحمن (الحميري، كذا قال مسلم والترمذي، أما النسائي فقال: هو ابن عوفٍ) عن أبي هريرة".

وقال أبو داود: (باب: في صوم المحرّم): "حدثنا مسدد وقتيبة بن سعيد، قالا: ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة".

وقال أحمد في "المسند" (3/ 344): "ثنا عفان، ثنا أبو عوانة، عن أبي بشر عن، حُميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة".

وأخرجه النسائي عن سويد بن نصر، عن عبد الله، عن شعبة، عن أبي بشرٍ جعفر بن أبي وحشيَّة، أنه سمع حُميد بن عبد الرحمن يقول: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ... "، قال النسائي: "أرسله شعبة".

ورواه أحمد (2/ 535): عن أبي الوليد الطيالسي، عن أبي عوانة، عن عبد الملك، عن حُميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة.

ورواه البيهقي في "السنن" (4/ 291) من طريق "مسدَّدٍ، ثنا أبو عَوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن محمَّد بن المُنتَشِر، عن حُميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي هريرة".

وقد رواه مسلم أيضًا من طريق جرير، عن عبد الملك بن عُمير، عن محمَّد بن المنتشر، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، ومن طريق زائدة عن عبد الملك بن عمير، قال مسلم: "بهذا الإسناد في ذكر الصيام عن النبي – صلى الله عليه وسلم – بمثله".

وقد أخرجه ابن ماجه من طريق "زائدة عن عبد الملك بن عمير، عن محمَّد بن المنتشر، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي هريرة قال: جاء رجلٌ إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –: فقال: أيُّ الصيام أفضلُ بعد شهر رمضان؟ قال: شهر الله الذي تدعونه المحرَّم".

قال البيهقي: "وخالفهم في إسناده عبيد الله بن عمرو الرَّقيُّ" ثم ساقه من طريق الربيع بن نافع، عن عبيد الله، عن عبد الملك بن عمير، عن جندب بن سفيان البجلي، قال: كان النبي – صلى الله عليه وسلم – يقول، فذكره.

أقول: ورجاله ثقات، ويمكن أن يكون شعبة – والله أعلم – إنما أرسله لهذا الاختلاف.

وقال البخاري في "التاريخ" (1/ 2/ 343): "حُميد بن عبد الرحمن الحميري البصري عن أبي هريرة وابن عباس ... ".

أقول: وفي الحديث نظرٌ من وجوه:

الأول: ما ذكره مسلم من أنه لا يعلم لـ "حميد الحميري" لقاءً لأبي هريرة.

الثاني: ما سمعتَ من الاختلاف.

والثالث: أنه لا يُتابَعُ عن أبي هريرة، ولا عن جُندب، مع ما لأبي هريرة من الأصحاب الحفاظ المكثرين.

الرابع: أنه بالنسبة إلى الصوم ليس له شاهدٌ – فيما أعلم– إلاَّ ما رواه الترمذي من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد عن علي، وقال الترمذي: "حسن غريب".

وعبد الرحمن بن إسحاق هو: ابن شيبةَ الواسطيِّ، قال أحمد: ويحيى: "ليس بشيء"، وقال أحمد وغيره: "منكر الحديث"، وقال مرة: "ليس بذاك، وهو الذي يُحدّثُ عن النعمان بن سعد أحاديث مناكير"، وضعَّفه غيرهم أيضًا.

والنعمان بن سعدٍ تفرَّد عنه عبد الرحمن بن إسحاق، فيما قال أبو حاتم، وكذا قال البخاري (4/ 3/ 77)، كما ثبت في بعض نسخ "التاريخ". قال ابن حجر في "التهذيب": "والراوي عنه ضعيف فلا يحتجُّ بخبره".

أقول: وذكره ابن حبان في "الثقات" والثقة عنده: مَن روى عن ثقة، وروى عنه ثقة، ولم يروِ منكرًا. وهذا الشرط مع تساهله مفقودٌ هنا؛ لأنّ الراوي عنه غير ثقة، وروى عنه المناكير، كما مرَّ.

الخامسُ: أن الثابت عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه لم يكن يصومُ شهرًا كاملًا إلا أنه كان يكثرُ الصيامَ في شعبان، والله أعلم.) اهـ

وهذا في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني باعتناء مجموعة من الباحثين (15/ 121 – 125).

قلت: وما قاله المعلمي مردود فإن الحديث صحيح الإسناد، وصححه الأئمة المتقدمين أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني، والمتأخرين الألباني وشعيب الأرنؤوط وغيرهم وقد مر ذكر كلامهم في التخريج.

وحميد بن عبد الرحمن الحميري معاصر لأبي هريرة مع إمكان اللقاء فلا معنى لتضعيف حديثه عنه!.

أما إشارة المعلمي إلى نكارة متنه بقوله: (أن الثابت عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه لم يكن يصومُ شهرًا كاملًا إلا أنه كان يكثرُ الصيامَ في شعبان) اهـ

فمراده أن حديث (أفضل الصيام بعد رمضان صوم شهر المحرم) يفيد ثلاثة أمور أو بعضها، وهي:

الأول: أن صوم شهر الله المحرم أفضل من شهر شعبان وهذا باطل لأنه مناقض للصحيح الثابت من فعل النبي عليه الصلاة والسلام فإنه كان يصوم أكثر شعبان ولم يُنْقَل ألبتة أنه صام أكثر المحرم مع أن هذا تتوفر الدواعي على نقله لأن مثله يشتهر.

الثاني: أن صوم شهر الله المحرم بكامله سنة وهذا باطل لأنه مناقض للصحيح الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في أنه لم يصم شهرا كاملا قط إلا رمضان.

الثالث: أن صوم أكثر أيام شهر الله المحرم سنة وهذا مناقض لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في أنه لم يصم أكثر أيام شهر من شهور السنة إلا شهر شعبان.

وهذا كله مردود وهذا البيان والله المستعان:

فقد مر أن الحديث صحيح الإسناد، وصححه كبار الأئمة كما مر في التخريج أم هذا الوجود فالرد عليه كما يلي:

أما الأمر الأول: فمردود بأن حديث (أفضل الصوم بعد رمضان شهر الله المحرم) المراد به البعدية الزمنية لا البعدية التفضيلية أي أن شهر الله المحرم هو أفضل الشهور صياما بعد إنقضاء أي انتهاء شهر رمضان، أما شعبان فسابقٌ لرمضان.

أما الأمر الثاني: فمردود بأنه لا يلزم من ذكر صوم شهر الله المحرم أن المراد صيام كل أيام الشهر المحرم إنما المراد أن إكثار الصيام فيه فيه أجر عظيم بالمقارنة مع باقي الأشهر التي بعد رمضان إلا أن صوم شعبان أفضل من المحرم لثبوت النقل عن النبي أنه كان يصوم أكثره بخلاف شهر الله المحرم فلم يرد فيه أنه صام أكثره إنما بين أن الصيام فيه له أجر عظيم بالمقارنة مع باقي الأشهر التي بعد رمضان.

أما الأمر الثالث: فمردود بأن السنة صوم أكثر شهر الله المحرم لأنه عليه الصلاة والسلام جعل للصيام فيه فضلا عظيما بالمقارنة مع الأشهر الأخرى التي بعد رمضان، مع أنه عليه الصلاة والسلام لم يصم شهرا قط بكامله إلا رمضان، وصام أكثر شعبان، فدل ذلك على عدم مشروعية صيام شهر بكامله إلا شهر رمضان، ودل ذلك أيضا على سنية صيام أكثر شهر الله المحرم أيضا وإن كان صوم شهر شعبان أفضل من شهر الله المحرم للتزام النبي صوم أكثر شعبان أما شهر الله المحرم فلم يصم أكثره لما ثبت أنه كان يصوم أكثر شعبان فلو كان يصوم أكثر شهر الله المحرم لنُقِل عنه لأن مثله يشتهر وتتوفر الدواعي على نقله.

فعليه صوم أكثر شعبان سنة مؤكدة للالتزام النبي صلى الله عليه وسلم فعلها، أما صوم شهر الله المحرم فسنة غير مؤكدة إكثار الصيام فيه بل وسنة غير مؤكدة صيام أكثره لنص النبي عليه الصلاة والسلام على فضل صومه مع عدم صومه أكثره ولا كثيرًا منه، فهو في حكن السنة غير المؤكدة لنصه عليه الصلاة والسلام على مطلق فضل صيامه.

فتأمل.

فَكُلُّ هَؤُلَاءِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ نَصَبْنَا رِوَايَتَهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمْ لَمْ يُحْفَظْ عَنْهُمْ سَمَاعٌ عَلِمْنَاهُ مِنْهُمْ فِي رِوَايَةٍ بِعَيْنِهَا، وَلَا أَنَّهُمْ لَقُوهُمْ فِي نَفْسِ خَبَرٍ بِعَيْنِهِ، وَهِيَ أَسَانِيدُ عِنْدَ ذَوِي الْمَعْرِفَةِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ مِنْ صِحَاحِ الْأَسَانِيدِ، لَا نَعْلَمُهُمْ وَهَّنُوا مِنْهَا شَيْئًا قَطُّ، وَلَا الْتَمَسُوا فِيهَا سَمَاعَ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، إِذِ السَّمَاعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُمْكِنٌ مِنْ صَاحِبِهِ غَيْرُ مُسْتَنْكَرٍ، لِكَوْنِهِمْ جَمِيعًا كَانُوا فِي الْعَصْرِ الَّذِي اتَّفَقُوا فِيهِ، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي أَحْدَثَهُ الْقَائِلُ الَّذِي حَكَيْنَاهُ فِي تَوْهِينِ الْحَدِيثِ بِالْعِلَّةِ الَّتِي وَصَفَ أَقَلَّ مِنْ أَنْ يُعَرَّجَ عَلَيْهِ، وَيُثَارَ ذِكْرُهُ، إِذْ كَانَ قَوْلًا مُحْدَثًا وَكَلَامًا خَلْفًا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ سَلَفَ، وَيَسْتَنْكِرُهُ مَنْ بَعْدَهُمْ خَلَفَ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا فِي رَدِّهِ بِأَكْثَرَ مِمَّا شَرَحْنَا، إِذْ كَانَ قَدْرُ الْمَقَالَةِ وَقَائِلِهَا الْقَدْرَ الَّذِي وَصَفْنَاهُ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى دَفْعِ مَا خَالَفَ مَذْهَبَ الْعُلَمَاءِ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ " (1)

[شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

[ش (خلفا) هو الساقط الفاسد (التكلان) أي الاتكال].

(1) ومن خلال تخريج ومناقشة تلك الأحاديث الستة عشر استدل بها الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله يتبين أنه أصاب في أكثرها ولم يصب في بعضها وهذا تعداد ذلك:

أما ما أصاب فيه فهو الأسانيد التالية:

1- الرابع.

2- وأول الإسنادين من الخامس.

3- وثاني الإسنادين من السادس.

4- وإسنادَي السابع.

5- والثامن.

6- والعاشر.

7- والأسانيد الثلاثة للحادي عشر.

8- والثاني عشر.

9- والرابع عشر.

10- والخامس عشر.

11- والسادس عشر.

وأما ما لم يصب فيه فهو الأسانيد التالية:

1- الأول.

2- والثاني.

3- والثالث.
4- وثاني الإسنادين من الخامس.
5- وأول الإسنادين من السادس.
6- والأسانيد الثلاثة للتاسع.
7- والأسانيد الثلاثة للثالث عشر.

هذا ما توصلت إليه، وبه يتبيَّن أن مذهب الجمهور صحيح سالم من المعارضة، والله أعلم.

وتم التخريج والحمد لله.
وكتب عمر بن جبار بن سعيد الزهيري هداه الله وعفا عنه وغفر له، وكان الفراغ منه في 29 من شهر رمضان سنة 1441 من هجرة النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.
وقد كنت قد خرجت المقدمة دون تخريج الأحاديث الستة عشر في آخر فصولها ومناقشة الإستدلال بها في 28 من شهر جُمادى الأولى سنة 1441 من الهجرة، وذلك خشية الدخول فيما لا أحسنه لأنني لست من أهل السبر والإستقراء لقلة ممارستي هذا العلم، واستعظامًا مني للرد على الإمام مسلم رحمه الله.
وحين عرضتها على الشيخ المحدث علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي ذكر لي أن تخريج مقدمة صحيح مسلم أمرٌ هين وإنما الذي ينبغي هو مناقشة الإستدلال بتلك الأحاديث الستة عشر التي في آخرها، فاعتذرت له حينها بأنني لست من أهل السبر والإستقراء لقلة ممارستي هذا العلم، ولكن لما شجعني الشيخ المحدث نظر الفريابي على تخريج تلك الأحاديث ومناقشة الإستدلال بها عَزَمْتُ على ذلك فكانت المقدمة كما هي بين يديكم، - وكان تواصلي معهما في مراسلة عبر برنامج الوتساب في الهاتف -، وقد اعتمدت في عملي هذا طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - التي بتحقيق محمد بن فؤاد بن عبد الباقي رحمه الله مع إثبات تعليقاته لما فيها من نفع، وأستغفر الله من الخطأ والزلل فإنه لا معصوم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.